دورية دولية محكمة

مجلة
الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

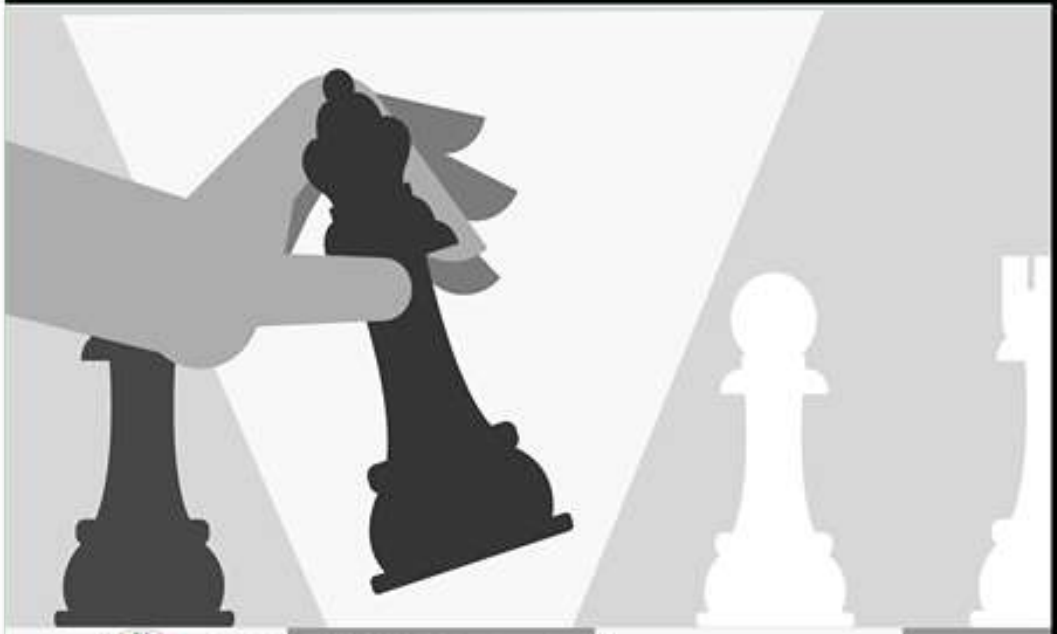

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of
Strategic and military studies
International scientific periodical journal

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية .. المركز الديمقراطي العربي .. برلين ألمانيا

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

Journal

Of Strategic and Military Studies

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-**093X**

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة ثلاثية تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد:

الدكتور يوسف بليط

العدد السابع عشر

المجلد الخامس

الطبعة الأولى

ديسمبر 2022 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية:

- د. المصطفى طايل، أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

أعضاء اللجنة العلمية:

- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. فؤاد الربع، باحث في القانون والعلاقات الدولية، مركز الشرق للدراسات والأبحاث، المغرب
- د. مصطفى سدني، مختبر: حسن الأداء في القانون الدولي والمقارن، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي بالرباط، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عزي هرو، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، الجزائر
- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. عبد الحق الصدق، أستاذ باحث، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. بلباي إكرام، أستاذ محاضر قسم أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط.
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم محاضر، كلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. الرواص بدر الدين: دكتوراه في الجغرافيا البشرية، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ مساعد دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق

- د. محمد عصام لعروسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز ترينداز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. بثينة حساني، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب
- د. الهاشمي عقاوي، أستاذ الأدب الأنجليزي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب
- دة. امال بن صويلح – أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- د. المصطفى طايل، أستاذ التعليم العالي مؤهل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. حياة بوبشيري، دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب، أستاذة زائرة بالمدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة، المغرب

المحتويات

المقال	الصفحة
حسن مظفر الرزو الجيش السوري الإلكتروني Syrian Electronic Army (SEA)	9
الشانك رشيدة دراسة بيوغرافية لأهم أقطاب التصوف بمراكش، من خلال كتاب التشوف إلى رجال التصوف، لأبي يعقوب يوسف التادلي	16
محمد بن سعيد الفطيسي المرونة المدنية في مكافحة الارهاب أهمية التعبئة العامة واعداد الافراد والمجتمع للتخفيف من اثار العمليات الارهابية	28
هبادي محمد، رشيدة نافع دينامية الأنشطة الفلاحية بواحات إقليم أسا-الزاك: بين هاجس المحافظة على الموروث والرغبة في التحديث حالة : واحة أسا	40
م.م. فاطمة محمد رض جدلية العلاقة بين الأمن القومي العراقي والأمن الإقليمي واستراتيجيات المواجهة	57
د. عبد القادر بحروني صراع السلطة بين المؤسّسة السّياسية و المؤسّسة العسكرية بالبلاد التونسيّة خلال الفترة الاستعماريّة	68
عبد العزيز بن لحسن، مبروكة الأكوار التحديات الأمنية الجديدة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء	80
فاطمة غميمض، عبد الواحد بوبرية المجتمع المدني بسايس الأعلى (مطماطة وبوحلو): أي مساهمة في التنمية البشرية؟	95
أسماء إبن، عبد الحكيم بلقاسم،حسن بن عليات الجغرافيا النسوية ودورها في فهم واقع وقضايا المـــرأة.	109
د.مضوي أبكر عبدالله آدم إنعكاسات الوجود الأجنبي في السودان على الأمن الإجتماعي (دراسة حالة ولاية الخرطوم 2018م)	123

فتحى فتحى جاد الله الحوشي اتفاق ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط بين لبنا واسرائيل	144
عبد المجيد دريزي تدبير الموارد الغابوية ورهانات التنمية الترابية: بجماعتي ودكة وسيدي المخفي (إقليم تاونات)	167

Sommaire

Article	Page
BENAICHA Benyouness, SBAI Abdelkader, BENRBIA Khadija **La politique migratoire européenne un défi de la migration internationale marocaine.**	185
Mighri Mounir **Lumière sur le rôle des officiers de l'armée française dans les négociations de la démarcation de la frontière tuniso-Tripolitaine.**	199
Kaoutar Rougani Marzouki **Famille et Criminalité, des liens intimes**	215

الجيش السوري الإلكتروني Syrian Electronic Army (SEA)

حسن مظفر الرزو

مدير مركز الموصل للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

الموصل / العراق

المستخلص

سعت إيران الى توسيع دائرة سلطانها السيبراني في منطقة الشرق الأوسط، وبالخصوص في سوريا ولبنان، واليمن من خلال دعم تشكيل فرق وجيوش سيبرانية في هذه الدول وتوفير دعم مكثّف على المستوى الاحترافي واللوجستي لكي تمتلك قدرات مؤثرة وضاغطة على المستوى السياسي الجيوستراتيجي، بعد إبعاد أي شبهة لتدخلها في الشؤون السياسية لهذه البلدان. وقد عززت وجودها العسكري (على الأرض) في سورية من خلال تزعزيز القدرات السيبرانية للجيش السوري والقراصنة السيبرانيين الملتحقين معه لممارسة هجمات ضد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات في إسرائيل، بالإضافة الى الدول الخليجية التي تناوئ سياسة النظامين السوري والإيراني مثل السعودية والإمارات، وتركيا دول أخرى. وقد تم تجنيد عدد كبير من طلبة الجامعة السوريين ممن يمتلكون خبرات جيدة في القرصنة السيبرانية واختراق مواقع الويب، وممارسة هجمات ضد مواقع الخصوم. حققت فصائل الجيش السوري الإلكتروني نجاحات محدودة في اختراق مواقع منتخبة في إسرائيل، ودول خليجية، ولمواقع ويب تنشر خطابات مناهضة للنظام السوري، إلا أن هجمات هذه الفصائل السيبرانية لا زالت توظف فيها أدوات ذات تأثير محدود، وتحمل بصمة واضحة للدعم الإيراني في التخطيط للهجمات ومباشرتها في الفضاء السيبراني للدول المناوئة.

ABSTRACT

Iran has sought to expand the domain of its cyber power in the Middle East, especially in Syria, Lebanon, and Yemen by supporting the formation of hacking teams and cyber-armies in these countries. Iran continued in providing intensive support at the professional and logistical level in order to possess influential and pressing capabilities at the political and geostrategic level. The escalation of the cyber-attacks of these militias will relief Iran from any suspicion of its interference in the political affairs of its hostile countries in the region.. It has strengthened its military presence (on the ground) in Syria by strengthening the cyber capabilities of the Syrian Electronic Army SEA and the cyber hackers associated with it to carry out attacks against the information and communication infrastructure in Israel, in addition to the Gulf countries that oppose the policy of the Syrian and Iranian regimes, such as Saudi Arabia, UAE, Turkey and other countries. A large number of Syrian university students have been recruited for the new cyber army. The Syrian Electronic Army factions have achieved limited success in penetrating elected websites in Israel, Gulf countries, and websites that publish anti-regime discourses. However, these cyber-attacks still employ tools with limited influence, and bear a clear imprint of Iranian support in planning and directing attacks on the hostile countries in the middle east and Gulf countries.

1 . توطئة:

تحتل إيران مكانة بارزة في ساحة النزاعات والتهديدات السيبرانية في منطقة الشرق الأوسط، كما أن تنامي قدراتها في هذا المضمار أضحى يمثل تهيداً بات يقلق الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها في المنطقة. ولم تكتفي الإدارة الحكومية الإيرانية بتجنيد جلّ مؤسساتها، العسكرية والأمنية والمدنية للعب دور فاعل في مجال التهديدات والهجمات السيبرانية، ولكنها لجأت الى تجنيد قطعات رقمية، من خارج حدود البلاد، عن طريق تفويض وكلاء سيبرانيين *Cyber Proxies* للتنسيق المباشر والعمل مع قواتها الرقمية بتنفيذ مهام محددة ضمن الفضاء السيبراني للدول المعادية للنظام الإيراني.

وبذلك بسطت مؤسسة الحرس الثوري الإيراني هيمنتها ، وأضحت تسيطر على إدارة مجموعة كبيرة ومتنوعة من وحدات وفصائل الحروب السيبرانية التي توكل إليها مهام خاص تتوافق مع السياسات العسكرية الأمنية الخاصة بخطاطة هذه المؤسسة الواسعة، يضاف الى ذلك وحدات العمليات المشتركة لمخابرات الاتصالات *Signals Intelligence (SIGINT)*، وفصائل ميليشيات كربلاء للقوى الثقافية في الفضاء السيبراني *Karbala Mazandaran Cyber Culture Forces* والتي تلتحق بها مجاميع أخرى، مثل جيش فضاء الرقمي بتركيبته ومعماريته التنظيمية الفريدة، وفصائل الجيش السوري الإلكتروني *SEA*، وفصائل وميلشيات سيبرانية أخرى تتكامل في تشكيل كيان فسيفسائي للدفاع والردع السيبراني[1] لا نكاد نعثر على شبيه له في المنطقة، أو في الفضاء السيبراني العولمي.

بصورة عامة، يلاحظ وجود تطابق في خارطة التطورات الحاصلة في قدرات مجاميع القراصنة السيبرانية الملتحقة مع البؤر الرقمية التي تحتضنها إيران، مع تلك التي مرّت بها القدرات المعلوماتية لمؤسسات الدفاع والردع الرقمية . الإيرانية.

وباستثناء الفصائل السيبرانية لحزب الله اللبناني، وحركة حماس في غزة، واللتان تمتد جذور خبرتهما في ممارسة عمليات الدفاع والردع السيبراني الى العقد الأخير من القرن العشرين فإن ولادة بقية الفصائل والوكلاء السيبرانيين قد ارتبطت بنشوب الصراعات في بلدانهم (الجيش السوري الإلكتروني عام 2011، وجيش فضاء اليمن السيبراني 2012)، والتي تعود الى العقد الأول من الألفية الجديدة.

1 . رغم أن تصريحات جل المسؤولين الإيرانيين، ومن مختلف المؤسسات والهيئات التي ينتمون لها تؤكد أن ما تقوم به هذه مؤسسة الحرس الثوري الإيراني وغيرها من الفصائل لا تعدو عن كونها مهمة دفاعية عن حياض فضاء إيران الرقمي، إلا أن البينات المتوفرة لم تعد تسعف الإيرانيين في إخفاء ممارسات الردع الرقمية التي حرصوا عليها، وعمدوا الى تكثيفها في فضاء المعلومات، وبالخصوص بعد هجمات الفايروس الخبيث Stuxnet على وحدات تخصيب اليورانيوم عام 2009.

2 . **الجيش السوري الإلكتروني** Syrian Electronic Army:

تتألف فصائل الجيش السوري الالكتروني[1] من مجاميع من طلبة الجامعات السورية ومجاميع من قراصنة المعلومات المتحالفين معهم ممن ينتمون الى تنظيمات حزب البعث ويدينون بالولاء لخطاطته السياسية، ويلتزمون بالدفاع عن نظام بشار الأسد وتوسيع نطاق الدعاية لنظامه[2].

ويعد الجيش السوري الالكتروني من أهم الحلفاء والوكلاء السيبرانيين لبرنامج الدفاع والردع الرقمي للنظام الإيراني، حيث ارتبطت بداية تشكيل هذه القوة الرقمية بمجموعة من القراصنة السيبرانيين السوريين الذين حاولوا الدفاع عن نظام بشار الأسد من خلال سلسلة هجمات معلوماتية، وجهت مساراتها نحو مواقع ويب لجهات مناوئة لخطاطته السياسية، منذ بدايات عام 2011.

ويشكل كل من القراصنة السيبرانيون السوريين حاتم ديب (يطلق على نفسه اسم *Th3Pr0*)، وعلي فرحه، وثالث يطلق على نفسه اسم *Th3Shad0w* العمود الفقاري لمجاميع القرصنة في الجيش السوري الإلكتروني[3]، بينما يدعي كل من القرصانين الأول والثالث زعامتهما وقيادتهما لجل الأنشطة التي يمارسها أفراد هذا الجيش[4].

ويتخفى وراء الأركان القيادية الثلاثة لهذا الجيش مجموعة من المتطوعين من القراصنة السيبرانيين السوريين، والذين بلغ عددهم في بداية عام 2014 بضعة آلاف (بحسب الرواية التي نقلها الباحث *Wilhelmsen* عن إحدى قادة هذه المجموعة *Th3Pr0*) وهو رقم مبالغ به الى حد كبير.

تستوطن الفصائل الافتراضية للجيش السوري الالكتروني في فضاء المعلومات السوري، والذي عمدت الى توظيفه كقاعدة لانطلاق التهديدات والهجمات التي تمارسها ضد الخصوم والمعارضين. وقد أسهمت خطاطته الداعمة لنظام الرئيس بشار الأسد، وممارسته لسلسلة من الهجمات التي باتت توجع الكثير من المؤسسات بالولايات المتحدة الأمريكية، ودول أخرى تناصب بالعداوة النظام ذاته، في تعريض حضور هذه المجموعة في فضاء الانترنيت الى المضايقات المتكررة، والتسبب في إغلاق موقعه، وتغيير عنونة الشركات المضيفة لحضوره الرقمي، شأن الكثير من مواقع الكيانات الداعمة للنظام السوري. فبعد أن أقام لأكثر من سنة ضمن مضيف جمعية الحاسب السورية اضطر الى مغادرة مضيفها في عام 2013، ثم وجد له مكاناً في مضيف خدمة يستقر لدى شركة مضيفات في موسكو تدعى *Shorefront Media*، قبل أن يضع رحاله لدى شركة لمضيفات الخدمة بدمشق.

اتسمت هجمات أفراد هذه المجموعة، خلال السنة الأولى، بكونها هجمات بدائية حاولت أن تستثمر إمكانياتها ومهاراتها المتواضعة في قطاع القرصنة المعلوماتية في الكشف عن الثغرات الرقمية في مواقع ويب لا تمتلك مستوى

---

[1] . وتطلق المجموعة على نفسها، في بعض الأحيان، اسم الجنود السوريين الإلكترونيين.

[2] . أعلن أعضاء هذه المجموعة عن هويتهم، أنهم مجموعة من الشباب السوريين المتحمسين الذين رفعوا عن نفوسهم غبار السلوك السلبي تجاه الهجمات وعمليات تضليل الحقائق التي تمارس لتشويه ما يحصل على أرض الواقع بعيد أحداث الربيع العربي في سورية.

[3] . بحسب المعلومات التي حصل عليها الباحث *Brain Krebs* ونشرها في إحدى صفحات مدونته الرقمية أن حاتم ديب يشغل منصب قائد قسم العلميات الخاصة في الجيش السوري الالكتروني، وأنه يقيم خارج سوريا، في روسيا بالتحديد.

[4] . تشير المعلومات الى أن كل من حاتم ديب وعلي فرحه متقاربان في فئتهم العمرية، وأنهما قدر تخرجا من جامعة *Kalamoom University*.

رصين من الحصانة الأمنية تعود الى مواقع إخبارية وأخرى تعود الى مواقع أخبار، وبالغوا في إغراقها بهجمات رفض الخدمة وملفات البريد المزعج *Spam* لضمان إنجاح هجماتهم بالآليات البدائية التي تتناسب مع مهاراتهم المتواضعة.

بيد أن نزعة الهجمات التي مارسها أفراد هذا الجيش خلال عام 2012 اتسمت بتوظيف تقنيات وآليات قرصنة اشد تعقيداً، مما وسّع نطاق الهجمات باتجاه مواقع أكثر حصانة، فنجح في اختراق مواقع حكومية، ومواقع مصارف وشركات أثرت بشكل ملموس على البيئة الاقتصادية للبلدان التي تقيم في فضائها هذه المواقع.

أما في عامي 2013 و2014 فقد اتسمت أنشطة الجيش السوري الرقمي بالتوجه نحو إنتاج طيف واسع من البرمجيات الخبيثة والفايروسات، وأجيال من حصان طروادة *Trojan Horse* لتوسيع نطاق التهديدات، وضمان حصول تأثيرات موجعة في الموقع التي تستهدف بهجمات فصائله الرقمية. وقد أسهم هذا التطور في تمكين فصائل هذا الجيش بشن أنماط جديدة من الهجمات طالت مضيفات الخدمة، وشركات الاتصالات عبر شبكة الانترنيت مثل: *Viber, Tango & True Caller* واستراق كم هائل من بيانات المستخدمين التي استودعت في قواعد بياناتها فشكلت مورداً مهماً للمخابرات السورية لتتبع مسارات شبكة العلاقات الرابطة بين المعارضين للنظام مع توفير فرصة لتحديد هويتهم.

وشأن مجاميع القرصنة السيبرانية في إيران، فقد قام أعضاء الجيش السوري الإلكتروني في عام 2011 بإنشاء مؤسسة أكاديمية . افتراضية لتجنيد وتدريب المتطوعين من القراصنة السيبرانيين السوريين، ممن يرومون الالتحاق بفصائل هذا الجيش، وأطلقوا عليها اسم " مدرسة القراصنة السوريين".

وباشرت هذه الأكاديمية الافتراضية بإعطاء دروس تفاعلية حول كيفية ممارسة هجمات رفض الخدمة *DoS*، واختراق الحواسب، ونظم المعلومات، وممارسة عمليات التلصص على شبكات المعلومات المختلفة. وفي الوقت ذاته بدأ الجيش السوري الالكتروني بتوسيع وتطوير دائرة أنشطته فأنشأ موقع ويب لنشر تسريباته من الوثائق والملفات تعود الى حكومات تناهض النظام السوري، وكان من هذه الوثائق ملفات نجح قرصنته بالظفر بها من مواقع تعود للحكومة التركية، وأخرى للسعودية، ومجموعة ثالثة تعود الى دولة قطر لإثبات طبيعة الدور الذي تمارسه هذه الدول في تأجيج الحرب الأهلية في البلاد.

بصورة عامة، تتوزع أنشطة قراصنة المعلومات الملتحقين بالجيش السوري الإلكتروني على ثلاثة محاور رئيسة، يستوطن اثنان منها في بيئة تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي *Facebook & Twitter*، بينما يستثمر الثالث الفضاء الذي يحتضن مواقع الويب لمباشرة مختلف أنماط التهديدات والهجمات السيبرانية.

وقد نجحت مجموعة الدراسات الأمنية في مؤسسة *Hewlett Packard* الأمريكية في الكشف عن الكثير من الأدلة والوقائع التي تؤكد على هذا التعاون والتحالف الحميم بين الجهتين. ففي أثناء الهجمات الكبيرة التي قام بها الجيش السوري الإلكتروني عام 2011 تبين أن البرمجيات التي استخدمت في شنّ هذه الهجمات (*Connect Back Backdoor Shell vs 1.0*) هي من صنع القرصان LorD الذي ينتمي الى مجموعة القراصنة السيبرانيين الإيرانيين *Sabotage*، كذلك لوحظ مستودع بيانات نظام هذا الجيش يحتوي على شيفرة برمجية تعود الى مجموعة القراصنة السيبرانيين الإيرانيين *Mormoroth*.

كما كشفت الكثير من المؤسسات الأمريكية والإسرائيلية، اللثام عن وجود شراكة غير معلنة، وبعيداً عن الفضاء المتخيّل للانترنيت، بين القيادات السياسية والعسكرية السورية والإيرانية، والتي تؤشر الى وجود علاقات مناظرة في الفضاء السيبراني، نذكر منها، البرنامج الاستخباري المشترك بين البلدين *SIGINT* والذي يوفر معلومات مخابراتية ثمينة للبلدين ولحزب الله اللبناني داخل حدود الفضاء السيبراني وخارجه، على حد سواء.

ورغم كل هذه الحقائق تستمر قيادة الجيش السوري الإلكتروني في إنكار وجود أية علاقة تربطها بالنظام، وتصرّ على أنها مؤسسة مدنية تندفع بأنشطتها نتيجة للحس الوطني، والحرص على سلامة سورية من آثار العدوان، والحفاظ على أرواح الشعب السوري من الهجمات التي تطالهم، هنا، وهناك[1].

ورغم كل هذه الادعاءات فلا يمكننا القبول بها، وتصديق ادعاء استقلالية هذه المجموعة عن نظام بشار الأسد لأسباب عدة، منها:

- ☒ ممارسة هذه المجموعة لأنشطة القرصنة السيبرانية من داخل حدود الفضاء السيبراني السوري دون وجود أية متابعة أو حظر لأي من نشاطاتهم رغم السياسات الصارمة التي يتبناها النظام مع الأنشطة المعلوماتية التي يمارسها المستخدمون السوريون عند حضورهم في فضاء شبكة الانترنيت.
- ☒ تسجيل اسم نطاق موقع الجيش السوري الالكتروني (*Syrian-es.com*) لدى جمعية الحاسب السورية منذ الخمس من شهر أيار عام 2011، وهي الجمعية التي أشرف على إنشائها رئيس النظام بشار الأسد قبل أن يتولى زمام السلطة في سورية.
- ☒ وجود أدلة على قيام قريب الأسد رامي مخلوف على دعم أعضاء هذه المجموعة من خلال تسديد أجور شهرية لكل منهم تتراوح بين 500-1000 دولار، بالإضافة الى التنسيق مع مؤسسات تدريبية في لتدريبهم وتطوير مهاراتهم في كل من سورية ودبي وبرعاية مباشرة من قبل النظام الروسي.
- ☒ وجود شواهد عدة على قيام هذه المجموعة بالتنسيق مع أجهزة مخابرات النظام السوري وتزويدها ببيانات عن هوية ومواقع الكثير من رموز المعارضة السورية وأعضائها.
- ☒ امتداح الرئيس السوري لهذا الجيش في أكثر من مناسبة واعتباره فصيلاً مضافاً يدافع عن سورية لأن الجيش السوري يقاتل على الأرض الصلبة، بينما تنافح هذه المجموعة عن سورية في فضاء المعلومات المتخيّل.

كذلك يوفر النظام السوري دعماً مالياً ولوجستياً لهذا الجيش، والذي عدّه الرئيس السوري بشار الأسد، في إحدى تصريحاته للقنوات الإعلامية، كياناً افتراضياً يقيم في فضاء المعلومات الوطني، ويمارس دوراً تكميلياً للدور الذي يمارسه الجيش السوري في محاربة أعداء سورية.

[1] . يدّعي أفراد الجيش السوري الالكتروني (في موقعهم *SEA.sy*) استقلاليتهم عن النظام السوري، وأن الهجمات المعلوماتية التي يمارسونها ليست سوى رد فعل على النهج الداعم الذي ينتهجه إعلام بعض الدول العربية والدول الغربية لصالح الإرهابيين (بحسب ادعاءاتهم) الذين يمارسون عملية القتل ضد المواطنين السوريين المسالمين، ويمعنون في تدمير كل ما يقع أمامهم من أملاك الحكومة والمواطنين دون مبرر.

ويتمتع هذا الجيش في الوقت ذاته بدعم تقني ولوجستي من قبل النظام الإيراني، بعد أن شرع النظام الإيراني بتوطيد العلاقة بين قيادة عمليات هذا الجيش وجيش إيران السيبراني ومجاميع القرصنة الملتحقة به، مما منح الطرفين فرصة ثمينة لتوحيد الأهداف، وتنسيق الهجمات على جهات يتفقون على مناهضتهم.

3 . هجمات الجيش السوري الإلكتروني في الفضاء السيبراني:

بصورة عامة، يمارس هذا الجيش تهديداته وهجماته السيبرانية ضد مواقع المعارضة السورية، ويحرص على تتبع آثار وكشف هوية أفرادها، كما يستهدف كثير من مواقع الويب الحيوية في دول خليجية، وأخرى تعود للولايات المتحدة وحليفاتها. وقد أسهمت الآثار الموجعة لهذه التهديدات والهجمات (على أهداف منتخبة تستوطن فضاء الدول والكيانات المعارضة للنظام السوري، وبلوغها الى أهداف في نسيج المعلومات الغربي) في تصنيف هذه المجموعة ضمن أشد أربع مجاميع للقرصنة السيبرانية في عام 2015

ويستمر السجال الرقمي بين الجيش السوري الرقمي، وبقية فصائل المعارضة السورية التي تقف على الطرف الآخر منه، سواء على مستوى مجاميع القرصنة الاحترافية مثل الجيش السوري الالكتروني الحر، أو مجاميع تنتمي لفئات سياسية معارضة، أو مواطنين سوريين من داخل البلاد وخارجها، بالإضافة الى الوكلاء الرقميين للنظم السياسية المعارضة للنظام ضمن تطبيقات منصات التواصل الاجتماعي، فتتكاثر التبليغات حول وجود مخالفات أو مضامين تتعارض مع المضامين التي تطرحها قيادات الجيش السوري الإلكتروني أو أفراده، مما يعرّض مواقعهم الى الحظر بين الحين والآخر ضمن الحملة التي تتبناها الدول الغربية للضغط على أي نشاط معلوماتي يصب في مصلحة نظام بشار الأسد. لذا نلاحظ ولادة صفحات هنا أو هناك بيد أنها تتعرض للحظر بعد زمن قصير، الأمر الذي حصر ظهور هذه المجموعة من خلال زج شعاراتها في المواقع وصفحات الويب أو مواقع التواصل الاجتماعي التي تفلح في اختراقها بين حين وآخر بعد أن رضيت بأن تقيم في العالم السفلي والمظلم من فضاء الانترنيت بعيداً عن أنظار وملاحقة الخصوم المستديمة.

كما ينشط الجيش الإلكتروني السوري في مهاجمة أهداف حيوية تقع في قائمة خصوم بلاده، وتلتحق بقائمة خصوم إيران. ومن هذه الهجمات قيام فصائل هذا الجيش الرقمي بشن سلسلة من الهجمات وعمليات الاختراق التي طالت مجموعة من الحسابات التي تعود الى موقع *Microsoft's Xbox* وموقع الشبكة الإخبارية الشهيرة *CNN* مما أثر بشكل ملموس على حضورهما في الفضاء السيبراني العولمي.

وقد استمرت فصائل هذا الجيش بدعم الفصائل الرقمية الإيرانية من خلال اكتساح مواقع أخبارية غربية عن طريق اختراق حضورهم الرقمي وخدماتهم البريدية في كثير من الدول، شملت: إسرائيل، وتركيا، وقطر ودول في مجلس التعاون الخليجي.

كذلك اتسمت هجمات الجيش السوري الإلكتروني باستهدافها لبوابات الأخبار والإعلام الغربي التي تناهض النظام السوري فتخترق حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي (*Twitter&Facebook*) مع إيداع رسائل وتهديدات في هذه الحسابات. وكان على قائمة الجهات التي طالتها هذه الهجمات كل من: *The Financial Times,The Telegraph, the BBC,*

the AFP, The Washington Post, The Onion, NPR, The Guardian بالإضافة الى قناة الجزيرة القطرية وقنوات خليجية تجهر بمناوئتها للنظام السوري والإيراني على حد سواء.

بالمقابل تعد الهجمة التي مارستها فصائل هذا الجيش، (ضد حساب وكالة أخبار أسيوشيتد بريس على منصة التغريد الرقمي *Twitter*، في شهر أبريل من عام 2013) من أكثر الهجمات تأثيراً على المؤسسات الإخبارية الغربية، حيث نجحت الهجمة بإقحام مجموعة من الأخبار المزيفة حول حصول انفجارين في مقر الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في البيت الأبيض، والتي نشب عنها حصول خلل في أسواق رأس المال والبورصة الأمريكية، كلفت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر ناهزت بضعة مليارات من الدولارات خلال مدة قصيرة جداً، ولحين تكذيب الخبر.

كما وقامت إحدى المجاميع الملتحقة بالجيش الإلكتروني السوري بمهاجمة مضيفات خدمة البريد الإلكتروني التي تعود الى مؤسسات حكومية منتشرة في أكثر من بلد مناهض لسياسة النظام الإيراني، في محاولة لاختراق صناديق البريد الإلكتروني وتسريب معلومات مهمة ونشر حسابات البريد الإلكتروني وكلمات العبور لشخصيات سياسية مهمة. وقد نجحت هذه الهجمات في اختراق البريد الإلكتروني لرئيس وزراء تركيا، ومكاتب حكومية في دولة قطر، وأخرى بوزارة الدفاع السعودية، وجامعة الدول العربية، ومواقع أخرى.

مصادر الدراسة

الرزو، حسن مظفر، **مجاميع القرصنة والميليشيات الرقمية الإيرانية**، (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، الرياض، المملكة العربية السعودية،)2019.

الرزو، حسن مظفر، **التهديد السيبراني الإيراني . الملف المضاف الى برنامجها النووي ودوره المحتمل في تأجيج صراع من نمط جديد**، (المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا الاتحادية، 2020).

دراسة بيوغرافية لأهم أقطاب التصوف بمراكش، من خلال كتاب التشوف إلى رجال التصوف، لأبي يعقوب يوسف التادلي

الشانك رشيدة، طالبة باحثة في سلك الدكتوراه، تكوين الدكتوراه: التاريخ والمجتمع في الحوض الغربي للمتوسط، جامعة ابن طفيل ، القنيطرة، المغرب

rachidaechanik2016@gmail.com

الملخص

يعتبر كتاب التصـــوف لأبي يعقوب يوســـف بن يحي بن عيســـى بن عبد الرحمان التادلي المعروف بابن الزيات، والذي حققه المؤرخ أحمد التوفيق، من أهم كتب التصوف والمناقب. يهدف هذا الكتاب المنقبي إلى التعريف بأعلام وأسماء كثير ممن خفي من رجالات التصـوف، هو ترجمة لصـلحاء وأقطاب التصـوفالذين أخذوا يتكاثرون منذ القرن السـادس الهجري. ألف هذا الكتاب في ظرفية دقيقة متقلبة بعد معركة العقاب 609هـ/1212م، وجاء ليسد ثغرة مهمة في تاريخ المغرب الوسيط. بما يحمله من معلومات عن حاضرة مراكش عن رجالاتها وأعلامها من المتصـــوفة وكراماتهم، وهذا ما أشـــار إليه ابن الزيات بأن الهدف من الكتاب هو إعلام كثير ممن خفي عنهم من كان بحضـرة مراكش من الصـالحين. كتابغي لا من حيث التاريخ الديني فحسـب، بل حتى على مسـتوى الأحداث الطبيعية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسة، والعسكرية.

الكلمات المفتاحية: التصوف، مراكش، الكرامات، المغرب الوسيط.

A biographical study of the most important poles of Sufism in Marrakesh, through the book "Al-Chouf to the Men of Sufism", by Abu Ya`qub Youssef Al-Tadli.

The book of Sufism by Abu Yaqoub Yusuf bin Yahya bin Isa bin Abd al-Rahman al-Tadli, known as Ibn al-Zayyat, which was verified by the historian Ahmed al-Tawfiq, is one of the most important books of Sufism and virtues. Among the hidden men of Sufism, it is a translation of the righteous and the poles of Sufism, who have been multiplying since the sixth century AH, and it came to fill an important gap in the history of medieval Morocco. With the information it contains about the city of Marrakesh, about its men and its notables among the Sufis and their dignities, and this is what Ibn al-Zayyat indicated that the aim of the book is to inform many of those who were hidden from the presence of Marrakesh among the righteous, a rich book not only in terms of religious history, but even at the level of events natural, social, economic, political, and military.

Keywords: Sufism, Marrakech, Karamat, Medieval Morocco.

مقدمة:

حظيت مدينة مراكش بدراسات وأبحاث متعددة ، متباينة في منطلقاتها ومساراتها ومرجعياتها في فترات تاريخية عديدة، اجتمعت فيها نخبة من أهل الفكر والمعرفة مدينة حضارة، «**فمراكش هذه آخر بلاد المدن الكبار بالمغرب المشهور به، وليس وراءها مدينة لها ذكر وفيها حضارة**»[1]، كانت تشد إليها الرحال من كل أمصار وكان إشعاعها العلمي يسبقها في كل الأصقاع ، كتب عنها الكثير وكان اسمها عنوان لعدة مصادر مهمة ، كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية لمؤلفه الأندلسي من أهل القرن الثامن هجري ، ثم كتابات تهتم بأعلامها وأقطابها المتنورين، ككتاب التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي، لصاحبه أبي يعقوب يوسف بن يحيى بن عيسى بن عبد الرحمان التادلي المعروف بابن الزيات، [2]الذي حققه الأستاذ أحمد التوفيق وهو يدخل ضمن صنف كتب التصوف والمناقب وهو موضوع دراستنا والتي عنونتها: "**دراسة بيوغرافية لأهم أقطاب التصوف بمراكش من خلال كتاب التشوف إلى رجال التصوف ، لأبي يعقوب يوسف التادلي.**

سنحاول من خلال هذه الدراسة جرد أهم أسماء المتصوفة المراكشيين ، وذكر كراماتهم، معتمدين على المنهج التاريخي والاستقرائي وتنبني هذه الدراسة على ثلاث أسئلة مركزية: **أولا** تبيان أهمية كتاب التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي لابن الزيات، **ثانيا**ذكر كل أسماء متصوفة مراكشيين المذكورين في كتاب التشوف لابن الزيات أي جدولة الأعلام المراكشيين المترجم لهم في الكتاب مع ذكر مكان الولادة ، تاريخ الولادة، مكان الوفاة وكراماتهم، **وثالثا** سنبحث بتفصيل عن الكرامة و كرامات أهل التصوف المراكشيين، الطقوس بما فيها ممارسات دينية ، تنظيمية ، من خلال كتاب التشوف. آملين إنجاز دراسة تستجيب للضوابط المنهجية والعلمية للبحث الأكاديمي.

أولا-أهمية كتاب التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي لابن الزيات.

يقول أحد الباحثين، «**إذا ضاعت الأصول ضاع التاريخ معها وهذه قاعدة عامة لا موقع للجدل فيها،** »[3]وفي إشارة أخرى لأحد الباحثين، «**يلجأ المؤرخ في بحثه إلى مصادر متعددة للإجابة على إشكالات مختلفة، من هذه المصادر التي يستند عليها كتب المناقب والتراجم**[4]، »وهي من المصادر الدفينة الهامة في الكتابة التاريخية لأنها تزخر بالعديد من المعلومات التاريخية: اجتماعية، عمرانية ، بيئية ، نفسية. **من هذه المصادر**كتاب التشوف إلى رجال

---

[1]-المراكشي عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تقديم وتحقيق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص. 292.

[2]أبي يعقوب يوسف بن يحيى التادلي عرف بابن الزيات، **التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي**، تحقيق احمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء الطبعة الثانية 1997م.

[3]-مجهول، **مفاخر البربر**، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق، الطبعة الأولى 2005م ص. 36.

[4]-من ابرز كتب المناقب والتراجم: **المنزع اللطيف والمقصد الشريف في التعريف بصلحاء الريف**، البادسي عبد الحق بن إسماعيل، تحقيق سعيد أعراب، المطبعة الملكية الرباط، ط2، 1993م-السملاليبن إبراهيم العباس، **الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام** مراجعة عبد الوهاب ابن منصور المطبعة الملكية الطبعة الثانية1993-ابن المؤقت المراكشي، **السعادة الأبدية في التعريف بمشاهير الحضرة المراكشية** مراجعة وتأليف أحمد متفكر المطبعة الوطنية مراكش، ط3، 2011م، **ابن القاضي: جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس**، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1973م-التميمي الفاسي محمد بن عبد الكريم، **المسفاد في مناقب العباد بمدينة فاس وما يليها من البلاد**، تحقيق محمد شريف، منشورات كلية، الآداب، والعلوم الإنسانية، تطوان، سلسلة الأطاريح الجامعية رقم 4، القسم الثاني، 2002م.

التصوف، وأخبار أبي العباس السبتي لابن الزيات يوسف بن يحي التادلي، هو «**نص منقبي وسيطي ثري مثير كهذا الذي نجده بين دفتي كتاب التشوف لابن الزيات**»[1]. وهو ترجمة لصلحاء وأقطاب التصوف، الذين أخذوا يتكاثرون منذ القرن السادس الهجري كرد فعل على الضغط المذهبي الموحدي وعلى ضعف الاستقرار في العهد المريني سياسيا واجتماعيا[2]. يمدنا بمعلومات وحقائق هامة عن مراكش وأحوازها، «**يفيد هذا الكتاب المصنف في تاريخ التصوف بالمغرب أيام المرابطين والموحدين إلى عصر المؤلف**»[3]. لا نعلم الشيء الكثير عن ترجمته سوى ما تركه العالم التكروري أحمد بابا المتوفي في العقد الرابع من القرن الحادي عشر الهجري والذي ترجم له في كتابه كفاية المحتاج[4]حيث قال: «**يوسف بن يحي بن عيسى بن عبد الرحمان التادلي، عرف بابن الزيات قال الخضرمي، هو الشيخ الفقيه القاضي مؤلف كتاب التشوف إلى رجال التصوف وشرح مقامات الحريري شرحا نبيلا توفي قاضيا بركَراكة سنة سبع أو ثمان وعشرون وستمائة**»، وحسب محقق الكتاب أحمد التوفيق ، أن التادلي شرع في تصنيف مؤلفه سنة617هـ، وفرغ من جمعه في نفس السنة أي انه قضى في تصنيفه أربعة أشهر[5].

حمل هذا المصدر المنقبي، «**في ثناياه ثروة معلوماتية مهمة،** »[6]جاء في ظرفية صعبة عرف المغرب خلالها سنوات عجاف متتالية كان أشدها وقعا سنة 614هـ/1217م، «**كان المحل العظيم والمجاعة التي اشتكاها الظاغن والمقيم**»[7]، وفي إشارة أخرى، «**وفي سنة سبع عشرة وستمائة اشتدت الحال في تناهي غلاء الأسعار**»[8]. ويقدم الكتاب نصوصا غاية في الأهمية عن المغرب وجهاته، وعن العديد من الجوائح المائية وخاصة انه ألف في مجال هيمنت عليه ندرة الأمطار وما تلاها من مجاعات وأوبئة ، وآثارها العصيبة ، والكيفية التي تم التعامل بها للحد من أضرارها، ودور الصلحاء في الدفاع عن الهموم والمشاكل التي كان يعاني منها المجتمع المغربي الوسيطي. وهذه الظروف هي التي هيأت التربة الخصبة لبروز قوى المتصوفة والأولياء. [9]إن هذا النوع من الكتب تكمن «**أهميتها في عفويتها ، ذلك أن كتابها لم يكونوا على غرار مؤرخي البلاد متأثرين بذهنية المؤرخ الرسمي، ومن ثم لم ينتجوا نصوصا سلطوية ، وهذا ما يجعلها من ناحية القيمة التوثيقية أكثر قوة ووزنا وأقرب إلى الصحة والموضوعية. » .** [10]

إن كتاب التشوف لابن الزيات، غني لا من حيث التاريخ الديني فحسب ، بل حتى على مستوى الأحداث الطبيعية، «**وغلب علينا الجراد**»، «[11]**أتت على الناس مجاعة سنة 535هـ**، » والاجتماعية بذكر لعدة تصنيفات

-[1] القبلي محمد، **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط**، دار توبقال للنشر، الطبعة الاولى1997م، ص. 22.

-[2]عزاوي محمد، **محتويات مصادر تاريخ الغرب الإسلامي : الوسيط**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، العدد2، 2000م .ص114

-[3]لمين مبارك بن الحسن، **دراسات في مصادر تاريخ الغرب الإسلامي**، كراسة جامعية، منشورات جامعة ابن زهر أكادير، 2014م، ص. 17.

-[4]التكروري أحمد بابا، **كفاية المحتاج بما ليس في الديباج**، تحقيق محمد مطيع، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط 2000م، ص306.

-[5] ابن الزيات، **التشوف**، محقق الكتاب، ص11

-[6]المنوني محمد، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج1، مؤسسة المنصورة للطباعة، 1983، ص. 24.

-[7]ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب**، قسم .الموحدين، تحقيق الكتاني محمد إبراهيم، بن تاويت محمد، زنيبر محمد، زمامة عبد القادر دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1406/1985، . ص. 266.

-[8]ابن عذاري **البيان المغرب**، ق. م.، ص. 267 ص. 266.

-[8]ابن عذاري **البيان المغرب**، ق. م.، ص. 267.

-[9] القادري بوتشيش إبراهيم، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع. الذهنيات . الأولياء**، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت الطبعة الأولى ابريل1993م، ص. 128.

-[10]القادري بوتشيش إبراهيم، **حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة في الغرب الإسلامي**، دار الطليعة بيروت، ط1، يونيو2006م، ص. 117.

-[11]ابن الزيات، **التشوف**، ص. 180.

اجتماعية: **أرامل**[1]، **أهل البطالة**[2]، الاقتصادية ، السياسة ، العسكرية«**غزوة الأرك التي هزم فيها المسلمون اذفونس وجيوش الروم يوم الأربعاء التاسع عشر من شعبان 591**[3]»، وذكره لأشكال معمارية وحدات سكنية، **حومة، حي، درب**[4]، فهو «**زاخر بالنصوص الأثرية حول أسماء الأبواب والمساجد والمقابر والحومات وغير ذلك من المرافق المدنية الأساسية**، »[5]، ذكره لأخبار بعض المدن التي اندثرت وأصبحت مجرد أطلال أو مطمورة تحت التراب، ولكنها بقيت أسماؤها حية في كتب المناقب، التاريخ والجغرافيا والأنساب، لعبت أدوارا هامة في تاريخ المغرب ، كذكره لمدينة أغمات ، نفيس، تنمل ، ايفيفن مدينة داي التي أشار إليها ابن الزيات في أكثر من محل وحدث، ومن ذلك مثلا : « **الجلاء والافتراق الذي طرأ على أهل داي في البلاد سنة 559هوأعلامها كأبي سليمان داود ابن يحيى المتوفي سنة** 568هـ»[6].

شرع في تصنيف الكتاب كما أكد محقق الكتاب سنة(617هـ/1220م)، وفرغ من جمعه في نفس السنة، وهي سنوات جد حرجة من تاريخ الدولة الموحدية، وخاصة بعد هزيمتها في معركة العقاب ضد المماليك النصرانية سنة 609هـ/1212م. «**فإن كتاب التشوف قد ألف في ظرفية دقيقة متقلبة وأثناء الأزمة الموحدي الأولى بعد أن كانت ظهرت مؤشرات بعيدة لها مع مطلع القرن السابع الهجري في الواقع وقبيل هزيمة العقاب**[7]». تعتبر هذه سنة مفصلية في تاريخ المغرب والأندلس خلال العصر الوسيط، بانهزام الموحدين في معركة العقاب.

إضافة إلى إشارات أخرى عن السياسة الموحدية وعنفها مع بعض الجهات وخاصة منطقة تادلة، وداي، ويزودنا بمعلومات هامة عن ذلك فيقول: «**وقد جلا والده_والد صاحب التشوف_ حسب محقق الكتاب عن مدينة داي**»[8] وفي إشارة أخرى «**يوم جلا عنها أهلها وتشتتوا في البلدان**»[9] وكان ذلك «**سنة تسع وخمسين وخمسمائة أي السنة الموالية لوفاة عبد المؤمن بن علي ، ويبدو أن عددا من التادليين نزلوا الجانب الشرقي من مدينة مراكش بعد النكبة**»[10]. وفي الجزء الخاص بأبي العباس السبتي«**ثم طرأ على أهل داي ما طرأ من الجلاء من بلدهم وافتراقهم في البلاد عام تسعة وخمسين وخمسمائة**»[11].

كما يهدف هذا الكتاب المنقبي إلى التعريف بأعلام وأسماء كثير ممن خفي من رجالات التصوف ، الأعلام كثر مترجم لهم في كتاب التشوف ، مشارقة ، أندلسيين كأبي الحجاج يوسف ابن موسى الكلبي من سرقسطة[12]، وأبو

-[1]نفسه، ص341-452

-[2] نفسه، ص91-92-104

-[3]نفسه، ص 349

-[4]نفسه، ص132-248، 359-184-200-238-

-[5] القادري بوتشيش، **حلقات مفقودة من تاريخ الحضارة الغرب الإسلامي**، ص118

-[6]نفسه، ص. 249.

-[7]- القبلي محمد، **الدولة والولاية والمجال**، ص. 23

-[8] ابن الزيات، **التشوف**، ص 134، الحميري، روض **المعطار**، ص231

-[9]الحميري، **روض المعطار**، ص231

-[10] نفس المرجع، ص. 20.

-[11]-ابن الزيات، التشوف. ص. 466.

-[12]نفسه، ص. 105.

الفضل يوسف بن محمد المعروف بابن النحوي من قلعة بني حماد[1]، وأعلام متصوفة من حاضرة مراكش العامرة ، كراماتهم ، طقوسهم، تنقلاتهم ميلادهم ، وفاتهم، ممارساتهم الدينية أماكن التعلم المتعددة (رباط زاوية كتاب مجلس)، الشيوخ الذين درسوا عنهم.

كما جاء كتاب التشوف جاء ليسد ثغرة مهمة في تاريخ المغرب الوسيط بما يحمله من معلومات عن حاضرة مراكش عن رجالاتها وأعلامها من المتصوفة وكراماتهم ، وهذا ما أشار إليه ابن الزيات« **الهدف هو إعلام كثير ممن خفي عنهم من كان بحضرة مراكش من الصالحين،** »[2]، وفي إشارة أخرى«**لتدوين أخبار بعض الصلحاء الغير معروفين**[3]» والهدف كذلك من الكتاب حسب صاحبه«**المقصود إيراد عجائب أخبارهم لعل الله أن ينفع بهم**[4]»، وكذلك جاء كتاب التشوف حسب محققه أحمد التوفيق، كرد على كتاب المستفاد في مناقب العباد من أهل فاس وما يليها من البلاد الذي اعتنى بأعلام فاس وأهمل رجالات مراكش وأعلامها البارزين وهو كتاب للفندلاوي والمعروف كذلك محمد بن قاسم بن عبد الرحمان بن عبد الكريم التميمي توفي 595هـ.

ثانيا-جدول الأعلام المراكشيين المترجم لهم في كتاب التشوف لابن الزيات:

1-صلحاء مراكش.

إذا كانت بلاد المشرق هي بلاد الرسل والأنبياء، فإن بلاد المغرب هي أرض الصالحين والأولياء، ومراكش مشعل وتربة الصلحاء ورجال التصوف المنيرين، من أهم المدن التي ازدهر فيها التصوف واشتهر ووجدت بها فروع كل الطرق الصوفية والزوايا[5]. أما الأعلام المترجم لهم في كتاب التشوف لابن الزيات، فهم من أصول جغرافية مختلفة، من القيروان، قلعة بني حماد، سرقسطة مشنزاية، ركونة، شلب، قرطبة، اشبيلية، شريش، تلمسان، جبل لبنان، كل جهات المغرب الكبير الذي كان يضم المغرب الأدنى والأوسط إلى حدود طرابلس والأندلس. وسنكتفي في هذه الدراسة بجرد أسماء المتصوفة من أصل جغرافي مراكشي ورد ذكرها في الكتاب. كما تجب الإشارة أنهإلى جانب أسماء الصلحاء والمتصوفة من الرجال، تم ذكر أسماء نساء من الصالحات لم يتجاوز عددهن ثلاث منهن: «**فاطمة الأندلسية من أهل قصر كتامة وكانت من الصالحات**[6]»، كما يجب الإشارة أنه تم ذكر أسماء متصوفة وصلحاء كانت وفاتهم في مراكش ودفنوا بها، ينتمون لجهات مختلفة من المغرب الأقصى ومن خارج البلاد من المشرق والأندلس، «**كأبي العباس أحمد بن جعفر الخزرجي السبتي مولده بسبتة عام أربعة وعشرين وخمسمائة، نزل مراكش وبها مات عام أحد وستمائة ودفن بباب تاغزوت**[7]، **وأبي الحاج يوسف ابن موسى الكلبي، الأصل الجغرافي من سرقسطة عمله الوظيفي إماما، تاريخ وفاته 520هـ مكان الوفاة مدينة مراكش**»[8]، وأبي سهل القرشي من المشرق قدم «**لمراكش**

-[1] نفسه، ص. 95.

-[2] نفسه، ص. 14.

-[3] نفسه، ص. 33.

-[4] نفسه، ص. 26.

-[5]جلاب حسن، **مراكش مباحث في التاريخ والحضارة**، ص97

-[6]ابن الزيات، **التشوف**، ص. 331.

-[7] نفسه، ص. 452.

-[8] نفسه، ص. 105.

واخذ العلم بمراكش وتوفي بها لم يتم تحديد سنة الوفاة»[1]، يحيى ابن واصل الاشبيلي أصله الجغرافي ومكان ولادته من اشبيلية توفي السادس والعشرين من رمضان 580هومكان الوفاة مراكش[2]. ونكتفي في هذا الجدول بذكر المترجم لهم من مراكش، كما يجب الإشارة أن بعض متصوفة مراكش الذي ذكرهم الزيات بدون تاريخ ولادة أو وفاة «**أبو محمد عبد الحق ابن الخير الرجراجي عاد إلى مراكش وانقطع خبره وكان من الأولياء»**[3] فقط يشير أحيانا إلى كراماتهم .

2-الأعلام المراكشيين المترجم لهم: [4]

نورد فيما يلي جردا لصلحاء مدينة مراكش من خلال كتاب التشوف لابن الزيات:، يتضمن الاسم، تاريخ الولادة ، مكان الولادة، تاريخ الوفاة، مكان الوفاة، وكرامات أهل التصوف بمراكش .

جدول صلحاء مراكش من خلال كتاب التشوف لابن الزيات

الصفحة	الإسم	تاريخ الولادة	مكان الولادة	تاريخ الوفاة	مكان الوفاة	كرامات أهل التصوف- من مراكش-
164	أبو تونارتولجوط ابن ومريل الايلاني		مراكش	بدون		التواجد بمكانين يصلي العشاء بمراكش ويبيت بمكة
229	أبو محمد عبد الحق بن الخير الرجراجي	-بدون	مراكش	بدون		رأى الخضر عليه السلام
232	أبو لقمان يرزجان ابن يعقوب الأسود		تاقايطت من عمل مراكش	570ه	تاقايطت مراكش	اشفاء المرضى و نكبة من يتعدى عليه
241	بوابراهيم إسحاق ابن محمد الهزرجي	بدون	مراكش	ليلة النصف من شعبان، 581ه		السخاء وكشف سرائر الناس
248	أبو ولوج تونارت ابن علي الايلاني		حومة ثلاثاء موسى بن يلول من عمل مراكش	571ه		-------
258	أبو زيد عبد الحليم ابن تونارتالايلاني		من قريةتامنصورت من بلادايلان من عمل مراكش		قرية تامنصورت من بلاد ايلان من عمل مراكش	----------
295	أبو العباس الجباب المقعد	بدون	مراكش	592ه	دفن بباب تغزوت بمراكش	
297	أبي عمران موسى ابن اسحاق الوريكي المعلم	بدون	مراكش	592ه	دفن خارج باب ينتان مراكش	حضور مؤمني الجن جنازته
303	أبي علي عمر ابن علي ابن عبد العزيز الهزرجي		مراكش	592ه	خارج باب ينتان بمراكش	حديثه مع الجن وسرعته في قطع المسافات

[1]- نفسه، ص. 208

[2]نفسه، ص. 245.

[3]- نفسه، ص. 229.

[4]-كل الأعلام في الجدول من كتاب التشوف لابن الزيات من مدينة مراكش.

305	أبو عمران موسى ابن عيسى الدرعي اسود			594هـ	دفن خارج باب الدباغين مراكش	---------
307	أبي يحيى أبو بكر ابن جلدانس الصنهاجي		مراكش	590هـ	مراكش	كشف خبايا الأنفس، والمشي على الماء
313	أبو محمد عبد الحليم ابن إسماعيل الأيلاني		قرية تاووتي ب قرية تاووتي مراكش	593هـ		علمه بأمور خفية لا تدرك إلا بالمكاشفة
343	أبو عمران الهسكوري		من أهل الجانب الشرقي من مراكش	بدون	دفن خارج باب أغمات مراكش	يرضع ولده من لبن ثدييه
375	أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن عثمان الصنهاجي		مراكش	599هـ	مراكش	------
377	أبو العباس احمد بن عبد العزيز السلانجي لخراز		مراكش	صدر 600هـ	ببجاية	يسافر إلى التجرد، ينزل حيث شاء من الأرض
383	أبو العباس احمد ابن محمد العزفي		مراكش	ذي الحجة 603هـ	مراكش	--------
392	أبو محمد يلارزج ابن القاسم الركوني		بلد ركونة من عمل مراكش	مات قبل عام أحد وستمائة		قطع مسافات طوال بدون تنقل
400	أبو ولجوطتونارتالهزميري		من أهل بلد نفيس مراكش	608هـ	مراكش	يتكلم بالحكمة وهو الأمي
411	أبو العباس احمد بن خالص الأنصاري		مراكش	قبل عام أحد وستمائة	دفن خرج باب الدباغين	-----
423	أبو الحسن علي بن يسمور المعروف بالعربي		مراكش	612هـ	الجانب الشرقي من مراكش دفن خارج باب الدباغين	سماعه لصوت التسبيح من السماء
425	أبو محمد عبد الله ابن محمد القناع		مراكش	610هـ	مراكش	كشف أسرار وخبايا الناس
444	أبو إسماعيل الأمان الأسود		مراكش	أواخر شوال616هـ	مراكش	رؤية صورة أبي بكر واقفا
445	أبو علي عمر ابن علي		مراكش	19 من ذي القعدة 616هـ	مراكش	---------

ثالثا-كرامات أهل التصـــوف بمدينة مراكش، الممارســـات والطقوس من خلال كتاب التشـــوف إلى رجال التصوف، لأبي يعقوب يوسف التادلي

أشـار أحد الباحثين، **أن الكرامة هي أكثر الطرق التواء وتمويها وتسـترا لتوجيه النقد والتعبير عن مواقف وطرح التصـورات البديلة دون خوف من التعرض لاضـطهاد مباشـر**، [1]، لهذا اسـتطاعت حركة التصـوف بالمغرب الأقصى في العصـر الوسـيط بخطابها الغير مباشـر من تغلغل في الأوسـاط الشـعبية[2]، خاصـة بالبوادي والجبال و أن تفرض ولأسـباب متعددة وجودها على الدولة المغربية منذ نهاية القرن السـادس للهجرة أو الثاني عشـر للميلاد مشـكلا

-[1]القادري بوتشيش**المغرب والأندلس في عهد الموحدين**، ص. 141.

-[2] القبلي محمد، **مراجعات حول المجتمع والثقافة**، ص. 75.

معارضة ضد الموحدين والمذهب الموحدي تزعمها أفراد ليسوا فقهاء محترفين وإنما هم زهاد قضوا معظم حياتهم بالأرياف والجبال وأحدثوا تيارا دينيا من نوع خاص. [1] وقد حاولت الدولة الاستفادة من نفوذ الصوفية لدى العامة يشير صاحب المعجب لذلك في أكثر من نصفي عهد يعقوب المنصور الموحدي580هـ«**ولم يزل يستدعي الصالحين من البلاد ، ويكتب لهم يسألهم الدعاء ، ويصل من يقبل صلته منهم بالصلات الجزيلة**»"[2]، وفي تلميح آخر لهذا الاهتمام«**ولما خرج إلى الغزوه الثانية سنة592هـ وهي الغزوهالتي كانت بعد الوقعة الكبرى التي أدل الله فيها الأذفونش كتب قبل خروجه إلى جميع البلاد بالبحث عن الصالحين والمنتمين إلى الخير وحملهم إليه فاجتمعت له منهم جماعة كبيرة.** » [3]ولو أن من المفارقة أن كتاب التشوف المعاصر للدولة الموحدية والذي كتبه هو قاض من قضاة الدولة الموحدية لم ترد إطلاقا في نص التشوف بعض الألفاظ «**كلفظة الموحدين، الخليفة، الإمام ولا اثر لاسم ابن تومرت ولا لاسم عبد المؤمن بن علي، ولا لبقية أسماء الخلفاء الذين تعاقبوا على الحكم بعده.**» [4]

يشكل المتصوفة حسب الذهنية المغربية المنقذ والمخلص من بلاء الجائحة وباقي الكوارث الطبيعية، [5]مع توالي سنوات الجفاف وما يليها من مجاعة وأوبئة، وقد تم الإشارة في أكثر من مرة لهذه الجوائح، كاحتباس المطر، صص(466-467)جدب، صص(89-138-217-255-259-263-475)الجراد، صص(180-253).

أمام هذه الجوائح المائية ، كان الصلحاء هم من يحمل مشعل الاستغفار وطلب التوبة وأداء صلوات الاستسقاء يترأسها ولي صالح مستجاب الدعوة، [6]وغالبا ما تنتهي بنزول المطر وكانت كرامة نزول المطر هي الأكثر ترددا. والكرامة كما يعرفها الشاذلي عبد اللطيف أمر خارق للعادة. [7]وفي التراث الصوفي كل بعد خرق للعادة ظهر على يد عبد طاهر الصلاة في دينه متمسك بطاعة الله في أحواله.

تعددت أشكال تدخل المتصوفة للتخفيف عن هموم الناس المعيشية وآلامهم تقربا لله، [8]كطلب المطر وارتواء الناس وضمان الطعام للجميع وتكثير القليل من الطعام، ومباركة الزرع والماشية والغداء والحماية من الأمراض والشفاء منها[9]، فقد اصدر ابن العريف فتقوى للحث على المساعدة وتقديم العون«**إن خدمة الفقراء ومساعدة الضعفاء وقضاء حوائجهم من الأمور المفضلة على الحج**». [10]وحاولت الدولة الموحدية الاستفادة من نفوذ الصوفية لدى العامة بشكل أو بآخر وهذا مما يؤكد قوة هذا النفوذ منذ وقت باكر جدا. [11]وفي إشارة أخرى

-[1]نفس المرجع، ص. 105.

[2]- المراكشي عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تقديم وتحقيق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994م، ص. 231.

-[3] المراكشي، **المعجب**، ص. 236.

-[4] القبلي محمد، **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط**، ص. 23. - 24

[5] الهلالي ياسر محمد، **التراتب الاجتماعي في البادية المغربية أواخر العصر الوسيط**، الأسرة البدوية في تاريخ المغرب، تنسيق البيضاوية بلكامل، فاطمة مسدالي، حليمة بنكرعي، منشورات البحث في تاريخ البوادي المغربية-سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 2، ك. آ. ع. إ-القنيطرة، ط1، 1427/2006م، ص. 79.

-[6]البزاز محمد الأمين، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب خلال العصر الوسيط**، مجلة ك. آ. ع. إ. الرباط، العدد 1993م، ص. 49.

-[7]الشاذلي عبد اللطيف، **التصوف والمجتمع نماذج من القرن العاشر الهجري**، منشورات جامعة الحسن الثاني، سلسلة أطروحات ورسائل 4، ص. 103.

-[8]بنحمادة سعيد، **المجال الحيوي للأولياء بالمغرب الأدوار الدينية والعسكرية والاجتماعية**" ضمن **كتاب التصوف السني –نسق نموذجي للوسطية والاعتدال**، تقديم وإشراف بوتشيش إبراهيم القادري، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 2010م ص. 223.

-[9]شحاتة صيام، **الطهر والكرامات، قداسة الأولياء**، روافد للنشر والتوزيع، 2011م، ص. 69.

-[10]ابن العريف أبو العباس، **مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة**، دار الغرب الإسلامي، 1993م، ص. 104.

-[11] القبلي محمد، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، منشورات مؤسسة مسجد الحسن الثاني بالدار بيضاء، الطبعة الثانية، 2016م، ص. 74.

للباحث«**فيكفي أن نتصفح كتاب التشوف أو كتاب المقصد الشريف**[1] **لنلمس مدى انتشار الحركة الصوفية عبر البوادي والحواضر المغربية قبل قدوم المرينيين.** »[2]

تعددت كرامات الصوفي المراكشي والتي عبر عنها ابن الزيات، «**أما كرامات الأولياء فجائزة عقلا وواردة سمعا ومن أعظم كرامات الله تيسير أسباب الخير وإجراؤه على أيديهم**»وفي نص آخر«**كرامات أنما هي لأهل اليقين واليقين زوال الشك**»ص55 ، « **وما نالوها بالصوم والصلاة لكن نالوها بسخاء الأنفس وصدق الحديث وسلامة الصدور** »[3].

وفي حديث لابن الزيات «**قلوبهم مصابيح الهدى**»[4]وفي إشارة أخرى لإحدى المتصوفات«**لا تنكروا براهين الصالحين فإنها حق**». [5]

من كرامات أهل التصوف المراكشيين، العلم بأمور خفية لا تدرك إلا بالمكاشفة، [6]التواجد بمكانين بنفس الوقت « **حدثوا أنه كان يصلي العشاء بجامعة تاسماطت ويبيت بمكة،** »[7]«**لي منذ كذا وكذا سنة ما كبرت إلا وأنا أعاين الكعبة**[8]»، شفاء المرضى، « **قربني ومسح بيده على راسي فما أصابني الصرع من حينئذ**[9]»ودائما في إطار كرامة إشفاء المرضى«**وحدثني أن أمير الجن عاهده أن لا يكتب مكتوبه لمصروع إلا برئ**»، كذلك القدرة على تحويل الأشياء من حالة إلى أخرى«**فسقطت فتاتة طعام فعاد إلى المكان ليلتقطها فإذا هي قد انقلبت إلى جوهرة**[10]»، كرامة أخرى لأبي عمران الهسكوري الرضاعة ضاقت به أحواله بعد موت زوجته وتركت له ولدا صغيرا "**فجعل يمسح صدره فبان له أن اللبن في ثدييه، فصار يرضع ولده من ذلك اللبن إلى أن كبر واستغنى عن الرضاع**[11]. وقد وظفت هذه الكرامات من طرف التيار الصوفي برموزها المتنوعة والهادفة **للتعبير عن رويته في إصلاح المجتمع وإعادة بنائه**[12].

لعب المتصوفة دورا كبيرا في حياة المجتمع للتخفيف من أزماته وهمومه[13]، كرامات كثيرة عدها كتاب التشوف، كرامات كان يوظفها أصحابها في الأزمات وخاصة في فترات الجفاف وما يليها من أوبئة ومجاعات وارتفاع الأسعار، لهذا اعتبروا رحمة يلجأ إليهم المستضعفون«**رحم الله الأولياء والأصفياء أوتاد الأرض الذين ينزل الله بهم**

-[1] البادیسي عبد الحق، **المقصد الشريف والمنزع اللطيف في ذكر صلحاء الريف**، الرباط1982، وترجم منه القسم المتعلق بتراجم الأولياء إلى اللغة الفرنسية، بعناية، ج. س. كولان.

-[2] القبلي محمد، مراجعات **حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط**، ص. 75.

-[3]ابن الزيات، **التشوف**، ص. 45.

-[4] ابن الزيات، **التشوف**، ص. 46.

-[5]نفسه، ص. 332.

-[6]نفسه، **ص.** 313.

-[7]نفسه، ص164.

-[8]نفسه، ص. 242.

-[9] نفسه، ص. 233.

-[10]نفسه، ص. 299.

-[11]نفسه، ص. 344.

-[12]القادري بوتشيش، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين**، ص. 140.

-[13]بنحمادة سعيد، **المجال الحيوي للأولياء بالمغرب الأدوار الدينية والعسكرية والاجتماعية** «ضمن كتاب التصوف السني –نسق نموذجي للوسطية والاعتدال، تقديم وإشرافبوتشيش إبراهيم القادري، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار بيضاء، 2010م، ص. 223.

الأمطار ويجري بهم الأنهار. [1]»لهذا تعددت أشكال جهادهم[2]، وخلوتهم[3]، وأذكارهم [4]، وزهدهم[5]، وعرفوا بأهل اليقين[6]الذين يمارسون طقوس الاستشفاء بالكي، [7]لمس العاهات، [8]البصق في الفاه، [9]الاكتحال برماد، [10]التداوي بالكتب[11]، مسح باليد[12]، مسح بالريق. [13]حيث يتم تعامل المتصوفة مع فئات مختلفة ومتباينة من حيث المستوى الاجتماعي، وحتى المتصوفة أنفسهم لهم خلفيات اجتماعية متباينة، أخيار[14]،أعيان، [15] وأهل البطالة[16]، وخواص الناس[17] الأغنياء[18]، كبار المشايخ، [19]، مساكين[20] والعامة[21].

استطاعت نصوص ابن الزيات أن تنقل لنا كرامات أهل التصوف من جهة ، وتقوي التيار الزهدي الراسخ من جهة أخرى، مستغلا كما أشار أحد الباحثين فرصة ظروف آنية متأزمة بالنسبة للحاكم الموحدي[22]خاصة بعد معركة العقاب 609هـ/1212هـ .

خلاصة:

إن كتاب التشوف لابن الزيات يتخصص في التعريف بما يجهله الكثيرون عن صلحاء عاصمة الموحدين وباقي جهات المغرب، ألف في ظرفية صعبة دقيقة متقلبة : هزيمة المغرب أمام القوى النصرانية في معركة العقاب609هـ/1212م، الجوائح المائية، المجاعات والأوبئة. حيث حاول الصلحاء بكراماتهم التخفيف من أزمات المجتمع وما يتعرض له من استغلال وظلم وجور، خدمة فئة من الناس الفقراء المستضعفين، ومواساة المحتاجين، محاربة البدع والمنكرات، تفعيل الجانب الإنساني القائم على الإيثار والمحبة وتقديم العون والصدقة، رغبة في إقرار عدالة اجتماعية والتخفيف من ظلم وعنف سياسي. في غياب كلي للدولة فالسلطة غائبة إلا من خلال بعض ظلالها المعتمة" عن أي مشروع يرمي إلى حل المشاكل الاجتماعية في هذه الفترة العصيبة. خاصة أن فلسفتها المتبعة وعنفها

---

[1]-الرصاع محمد الانصاري، **فهرست**، تحقيق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس 1967، ص. 197.

[2]-ابن الزيات، **التشوف**، ص. 97-453

[3]-نفسه، ص207-304-305-396

[4]-نفسه، ص53-102-223-270-299-312

[5]-نفسه، ص. 32-34-55-93-101-106-110-117-123-124-169-197-202-225

[6]-نفسه، ص. 55-65-214-327-449

[7]-نفسه، ص. 61

[8]-نفسه، ص. 215

[9]- نفسه، 221-232

[10]-نفسه، 283

[11]-نفسه، ص. 476

[12]-نفسه، ص. 215-217

[13]-نفسه، ص269

[14]-نفسه، ص. 141

[15]-نفسه، ص214

[16]-نفسه، ص. 91-92.

[17]-نفسه، -35.

[18]-نفسه، ص. 461.

[19]-نفسه، ص. 306

[20]-نفسه، ص. 51-112-145

[21]-نفسه، ص. 451. .

[22]- **القبلي محمد، الدولة والولاية والمجال**، ص. 39.

"الشرعي" بأساليب مختلفة في إخضاعها للمدن والأرياف قد أفضى كما عبر عنه أحد الباحثين عمليا إلى مالا مفر من تسميته بالميز الفاشي والتضييق المتعصب على الضمائر. خاصة أن المناطق المفتوحة، تُعامل الدولة سكانها معاملة كافر يحل ماله وعرضه ودمه. إذن أمام هذا العنف كان الملجأ إلى المتصوفة كتعبير غير مباشر، عن الرفض لسياسية الدولة وعنفها. وكان لابد لمن يؤرخ لهم من قلب الدولة الموحدية ابن الزيات الذي كان قاضيا من قضاة الموحدين يمارس القضاء بأرض قبيلة ركَراكَة المصمودية المغضوب عليها.

لائحة المصادر والمراجع:

- **المصادر المخطوطة:**
- التكروري أحمد بابا ، **كفاية المحتاج بما ليس في الديباج**، مخطوط الخزانة الحسنية رقم 681.
- -الرصاع محمد الأنصاري، **فهرست**، تحقيق محمد العنابي، المكتبة العتيقة، تونس 1967م.
- **المصادر المطبوعة:**
- ابن أبي زرع الفاسي، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصور للطباعة والنشر، 1392ه/1972م.
- ابن خلدون عبد الرحمن: **تاريخ ابن خلدون المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر وأيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، مراجعة زكار سهيل، دار الفكر بيروت، 1421ه/1982م.
- ابن الزيات، **التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي**، تحقيق أحمد التوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 22، الطبعة الثانية 1997.
- ابن عذاري المراكشي، **البيان المغرب-قسم الموحدين**، تحقيق الكتاني محمد إبراهيم، تاويت محمد بن ، زنيبر محمد، زمامة عبد القادر ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1406ه/1985م.
- ابن العريف أبو العباس، **مفتاح السعادة وتحقيق طريق السعادة**، دار الغرب الإسلامي، 1993م
- الإفراني محمد الصغير، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي** المحقق : عبد اللطيف الشاذلي الناشر: مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء
- البادسي عبد الحق بن إسماعيل، **المنزع اللطيف والمقصد الشريف في التعريف بصلحاء الريف**، تحقيق سعيد أعراب، المطبعة الملكية الرباط، ط2 ، 1414ه/1993م.
- الحميري محمد عبد المنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1975م.
- مجهول، **الحلل الموشية في الأخبار المراكشية**، تحقيق سهيلوعبد القادر زمامةنشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة ، ط1، 1399ه/1979م.
- مجهول، **مفاخر البربر**، دراسة وتحقيق عبد القادر بوباية، دار أبي رقراق، الطبعة الأولى 2005م.
- -المراكشي عبد الواحد ، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تقديم وتحقيق وتعليق محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، القاهرة 1414ه/1994 م,

المراجع بالعربية:

- -بنحمادة سعيد، المجال الحيوي للأولياء بالمغرب الأدوار الدينية والعسكرية والاجتماعية "ضمن كتاب **التصوف السني في تاريخ المغرب –نسق نموذجي للوسطية والاعتدال** ، تقديم وإشرافبوتشيش إبراهيم القادري ، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الداربيضاء، 2010م
- بوتشيش القادري إبراهيم، **المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع الذهنيات الأولياء**، دار الطليعة بيروت، لبنان، ط1، أبريل 1993م.
- -جلاب حسن، **مراكش مباحث في التاريخ والحضارة**، المطبعة والوراقة الوطنية –مراكش ، ط1، 1437ه/2016م.
- -رابطة الدين محمد، **مراكش زمن الموحدين جوانب من تاريخ المجال والإنسان**، الجزء1و2، تقديم مصطفى الشابي ، المطبعة الوطنية مراكش، الطبعة الثانية، 2016م.
- -زنيبر محمد، **المغرب في العصر الوسيط-الدولة-المدينة-الاقتصاد**، منشورات ك. آ. ع. إ الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم 24، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى1420ه/1999م.
- الشاذلي عبد اللطيف، **التصوف والمجتمع نماذج من القرن العاشر الهجري**، منشورات جامعة الحسن الثاني، سلسلة أطروحات ورسائل 4، بدون تاريخ.
- -شحاتة صيام ، **الطهر والكرامات ، قداسة الأولياء**، روافد للنشر والتوزيع، 2011م.
- -القبلي محمد، **مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الأوسط**، منشورات مؤسسة مسجد الحسن الثاني بالدار البيضاءالطبعة الثانية 2016م.
- **الدولة والولاية والمجال في المغرب الوسيط، علائق وتفاعل**، دار تبقال للنشر، الطبعة الاولى1997م.
- لمين مبارك بن الحسن، **دراسات في مصادر تاريخ الغرب الإسلامي**، كراسة جامعية، منشورات جامعة ابن زهر أكادير، 2014م.
- -المنوني محمد، **المصادر العربية لتاريخ المغرب**، ج1، مؤسسة المنصورة للطباعة، 1983.

مقالات بالعربية

- البزاز محمد الأمين، **تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب خلال العصر الوسيط**، مجلة ك. آ. ع. إ. الرباط، العدد 1993م، صص93-114.
- عزاوي محمد، **محتويات مصادر تاريخ الغرب الإسلامي: الوسيط**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة، العدد 2، 2000م، صص111-121.
- الهلالي ياسر محمد، **التراتب الاجتماعي في البادية المغربية أواخر العصر الوسيط**، الأسرة البدوية في تاريخ المغرب، تنسيق البيضاوية بلكامل، فاطمة مسدالي، حليمة بنكرعي، منشورات البحث في تاريخ البوادي المغربية- سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 2، كلية. الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة، ط1، 1427/2006م، صص62-86.

المرونة المدنية في مكافحة الارهاب
أهمية التعبئة العامة واعداد الافراد والمجتمع للتخفيف من اثار العمليات الارهابية

د. محمد بن سعيد الفطيسي
أكاديمي، باحث في السياسات الجنائية (مكافحة الارهاب)
سلطنة عمان
Mohammed Said Al-feteisi
Academic, Researcher in Criminal Policies (Anti-terrorism)
Sultanate of Oman
azzammohd@hotmail.com

الملخص:
تسلط الدراسة الضوء على المرونة المدنية او الدفاع الاجتماعي والنفسي في مكافحة الارهاب وخطورة انعدام او ضعف الاستعداد او التدريب المسبق او وجود المشاريع الامنية او الاجتماعية والنفسية الجاهزة لتلقي صدمة العمليات الارهابية، ولتحقيق اهداف الدراسة تم تقسيمها الى مبحثين واربعة مطالب تناولت المفاهيم، والنماذج الدولية التي أهتمت بهذا النوع من المسائل الخاصة بمكافحة الارهاب، اهداف وأهيمه استراتيجيات المرونة المدنية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة الى دور المجتمع المدني في التعبئة الجماعية واحتواء اثار العمليات الإرهابية. خلصت لبعض النتائج منها تحول قضايا مكافحة التطرف العنيف والارهاب في السنوات الأخيرة الى حركةً عالمية، بالإضافة الى اهمية تماسك الافراد والمجتمع وقت العمليات الارهابية، وارتفاع اهمية اشراك العديد من المجتمعات في تصميم وتنفيذ الانشطة الخاصة بمكافحة جرائم الإرهاب، خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات من أبرزها أهمية إرساء آليات فعّالة للتبادل الحقيقيّ للمعلومات مع المواطنين حول الوقاية من الإرهاب، تعزيز ثقة المجتمع في الاجهزة الامنية والشرطية ،التركيز في مكافحة الارهاب على فئات معينة مثل أسر الضحايا والمصابين والفئات التي ينتمي اليها الضحايا السابقون، والمستجيبين الاوائل، مضاعفة الاستعداد والتدريب المسبق حول مسائل الدفاع الاجتماعي والنفسي في عمليات مكافحة الارهاب.
الكلمات المفتاحية: الإرهاب، صدمة، المرونة، التعبئة، المجتمع.

Civilian resilience in the fight against terrorism
The importance of general mobilization and preparing Individuals and society to mitigate the effects of terrorist operations

Abstract-:
The study sheds light on civil resilience or social and psychological defense in combating terrorism and the danger of lack or weakness of preparation or prior training or the presence of security, social and psychological projects ready to receive the shock of terrorist operations. With this, kind of issues related to combating terrorism, the goals and importance of civil resilience strategies to combat terrorism, in addition to the role of civil society in collective mobilization and containing the effects of terrorist operations. I concluded some results, including the transformation of the issues of combating violent extremism and terrorism in recent years into a global movement, in addition to the importance of the cohesion of individuals and society at the time of terrorist operations, and the high importance of involving many societies in the design and implementation of activities related to combating terrorist crimes. Establishing effective mechanisms for the real exchange of information with citizens on the prevention of terrorism, enhancing the community's confidence in the security and police

services, focusing in the fight against terrorism on specific categories such as the families of the victims and the injured and the groups to which the former victims belong, and the first responders, redoubling the preparedness and prior training on issues of social defense and psychological in counter-terrorism operations.

Keywords: terrorism, shock, resilience, mobilization, society.

تمهيد:

تترك العمليات الارهابية خلفها العديد من الاثار النفسية الخطيرة على الافراد والمجتمعات الانسانية بوجه عام، وتتضاعف تلك الاثار على فئات معينة مثل أسر الضحايا والمصابين او الفئات التي ينتمي اليها ضحايا سابقون، او المستجيبين الاوائل [1] للعمليات الارهابية، او غير ذلك من الفئات التي تعرضت لارتدادات تلك العمليات بشكل مباشر او غير مباشر، وقد تمتد تلك الاثار وتستمر لسنوات طويلة وتتشارك فيها مجتمعات انسانية اخرى لم تتعرض لمثل تلك العمليات الارهابية.

لذا زاد الاهتمام في السنوات الاخيرة بما يطلق عليه بالمرونة المدنية او الدفاع الاجتماعي والنفسي في مكافحة الارهاب، وذلك بهدف مواجهة مختلف اشكال العنف والتطرف والجريمة، عبر اعداد الافراد والمجتمع مسبقا وتعزيز قدراتهم النفسية والسلوكية على التغلب على اثار وانعكاسات مثل هذا النوع من الظواهر الاجرامية، ولا يقتصر ذلك على الافراد بل يشمل التعاون والتنسيق والمشاركة المجتمعية مع الاجهزة المعنية بمكافحة الارهاب والجريمة بمختلف اشكالها.

اولا. مشكلة الدراسة:

انعدام او ضعف الاستعداد او التدريب المسبق او وجود المشاريع الامنية او الاجتماعية والنفسية الجاهزة لتلقي صدمة العمليات الارهابية فيما يخص بمسائل الدفاع الاجتماعي او النفسي فيما يطلق عليه بالمرونة المدنية لدى بعض الفئات التي تتعرض بشكل مباشر او غير مباشر لآثار الارهاب يشكل بحد ذاته مشكلة خطيرة في جانب مكافحة الارهاب؛ وبينما يرتفع سقف الوعي بأهمية هذا الاتجاه في مكافحة الارهاب والتخفيف من اثاره النفسية والذهنية لدى المؤسسات الامنية في الغرب، نلحظ ضعف وتراجع الاهتمام بهذا الجانب لدى المؤسسات الامنية ومؤسسات الدفاع المجتمعي في الدول العربية.

ثانيا. اسئلة الدراسة:

- ماذا يقصد بالمرونة المدنية، وما أهمية برامجها في التخفيف من اثار العمليات الإرهابية؟
- ما الدور الذي يمكن ان يقوم به المجتمع في احتواء اثار العمليات الإرهابية؟
- ما اهمية الشراكة بين مؤسسات الدولة ذات العلاقة بمكافحة الارهاب والأفراد العاديين ومؤسسات المجتمع المدني في التخفيف من اثار العمليات الإرهابية؟

[1]-" عملية الاستجابة لأي عملية ارهابية تتم عبر أكثر من جهة في نفس الوقت، مثل الاجهزة الامنية، والكوادر الصحية، وافراد الطوارئ والاسعافات الاولية، وغيرها من المستجيبين الاوائل." ؟! د. محمد سعيد الفطيسي، ارهاب الصدمة (دراسة تحليلية للأثار التي تخلفها صدمة الارهاب على مستوى الادارة المركزية وادارة مسرح الجريمة) مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديموقراطي العربي / برلين، م(3)، ع(10)، مارس – 2021م، ص

ثالثا. أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على جانب مهم للغاية من قضايا ومسائل مكافحة الارهاب عموما ومكافحة الارهاب الوقائية او الدفاعية على وجه الخصوص، تحديدا ما يتعلق بجانب التغلب على اثار العمليات الارهابية من خلال تعزيز مرونة الافراد والمجتمع المدني، واهمية الشراكة بين مؤسسات الدولة ذات العلاقة بمكافحة الارهاب وبقية الافراد ومؤسسات المجتمع المدني.

رابعا. هيكلية البحث:

لتحقيق اهداف هذه الدراسة تم تقسيمها الى مبحثين واربعة مطالب على النحو الاتي: يتناول المبحث الاول الإطار المفاهيمي والموضوعي للدراسة، حيث يسلط المطلب الاول منه الضوء على مفهوم المرونة المدنية في مكافحة الارهاب، اما المطلب الثاني فيركز على تناول بعض النماذج الدولية التي ركزت الاهتمام على هذا النوع من المسائل الخاصة بمكافحة الارهاب. ومن ثم التطرق الى اهداف وأهيمه استراتيجيات المرونة المدنية لمكافحة الإرهاب.

المبحث الثاني من الدراسة فيتناول دور المجتمع المدني في التعبئة الجماعية واحتواء اثار العمليات الإرهابية حيث يسلط المطلب الاول الضوء على موضوع المساهمة المجتمعية في التغلب على الانعكاسات الناتجة عن العمليات الارهابية، اما المطلب الثاني فيسلط الضوء على جانب التماسك المجتمعي ودوره في تعزيز التعبئة الجماعيّة لمكافحة الارهاب.

المبحث الاول: مفهوم المرونة المدنية واهميتها في مكافحة الارهاب

يعتبر اعداد الافراد والمجتمع وبقية المؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب، على راسها الأجهزة الأمنية والمستجيبين الأوائل بشكل مسبق وتعزيز قدراتهم الذهنية والنفسية والاجتماعية فيما يطلق عليه بالمرونة المدنية او الدفاع الاجتماعي او النفسي للتغلب على الاثار الناتجة عن العمليات الإرهابية، خصوصا ما يطلق عليه بإرهاب الصدمة [1] من اهم التوجهات الأمنية والاجتماعية التي بدات تبرز خلال السنوات التي تلت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بالولايات المتحدة الأميركية.

وقد "بينت أبحاث سلوك التكيف اثناء الحرب والحبس والتعذيب والظروف الاخرى المهددة للحياة ان الناس تتفاوت في الطريقة التي يتكيفون بها مع الضغط والصدمة، ويمكن تطبيق الدروس المستفادة من هذه السياقات على العمليات الارهابية ايضا"[2]، بحيث لا يقتصر ذلك الاعداد المسبق للأفراد والمجتمع والمؤسسات المعنية بمكافحة الإرهاب على المرحلة التي تسبق وقوعها بل تشمل فترة وقوعها وتمتد الى المرحلة التي تلي وقوع العملية الارهابية.

---

[1]- يعرف ارهاب الصدمة بانه" حالة من التوتر تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت او ايجابية تؤثر في مختلف الكيانات والعلاقات ذات الارتباط بالحدث الارهابي" المرجع : أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة / مصر، ط1 / ١٩٦٨ ص ٤٥، كما يعرف بانه" حادث نفسي وذهني عنيف وقوي غير متوقع يؤدي إلى رد فعل غير طبيعي والذي يعرف بالصدمة النفسية" المرجع: بن عياش منال، اجهاد ما بعد الصدمة لدى افراد الشرطة ضحايا الارهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي -تخصص علم النفس المرضي العنيف-جامعة منتوري / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، السنة الجامعية 2011 / 2012م، ص 12

[2]- رونالد كريلينستن، ابعاد الايذاء في سياق العمليات الارهابية، ورقة علمية مقدمة في ندوة دولية، المركز الدولي لعلم الجريمة المقارن، جامعة مونتريال، 1977م، نقلا عن رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي/ الامارات، ط1/ 2011، ص 195

على ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين على النحو الاتي: سيتناول المطلب الأول مفهوم المرونة المدنية وماهيتها، سواء كان ذلك على المستوى العام للمرونة المدنية أو المستوى الفردي المؤسسي، اما في المطلب الثاني فسنسلط الضوء على أهمية واهداف المرونة المدنية.

المطلب الاول: مفهوم المرونة المدنية في مكافحة الارهاب

تقوم برامج المرونة المدنية على " خلق رأس مال مشترك للجهات الفاعلة، واستثمار الموارد العامة لصالح المساهمة في منع واحتواء ومكافحة التطرف والارهاب، وتأسيس ثقافة الصمود عبر برامج استباقية خاصة بتهيئة الافراد والمجتمع والافراد لمواجهة اثار العمليات الارهابية" [1]

على ضوء ذلك يمكن ان تُعَرَّف المرونة بوجه عام بأنها " قدرة أيّ نظامٍ ديناميكيٍّ على توقع المصاعب والتكيّف معها بنجاح. اما المرونة الفردية فهي عبارةٌ عن عملية التكيّف الحسن، أو القدرة على ذلك، أو نتيجة ذلك في مواجهة الشدائد والصدمات والتهديدات، أو المصادر الكبيرة للضغط [2] كما هو حال العمليات الارهابية والكوارث الطبيعية على سبيل المثال.

ويطلق على المرونة المدنية في بعض الاوقات بالقدرة المجتمعية او قدرة المجموعة، وهو مصطلح يشير الى " القدرة على التصدّي لعدد كبير من الأحداث الضارّة سواء أكانت طبيعيةً أم ناتجة عن فرد أو مجموعة والردّ على تهديداتها والتعافي من مخلّفاتها"[3]

كما يمكن ان يقصد بالمرونة المجتمعية او المدنية فيما يتعلق بمكافحة الارهاب تلك الحالة من التكيف المسبق الهادف الى الاستعداد المجتمعي الشامل والعام للتعامل مع وقوع مختلف اشكال العمليات الارهابية من جهة، والتعاون والمشاركة مع مختلف الاطراف والاجهزة الوطنية المعنية بمكافحة جرائم الارهاب من جهة اخرى، ومن هنا تظهر شمولية برامج المرونة المدنية كونها لا تقف عند تأهيل الافراد او المجتمع واعداده لمواجهة العمليات الارهابية، ولكن تمتد الى اعداد الاجهزة ذات الاختصاص للمشاركة والتكيف والتنسيق والتعاون مع ذلك المجتمع بجميع فئاته وشرائحه لمواجهة اثار العمليات الارهابية.

المطلب الثاني: النماذج الدولية. واهداف استراتيجيات المرونة المدنية لمكافحة الإرهاب

مع تطور مفهوم "المرونة المجتمعية او المدنية " سعتِ العديدُ من الدول التي تنبهت الى اهمية هذا النوع من برامج ومشاريع الامن المجتمعي والاتجاهات المتعلقة بمكافحة الارهاب والتخفيف من اثاره، خصوصا الدول الأوروبية إلى

---

[1]- مفهوم مرونة المجتمعات، موقع عين اوربية على التطرف، تاريخ النشر 17 / 3 / 2019، تاريخ الدخول 21 / 4/ 2021م، على الرابط:
https://eeradicalization.com/ar/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D9%85%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AA-community-resilience/

[2] - جوا أكوستا وأنيتا تشاندرا وجايمي مادريغانو، أجندة للتقدم بالأبحاث والممارسة التكاملية للمرونة، مؤسسة راند للابحاث ومؤسسة روبرت وود جونسون، فبراير 2017م، ص 7على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1600/RR1683/RAND_RR1683z1.arabic.pdf

[3]- الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ المؤدّيين إليه: مقاربة الشّرطة المجتمعيّة، تقديم: ألكساي ليزهانكوف، منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا، فيينا، فبراير/ 2014م، ص 49
https://www.osce.org/ar/secretariat/119499?download=true

تحويله إلى برامج عمل للتخفيف من اثار العمليات الارهابية عبر تحديد الجهات الفاعلة المحلية التي تسهم في منع التطرف والارهاب واحتوائه ومكافحته، والاساليب التي يمكن من خلالها تقوية قدرة المجتمع بشكل مسبق، وزيادة مستويات التنسيق والتعاون والمشاركة بين الاجهزة الامنية ومختلف شرائح المجتمع، و" بحسب خبراء برامج "مرونة المجتمع"، لا يمكن فهم هذا النوع من البرامج على أنها عمل فرديّ محض، بل يجب النظر إليه بشكل أكثر شمولًا " [1]

لذلك ضمنت العديد من الدول برامج المرونة المدنية الى استراتيجياتها الامنية الخاصة بمكافحة الارهاب والتطرف، مثل الولايات المتحدة الاميركية،" حيث أكدت الدراسات الأكاديمية وتقارير الحكومة الأمريكية "على الحاجة إلى أن تصبح مكافحة التطرف العنيف والارهاب حركةً تشمل المجتمع بأسره من أجل تنمية مرونة المجتمعات وقدرتها على ردع أي تطرف، وتحصين نفسها ضد الإيديولوجيات المتطرفة. وبالفعل انطلق "مكتب التحقيقات الفيدرالية" من حاجته اليائسة إلى أدوات كفيلة بالتعامل مع هذه المشكلة دون الاضطرار إلى تنفيذ الاعتقالات، ورؤيته الحاجة إلى المزيد من المشاركة المحلية، وتقسم الجهود المبذولة لمنع ومكافحة التطرف العنيف إلى ثلاث فئات منفصلة تتناول المنع والتدخل وإعادة التأهيل/الدمج. في المرحلة الأولية، وتصنَّف جهود تنمية مرونة المجتمعات المحلية بوجه التطرف ضمن فئة منع التطرف العنيف وتكون مرتكزة على مستوى المجتمع"[2]

وقد أكد على ذلك الرئيس الامريكي السابق " دونالد ج. ترامب في الاستراتيجية الوطنية الجديدة لمكافحة الإرهاب والتي قال عنها بانها " ستحمي المواطنين الأميركيين ومصالحهم في الداخل والخارج. وهي أول استراتيجية قوية ومتكاملة لمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة، منذ عام 2011، حيث ترتكز هذه الاستراتيجية على المحاور التالية:

1-حماية البنية التحتية الأمريكية وتعزيز المرونة

2-ملاحقة الإرهابيين إلى بلدانهم الأصلية؛

3-عزل الإرهابيين عن مصادر دعمهم؛

4-تحديث ودمج أدوات الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب؛"[3]

دولة عربية هي الاخرى عملت على تعزيز منظومتها الامنية بمشاريع المرونة المدنية او المجتمعية فيما يتعلق بتخفيف اثار العمليات الارهابية او مكافحة الارهاب حيث " حدد الأردن العناصر الأساسية في استراتيجيته لمكافحة الإرهاب ضمن خطة متكاملة، تقوم تلك الاستراتيجية على ثلاثة أبعاد، داخلي وإقليمي ودولي، وتقوم على ثلاثة مجالات رئيسية تهدف الى مواجهة الأيديولوجيات المتطرفة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء مرونة داخل المجتمع الأردني "[4]

---

[1]-مفهوم مرونة المجتمعات Community Resilience، موقع عين اوربية على التطرف، مرجع سابق

[2]-ماثيو ليفيت، واخرون، هزيمة التطرف العنيف المستلهم من العقيدة استراتيجية لبناء مجتمعات قوية وحماية الوطن الأمريكي، (ملخص تنفيذي)، معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، تاريخ النشر 13 مارس 2017، تاريخ الدخول 21 / ابريل/ 2021، على الرابط:

https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/3001/ar

[3]- الرئيس دونالد ج. ترامب يحمي الولايات المتحدة من الإرهاب، موقع السفارة الامريكية في موريتانيا، مكتب السكرتير الصحفي للنشر الفوري، 4 أكتوبر 2018م، تاريخ الدخول 21 / 4 / 2021 على الرابط:

/https://mr.usembassy.gov/ar/news-events-ar/page/20

[4]- مأمون العمري، الإستراتيجية الوطنية لمواجهة التطرف في الأردن، موقع الانباط، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول 21 / ابريل / 2021م على الرابط https://alanbatnews.net/article/201496

وفي هذا السياق "يشير قرار الاستعراض السادس الصادر عن مكتب الامم المتحدة لمكافحة الارهاب(A/RES/72/284) [1] بشكل خاص إلى أن بناء المرونة لدى ضحايا الارهاب [2] وعائلاتهم، من خلال إتاحة الدعم والمساعدة المناسبين — مباشرة بعد الهجوم وعلى المدى الطويل — هو خطوة كبيرة إلى الأمام في سبيل الاعتراف أن الضحايا الذين يتمتعون بالمرونة هم الأقل عرضة لآثار الإرهاب والأقدر على التأقلم والتعافي السريع بعد العمليات الارهابية"[3]

حيث تركّز مثل هذه الاستراتيجيات والتوجهات الأمنية والاجتماعية والنفسية الحديثة والخاصة بالتعامل مع اثار العمليات الإرهابية" على العوامل التي تجعل الأفراد والمجتمعات أكثر مرونة، وعلى التدخلات التي تستطيع بناء المرونة. حيث بوسع التعريف بالعوامل المرتبطة بمرونة المجتمع أن يكون أداةً قويةً لتحديد أيّ السياسات والبرامج والأبحاث تدعو إليها الحاجة لإيجاد مجتمعاتٍ أكثر سلامةً ومتانة، وتستخدم الموارد بفعاليةٍ أكبر. لذا بدأ الباحثون والممارسون بتعريف العوامل الرئيسية التي تعزّز مرونة المجتمع، مثل تطبيق خطط التعافي على المدى الطويل، والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدنيّ، والالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية"[4]

فعلى سبيل المثال " يعمل مركز العلوم الامنية الكندية مع الجهات الاكاديمية والوكالات والجمعيات التطوعية على تطوير البحوث النفسية على زيادة اعداد ومرونة المواطنين الكنديين بالنسبة الى الارهاب والطوارئ والازمات، وفي يونيو 2005 بدات منظمة هولندية – امباكت مشروعا بتمويل من قبل الاتحاد الأوربي تحت اسم المواطنين والمرونة: التوازن بين الوعي والخوف، مستمدا مادته من خبرة الأطباء النفسانيين والعاملين في الرعاية الصحية والمتخصصين في الصدمات وخبراء الإرهاب"[5]

على ضوء ذلك يمكن القول ان من أبرز اهداف المرونة المدنية في مكافحة الإرهاب تحقيق الاتي:

1-تعزيز مناعة المجتمع وقوة تماسكه اثناء وقوع العملية الإرهابية وبعدها

2-تأسيس ثقافة الصمود لدى الافراد والمجتمع عبر بناء برامج استباقية خاصة نفسية واجتماعية وتدريبات متخصصة تمكن من مواجهة اثار تلك العمليات

3-إرساء آليات فعّالة للتبادل الحقيقيّ للمعلومات مع المواطنين حول الوقاية من الإرهاب ومقاومة الرّاديكاليّة والتطرّف العنيف

4-تعزيز الشراكة والثقة بين افراد المجتمع والاجهزة الامنية والشرطية قبل واثناء وبعد وقوع العمليات الإرهابية

---

[1]- استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، الامم المتحدة، الدورة (72) البند (118) قرار الجمعية العامة في 26 / 6/ 2018، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول 20/ 4/ 2021 على الرابط:

http://undocs.org/ar/A/RES/72/284

[2] -يعرف ضحايا الارهاب بأنهم " الأشخاص الذين أصيبوا بضرر فردي كان أو جماعي، بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي، أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية، أو لحرمان بدرجة كبيرة من أحد الأقارب جراء هذه الأحداث. التي عايشها الأفراد من قتل وتدمير وحرق المنازل وارتكاب مجازر جماعية وفردية، تعتبر من الخبرات التي مرو بها والتي تساهم في تشكيل هويتهم النفسي " المصدر: بوعيشة امال، جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الارهاب بالجزائر -دراسة ميدانية ببلدية براقي دائرة حرش بالجزائر العاصمة -اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014م، ص 19

[3]- اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم، الامم المتحدة، البوابة الالكترونية لدعم ضحايا الارهاب، بدون تاريخ نشر، تاريخ الدخول 20 / 4/ 2021 على الرابط: https://www.un.org/victimsofterrorism/ar/node/5280

[4]- جوا أكوستا، أجندة للتقدم بالأبحاث والممارسة التكاملية للمرونة، مرجع سابق ، ص 14

[5]- عن رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مرجع سابق، ص 195

5-رفع سقف الوعي بأهمية المرونة المدنية في مكافحة الارهاب لدى المؤسسات الامنية

6-تدريب المستجيبين الأوائل على تحمل الاثار النفسية التي تحدث اثناء وقوع العمليات الإرهابية وما يمكن ان تخلفها من تبعات لاحقة عليهم وعلى افراد اسرهم

المبحث الثاني. دور المجتمع في التعبئة الجماعية واحتواء اثار العمليات الإرهابية

أصبح عموم النّاس والمجتمعات يمثلّون أطرافا فاعلة وشركاء في عمليات مكافحة الإرهاب، في وقت يقوم فيه التماسك الاجتماعي بتعزيز التعبئة الجماعية لمكافحة الارهاب وقدرة المجتمع على الاستعداد لمختلف الظروف والاستجابة لها، والتكيف معها، كما ان الاعتراف بأن التعاون مع المجتمعات أساسي لتوفير أمن فعال أدى إلى تطوير مقاربات الشرطة المجتمعية. وقد تبين أن ثقة المجتمعات في عمل الشرطة عنصر أساسي في منع التطرف العنيف.

على ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين؛ يتناول المطلب الأول اهمية ودور المساهمة المجتمعية في التغلب على الانعكاسات الناتجة عن العمليات الارهابية، اما المطلب الثاني فسنسلط الضوء على دور التماسك المجتمعي في تعزيز التعبئة الجماعيّة لمكافحة الارهاب.

المطلب الاول: المساهمة المجتمعية في التغلب على الانعكاسات الناتجة عن العمليات الارهابية

لا شك ان " اشراك المجتمع في تصميم وتنفيذ الانشطة الخاصة بمكافحة جرائم الارهاب يساعد على مواجهة أوجه الضعف الفعلية واحتياجات السكان المتضررين بصورة أفضل، وتساعد هذه المشاركة المستنيرة على تجنب المشاكل والاثار الثانوية عند وقوع احداث خطيرة، ويمكن للنهج التشاركية أن تستفيد بفعالية أكبر من القدرات المحلية الموجود لدى السكان "[1]

ويعتمد هذا التوجه على اعداد الافراد والمؤسسات وتأهيلهم مسبقا، عبر تعزيز قدراتهم وتدريباهم على التغلب على الانعكاسات الناتجة عن العمليات الارهابية او الكوارث والازمات البيئية او الصحية كالضغط النفسي والمخاوف التي تتركها تلك العمليات والازمات كالانعكاسات المادية والاجتماعية والذهنية والصحية، وقد " يتم ذلك عبر مجموعات مشتركة او من خلال دورات فردية، وقد يتم ذلك عبر تثقيف المجتمع بواسطة الوسائل الاعلامية او من خلال التدريبات الميدانية التي يمكن ان تقوم بها المؤسسات المتخصصة" [2]

حيث " يزداد الشّعور يوما بعد يوم بأنّ عموم النّاس والمجتمعات يمثلّون أطرافا فاعلة وشركاء في عمليات مكافحة الإرهاب فهم ليسوا فقط متقبّلين غير فاعلين لعمليات تنفيذ القانون وتفعيله. حيث تعمل بعض الدّول المشاركة في منظمّة الأمن والتعّاون بأوروبا على تطوير مقاربات موجّهة إلى المجتمع في مجال مكافحة الإرهاب وذلك من

---

[1]- التأهب للكوارث تحقيقا للاستجابة الفعالة، إطار عمل هيوغو، مجموعة الإرشادات والمؤشرات لتنفيذ الأولوية الخامسة من إطار عمل هيوغو 2005 -2015، مرجع سابق، ص 6

[2]- من ابرز المؤسسات الدولية المتخصصة بمشاريع تأهيل المواطنين وتدريبهم ومشاركتهم في قضايا مكافحة الارهاب الدفاعية مركز العلوم الامنية الكندي (https://www.canada.ca/en.html) , اما بالنسبة لأبرز المشاريع الممولة دوليا في هذا السياق يقع مشروع (المواطنون والمرونة : التوازن بين الخوف والرعب) على راس تلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الاوربي منذ العام 2005م , وللتعرف على مزيد من المشاريع والبحوث المتعلقة بقضايا مرونة واستجابة المواطنين يمكن متابعة بحوث المركز الكندي للبحوث الصحية , ومن امثلتها : الاستجابة السريعة لفيروس COVID-19 على الرابط :

https://translate.googleusercontent.com/translate_c?depth=1&hl=ar&pto=aue&rurl=translate.google.com&sl=en&sp=nmt4&tl=ar&u=https://cihr-irsc.gc.ca/e/51934.html&usg=ALkJrhgNZ9_qyHGQVq2zZVj6YkKBy803UQ

أجل دعم المساءلة والنجّاعة في الأداء. وتتمثّل هذه المقاربات في مبادرات محليّة تمّت صياغتها بحسب الواقع المحليّ وتعتمد على شراكات بين عدد كبير من الأطراف تتعدّى الفاعلين التقليديين في مجال الأمن لتشمل سلطات عموميّة أخرى ومنظّمات غير حكوميّة ومؤسّسات اقتصاديّة وقطاع الإعلام "[1]

" فالكثير من المجتمعات الغربية بدأت تركز بشكل أساسي على تعزيز الشراكة بين مؤسسات الدولة ذات العلاقة بمكافحة الارهاب [خصوصا افراد الشرطة][2] والأفراد العاديين لمواجهة التهديدات الإرهابية، وهو ما أسماه نيك فون ويليامز بالمواطن رجل المباحث في إشارة إلى قيام الدولة بتشجيع أفراد المجتمع للاضطلاع بأدوار أكثر إيجابية في مكافحة الإرهاب, وقد تجلت فكرة الشراكة مع الأفراد مثلا في مؤامرة تفجير قاعدة فورت ديكس العسكرية بولاية نيوجيرسي، إذ إن تنبه الأجهزة الأمنية لهذه المجموعة كان يرجع إلى يناير 2006 حينما توجهت المجموعة إلى أحد المتاجر المتخصصة لنسخ شريط فيديو على قرص فيديو، ولكن العامل بالمتجر تشكك في أمر المجموعة بعد مشاهدة الفيديو الذي كان يحتوي على تدريبات عسكرية وتمارين إطلاق النار، ومن ثم قام بإبلاغ الأجهزة الأمنية، لتتولى بعد ذلك المباحث الفيدرالية مراقبة المجموعة حتى تم إلقاء القبض على عناصرها في مايو 2007"[3]

المملكة العربية السعودية هي الاخرى وفي اعقاب تفجيرات الرياض في العام 2003 بدات توسع من قيم الشراكة والتعاون بين المواطن ومؤسسات الدولة ذات العلاقة بمكافحة الارهاب فيما يطلق عليه بتعزيز المرونة المدنية او مرونة المواطنين، فعلى سبيل المثال لا الحصر" وضعت الحكومة السعودية لافتات ولوحات في أنحاء الرياض تركز على شرور الارهاب. ولفتت اللوحات التي علقت على المفارق والتحويلات في الطرق الرئيسة الانظار الى المذابح والجرائم الارهابية وحملت شعارات مثل: (ديننا يرفض الإرهاب، وكلنا يقول لا للإرهاب)، كان بعضها يهدف الى تعزيز جانب مكافحة الارهاب الدعائية القائمة على التعاون بين الشرطة وضباط الامن العام وبين الجمهور في جانب منها، حيث ظهرت في احداها صورة يدين متصافحتين أحداهما لشخص يرتدي الدشداشة التقليدية والاخر الملابس الرسمية"[4]

" وقد أدى الاعتراف بأن التعاون مع المجتمعات أساسي لتوفير أمن فعال إلى تطوير مقاربات الشرطة المجتمعية. وقد تبين أن ثقة المجتمعات في عمل الشرطة عنصر أساسي في منع التطرف العنيف. باعتبارهم من أول المستجيبين لحالات العنف في مجتمع ما، غالبا ما ينظر إلى الشرطة على أنها "ممثلة الدولة". ففي معظم الاحيان، تستغل الرسائل المتطرفة العنيفة الاستياء تجاه الجهات الفاعلة الامنية. ولا يجب حصر عمل الشرطة المجتمعية بجمع المعلومات الاستخباراتية فقط، خشية اعتبارها أداة "للتجسس" على المجتمعات. عوضا عن ذلك، تستند فعالية الشرطة المجتمعية على شراكة قوية بين الشرطة والمجتمعات وفق قيم مشتركة تترافق مع تصميم برامج مشتركة وتطبيقها

---

[1]- الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ، مقاربة الشّرطة المجتمعيّة مرجع سابق، ص 17

[2]- على سبيل المثال لا الحصر" يمثل دعم الشراكة بين الشرطة وعموم الناس اولوية اساسية اكد عليها الاطار الاستراتيجي لمنظمة الامن والتعاون باوربا الخاص بأنشطة اجهزة الشرطة المصادق عليه في يوليو 2012م" المرجع : الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ المؤدّيين إليه: مقاربة الشّرطة المجتمعيّة , منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا , فيينا/ النمسا , فبراير/ 2014م , ص 14 , انظر كذلك : خطة عمل بوخارست لمكافحة الارهاب , منظمة الامن والتعاون في اوربا , ديسمبر/ 2001 , تاريخ النشر 4 ديسمبر/ 2001م
على الرابط https://www.osce.org/atu/42524

[3] - محمد بسيوني، تقويض دورة الهجوم الإرهابي. المداخل والتحديات، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر 8 يناير 2017م، تاريخ الدخول 23 يونيو 2020. على الرابط:

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2349/citizen-detective6

[4] - كريستوفر بوشيك، الاستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الارهاب (الوقاية واعادة التأهيل والنقاهة)، اوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ع (97) سبتمبر 2008، ص 10

والاشراف عليها. ويمكن التعاون بين الشرطة والمنظمات المستقلة ومنظمات المجتمع المدني في نفس الوقت من خلق مناخ ثقة من خلال "أنسنة" الشرطة وزيادة منفعة ومصداقية برامج منع التطرف العنيف" [1]

المطلب الثاني: دور التماسك المجتمعي في تعزيز التعبئة الجماعيّة لمكافحة الارهاب

يرتبط التماسك الاجتماعي [2] بشكل مباشر بتعزيز التعبئة الجماعية لمكافحة الارهاب وقدرة ذلك المجتمع " على الاستعداد للظروف المضادّة، والاستجابة لها، والتكيف معها، عبر تقاسم المشاكل، وإنتاج حلول بشكل جماعي، والاستعداد للأخطار المتوقعة، والتكيف مع الظروف المتغيرة، والتحمل والتعافي بسرعة من الاضطرابات العامة، وذلك بتعزيز طرائق الوقاية والحماية والتخفيف والاستجابة والانتعاش "[3]

حيث " يؤدّي التماسك المجتمعي إلى أنواع من التعبئة الجماعيّة يكون الأفراد فيها على استعداد لرصّ الصّفوف والتآزر لمواجهة مشاكل مشتركة من أجل المصلحة العامّة. فبقدر ما يزداد التماسك المجتمعيّ بقدر ما تنخفض نسبة الأعمال الإجراميّة على غرار السرقة والاعتداءات وإجرام الشّوارع وأنواع أخرى من أعمال العنف التي تستهدف الأشخاص "[4] وكذلك تأثير العمليات الارهابية وانعكاساتها على الداخل الوطني.

يضاف الى ذلك فان قدرة المجتمع وتكيفه مع تلك الاوضاع والظروف والازمات الغير معتادة يمكن ان يضعف الاهداف المراد تحقيقها من وراء العمليات الارهابية , كإضعاف تماسك المجتمع وادخاله في مواجهة مع حكومته ونظامه السياسي , او اضعاف ثقته بمؤسسات الدولة المعنية , وهو امر خطير جدا في مثل هذا النوع من الازمات والكوارث الارهابية , حيث يمكن ان ينتج عن ذلك توسع دائرة الفوضى والاضطراب وينعكس سلبا على الاستقرار الاجتماعي والنفسي , وحتى الاوضاع القانونية والاقتصادية للدولة , لذلك برز الاهتمام الواسع من قبل مختلف الحكومات المعاصرة بما يطلق عليه بمرونة المجتمع في ظل جرائم الارهاب.

على ضوء ذلك فانه يجب على معظم الاجهزة المعنية وعلى راسها جهاز الشرطة [5] ألا تقتصر على إعلام المواطنين بعمليّاته الهادفة إلى مقاومة الإرهاب بل يتعين عليه إرساء آليات فعّالة للتبادل الحقيقيّ للمعلومات مع المواطنين حول

---

[1]- أمريتا كابور واخرون، النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحة الارهاب (موجز السياسة)، منشورات مركز جنيف لحكومة قطاع الامن (ديكاف DCAF) واخرون، الرقم الدولي المعياري للكتاب:6-528-9222-92، تاريخ الدخول 21 / 4/ 2021، ص 6، على الرابط:

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/GSPolicyBrief_3%20AR

[2]- يعرف التماسك الاجتماعي بانه " التفاف مجموعة من الأشخاص حول فوائد وأهداف مشتركة ومعارف متقاسمة وشعور بالهويّة نفسها وبالانتماء وبالثقة المتبادلة. ويرتبط التماسك إيجابيّا بالعدد وبتنوّع المصالح وقوّتها وبدرجة التفاعل بين أفراد المجموعة فيعكس التضامن بينهم وحشدهم لقواهم وعملهم المشترك" راجع: الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ المؤدّيين إليه: مقاربة الشّرطة المجتمعيّة، تقديم: ألكساي ليزهانكوف، منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا، فيينا، فبراير/ 2014م، ص 48

https://www.osce.org/ar/secretariat/119499?download=true

[3] - مفهوم مرونة المجتمعات، موقع "عين أوروبية على التطرف، تاريخ النشر 17 مارس / 2019م، تاريخ الدخول 16 / 8/ 2020م، انظر كذلك: موقع مجلس الحكومة البريطانية، دليل مشروع مرونة المجتمع , ,وموقع مؤسسة راند: دليل مفاهيمي لمرونة المجتمع والاستجابة للأحداث العنيفة.

https://www.gov.uk/government/publications/community-resilience-development-framework

https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR2559.html

[4] - بوبرت ج سيمبسون وبايرون غروفز "التركيبة المجتمعية والجريمة: اختبار نظرية الفوضى"، المجلة الأميركية لعلم الاجتماع، مجلد 94 عدد (4)، يناير 1989، ص 774-802

[5] - لماذا اختيار جهاز الشرطة هنا؟ يفترض ان يكون جهاز الشرطة اقرب الاجهزة الامنية الى المجتمع , حتى ان بعض الدول ومن اجل تحقيق اهداف مكافحة الارهاب في هذا السياق وعبر جهاز الشرطة , انشات وحدات خاصة اطلقت عليها تسمية الشرطة المجتمعيّة حيث ان " فالشرطة المجتمعيةّ ترتكز على إرساء شراكات بين أجهزة الشرطة وسلطات عموميةّ أخرى والجماعات المحليةّ من أجل فضّ الخلافات بصفة مسبقة يمكن أن تمثّل مساهمة ملموسة ومستمرّة للجهود الاستراتيجيّة العامّة التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ المؤدّيين إلى الإرهاب " المصدر : الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ

الوقاية من الإرهاب ومقاومة الرّاديكاليّة والتطرّف العنيف المؤدّيين إليه. بالرغم من ان تبادل المعلومات بين الشرطة وبقية الاجهزة المعنية والمواطنين يواجه بعض الصّعوبات إذ أنّ مدى استعداد أفراد المجتمع لمدّ أعوان الشرطة بمعلومات.

فضلا عن أهمّية هذه المعلومات يرتبطان بالثقّة المتبادلة [1] بين الطرفين ومصداقيةّ كلّ طرف تجاه الآخر. ويتطلّب بناء الثّقة كثيرا من الوقت لكنّ الثّقة يمكن أن تهتزّ بسرعة عند الشعور بخيبة الظنّ والإحباط أو بانتشار الإشاعات المغرضة. وعلى عكس هذا يصبح تبادل المعلومات سلسا ويسيرا إذا ما اتفّق الجميع على دواعي حاجة الشرطة إلى تقبلّ المعلومات من أفراد المجتمع وعلى الوسائل والطرق التي تساهم في التبادل الفعليّ لها "[2]

خاتمة:

اعداد الافراد والمجتمع وتعزيز قدراتهم النفسية والسلوكية على التغلب على اثار وانعكاسات بشكل مسبق مهم للغاية للتخفيف من اثار وتبعات العمليات الارهابية، في وقت يعتبر فيه ضعف او انعدام الاستعداد لذلك من جوانب ضعف المؤسسات الامنية او السياسات العامة الخاصة بمكافحة الارهاب، لذلك عملت العديد من الدول على اعتماد مثل هذا النوع من برامج المرونة المدنية الى استراتيجياتها الامنية الخاصة بمكافحة الارهاب والتطرف لما لها من اهمية بالغة في عمليات مكافحة الارهاب عموما، وفي التخفيف من اثارها وتبعاتها على البيئة المتضررة من تلك العمليات الارهابية على وجه الخصوص، على ضوء ذلك خلص الباحث الى النتائج والتوصيات التالية:

اولا. النتائج: -

- بقدر ما يزداد التماسك المجتمعيّ بقدر ما تنخفض نسبة الاثار والتبعات الناتجة عن العمليات الارهابية
- تحولت قضايا مكافحة التطرف العنيف والارهاب في السنوات الأخيرة الى حركةً عالمية تشمل المجتمع بأسره من أجل تنمية مرونة المجتمعات وقدرتها على مواجهة اثار وتبعات مختلف الجرائم الإرهابية.
- بات الافراد والمجتمع جزء لا يتجزأ من البرامج الاستباقية الخاصة بمكافحة الإرهاب بهدف تحمل اثار وتبعات العمليات الارهابية بمختلف اشكالها.
- تم اشراك العديد من المجتمعات في تصميم وتنفيذ الانشطة الخاصة بمكافحة جرائم الارهاب
- من المهم للغاية تحديد الجهات الفاعلة المحلية التي تسهم في منع التطرف والارهاب واحتوائه ومكافحته، والاساليب التي يمكن من خلالها تقوية قدرة المجتمع بشكل مسبق، وزيادة مستويات التنسيق والتعاون والمشاركة بين الاجهزة الامنية ومختلف شرائح المجتمع

المؤدّيين إليه: مقاربة الشّرطة المجتمعيّة , منظمة الامن والتعاون في اوربا , مكتب المؤسسات الديموقراطية وحقوق الانسان , فينا / النمسا , تاريخ النشر 17 / 3/ 2014م تاريخ الدخول 16 / 8 / 2020م , ص 17

على الرابط: https://www.osce.org/ar/secretariat/119499

[1]- معرفة المواطنين للقيود والضوابط الامنية والقانونية التي سيتم اتخاذها عند وقوع العمليات الارهابية , وحدود تلك الاجراءات والحقوق والالتزامات المترتبة على مختلف الاطراف الوطنية يرفع من جودة ادارة الازمة وكذلك يعمل على المحافظة على الثقة العامة برغم القيود التي تفرضها الازمة نتيجة اجراءات الطوارئ .

[2]- الوقاية من الارهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ المؤدّيين إليه: مقاربة الشّرطة المجتمعيّة , تقديم : ألكساي ليزهانكوف , منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا , فيينا، فبراير/ 2014م , ص 53 على الرابط:

https://www.osce.org/ar/secretariat/119499?download=true

- يعد إرساء آليات فعّالة للتبادل الحقيقيّ للمعلومات مع المواطنين حول الوقاية من الإرهاب ومقاومة الرّاديكاليّة والتطرّف العنيف المؤدّيين إليه ضروري لتعزيز عمليات مكافحة الإرهاب.

ثانيا. التوصيات:

- تأسيس ثقافة الصمود عبر برامج استباقية خاصة بتهيئة الافراد والمجتمع والافراد لمواجهة اثار العمليات الارهابية
- ضرورة اشراك المجتمع في تصميم وتنفيذ الانشطة الخاصة بمكافحة جرائم الارهاب
- إرساء آليات فعّالة للتبادل الحقيقيّ للمعلومات مع المواطنين حول الوقاية من الإرهاب ومقاومة الرّاديكاليّة والتطرّف العنيف
- تعزيز الشراكة وثقة المجتمع في الاجهزة الامنية والشرطية
- إضافة عامل تعزيز التماسك الاجتماعي والمرونة المدنية من ضمن استراتيجيات مكافحة الارهاب الوطنية والدولية
- رفع سقف الوعي بأهمية المرونة المدنية في مكافحة الارهاب لدى المؤسسات الامنية
- ضرورة التركيز في مكافحة الارهاب على فئات معينة مثل أسر الضحايا والمصابين والفئات التي ينتمي اليها الضحايا السابقون، والمستجيبين الاوائل
- مضاعفة الاستعداد والتدريب المسبق حول مسائل الدفاع الاجتماعي والنفسي في عمليات مكافحة الارهاب
- تحديد الجهات الفاعلة المحلية التي تسهم في منع التطرف والارهاب والتي يمكن من خلالها تعزيز قوة المجتمع الوقائية، وزيادة مستويات التنسيق والتعاون والمشاركة بين الاجهزة الامنية ومختلف شرائح المجتمع.

المراجع والمصادر

أولا.الكتب:

1-أحمد عطية الله، القاموس السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة / مصر، ط1 / ١٩٦٨

2-أمريتا كابور واخرون، النوع الاجتماعي ومنع التطرف العنيف ومكافحة الارهاب (موجز السياسة)، منشورات مركز جنيف لحكومة قطاع الامن (ديكاف DCAF)

3-رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي/ الامارات، ط1/ 2011

ثانيا: دراسات محكمة ورسائل جامعية: -

1-امال بوعيشة، جودة الحياة وعلاقتها بالهوية النفسية لدى ضحايا الارهاب بالجزائر -دراسة ميدانية ببلدية براقي دائرة حرش بالجزائر العاصمة -اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، جامعة محمد خضير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014

2-بوبرت ج سيمبسون وبايرون غروفز "التركيبة المجتمعية والجريمة: اختبار نظرية الفوضى"، المجلة الأميركية لعلم الاجتماع، مجلد 94 عدد (4)، يناير 1989

3-منال بن عياش، اجهاد ما بعد الصدمة لدى افراد الشرطة ضحايا الارهاب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العيادي -تخصص علم النفس المرضي العنيف-جامعة منتوري / كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم النفس، السنة الجامعية 2011 / 2012م

ثالثا: -وثائق وتقارير وندوات:

1-خطة عمل بوخارست لمكافحة الإرهاب، منظمة الامن والتعاون في اوربا , ديسمبر / 2001 , تاريخ النشر 4 ديسمبر / 2001م

2-رونالد كريلينستن، ابعاد الايذاء في سياق العمليات الارهابية، ورقة علمية مقدمة في ندوة دولية، المركز الدولي لعلم الجريمة المقارن، جامعة مونتريال، 1977م

3-كريستوفر بوشيك، الاستراتيجية السعودية اللينة في مكافحة الارهاب (الوقاية واعادة التأهيل والنقاهة)، اوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ع (97) سبتمبر 2008

4-الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرّف العنيف والرّاديكاليةّ المؤدّيين إليه: مقاربة الشّرطة المجتمعيّة , منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا , فيينا/ النمسا , فبراير / 2014م

رابعا. مواقع الكترونية: -

1-الامم المتحدة، البوابة الالكترونية لدعم ضحايا الارهاب www.un.org/victimsofterrorism

2-مركز العلوم الامنية الكندي www.canada.ca

3-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة futureuae.com/ar

4-معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى www.washingtoninstitute.org

5-منظمّة الأمن والتعّاون في أوروبا، www.osce.org

6-مؤسسة راند للابحاث www.rand.org

7-موقع عين اوربية على التطرف، eeradicalization.com

ديناميةالأنشطة الفلاحية بواحات إقليم أسا-الزاك : بين هاجس المحافظة على الموروث والرغبة في التحديث حالة : واحة أسا

هبادي محمد : طالب باحث بسلك الدكتوراه ، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، المغرب.

البريد الالكتروني : habbadi.moham@gmail.com

رشيدة نافع : أستاذة التعليم العالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مختبر دينامية المجالات والمجتمعات، المغرب.

البريد الالكتروني : nrachida2005@yahoo.fr

ملخص :

تروم هذه المقالة الوقوف على أهم مظاهر التحولات التي عرفتها الأنشطة الفلاحية بواحة أسا، انطلاقا من دراسة بنية الحيازات الفلاحية، ومميزاتها على مستوى الأنظمة القانونية والعقارية السائدة للأراضي، وأنواع الاستغلال المهيمنة، ووسائل وعوامل الإنتاج، ثم مسألة المردودية وتسويق المنتوجات.

لذلك، إن دراسة هذه العناصر يندرج في سياق الإسهام في بناء نموذج تنموي مبتكر ومستدام بالمنطقة، وإعادة الاعتبار للفلاحة باعتبارها الركيزة الأساسية التي كان يقوم عليها الاقتصاد المحلي الواحي، من خلال تحديث البنيات الإنتاجية وتقوية تنافسيتها ودعم جاذبيتها الاقتصادية، وإرساء حكامة مسؤولة، ودعم التماسك الاجتماعي لصغار الفلاحين، يقوم على المرونة والملائمة والاستدامة، ويكون فيها الإنسان غايتها وأداة تنفيذها ضمن مشروع ترابي شمولي ومنسجم بالمجالات الواحية بإقليم أسا-الزاك.

الكلمات المفتاح : الواحة، الأنشطة الفلاحية، التحولات، التقليد، التحديث، التنمية المستدامة.

The dynamic of Agricultural activities in the oases of the Assa-Zag region: amidst the obsession of preserving the heritage and the desire for modernization

Summary :

This article aims at standing on the most important aspects of the transformations that the agricultural activities have witnessed in the Assa Oasis, starting from the study of the structure of agricultural holdings, and their characteristics at the level of the prevailing legal and real estate systems of the lands, the dominant types of exploitation, the means and factors of production, then the issue of profitability and marketing of products.

Therefore, the study of these elements falls within the context of contributing to build an innovative and sustainable development model in the region, and reconsider agriculture as the main pillar on which the economy of local oasis is based on, by modernizing productive structures, strengthening their competitiveness, supporting their economic attractiveness, establishing responsible governance, and supporting social cohesion for small farmers. It is based on flexibility, convenience and sustainability, in which the human being is its goal and the tool for its implementation, within a comprehensive and harmonious soil project in the oasis areas of the Assa-Zag region.

Key words: oasis, agricultural activities, transformations, antique, modernization, sustainable development.

مقدمة :

شكلت الفلاحة العمود الفقري للاقتصاد الواحي بأسا، وأهم الأنشطة التي سادت بها لعقود من الزمن، ظل فيها الفلاح الأسوي متشبثا بأرضه، يستغلها عن طريق الرعي والزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وإشباع مختلف حاجياته، إلا أن تسارع التحولات التي مست بنياته الاقتصادية والمجالية والاجتماعية والثقافية، وتزايد الضغوط والاكراهات، عجل بتغيرات بنيوية أثرت على منظومة الاقتصاد الفلاحي الواحي، وتراجع المساحات المزروعة، وارتفاع الضغط على الموارد، ناهيك عن ضعف المردودية والانتاجية، حيث أصبح غير قادر على ضمان حاجياته المختلفة ومتطلباته الضرورية.

وفي هذا الصدد، فالبنيات العقارية بمجال الدراسة تحكمها أنظمة قانونية متعددة ومتنوعة، تتميز بسيادة أراضي "الملك"، وذات استغلاليات زراعية مجهرية وصغيرة جدا، في الوقت الذي لا يمكن للعقار أن يلعب دوره كاملا كعنصر أساسي في إنعاش الاستثمار وتحفيز المبادرة، كما يعتمد فيها الفلاح على وسائل وتقنيات تقليدية تشكل عائقا حقيقيا أمام رهان العصرنة والتحديث والمكننة والتجديد الفلاحي.

ومن جهة أخرى، فالإنتاج الزراعي غني ومتنوع، حيث تهيمن زراعة الحبوب وزراعة الأعلاف على المساحات المستغلة زرعيا، في حين يظل حضور زراعات الأشجار والفواكه محتشما وبمردودية ضعيفة وموجهة فقط لتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد حاجيات الأسرة. كما يحظى قطاع تربية المواشي بأهمية كبرى في انعاش الاقتصاد والواحي بالرغم من التحولات التي يعرفها، ونجد على رأس الأصناف الأكثر حضورا في المشهد الواحي قطعان الأغنام والماعز والإبل، لكنها تتميز بمردودية ضعيفة وتواجه اكراهات متعددة تتعلق بغياب آليات التسويق واعتمادها على وسائل تقليدية لا تساهم في تطوير القطاع.

1. موقع مجال الدراسة ضمن إقليم أسا-الزاك

1.1 التقسيم الإداري لإقليم أسا -الزاك

تم إحداث إقليم أسا-الزاك بتاريخ 19 ماي 1991 خلال الزيارة الملكية لجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، من خلال المرسوم الملكي رقم 574-91-2 بتاريخ 25/09/1991. وينتمي الإقليم لجهة كلميم وادنون، ويمتد على مساحة 27000 كلومتر مربع أي 20 % من مساحة الجهة. ويحده شمالا إقليم كلميم وطاطا، ومن الغرب إقليم طانطان ومن الشرق الحدود الجزائرية وإقليم طاطا، ومن الجنوب إقليم السمارة والحدود الموريتانية.

وعلى الصعيد الإداري، فالإقليم يضم سبعة (07) جماعات ترابية، منها جماعتان حضريتان(02)، وخمس(05) جماعات قروية، أما التقطيع الترابي يتكون من بشاويتين ودائرتين وخمس قيادات، والجدول أسفله يوضح التقسيم الترابي والاداري بإقليم أسا-الزاك :

جدول رقم 01 : التقسيم الترابي والإداري لإقليم أسا -الزاك

الباشويات والدوائر	القيادات	الجماعات
باشوية أسا		الجماعة الحضرية لأسا
دائرة أسا	عوينة لهنا	الجماعة القروية عوينة لهنا
	عوينة ايغومان	الجماعة القروية عوينة ايغومان
	تويزكي	الجماعة القروية تويزكي
باشوية الزاك		الجماعة الحضرية للزاك
دائرة الزاك	لبيرات	الجماعة القروية لبيرات
	المحبس	الجماعة القروية المحبس
المجموع	**05**	**07**

المصدر : تركيب شخصي 2022

2.1. واحة أسا :موقع جغرافي متميز واستقرار بشري قديم

تقع واحة أسا بين خطي طول (30 7°) و(40 7°) غرب خط كرينيتش وبين خطي عرض(40 29°) و(00 29°) درجة شمال خط الاستواء على الطريق الوطنية بين كلميم والزاك[1]، وتبعد عن مدينة كلميم بحوالي 110 كيلومتر. وتحتل واحة أسا موقعا متميزا ضمن المجال الجغرافي الوطني بصفة عامة، وواحات المغرب الصحراوي بصفة خاصة، بفضل توفرها على مقومات الحياة والاستقرار. فبالرغم من الظروف الطبيعية الصعبة استطاعت هذه المنطقة استقطاب مجموعات بشرية منذ فترة مبكرة من التاريخ، لعبت دورا أساسيا في تشكيل بنية سوسيومجالية متنوعة الأصول والانتماء والهوية والثقافة وأشكال التنظيمات الاجتماعية. زاد من أهميتها وجودها في موقع جيواستراتيجي هام، ومنطقة عبور للقوافل التجارية بين شمال المغرب وجنوبه وعمقه الإفريقي.

[1]- مصطفى وادريم ورشيدة المرابط والزهر سعيد وعبد الرحيم ايت الطالب، 2017 : العمل الخرائطي وتثمين المؤهلات المحلية من أجل تحقيق تنمية محلية لواحة أسا، ورد في مؤلف جماعي حول واحات المغرب الصحراوي التراث الطبيعي والثقافي وافاق التثمين، تنسيق حسن رامو وعبد المجيد السامي وبوجمعة بوتميت ومصطفى ندراوي وسعيد توتاي، منشورات مركز الشباب الصحراوي للإبداع الاجتماعي، دار أبي رقراق، ص، 144.

خريطة رقم 01 : موقع مجال الدراسة ضمن إقليم أسا-الزاك

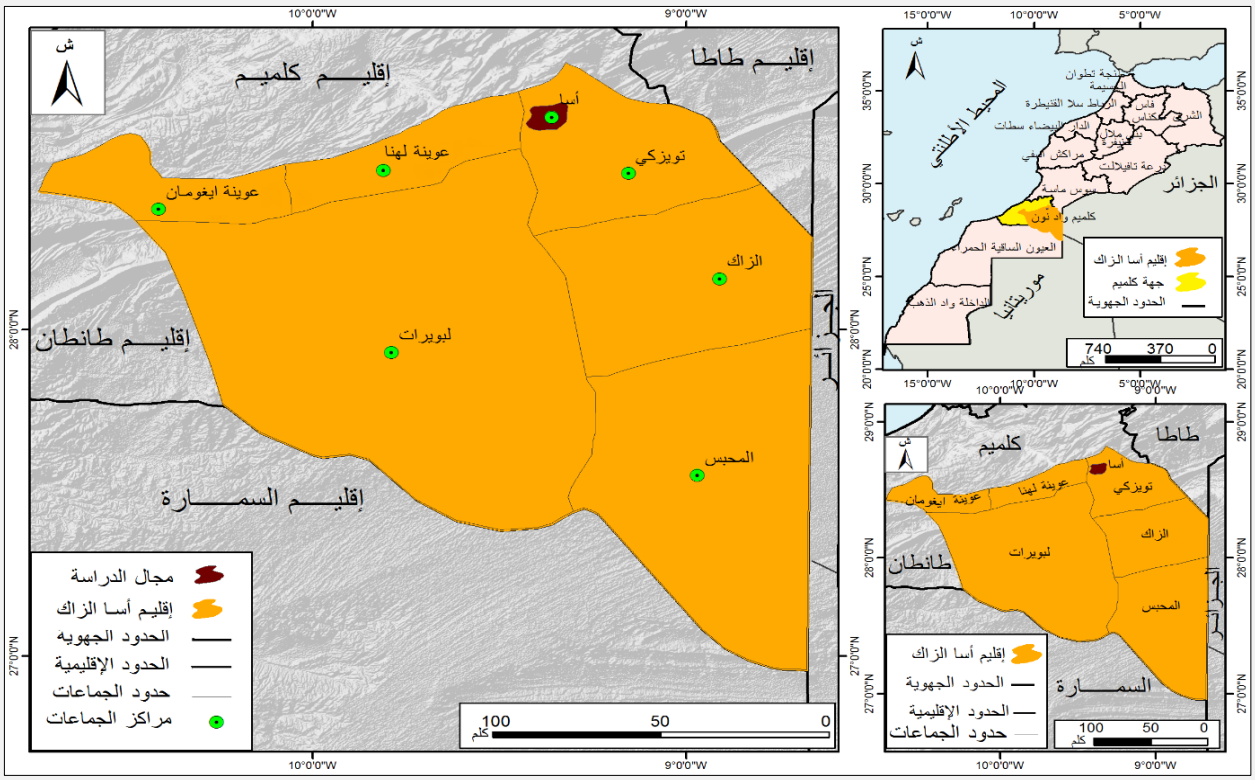

المصدر : إنجاز شخصي

2. بنية الحيازات الفلاحية بواحة أسا

1.2. نظام عقاري يتميز بهيمنة "الملك" على الأراضي

تمثل الأرض بالنسبة لإنسان الواحة ثروة ثمينة ورأسمال حقيقي، وأساس استمرارية الأنشطة الفلاحية والممارسات الزراعية، وذلك بالرغم من الاكراهات التي تعيق عملهم في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبرى التي تعرفها الأوساط الواحية.

ويلعب العقار دورا حيويا في تحقيق التنمية المستدامة في شتى تجلياتها، باعتباره الأرضية الأساسية التي تنبني عليها السياسات العمومية للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال توفير الوعاء العقاري اللازم لإنجاز البنيات التحتية الأساسية والمرافق العمومية، وتوفير السكن المتنوع الذي يستجيب لحاجيات مختلف مجالات الفلاحة والصناعة والسياحة والخدمات وغيرها[1]. كما تشكل الأرض رأسمالا طبيعيا وركيزة أساسية لمختلف الأنشطة السوسيومجالية والاقتصادية، ولبنة أساسية للتنمية بالمجالات الواحية.

فالمسألة العقارية بواحة أسا على غرار باقي واحات الجنوب المغربي، تعرف بنية عقارية مركبة ومعقدة، تتداخل فيها العديد من المحددات، تاريخية واجتماعية وقبلية وغيرها، مما أفضى إلى تنوع في الأنظمة القانونية المؤطرة لها، كما هو مبين في نتائج البحث الميداني :

[1]- رئاسة الحكومة، المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، 2015 :السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير تركيبي حول واقع قطاع العقار بالمغرب، ص، 3.

مبيان رقم 01 : توزيع الأراضي حسب نظامها العقاري بواحة أسا

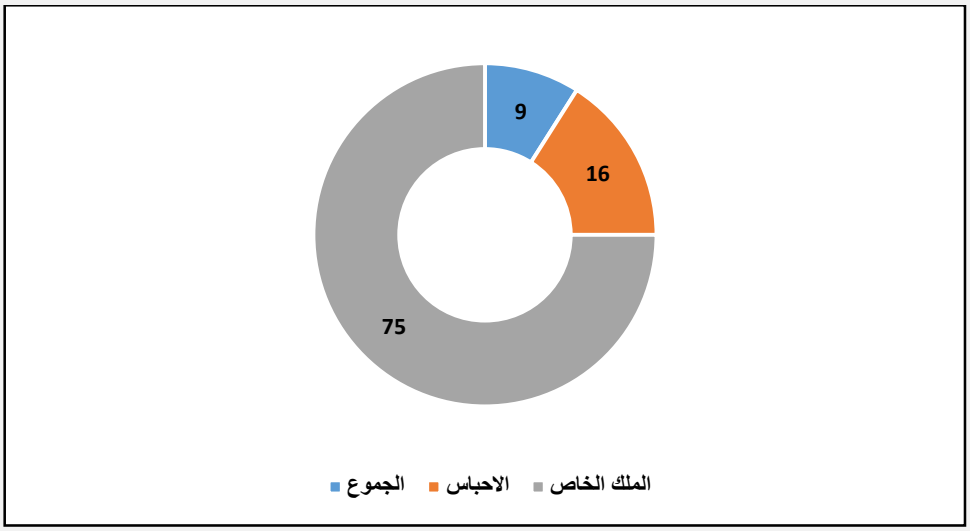

المصدر : البحث الميداني، 2021.

نلاحظ من خلال المبيان أعلاه أن توزيع الأراضي حسب نظامها القانوني والعقاري، يتميز بثلاث أنواع من الملكية، الملكية الخاصة وأراضي الأحباس وأراضي الجموع، ويتضح هيمنة أراضي "الملك" على البنية العقارية بواحة أسا بنسبة 75% من مجموع الفلاحين المستجوبين، ثم 16% بالنسبة لأراضي الأحباس و9% عبارة عن أراضي جموع، هذه الوضعية العقارية للأرض أفرزتها مجموعة من العوامل، سياسية وتاريخية واجتماعية التي كان لها بالغ الأثر على المنظومة العقارية بصفة خاصة، والحياة الزراعية بصفة عامة.

2.2. أشكال استغلال الأرض : سيادة الاستغلال المباشر

يمكن التمييز في أشكال الاستغلال الفلاحي للأرض بواحة أسا بين شكلين :

- استغلال مباشر : يباشر صاحب الأرض الفلاحية استغلال ملكيته بنفسه دون اشراك أي طرف آخر، ماعدا مساعدة أفراد عائلته، أو مساعدة الفلاحين فيما بينهم؛
- استغلال غير مباشر : يقوم على تعاقد أو اتفاق بين مالك الأرض ومستغل آخر، تنظمه الأعراف المحلية عن طريق نظام "الخماس" أو "العزاب" أو "الرباع".

مبيان رقم 02 : أنواع الاستغلال الفلاحي بواحة أسا

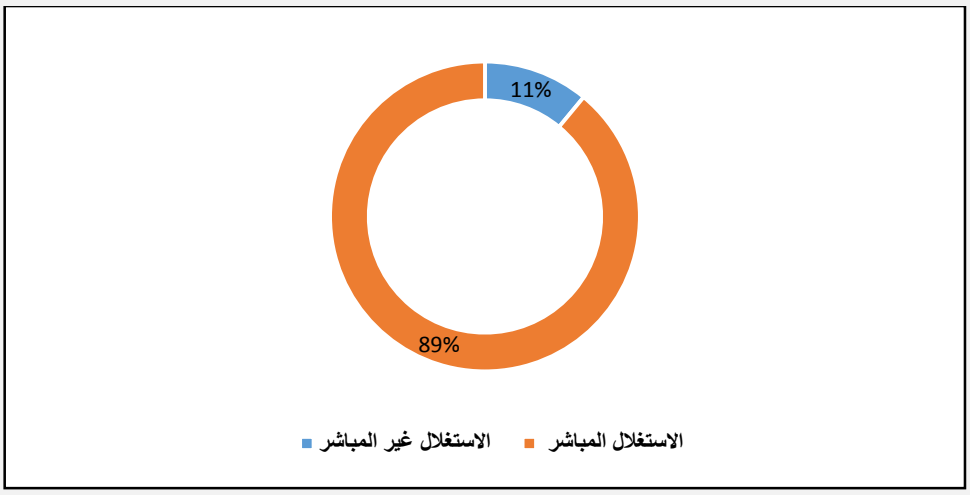

المصدر : البحث الميداني، 2021.

يتضح من خلال الشكل أعلاه، هيمنة الاستغلال المباشر على معظم الملكيات بالواحة بنسبة 89% من مجموع الفلاحين المستجوبين، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل من قبيل: مساحة الأرض، وصغر حجم الاستغلاليات الفلاحية التي تعتمد على بعض المنتوجات كالشعير والقمح والقليل من الخضروات، وفي غالب الأحيان توجه للاستهلاك الذاتي.

وأمام هذا الوضع الذي سمته الأساسية ضعف المردودية الزراعية وتزايد تكاليف الانتاج، لم يجد الفلاح الأسوي بدا من إستغلال ضيعاته بنفسه، والإعتناء بها وبذل قصارى جهده وبمساعدة أفراد عائلته من أجل سد مختلف حاجياته. لكن بالرغم من ايجابيات هذا النوع من الاستغلال إلا أن له انعكاسات سلبية على الأراضي الزراعية، حيث تتعرض لإجهاد مستمر واستغلال مكثف، الشيء الذي يترتب عنه استنزاف التربة وإفقارها. أما في ما يتعلق بالاستغلال الفلاحي غير المباشر، لم يتجاوز 11% من مجموع الفلاحين المستجوبين، هذا النمط من الاستغلال يهم الاستغلاليات الكبيرة والمتوسطة التي تتجاوز الهكتار الواحد فأكثر، التي تمكن صاحب الأرض باستغلالها بطريقة غير مباشرة عن طريق الكراء أو الخماسة أو الانتفاع.

3. وسائل الإنتاج بواحة أسا: بين التقليد والتجديد

تعد الزراعة من أقدم الحرف التي أدت إلى استقرار الإنسان وقيام حضاراته وتبلور عادات وتقاليد جديدة له. وساعدت على قيام القرى والمدن. بل إنها تعد من أكثر الحرف أهمية في العالم سواء من ناحية انتشارها أو عدد المشتغلين بها أو فوائدها[1]. وتشكل وسائل الإنتاج عنصر أساسي في عملية الإنتاج ومرآة تعكس دينامية التنمية الفلاحية. فالنشاط الزراعي بالمنطقة مازال يعتمد على وسائل وتقنيات تقليدية تعتمد أساسا على المجهود البدني والعضلي، حيث ظل الفلاح الأسوي متشبثا بها ووفيا لها.

1.3. ممارسات زراعية تقليدية لا تساعد على تحسين المردودية

إن اختيار الفلاح الأسوي للنمط الزراعي التقليدي في وسائل الإنتاج ليس وليد اليوم، بل هو نتاج معرفي وثقافي موغل في القدم، وتراكم سيرورة ممتدة عبر الزمن، أبرزت عبقرية الانسان الواحي، ومدى تكيفه مع محيطه الجغرافي في سياق تغيرات عامة أملتها ظروف طبيعية واقتصادية واجتماعية وسياسية قاهرة بالمنطقة. ناهيك عن مجموعة من الاكراهات من قبيل؛ مورفولوجية الحقول الزراعية وتشتتها وصغر حجمها الشيء الذي يعيق استخدام المكننة وتوظيف معدات فلاحية عصرية، علاوة على الوضع المادي للفلاح الذي لا يسمح له باقتناء وسائل إنتاج متطورة لمواكبة صيرورة العصرنة والتحديث والرفع من المردودية. فمن بين وسائل الإنتاج الزراعية التي دأب الفلاح بأسا على استعمالها في إعداد المشارات؛ نجد المعول والمجرفة اليدوية الكبيرة (العتلة) والصغيرة (الكادوم) والفأس والمنجل والمحراث الخشبي، هي أدوات بسيطة وتقليدية مازالت حاضرة بقوة داخل المشهد الزراعي الواحي، ويمكن أن نصادفها في جميع مراحل الإنتاج.

[1]- عباس فاضل السعدي، 2019: أصول جغرافية الزراعة، دار الوضاح للنشر مكتبة دجلة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الأردن، ص، 37.

أ. عمليات الحرث

يعتمد الفلاح خلال عملية الحرث على وسائل تقليدية وأدوات يدوية موروثة منذ القدم، ولعل أبرزها المعول والفأس والعتلة والمحراث الخشبي الذي يجر بالبهائم. هذه الوسائل أثبتت نجاعتها بالنسبة للمزارعين، بالرغم من المجهود البدني والعضلي الذي يصاحبها والوقت الطويل الذي تتطلبه.

مبيان رقم 03 :توزيع الفلاحين حسب استعمالهم للوسائل المستعملة في عمليات الحرث

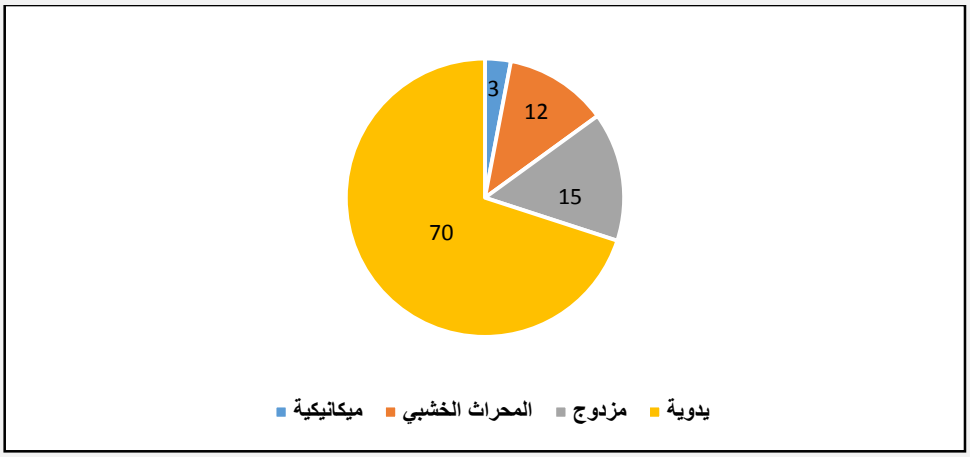

المصدر : الدراسة الميدانية، 2021.

نلاحظ من خلال معطيات البحث الميداني أن المجتمع الزراعي الواحي بأسا ما يزال يحافظ على عادته الزراعية القديمة، إذ أن 70% من المزارعون صرحوا أنهم يمارسون عمليات الحرث بأدوات يدوية تعتمد على الجهد العضلي والبدني، ويستعملون المعول خلال عمليات الحرث، ويشكل المعول أداة رئيسية طالما رافقت الفلاح في كل مراحل الإعداد والتجهيز داخل الاستغلاليات، حيث يساعد على انسيابية المياه وقلب الأرض وتسويتها وإزالة الأحجار والأعشاب الضارة.

ب. عمليات الحصاد

يستعمل الفلاح خلال عمليات الحصاد المنجل الذي بواسطته تقطع السنابل بعدما تصفر سيقانه وجذوعه وتتصلب حبوبه. وتمتد فترة الحصاد لمدة شهرين بداية من أواخر شهر يونيو وتنتهي غالبا ما في يوليوز. ويتبين من خلال نتائج البحث الميداني أن 97% من المزارعون صرحوا أنهم يستخدمون خلال عمليات الحصاد أدوات تقليدية، ويعتبر المنجل أهم هذه الوسائل، في حين صرحوا 2% أنهم يستعملون المكننة من خلال اعتمادهم على آلة الحصاد.

مبيان رقم 04 : توزيع الفلاحين حسب استعمالهم للوسائل المستعملة في عمليات الحصاد

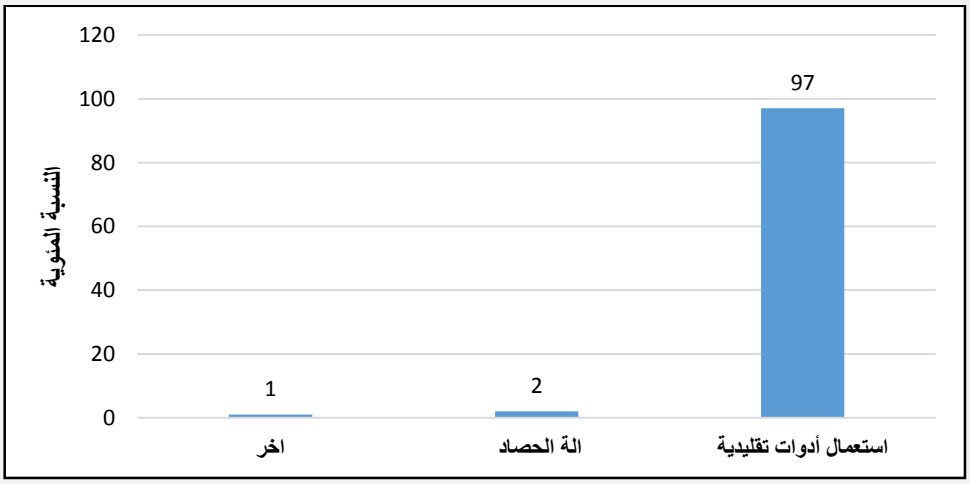

المصدر : البحث الميداني،2021 .

ج. عمليات الدرس

بعد عملية الحصاد تأتي عملية فصل الحبوب عن التبن أو ما يسمى محليا "بالدراس"، والتي تستعمل فيها هي الأخرى أدوات تقليدية، كالمداري والمشاذب، ويتم تجميع السنابل المليئة بالحبوب في مكان بعيد يسمى "الكاعة"، هذه الأخيرة تتميز بالانبساط والشساعة وصلابة تربتها وخلوها من كل أنواع الغطاء النباتي. ويستعمل في الدرس التقليدي الذي كان سائدا بالمنطقة مجموعة من الدواب كالحمير والبغال التي تدور وتدوس على السنابل لعدة مرات والتي تنتهي بمحاصيل من الحبوب.

صورة رقم 01 : فضاء مخصص لتجميع المحاصيل الزراعية استعدادا لعملية الدرس

المصدر : تصوير شخصي، 2022.

وتبعا لتوالي سنوات الجفاف وتأثير التقلبات المناخية على الحياة الزراعية بالمنطقة، كان من الضروري تخزين هذه المحاصيل الزراعية حتى أوقات الشدة، حيث بادر الفلاحون في بناء مطامير تحت الأرض لتخزين محاصيلهم، وتظل طريقة ناجعة وفعالة تحافظ على جودة الحبوب لمدة تصل الى 30 سنة دون أن تفسد. لكن هذه الممارسات التقليدية اختفت اليوم بفعل التحولات التي مست المجتمع الواحي، وأصبح المزارعون يستعملون معدات عصرية أكثر نجاعة وفعالية، وهو ما أكدته نتائج البحث الميداني، كما هو موضح في الشكل أسفله :

مبيان رقم 05 : توزيع المستجوبين حسب استعمالهم للوسائل المستعملة في عمليات الدرس

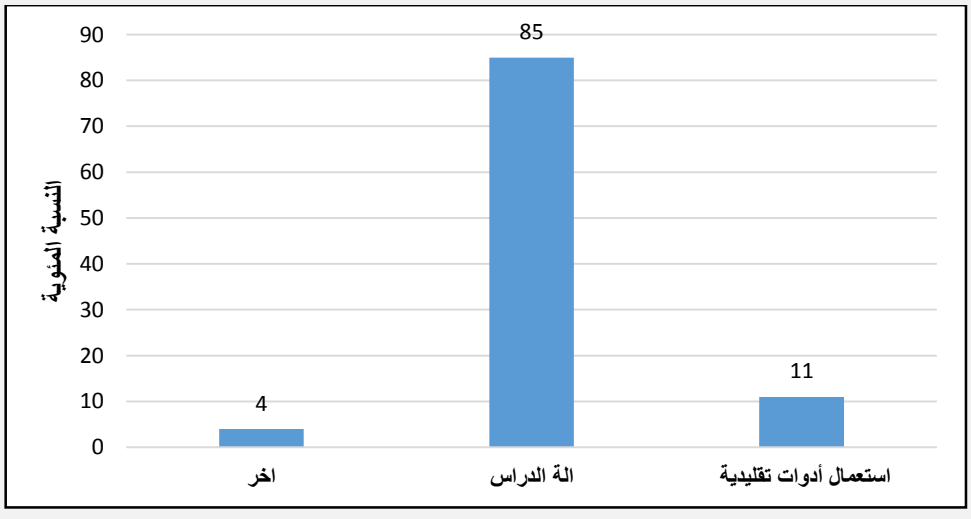

المصدر : البحث الميداني، 2021.

يتميز مجال الدراسة بحضور قوي للمكننة خلال عمليات الدرس ويستعملها معظم الفلاحين، حيث صرحوا 85% من المستجوبين أنهم يعتمدون على آلة الدراس، و11% يستخدمون أدوات تقليدية، و4% وسائل أخرى.

الصورة رقم 02 : استعمال المكننة خلال عمليات الدرس بواحة أسا

المصدر : تصوير شخصي، 2022.

2.3. المدخلات الفلاحية : غلبة التسميد الطبيعي بواحة أسا

إن ضمان مردودية زراعية تمكن من سد حاجيات الفلاح وتحسين جودة الانتاج رهين باستعمال مخصبات فلاحية أكثر فعالية، بالنظر لأدوارها الأساسية في الرفع من التنشيط البيولوجي للتربة وزيادة خصوبتها وتزويدها بالمادة العضوية الأساسية. فمن خلال المعاينة الميدانية تبين أن معظم الفلاحين يعتمدون على تقنيات تقليدية متوارثة ترتكز أساسا على التسميد الطبيعي الناتج عن فضلات تربية الماشية من ماعز وأغنام وأبقار أو ما يطلق عليه محليا "بأمزير"، في حين يبقى استعمال الأسمدة الكيماوية ضعيف جدا بواحة أسا بالرغم من أهميته في تحسين المردودية وتكثيف الإنتاج.

مبيان رقم 06 : توزيع المستجوبين حسب استعمال المخصبات الفلاحية

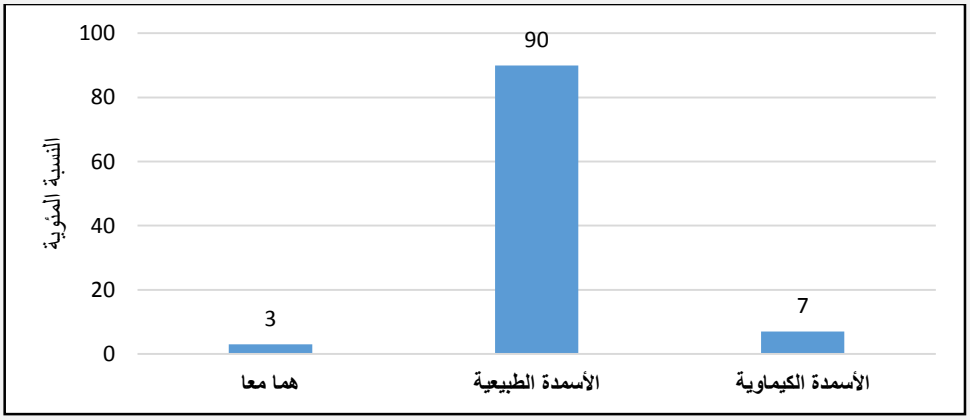

المصدر : البحث الميداني، 2021.

إن تفسير هيمنة استعمال التسميد الطبيعي عند 90% من المستجوبين، مرده ضعف الإمكانيات المادية والمالية للفلاحين، وعدم درايتهم بأهمية التسميد الكميائي في الرفع من مردودية الإنتاج الزراعي، وضعف آليات الإرشاد والتواصل لدى معظم الفلاحين، لكن بالرغم من ذلك ف 7% من الفلاحين معظمهم يمتلكون استغلاليات زراعية متوسطة وكبيرة، يمارسون فيها زراعة الخضروات كاللفت والجزر والقرع...، ويستعملون فيها مخصبات فلاحية كميائية لتحسين جودة التربة وتخصيبها، وتتكون من مركبات عضوية كالبوتاسيوم والأزوت والفسفور والكلور.

4. الإنتاج الزراعي بواحة أسا : بين التنوع وضعف المردودية

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمناخية لها دور بارز في تعميق أزمة المجال الواحي بأسا وتراجع النشاط الزراعي، فهذا الأخير إبان فترات تاريخية، شكل إحدى المحركات الرئيسية للتنمية، وركيزة أساسية كان يقوم عليها الاقتصاد الواحي ومصدر دخل مهم لعيش أغلبية السكان. اليوم، الأنشطة الزراعية لم تستطع تحقيق المردودية المنتظرة والإنتاجية الممكنة، لا سيما في ظل اعتمادها على وسائل تقليدية وطرق بدائية، فضلا عن هجرة أغلب المزارعين وتخليهم عن استغلالياتهم، مما ساهم في انكماش وتراجع المجال الزراعي بالواحة، أفقدها بريقها وطمس هويتها، وجعلت الإنسان الواحي خارج مسلسل العصرنة والتحديث الفلاحيين.

1.4. الحبوب: انتشار واسع موجه لتحقيق الاكتفاء الذاتي

ساهمت السهول الممتدة على طول الشريط الواحي على قيام الساكنة بممارسة أنشطتهم الزراعية، وتشكل الحبوب بأنواعها القمح الشعير الذرة الغداء الرئيسي، وتشغل أكثر من ربع المساحة المزروعة بالواحة، ويحظى هذا النوع من الإنتاج بأهمية بالغة لدى المزارعين، إلا أن مردوديتها ما زالت ضعيفة ولا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي للفلاح وأسرته.

وإذا كانت واحة أسا المركزية الممتدة من أعلى "اعوينة اداوتيا" وحتى منتهى أطراف القصر قبالة هضبة "المنكب الأسود" قد كانت تعج – حسب روايات قدماء الأهالي – ببعض الحقول الزراعية التي كانت في ملكيات بعض الأفراد والعوائل الخاصة، فإنها اليوم قد أخذت في الانكماش وانحصار خرائطها بفعل هجر المزارعين لها، وأثر السيول الجارفة، وتوالي سنوات الجفاف التي ألمت بالواحة خلال بعض الفترات التاريخية[1]، فمعظم المساحات المزروعة بالواحة يعتمد فيها الفلاح على الحبوب، حيث تبدأ عملية الزرع مع بداية فصل الشتاء، وعملية الحصاد تتزامن مع بداية فصل الصيف.

مبيان رقم 07 : توزيع المساحة المزروعة حسب نوع الزراعات بواحة أسا

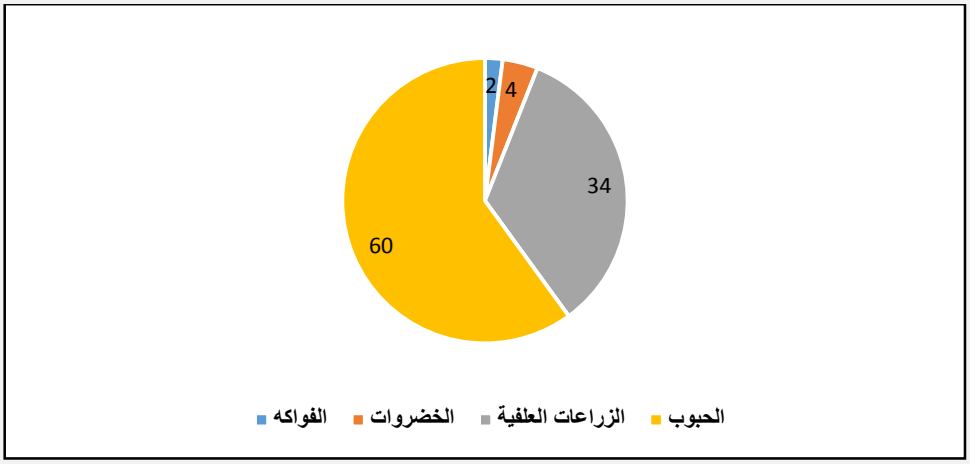

المصدر : البحث الميداني، 2021.

من خلال العينة المدروسة، تحتل زراعة الحبوب أهمية كبيرة في المنطقة، فنجد أنها تهيمن على غالبية أنواع المزروعات بنسبة 60% المصرح بها من قبل أرباب الأسر ذوي الاستغلاليات الفلاحية، وتهم القمح بنوعيه الطري والصلب

[1]- سويدي تمكليت وعبد القادر أنزيض وسعيد ريش وحافيظ الأسوي ومبارك الطلب، 2016: موسم زاوية أسا...تاريخ يحمل نبراسا، مركز الصحراء للدراسات والأبحاث الميدانية، ص، 71.

والشعير والذرة. أما في ما يخص باقي الأصناف الأخرى من المزروعات فقد صرحوا 34% أنهم يعتمدون على زراعات علفية و4% على الخضروات. لكن تبقى مردوديته ضعيفة جدا وتتحكم فيها بشكل أساسي الظروف الطبيعية والمناخية، وغياب الدعم المباشر للمزارعين، ناهيك عن العراقيل الإدارية والمالية وغلاء الأسمدة والبذور.

الصورتان رقم03-04 : إستغلاليات فلاحية تعتمد زراعة الحبوب والذرة بواحة أسا

المصدر : تصوير شخصي، 2022.

عموما، يبقى الهدف الأساسي من الإنتاج هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية حاجيات الأسر، خصوصا أن الحبوب تشكل دعامة أساسية في الثقافة الغذائية بالمنطقة التي تحضر بها العديد من الوجبات والأطباق، كالكسكس والحساء والخبز.

2.4. الأعلاف : مخزون مهم ومردودية لا بأس بها

يتميز المجال الواحي لأسا بالانتشار الواسع للزراعات العلفية، تزكيه ظروف مناخية ملائمة وتربة خصبة ووفرة المياه السطحية، وتحتل زراعة الفصة المرتبة الثانية بعد زراعة الحبوب، حيث دفعت الظروف الطبيعية والمناخية السائدة بالمنطقة الفلاح إلى نهج سياسة زراعية تقوم على التناوب والتنويع في الإنتاج، بما يضمن تلبية حاجيات الأسر الأساسية والسوق المحلية وتوفير الكلأ للماشية. ويعتبر منتوج الكلأ أو الفصة من بين المزروعات العلفية التي تشغل حيزا كبيرا داخل الواحة وذات مردودية لابأس بها، مما جعلها تسترعي اهتمام الساكنة باعتبارها مورد مهم لتغذية المواشي في إطار التدجين المنزلي المستقر. ولعل ما جعله من أهم الأعلاف في تغذية الماشية هو قابليته للزراعة في أي وقت من السنة، ما عدى الفصل البارد، في حين يصبح مهما في الفصل الحار الشيء الذي يتلاءم مع طبيعة المنطقة، إلا أن هذا المنتوج يتصادف مع عدة مشاكل أهمها، قلة المياه، وانتشار بعض الطفيليات التي من شأنها أن تعرقل عملية نموه، ليلجأ بذلك الفلاح إلى الاعتماد على أعلاف أخرى كالحبوب والتبن[1]. فضلا على إشكالية التسويق وانخفاض ثمن بيع المنتوج.

[1]- نجاة القاديمي، 2016 : التراث الطبيعي والثقافي رهان للتنمية السياحية المستدامة بالمنظومات البيئية الواحية، واحات إقليم كلميم تغمرت وأسرير نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، ص، 81.

صورة رقم 05 : استغلاليات تعتمد زراعة الفصة بواحة أسا

المصدر : تصوير شخصي، 2022.

3.4. الخضروات : حضور محتشم داخل المشهد الزراعي الواحي

تحتل زراعة الخضروات المرتبة الثالثة في ما يتعلق بالإنتاج الزراعي بواحة أسا، بعد زراعة الحبوب وزراعة الفصة، وتنتج المنطقة أنواع مختلفة من الخضروات كالبطاطس والفلفل والطماطم واللفت والجزر والبصل والقرع، حيث تشغل مساحات صغيرة وتستغل بطرق تقليدية، والملاحظ أن إنتاجها تبقى ضعيفة جدا ولا تلبي الحاجيات الأساسية للفلاحين في ظل اعتمادها على تقنيات تقليدية، وتساهم مجموعة من العوائق في عدم اعتماد الفلاحين على زراعة الخضروات من قبيل، استنزاف الموارد المائية، وضعف الإمكانيات المادية، وغياب المواكبة والاستشارة الفلاحية، بالإضافة إلى حاجتها الماسة للعناية والتتبع والمعالجة المستمرة طيلة فترة زراعتها.

من خلال زيارتنا الميدانية، أكد لنا مجموعة من الفلاحين الذين يتعاطون لزراعة الخضروات أنهم يصطدمون بسلسلة من الاكراهات تعيق الاستمرار في هذا النوع من الزراعة التي تقف حاجزا أمام تطوير منتوجاتهم، إذ يضطرون الى تسويقها بطرق تقليدية مما يحد من طموحاتهم، ليبقى حضور زراعة الخضروات بالمنطقة محتشما في المشهد الواحي الأسوي.

4.4.المزروعات الشجرية : تراجع في المساحة المزروعة وضعف في المردودية

تكتسي المزروعات الشجرية أهمية بالغة في الدورة المائية، إذ تعمل على حماية السطح من كل أشكال التعرية المائية والريحية، وتحافظ على استقرار التربة. تعمل من جهة على تسريع تسرب المياه الى السديمة المائية، بل الأكثر من ذلك تساهم في التحام الحبات الترابية في ما بينها على شكل مجمعات ومن تمة تكون التربة جد متماسكة[1]. ويهتم الفلاحون بواحة أسا على اعتماد زراعات متنوعة من المغروسات الشجرية من قبيل، النخيل والزيتون والرمان والتين، إلا أنها تتميز بكثافة ضعيفة جدا وبمردودية ضئيلة وموجهة بالدرجة الأولى للاستهلاك الذاتي.

وتحتل أشجار النخيل مكانة مهمة ضمن المنظومة الواحية بإقليم اسا الزاك، حيث تتوفر على 25000 شجرة نخيل ومساحة تبلغ 125 هكتار، ويعتبر بوفقوس واسكري والجهل وتقليت وبوطوب والجيت من أهم أنواع التمور والمنتوجات الفلاحية الرئيسية التي تتميز بها واحة أسا، لكن انتاجيتها تبقى محدودة في ظل التدهور المستمر الذي تعرفه

[1]- إبراهيم الميموني، 2018 : أثر التغيرات المناخية والتحولات السوسيومجالية على تدبير الموارد المائية بواحات درعة الوسطى، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، ص، 241.

المنظومة البيئية الواحية، وتقلص المساحة المزروعة بفعل تفاقم الضغوط الطبيعية والاكراهات الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنظر للدور المحوري الذي يشكله قطاع النخيل كركيزة أساسية لدخل عدد مهم من الفلاحين بالمنطقة والقيمة الاقتصادية والغذائية ذات الجودة العالية التي يوفرها، أضحى من الضروري تجاوز الاكراهات والتحديات التي تعيق تطوره، وصون وحماية وتثمين أشجار النخيل وتطوير الإنتاج، وتحسين المردودية كما وكيفا، وبلورة حلول مبتكرة قادرة على تشجيع الاستثمار الفلاحي، تقوم على هيكلة سلسلة الإنتاج والتسويق. أما في ما يخص الأشجار المثمرة بمجال الدراسة، فحضورها محتشم وتختلف كثافته وانتشاره من استغلالية لأخرى، حيث تسجل هيمنة أشجار البرتقال والحوامض، متبوعة بأشجار التين ثم الرمان والزيتون.

وللإشارة، تتميز واحة أسا بإنتاجية ضعيفة من حيث الأشجار المثمرة، وهذا راجع بالأساس الى ضعف التساقطات المطرية، وجفاف العيون المائية، وتبني طرق تقليدية، وعدم استعمال المخصبات والمبيدات، وانتشار الأمراض البيولوجية، لذلك فتطوير هذه الأنشطة والزيادة في قيمة الإنتاج والرفع من مردوديته وتحسين دخل الفلاح يحتاج الى عصرنة الوسائل وتحديث تقنيات الزراعة والجني والقطف.

5. تربية الماشية : محرك أساسي للاقتصاد الواحي، يواجه اكراهات عديدة يتعين رفعها

يعد الرعي من أهم الأنشطة الاقتصادية عند أهل الصحراء، إذ شكلت تربية المواشي وتنميتها محور حياتهم نظرا لأهميتها من الناحية الغذائية والمعيشية فضلا عن دورها وحضورها الاقتصادي من خلال المبادلات التجارية أو استعمالها كوسيلة للركوب واجتياز فيافي الصحراء ونخص بالذكر هنا الإبل ناهيك عن حضورها في المناسبات الاجتماعية (الزواج، الخطوبة، العقيقة، المأتم...) والأعياد الدينية.[1] ويشكل قطاع تربية الماشية إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الواحي بالمجالات شبه الصحراوية بصفة عامة، وواحة أسا بصفة خاصة، حيث ظل الإنسان الأسوي حريص على ارتباطه الدائم والمستمر بها والتكيف معها بالرغم من الظروف الطبيعية الصعبة.

ويمكن التمييز بين نوعين من الأنشطة الرعوية بمجال الدراسة؛ نشاط رعوي مستقر؛ يرتكز أساسا على تربية الماعز والأغنام وبروم إنتاج الحليب ومشتقاته، ونشاط رعوي متنقل أجبرت الظروف الطبيعية والمناخية الرحل قطع مسافات طويلة بحثا عن الماء والكلأ لمواشيهم.

1.5. تركيبة قطيع الماشية بواحة أسا

في ظل غياب معطيات دقيقة ومحينة حول أعداد رؤوس القطيع من طرف المصالح المختصة، فقد اكتفينا بنتائج الدراسة الميدانية والمقابلة، حيث يهيمن على أصناف تربية الماشية بالمنطقة؛ الماعز والأغنام إذ تمثل نسبتها 62% من مجموع رؤوس القطيع، ويحظى هذا الصنف بأهمية بالغة لدى الساكنة المحلية، متبوعا بتربية الإبل بنسبة 28%، في حين تبقى تربية الأبقار وحيوانات الجر ضعيفة وخارج اهتمامات الساكنة.

[1]- علي ماء العينين، 2019 : الرعي بالصحراء من نمط للعيش الى اقتصاد السوق، دراسة ميدانية بجهة الداخلة وادي الذهب، ورد ضمن مؤلف جماعي، ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية بالمغرب، أبحاث ودراسات المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، برلين، ألمانيا، ص، 7.

مبيان رقم 08 :توزيع أصناف تربية الماشية بمجال الدراسة

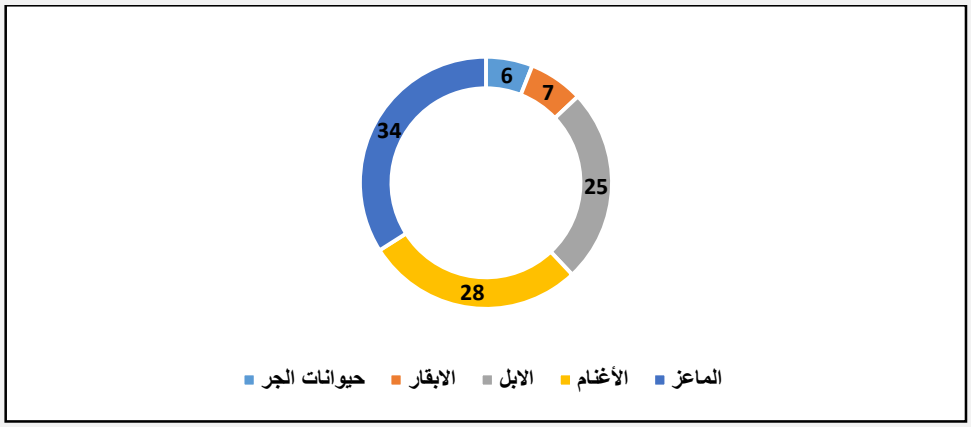

المصدر : البحث الميداني، 2021.

من خلال زيارتنا المتكررة للميدان، صادفنا خلال مسيرنا العديد من الرحل في مناطق مختلفة، وكان القطيع يتألف أساسا من الماعز والأغنام والإبل، وتبين من خلال الملاحظة المباشرة أن عدد القطيع الواحد يتجاوز 2000 رأس بالنسبة للماعز والأغنام و 200 رأس بالنسبة لقطيع الإبل. أما في ما يخص الساكنة المستقرة التي تعتمد على تربية الماشية داخل الاسطبلات، فقد تبين من خلال المعاينة الميدانية أنها تتوفر على أعداد لابأس بها من القطعان، تتراوح ما بين رأس واحد إلى عشرون رأس، وتتكون أساسا من الماعز والأغنام، ويعزى ذلك الى ملائمته مع الظروف الطبيعية بالمنطقة.

فإذا كانت تربية الأغنام والماعز تشكل صنفا أكثر حضورا في المشهد الواحي بأسا، فإن تربية الإبل تحظى هي الأخرى بسمو المكانة لدى السكان، حيث تشكل أنسب الحيوانات لظروف المجالات الصحراوية والشبه صحراوية وفي اتزان دائم مع البيئة الصعبة والقاسية، وذلك لقدرتها السير لمسافات طويلة وتنوع مصادر غذائها وتحملها للعطش. وتستخدم عدة معايير لتعيين أنواع وأسماء الإبل كاللون والخصائص المظهرية والأداء، فنجد في المغرب نوعين من الإبل؛ إبل الجبلي وإبل الصحراوي، هذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاث أنواع : الكرزني Guerzni والمرموري Marmouri والخواري Khouari.

الصورة رقم 06 : استغلالية فلاحية تضم اسطبل لتربية الإبل بواحة أسا

المصدر : تصوير شخصي، 2022 .

وتجدر الإشارة إلى أن المكانة الراسخة للإبل بالمنطقة ما تزال حاضرة إلى اليوم، وتشكل عنصرا أساسيا في مختلف المناسبات الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية، فهي في حفلات الزواج تقدم كهدية لأهل العروس، كما

تقدم كطعام تميز المطبخ المحلي والصحراوي، فضلا على حضورها الوازن في النجاحات الانتخابية والاحتفالات السياسية، مما زاد من قيمتها السوقية والتجارية وارتفعت أسعارها في السنوات الأخيرة.

2.5. تراجع الرعي الجماعي لصالح التدجين

طالما كان التآزر والتعاون والتضامن من أبرز القيم التي طبعت مسار قبائل آيتوسى التاريخي منذ زمن بعيد، خدمة للقضايا المصيرية والمصالح المشتركة؛ سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ووعيا منها بنجاعة هذه الممارسات في تعزيز وحدة المجموعات البشرية واستمراريتها ومواجهة مختلف الضغوط والمخاطر المتربصة بها، عمدت على اعتماد الرعي المتنقل والجماعي كأسلوب ونمط تقليدي لمجابهة مختلف الظروف الناتجة عن شح الموارد المائية وتدهور المراعي وتوالي سنوات الجفاف، في سبيل خلق نوع من التوازن بين الموارد المتاحة ومتطلبات الساكنة.

مبيان رقم 09 : توزيع المستجوبين حسب مكان ممارسة أنشطة تربية الماشية

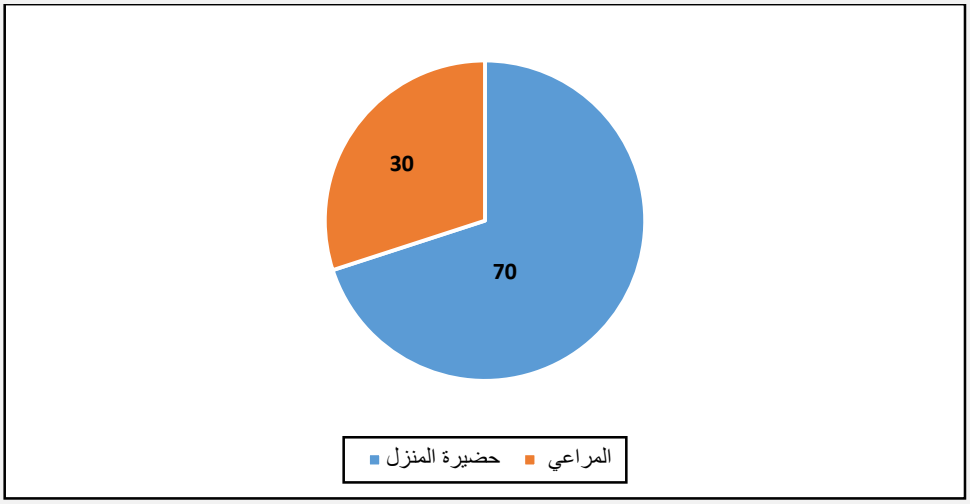

المصدر : البحث الميداني، 2021.

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة والتقلبات المناخية التي تأثرت بها المجالات الواحية، أجبرت العديد من الأسر على الاستقرار وتربية الماشية داخل الإسطبلات والمعروفة محليا "بالأحواش"، حيث أفرزت نتائج البحث الميداني أن 70% من المستجوبين صرحوا أنهم يعتمدون على التدجين المنزلي، بالمقابل 30% عبروا على أنهم ما يزالون متمسكون بحياة البداوة والرعي المتنقل بحثا عن الماء والكلأ لماشيتهم.

3.5. الانتاج حيواني: الاكتفاء الذاتي وتوفير حاجيات الأسر

إن الهدف الأسمى من وراء الإنتاج الحيواني لدى الساكنة المحلية هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير حاجيات الأسر الأساسية والتغلب على متطلبات الحياة اليومية، والتي يمكن أن تتحقق أو لا تتحقق تبعا للظروف الطبيعية والمناخية السائدة، لذلك فمنظومة الإنتاج بالمنطقة، كما هو الشأن لباقي المجالات الواحية بالمغرب رهين بما تجود به السماء، حيث تتحسن مداخيل الفلاحين والكسابة خلال السنوات المطيرة فتزداد المردودية والانتاجية، أو تتردى خلال السنوات الجافة فتنخفض المردودية والانتاجية.

وتشكل اللحوم والألبان الهدف الرئيسي من وراء تربية الماشية بواحة أسا، خصوصا اللذين يزاولون هذه الأنشطة داخل إسطبلات تقليدية، التي تتكون في غالب الأحيان من الماعز والأغنام، في حين أن فئة ثانية من المربين تعتمد على المراعي القريبة من الواحة، ويتوفرون على أعداد لابأس بها من القطيع، يصعب معها توفير الكلأ والماء بشكل

مستمر في ظل تفاقم الاكراهات. لذلك فتربية الماشية من أجل التسويق يبقى رهان ضعيف لدى معظم المستجوبين في ظل تراجع الرعي الترحالي لصالح التدجين وتراجع أعداد القطعان.

مبيان رقم 10 : توزيع المستجوبين حسب الهدف الرئيسي من ممارسة أنشطة تربية المواشي

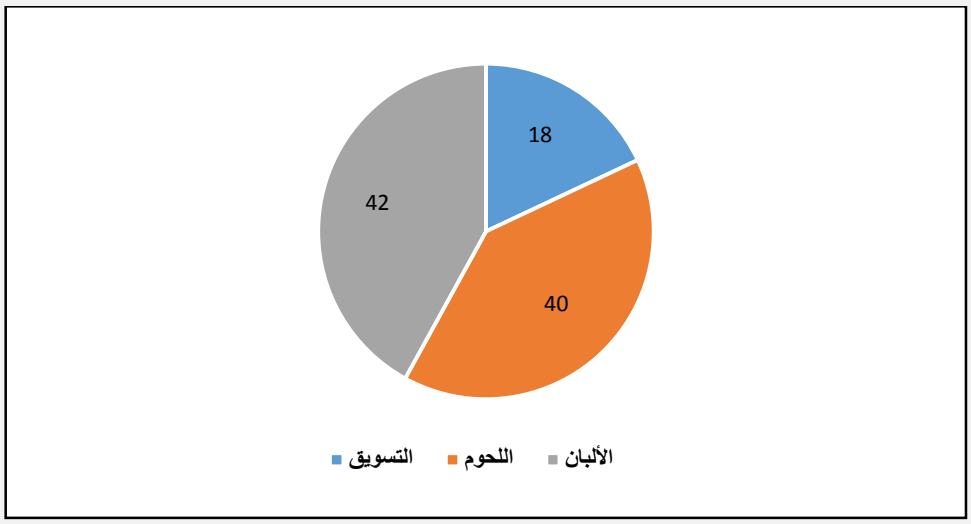

المصدر : البحث الميداني، 2021.

عموما، إن التغيرات المناخية وارتداد الجفاف وتقدم جبهة التصحر وتدهور المجالات الرعوية التي عصفت بالمنطقة، أجبرت العديد من الأسر على قطع مسافات طويلة بحثا عن مراعي جديدة، وألزمتهم السفر نحو مناطق ومجالات مختلفة من المغرب بحثا عن الكلأ والماء لمواشيهم، فالتحولات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والمناخية التي تطبع واحة أسا وما نتج عنها من انعكاسات وتداعيات، تسائل اليوم السياسات العمومية والترابية المنجزة بالمنطقة، وذلك من أجل بلورة تصورات ومشاريع تنموية مبتكرة وبديلة تعمل على ترصيد المكتسبات والمنجزات والاستجابة للحاجيات المتجددة للساكنة المحلية، وتجاوز المخاطر التي تعيق تطوير تنمية فلاحية مندمجة ومستدامة وتنافسية، وقادرة على ضمان الأمن الغذائي لصغار الفلاحين وأسرهم وتسويق منتوجاتهم نحو آفاق أخرى.

خاتمة :

إن واحة أسا على غرار باقي المجالات الواحية بالمغرب، شهدت ديناميات فلاحية متلاحقة وتحولات متسارعة على جميع الأصعدة، تتداخل فيها عدة عوامل؛ طبيعية واقتصادية واجتماعية، حيث ما يزال الفلاح الأسوي يعتمد بشكل كبير على وسائل تقليدية واقتصاد معاشي يستهدف تحقيق اكتفاء ذاتي لسد مختلف حاجيات الأسرة.

وفي هذا الإطار،فالأنشطة الفلاحية بمجال الدراسة تتأثر كثيرا بالحساسية البيئية والهشاشة الاقتصادية والاجتماعية، والانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية من جفاف وتصحر وارتفاع درجة الحرارة، مما أحدث ضررا بالموارد المائية التي تعتبر الركيزة الأساسية لاستمرار الواحة، حيث ظل الماء بهذه الربوع عنصرا حاسما في استقرار السكان، ويهدد الأمن الجماعي والغذائي، وذلك بحكم الاعتماد عليه في كل الأنشطة، علاوة على تواجدها ضمن مجال صحراوي يتصف بقساوة الظروف الطبيعية.

لذلك، أضحى من الضروري بلورة مسارات متجددة للتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار كل هاته السياقات والرهانات، وذلك في إطار نموذج تنموي مستدام ومبتكر، يرتكز على تشخيص استراتيجي وتخطيط ذكي وتدبير تشاركي،

بهدف الرفع من إنتاجية وتنافسية هاته المجالات الواحية، وتثمين ما توفره من مؤهلات وإمكانات، وإعادة المكانة الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية التي جعلت من هذه الأوساط مجالات شكلت بوابة المغرب نحو الصحراء وعمقه الافريقي، وفضاءات نموذجية تعكس مدى قدرة الإنسان التأقلم مع البيئة الصعبة والقاسية.

المراجع :

- إبراهيم الميموني، 2018 : أثر التغيرات المناخية والتحولات السوسيومجالية على تدبير الموارد المائية بواحات درعة الوسطى، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.
- نجاة القاديمي، 2016 : التراث الطبيعي والثقافي رهان للتنمية السياحية المستدامة بالمنظومات البيئية الواحية، واحات إقليم كلميم تغمرت وأسرير نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية.
- عباس فاضل السعدي، 2019: أصول جغرافية الزراعة، دار الوضاح للنشر مكتبة دجلة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الأردن.
- محمد بلفقيه، 1988: أوليات في الجغرافيا الزراعية، منشورات الشركة المغربية لتنمية النشر والتوزيع (صومابروب) ، الطبعة الثانية.
- المختار الاكحل، 2004 : دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في جغرافية الأرياف، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الرباط.
- رئاسة الحكومة المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة، 2015 :السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقرير تركيبي حول واقع قطاع العقار بالمغرب.
- سويدي تمكليت وعبد القادر أنزيض وسعيد ريش وحافيظ الأسوي ومبارك الطلب، 2016: موسم زاوية أسا...تاريخ يحمل نبراسا، مركز الصحراء للدراسات والأبحاث الميدانية.
- مصطفى وادريم ورشيدة المرابط والزهر سعيد وعبد الرحيم ايت الطالب، 2017 : العمل الخرائطي وتثمين المؤهلات المحلية من أجل تحقيق تنمية محلية لواحة أسا، ورد في مؤلف جماعي حول واحات المغرب الصحراوي التراث الطبيعي والثقافي وافاق التثمين، تنسيق حسن رامو وعبد المجيد السامي وبوجمعة بوتميت ومصطفى ندراوي وسعيد توتاي، منشورات مركز الشباب الصحراوي للإبداع الاجتماعي، دار أبي رقراق.

جدلية العلاقة بين الأمن القومي العراقي والأمن الإقليمي واستراتيجيات المواجهة

م.م. فاطمة محمد رضا: معاون رئيس أبحاث في مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية/جامعة الدفاع للدراسات العسكرية العليا . العراق

Mohamedridha79@yahoo.com

ملخص

إن دراسة الأقاليم لها أهمية في العلاقات الدولية والتفاعلات التي تتم تحت أسم "النظام الإقليمي الفرعي subordinate regional system لأن أغلبية الدول ووحدات النظام الدولي تنطلق في سلوكها الخارجي من محددات ومصالح إقليمية، في إطار تفاعلها مع الوحدات الأخرى (أعضاء الاقليم)، كما أن هذا السلوك ليس مجرد ردود فعل أو امتداد لسياسات الدول الكبرى والعظمى، وارتبط بذلك ازدياد الاهتمام بموضوع التكامل الإقليمي وسبل تحقيقه والشروط اللازمة لقيامه واستمراره، كما ارتبط به مفهوم الأمن الإقليمي الذي أصبح له نظرياته ودارسوه، ومن أبرزها مدرسة كوبنهاجن للأمن التي أكدت على مفهوم كلي يشمل الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعسكري، وظهرت مفاهيم مثل مجتمعات أو جماعات الأمن(security communities والأمننة securitization) القوى الإقليمية والهيمنة الإقليمية، يقصد بالأول الدول التي تمتلك أدوات التأثير والنفوذ في داخل النظام بما يعطيها دورًا قياديًا في توجيه سلوك الأطراف الأخرى داخل النظام، أما "الهيمنة الإقليمية" فتحدث عندما تسعى تلك القوى إلى فرض رغباتها بأدوات القوة الخشنة أو الناعمة عليهم .

الكلمات المفتاحية(النظام الاقليمي، مصادر التهديد، استراتيجيات المواجهة).

The dialectic of the relationship between Iraqi national security and regional security and coping strategies

Abstract

The study of regions is important in international relations and the interactions that take place under the name "subordinate regional system because the majority of countries and units of the international system proceed in their external behavior from regional determinants and interests, and within the framework of their interaction with other units (members of the region), and this behavior It is not just reactions or an extension of the policies of the major and superpowers, and this is linked to the increased interest in the issue of regional integration, ways to achieve it and the conditions necessary for its establishment and continuation, as well as the concept of regional security, which has its theories and studies, most notably the Copenhagen School of Security, which emphasized a holistic concept that includes political security Economic, social, environmental and military, and concepts such as societies or groups emerged Security (security communities and securitization) Regional powers and regional hegemony, the first means the states that possess the tools of influence and influence within the system, giving them a leadership role in directing the behavior of other parties within the system, while "regional hegemony" occurs when that power seeks to impose its desires with tools of hard power, or soft on them.

Keywords (regional system, sources of threat, confrontation strategies)

المقدمة

إن مفهوم الأمن القومي مفهوم عسكري في جوهره ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية لدولة ما، وتتجسد دلالاته من خلال استراتيجيات تم صياغتها واعتمادها لمواجهة تهديدات الأمن القومي سياسياً واستراتيجياً، وبالتالي لاتقتصر إجراءاتها على التعامل ضمن بيئتها الداخلية بل تتسع لتشمل بيئتها الإقليمية والدولية، وهذا في معناه المفهوم الاستراتيجي لأمن الدولة، يحرص العراق على تحقيق أمنه القومي، بعدهٌ هدفه الأول دون منازع ولكن مع التعقد التدريجي للصراعات السياسية على المستوى الإقليمي، أدرك العراق بعد أحداث عام 2014 إن أمنها القومي لا يقف عند حدودها السياسية الاقليمية الذي تنتمي إليه وربما إلى مناطق أخري بعيدة من العالم.

أهمية البحث

تعمد الدول كافة منفردة أو مجتمعة الى جعل أمنها القومي المحور الاساسي لحركتها الداخلية والخارجية، سيما وإن خصائص النظام الدولي الراهن تفرز مجموعة من التهديدات التي تمس المصالح الحيوية التي تشكل أساس وجود كل دولة وغايتها في آن واحد، خاصة بعدما أصبحت التهديدات عابرة للحدود ومن فواعل غير دولية(منظمات إرهابية).

الاشكالية

تدور إشكالية البحث حول كيفية صياغة استراتيجيات تواجه التحديات الداخلية والخارجية، ولا جدال إن الادراك الموضوعي لحقيقة هذه الابعاد إنما يعد بمثابة المقدمة الاساسية لصياغة استراتيجيات تتناسب مع التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأمن القومي العراقي.

الفرضية

يسعى البحث إلى إثبات فرضية مفادها أن الأمن القومي العراقي يتأثر بطبيعة التهديدات القائمة والمحتملة للأمن الإقليمي، إذ إن سوء التقدير لحجم ومستوى التهديدات سيشكل تهديداً لمقومات ومرتكزات أمن واستقرار العراق، إذ إنها تفرض على تبني عدد من الاستراتيجيات لمواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي وذلك لأنه يقوم على جمع الحقائق المرتبطة بالبحث كما هي، والمنهج التحليلي لتحليل البيئة الاقليمية والتهديدات والتحديات القائمة فيها، ومدى تأثيرها على الأمن القومي العراقي عبر تحليل الاحداث والوقائع في منطقة الشرق الأوسط .

هيكلية البحث تم تقسيم البحث على أربعة محاور:

المحور الاول/ مفهوم النظام الإقليمي.

المحور الثاني/عناصر التغيير في مكونات النظم الإقليمية وقضاياها.

المحور الثالث/التغيير في مصادر التهديد.

المحورالرابع/استراتيجية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المهددة للأمن القومي العراقي.

المحور الاول/مفهوم النظام الإقليمي

يشير مفهوم "النظام الإقليمي" إلى وجود تفاعلات وثيقة بين الدول المتجاورة جغرافياً، ويتفق أغلب الدارسين في هذا المجال، على أن مفهوم "النظام الإقليمى" يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، ويشمل ثلاث دول على الأقل، والا يكون من بين وحداته دولة عظمى، وأن توجد شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين أعضائه، ويضيف بعض الدارسين إلى ذلك، ضرورة وجود تماثل اجتماعي وثقافي، أو وجود هوية إقليمية، والشعور بالتضامن والتكامل بين أعضاء النظام، أو السعي لذلك، ويميز دارسو النظام الإقليمي بين، دول القلب أو مركز النظام، ودول الأطراف، ودول الهامش.

إما دول القلب" هي تلك التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي، وتشارك في الجزء الأكثر كثافة من تلك التفاعلات، وتحدده من خلال ذلك، طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام، ودول الأطراف فهي أعضاء في النظام، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية وحداته، لاعتبارات جغرافية أو سياسية، وأخيراً فإن دول الهامش، توجد على هامش النظام، وتُجاوره جغرافياً، ولكنها ليست منه، فدول الهامش هي بمثابة الجوار الجغرافي للنظام الإقليمي.

إذا كان ما تقدم يُركز على عنصر الجوار الجغرافي، أو التماثل السياسي والاجتماعي، أو وجود هوية مشتركة كمعيار لتعريف الإقليم، فقد اقترح الأستاذان "فردير كبريسون و"وليام تومسون "معياراً آخر وهو كثافة التفاعلات بين الأطراف بغض النظر عن الجوار الجغرافي، وذلك على أساس أن الدول المتجاورة جغرافياً لا يُشترط بالضرورة أن تدخل في تفاعلات كثيفة مع بعضها البعض، وأنه من المُتصور أن تكون جزءاً من شبكة تفاعلات كثيفة مع دولة أو دول بعيدة جغرافيًاً، وأن العامل الحيوي في تعريف النظام الإقليمي هو وجود قوة وكثافة التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين وحدات النظام[1]إن الدراسات المتعلقة بالنظم الإقليمية تتناول قضايا شتى مثل (السمات البنيوية للنظام، بمعنى الأوضاع والنظم السياسية والاقتصادية والاتصالية والاجتماعية...إلخ)،ومستوى القوة وتوزيع عناصرها بين وحدات النظام، وكثافة التفاعلات بين أعضاء النظام وطبيعتها من تعاون ومُنافسة وصراع، ويتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من العلاقات بين أعضاء النظام علاقات (القوة) داخل النظام والتي تستند الى شكل توزيع (تركز أو تشتت) مصادر القوة، ويؤثر ذلك على نمط توازن القوى في الإقليم وإدراك أطرافه لمصادر التهديد، وعلاقات التعاون والصراع والتي تستند إلى عوامل كاللغة والتاريخ والاقتصاد والجغرافية، وينتج عن هذين النوعين من العلاقات أنماط متنوعة للتحالفات والتكتلات والصراعات الإقليمية، كما تركز الدراسات الإقليمية على علاقة النظام ببيئته الخارجية التي تأخذ شكل نظم اقليمية أخرى والنظام الدولي[2].

)(1 Richard A, falek and saul H mendloviz, Regional Politics and World Order, San Francisco1973,p30.

)(2 Frederic Stephen Pearson, Interaction in an International Political system: The Middle East 1963-1964 SocietyInternational1970, p p 73-74

المحور الثاني/عناصر التغيير في مكونات النظم الإقليمية وقضاياها

إن النظم الإقليمية ليست ثابتة أو جامدة، لكنها تتطور وتتغير بفعل عناصر ذاتية داخلية أو عناصر خارجية، العناصر الداخلية يمكن أن تتمثل في التغير في أشكال النظم السياسية والسياسات الاقتصادية المتبعة، وحدوث تغيرات جوهرية في نمط الإمكانات وتوزيع القوة بين وحدات النظام مثلما حدث في النظام الإقليمي العربي مع ظهور الثروة النفطية، أو الأزمات التي أصابت دولاً لعبت أدواراً أساسية في مراحل سابقة مثل (سوريا، والعراق، وليبيا)[1] .

يمكن أن تتمثل العوامل الخارجية في تغير أنماط العلاقة بين القوى المهيمنة في النظام العالمي ومجمل النظام الإقليمي أو بعض أعضائه، أو في تغيير العلاقة بين النظام الإقليمي والدول المُجاورة له، مثلما حدث في حالة تغير نمط علاقات أعضاء النظام العربي بدول جواره الأساسية(تركيا ، وإيران، وإسرائيل) والتي كان من شأنها تغير توازن القوى بين النظام العربي ككل، مما أوجد الظرف الموضوعي لبحث إمكانية إعادة تعريف النظام الإقليمي في ضوء العلاقات الجديدة بين وحداته ووحدات تلك الدول.

إن استمرار أو تغير النظم الإقليمية يرتبط أساساً بالممارسات العملية لأعضائه تجاه بعضهم البعض، وتجاه الأطراف خارج النظام، والافتراض الرئيس لاستمرار أي نظام إقليمي هو قوة التفاعلات بين أعضاء النظام وكثافتها مقارنة بتلك التي تحدث مع دول أخرى، فإذا حدث تغير في هذه التفاعلات فإن النظام الإقليمي يصبح عرضة للتغير في ضوء الحقائق الجديدة.

التغير في أعضاء النظام

شهدت المنطقة العربية والنظام الإقليمي العربي في عام 2011 شهدت هذه الفترة (الربيع العربي) تحولات أثرت على بعض الدول التي مارست أدواراً قيادية أو مؤثرة من قبل، أحداثاً أدى الى الضعف البنيوي في هيكلية الدول مما أثرت على حدود النظام وهويته، وتوازن القوى فيه، وتفاعلات أعضائه مع دول الجوار والعالم[2] ، ويطول البحث في تلك التحولات، ولذلك سوف نركز على أهم التحولات في منطقة الشرق الأوسط وكما يأتي :

- تعرضت مصر، وهي الدولة الأكبر والأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط على مدى سنوات طويلة، إلى أزمة اقتصادية جعلتها تعطي الاهتمام الأكبر بمشاكلها الداخلية، وجاءت مرحلة الاضطراب السياسي في عام 2011 وتغيير نظام الحكم لتعمق هذا التطور .
- وقعت سوريا في حرب جمعت بين سمات الحرب الأهلية والحرب بالوكالة، وأصبحت الجغرافية السورية مسرحاً للتدخلات السياسية والعسكرية للعديد من الأطراف العربية والدولية، إذ أن التغييرات الاقليمية في

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1979 ، ص 26-28.

[2] سامي السلامي ، استجابة الدول العربية للتحولات في منطقة الشرق الأوسط ، ملحق مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 203،2016، ص 25.

منطقة الشرق الأوسط وتمدد الارهاب (تنظيم داعش) عام 2014 ودخوله عبر الحدود السورية الى العراق[1]، دفعت إيران الى تقديم الدعم العسكري واللوجستي للقوات السورية والعراقية والحوثيين في اليمن وحينما وجدت الرياض إن الدور الايراني توسع شكلت ما يسمى "التحالف العربي" تحت ذريعة إرجاع الشريعة في اليمن في أذار 2015، إما ليبيا تسودها حالة من الانقسام السياسي والقبائلي مما جعلها مقصداً للعناصر الإرهابية الفارة الهاربة من العراق وسوريا.

- تعرض العراق للغزو الأمريكي لأراضيه في عام 2003، وازدياد تأجيج التوجهات الطائفية والمذهبية[2]، ثم ظهور تنظيم "داعش" وسيطرته على مساحات كبيرة من المحافظات الغربية للعراق، وقد أدت هذه التطورات إلى غلبة حالة عدم الاستقرار الداخلي في العراق الذي هدد الأمن القومي العراقي بشكل مباشر، وعلى الرغم من الانتصارات التي حققها العراق على (تنظيم داعش) عام 2017 لكن ما زال العراق يعاني من المجاميع الارهابية في وادي حوران وتلال حمرين .
- هكذا سقطت دول لعبت أدواراً إقليمية مؤثرة، وتراجعت أدوار دول أخرى، وانعزلت دول ثالثة مفضلة عدم الانغماس في تفاعلات النظام الإقليمي العربي، بينما زادت من دورها على المستوى الأفريقي والمتوسطي، وأدى ذلك إلى تغير في نمط توازن القوى الإقليمي فازداد دور دول مجلس التعاون الخليجي، ونشأ الظرف الموضوعي لازدياد أدوار تركيا وإيران واسرائيل.

المحور الثالث/التغيير في مصادر التهديد

أحد أركان أي نظام إقليمي هو إدراك أعضائه بوجود مصادر تهديد مشتركة، وهو ما يدفعها إلى التعاون الأمني فيما بينها، وبناء نظام أمني يقوم على مبدأ الدفاع المشترك وفي هذا المجال أخفقت الدول الأعضاء في النظام العربي إخفاقًا واضحًا نتيجة الحرب على اليمن، ومع أنها وقعت في مطلع الخمسينيات اتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك الا إنها فشلت في تحويل ذلك إلى واقع ملموس بسبب الاختلافات فيما بينها وعدم الثقة المتبادلة ليس هذا وحسب، بل إن القضية الفلسطينية التي عدت لفترة طويلة قضية العرب الأولى تراجع شأنها في العقد الأخير لصالح هدف مكافحة الإرهاب أو الخصومة مع إيران[3].

لقد أدى التغير في إدراك مصادر التهديد إلى تغير أوضاع بعض دول الجوار، فعلى سبيل المثال لم تعد إسرائيل لأغلب الدول العربية هي المصدر الرئيس للتهديد، في حين إن بعض الدول العربية تجد نفسها في خندق واحد مع إسرائيل ضد إيران، كما أدى إلى نمط من التحالفات العربية مع دول الجوار الجغرافي، كالعلاقة بين قطر وكل من تركيا

---

(1) سماح مهدي صالح العلياوي، سطوة المصالح الاقليمية والدولية على الوضع الجيوستراتيجي العراق بعد انسحاب القوات الامريكية عام 2021، مجلة حمورابي ، العراق ،العدد 40، 2021،ص 54.

(2) جواد الحمد ،المأزق الأمريكي في العراق، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان،2005،ص 176.

(3) مروان سالم العلي(بتصرف)، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة، دار المعتز للنشر، الاردن،2018،ص 447.

وإيران، والتحالف بين النظام الحاكم في سوريا وإيران، والاخيرة تعد مناطق جوارها عمقها الاستراتيجي فهي تجاور النظام الإقليمي العربي، ودول آسيا الوسطى الإسلامية، كل من باكستان وأفغانستان[1].

إذ أمست عملية نشر القوات الأمريكية في المنطقة الاقليمية بعد احتلال العراق مرتبطة بجانب كبير في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي لتأسيس نظام أمني إقليمي جديد تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الضربات الوقائية كاستراتيجية رسمية إزاء المنطقة بحجة وجود بعض الدول التي تهدد الأمن القومي الأمريكي بمفهومه الواسع، لا تزال الأخيرة تجد في العراق وشعبه العدو الأكثر خطورة على (الكيان الصهيوني) لذلك عمدت الى تقويض أي تنامي للقوة العسكرية العراقية[2] إذ أصبح العراق ساحة اختبار حرب مكلفة وساحة رئيسة لتطبيق تلك الاستراتيجية فضلاً عن التعسكر التركي في (بعشيقة)بحجة محاربة الحزب العمال الكوردستاني ، وممكن أن يتسبب (سد اليسوا) في أزمة مستقبلية بين العراق وتركيا، فضلاً عن إن الحرب الروسية الأوكرانية ما هي الا تطورات جديدة للصراع الاقتصادي وله أبعادً سياسية وأمنية في المنطقة الاقليمية.

من خلال دراسة المشاكل الاقليمية في منطقة الشرق الأوسط الجغرافية والعسكرية وجدنا أن أكثر المشاكل هي بسبب الخصائص الجيوستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط التي أدت الى تكالب الدول الكبرى عليها، فضلاً عن الجماعات المسلحة العابرة للحدود، ومن آثار ذلك على الأمن القومي العراقي ما يأتي[3]:

- وقوع العراق في بيئة إقليمية غير مستقرة تمتاز بالنزاعات والصراعات، والمتغيرات السريعة والمفاجئة.
- أزمة المياه بين تركيا والعراق فضلاً عن التواجد الدائم على الاراضي العراقية المحاذية لخط الحدود العراقي_ التركي، وبأعماق مختلفة والتعسكر في (بعشيقة) وما جاورها بحجة مطاردة فلول (حزب العمال التركي الكردستاني).
- بقايا التنظيمات الارهابية (تنظيم القاعدة وتنظيم داعش) وعدم انتظام قدرات القوات السورية على ضبط الحدود مع العراق، إذ إن وجود العديد من التنظيمات الارهابية على الاراضي السورية رغم اندحارها الا أنها لا تزال قادرة على التوغل والعمل في الاراضي العراقية انطلاقا من الأراضي السورية كما حدث في عام 2014.
- محاولات السعودية لتكون قائدة في المنطقة في ظل تراجع مصر عن الريادة وليس هناك من منافس سوى العراق.
- الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

(1) نقلاً عن أحمد فكاك البدراني، الارهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل 2014،مجلة جيل حقوق الانسان، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، 2017، ص 77- 81.

(3) حسن سلمان خليفة البيضاني(بتصرف)، تحديد المعالم العامة للعقيدة العسكرية العراقية على ضوء المستجدات الاقليمية والدولية بعد دحر داعش، مجلة حمورابي ، العراق ، العدد 36، 2020، ص 50.

(3)حسن سلمان خليفة البيضاني ،مصدر سبق ذكره، ص ص 50_51.

المحور الرابع/استراتيجية مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المهددة للأمن القومي العراقي

من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية، إذ تقوم الدولة بتحديد مصادر التهديد والفرص، ووضع استراتيجيات لمواجهة التهديدات التي يجب على الدولة تجنبها أو الحد من اثارها.

إن استراتيجية المواجهة على الصعيد المحلي والخارجي، تتطلب الصهر الكامل لكل مصادر القوة الذكية من اجل تحقيق المصلحة القومية العليا، إذ إن بعد مرحلة ما بعد (داعش) تفرض على الحكومة العراقية وضع عدة استراتيجيات وهي كالآتي:

- **استراتيجية بناء القدرات الذاتية للجيش العراقي** . تتمثل في التنظيم أو التسليح أو التدريب أو مواكبة تسليح البلدان المتقدمة، ويشكل التعاون الأمني مع الدول المجاورة عنصراً فاعلاً لتبادل الخبرات في التدريب والتسليح ، أن بناء القوة العسكرية للبلد يتطلب قدرة اجتماعية وعلمية وتوظيف التقنية الحديثة لنظم التسليح فضلاً عن قدرة اقتصادية كبيرة لتوفير احتياجات القوات المسلحة كذلك قدرة سياسية لها خبرة في إدارة الأزمات، إذ أن حروب هذا القرن وضعت نظريات عسكرية جديدة معتمدة على الثورة التكنولوجية العسكرية الحديثة(الحرب السيبرانية) وإذا ما تم بناء جيش بمواصفات تقنية جديدة فسيكون بمقدور القيادة العسكرية الاستغناء عن نشر أعداد كبيرة من الأسلحة على خط المواجهة مع العدو المحتمل، بسبب اعتماد أسلحة دقيقة التوجيه.
- **استراتيجية الاعتماد على الذات** . رغم صعوبة تطبيق تلك الاستراتيجية بسبب الخلافات والصراعات المستدامة بين الفرقاء السياسيين،إذ أن ذلك يتطلب منهم أن ينبذوا الفرقة والخلافات بينهم، كي يكونوا يداً واحدة لها وزنها في الميادين كافة ، وعبر ذلك يتعذر على الدول الاقليمية والكبرى على حد سواء التحكم في القرارات المصيرية للعراق[1].
- **استراتيجية تحصين الجبهة الداخلية** . إن تحصين الجبهة الداخلية سيضمن الاستقرار ويسهم في خدمة الأمن القومي ويفرض إنجاز التحولات الأساسية الآتية:
  - اولاً . تحقيق الأمن ولاستقرار الداخلي.
  - ثانياً. تكريس مشروعية الدستور وتشكيل الحكومة وفقاً للدستور وإنشاء مؤسسات كفيلة بذلك.
  - ثالثاً . وضع رقابة فاعلة على الموارد الطبيعية وكيفية استغلالها وانفاقها.
  - رابعاً. تكريس تنمية داخلية متوازنة تضم الرقعة الجغرافية السكانية برمتها، وتلبي الحاجات الرئيسة للشعب، مع ضرورة تحقيق التكامل التنموي الاقتصادي، من خلال الزراعة والمشاريع الاستراتيجية مع الدول الكبرى كالصين ومشروعها التنموي (طريق الحرير) الذي سينعش الاقتصاد العراقي فضلاً عن التعاون مع روسيا في مجال التسليح .

---

[1] زينب محمد صالح (بتصرف)،العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقها في المجتمع العراقي، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العراق،العدد16، 2014، ص 8.

- **استراتيجية الاصلاح** . لا شك أن الأمن القومي العراقي لن يأتي الا عبر الاصلاحات الداخلية من خلال تحديد المخاطر المهددة للأمن القومي العراقي وهي (الارهاب العابر للحدود ،انتشار المخدرات، البطالة، الجريمة المنظمة، الفساد) بيد أن الاصلاح يحتاج الى مجموعة من الشروط والمقتضيات لإنجازه وهي كالآتي:

- ♦ اولاً . يكون الاصلاح ذا منبع خالص يخلو من الشوائب الخارجية، يجب الاستعانة بالباحثين الجامعيين المتخصصين في جميع المجالات (الاقتصادية، العسكرية ،السياسية الخ...).
- ♦ ثانياً. يجب ربط المراكز البحثية بـ مجلس الوزراء من أجل تزويده بالدراسات التي تعالج المشاكلات التي يعاني منها العراق وفق الإمكانيات والوسائل المتوفرة على نحو يضمن توظيف وتحويل القدرات الكامنة الى قدرات فعلية تشكل محاور الإصلاح، مع أهمية أن تراعي تلك الاستراتيجية الاصلاحية الخصوصيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد إذ تهدف هذه المؤسسات الى ما يأتي:

_ اجراء الدراسات البحثية الخاصة بجميع أبعاد الأمن القومي في كافة مستوياته ومجالاته .

صياغة سياسة أمنية متكاملة.

- تقديم المشورة في المواقف والأحداث التي تهدد الأمن القومي.

- مشروع الاصلاح الاقتصادي ما بعد داعش يجب إن يتضمن مبدأ الشفافية والمحاسبة وتحجيم الفساد ، ومعالجة الفقر والبطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي عبر الثورة التكنو معلوماتية وتنويع مصادر الاقتصاد، إذ إن التنمية الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في التنمية البشرية ، وتوزيع الثروات بشكل عادل، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير العلاقات الاقتصادية ودفعها للانضمام في اقتصادات السوق، من أجل تحقيق موجبات الأمن الاقتصادي[1]، خاصة إن العراق يستورد السلع الاساسية من الدول كـ(روسيا وأوكرانيا) وإن الحرب أثرت على الدول المستوردة منها، والتي ستؤدي الى القحط ،على العراق إن يهتم بالجانب الزراعي من أجل الاكتفاء ذاتياً.

- الاصلاح في الجانب (الاجتماعي_الثقافي)، يكون من خلال التعليم في المراحل كافة، من خلال دعم البحث العلمي والقضاء على الأمية، وبلورة نظام تعليمي متطور حديث يمكنه من تحقيق قدر عال من التنمية العلمية والاجتماعية والاقتصادية ولا يأتي ذلك الا عبر إنتاج ثروة بشرية قادرة على العطاء والانتاج والتنافس والعمل على إشاعة ثقافة الديموقراطية والمواطنة والتسامح كونها المطلب الأول لأي إصلاح رئيس[2].

1. **استراتيجية مكافحة الارهاب** . تلك الاستراتيجية التي أصدرها مجلس الوزراء لمكافحة الارهاب وإزالة مسبباته والحفاظ على أمن الفرد وأمن واستقرار العراق ، خصوصاً بعد تزايد نشاطات الارهابية إقليمياً بعد عام 2011 كتنظيم (داعش) الارهابي الذي دخل العراق عام 2014عبر الحدود السورية مجسداً تهديداً وتحدياً خطيراً راهناً ومستقبلاً على الأمن القومي العراقي الحكومة وضعت استراتيجية لمحاربة (تنظيم داعش) من خلال (التطويق ـــــ

---

[1] أمل هندي (بتصرف)، جدلية العلاقة بين الديموقراطية والمواطنة والمجتمع المدني العراق نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد ،العدد 32، 2006، ص 121.

[2] محمد طوالبة ، عناصر مجتمع المعلومات دراسة تحليلية بنيوية، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 48،2011، ص 12.

التطهير ـــــــ مسك الارض) وتكثيف قيادة قوات الحدود مع وضع كاميرات مراقبة على الحدود مرتبطة مع الأمن والاستخبارات [1].

2. الاستراتيجية الأمنية العليا للعراق . إن مواجهة التحديات والمهددات الأمنية للعراق لاسيما بعد العام 2014 لا تتحقق بمجرد وضع الخطط والاستراتيجيات الأمنية، بل تتعدى ذلك الى وضع ثوابت يعمل من أجلها على المدى الطويل لذا على الحكومة المتمثلة في مجلس الوزراء على اعداد استراتيجيات أمنية تهدف الى مواجهة التهديدات الأمنية، هادفة من ورائها ضمان أمن الفرد العراقي، ومكافحة الجريمة بكل أشكالها، عبر تحديث أجهزة الأمن وتطوير أساليب عملها وتعزيزها بالطاقات البشرية المؤهلة وتبني التخطيط العلمي للعمل الأمني من منظور عراقي شامل منسق مع خطط التنمية الشاملة، وتوظيف التقنيات في العمل إذ يستلزم الأمن القومي صياغة استراتيجية محددة الأهداف ويتم تنفيذها لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية، سواء السياسية أم الاقتصادية أم العسكرية في سياق التكاتف ولا سيما في النطاق العسكري ابتداء من الاتفاق على الأسلحة ونوعيتها وتوحيد العقائد العسكرية والتدريبات المشتركة، مع ضرورة إعادة تنظيم الإدارة العسكرية والتنسيق بين القوات المسلحة[2].

الخاتمة

تأسيساً على ما تقدم يبدو أن المرحلة القادمة تقتضي عملاً عاجلاً موحداً يتجاوز الخلافات السياسية كافة مهما بلغ حجمها ومستواها وتستوجب تنسيقاً شاملاً لمواجهة التحديات المتزايدة بالخطط الاستراتيجية السليمة والسياسات المدروسة، فالتحديات غدت وجودية تشمل البلدان العربية كافة، والتنظيمات الارهابية طالت الكل،إذ تمثل البيئة الاقليمية ببعدها الأمني أحد أهم التحديات التي تأثر بشكل أو بآخر على الأمن القومي العراقي على مدار أعوام نظراً لطبيعة البيئة الاستراتيجية الإقليمية المعقدة التي يطغى عليها بعض التعقيد والغموض.

تشكل المؤسسات الأمنية عاملاً ديناميكياً في المشهد الأمني العراقي، انطلاقاً من عامل التأثير، إذ يقع على عاتقها معالجة أي خرق وتحد يحدق بالبيئة الأمنية، وتتمحور حول (مؤسسة الأمن الداخلي، مؤسسة الاستخبارات مؤسسة الدفاع والتشكيلات المستحدثة والتابعة لها دستورياً مثل الحشد الشعبي فضلاً عن مؤسسات العمليات الخاصة) .

الاستنتاجات

1. تزايد نشاطات الارهابية إقليمياً بعد عام 2011 كتنظيم (داعش) الارهابي الذي دخل العراق عام 2014عبر الحدود السورية مجسداً تهديداً وتحدياً خطيراً راهناً ومستقبلاً على الأمن القومي العراقي، إن مصادر التهديد الخارجية هي من أوجد بالأساس مصادر التهديد الداخلية أو على الأقل عمقها، وأسهمت ولا تزال في تمكين المصادر الخارجية من اختراق الأمن القومي العراقي.

---

[1] فاطمة محمد رضا الجابري(بتصرف)، الأبعاد الاستراتيجية لثورة الأمام الحسين وتأثيرها في قوة الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم داعش، مركز العراق للدراسات، العراق، 2019، 140.

[1] هاري بارغر(بتصرف)، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي ، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 16.

2. الخلافات والصراعات المستدامة بين الفرقاء السياسيين ،أدت الى تعثر العملية السياسية في العراق ،فضلاً عن التدخلات الاقليمية في تشكيل الحكومة العراقية.

3. مشروع الاصلاح الاقتصادي ما بعد عام 2014، لم يتضمن مبدأ الشفافية والمحاسبة وتحجيم الفساد ، ومعالجة الفقر والبطالة ورفع معدل النمو الاقتصادي ،إذ إن التنمية الاقتصادية تدهورت مما أثر سلباً في التنمية البشرية .

المقترحات

1. يتطلب من الفرقاء السياسيين منهم أن ينبذوا الفرقة والخلافات بينهم، كي يكونوا يداً واحدة لها وزنها في الميادين كافة ، وعبر ذلك يتعذر على الدول الاقليمية والكبرى على حد سواء التحكم في القرارات المصيرية للعراق.

2. على العراق الاهتمام بالتنمية البشرية الشاملة ليس فقط عبر نشر التعليم، وإنما عبر جودة مخرجاته بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل، كما ينبغي إن يكون هنالك شفافية عالية لتحجيم الفساد ،وتسهيل تدفق الاستثمارات، وبناء علاقات استراتيجية مع دول الجوار على المستويات كافة من اجل تحقيق الاصلاح العام.

3. من اجل تعزيز الأمن القومي العراقي يجب التكامل في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية والعسكرية التي تتطلبها المصلحة العليا للبلد، على العراق بلورة استراتيجية موحدة لمواجهة التحديات الخارجية التي أفرزتها متغيرات ما بعد عام 2014 وفق خطط أمنية موحدة ترتقي الى مستوى التحديات الخارجية، والتركيز على السياسة العلمية الرشيدة والاستثمار في مجال الأمن القومي ،بتوطين تقنية عسكرية متقدمة عبر سياسة علمية متكاملة ،تركز على تربية وتنشئة القيادات العلمية .

المصادر

الكتب العربية والاجنبية

1. أحمد فكاك البدراني، الارهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل 2014،مجلة جيل حقوق الانسان، مركز جيل البحث العلمي، بيروت، 2017.
2. جواد الحمد ،المأزق الأمريكي في العراق، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان،2005.
3. جميل مطروعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية ، ط1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية،1979 .
4. فاطمة محمد رضا ،الأبعاد الاستراتيجية لثورة الأمام الحسين وتأثيرها في قوة الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم (داعش) الارهابي، مركز العراق للدراسات، العراق، 2019.
5. مروان سالم العلي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الامريكية الشاملة، دار المعتز للنشر، الاردن،2018،ص 447.
6. هاري بارغر(بتصرف)، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي ، ط1، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2011<

7. Richard A, falek and saul H. mendloviz, Regional Politics and World Order, San Francisco1973.

8. Frederic Stephen Pearson, Interaction in an International Political system: The Middle East 1963-1964 SocietyInternational1970.

المجلات والبحوث

9. أمل هندي، جدلية العلاقة بين الديموقراطية والمواطنة والمجتمع المدني العراق نموذجاً، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 32، 2006، ص 121.

10. حسن سلمان خليفة البيضاني، تحديد المعالم العامة للعقيدة العسكرية العراقية على ضوء المستجدات الاقليمية والدولية بعد دحر داعش، مجلة حمورابي ، العراق ، العدد 36، 2020.

11. جواد الحمد ،المأزق الأمريكي في العراق، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان،2005.

12. زينب محمد صالح ،العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وآليات تطبيقها في المجتمع العراقي، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العراق،العدد16، 2014.

13. سامي السلامي ، استجابة الدول العربية للتحولات في منطقة الشرق الأوسط ، ملحق مجلة السياسة الدولية ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 203،2016 .

14. سماح مهدي صالح العلياوي، سطوة المصالح الاقليمية والدولية على الوضع الجيوستراتيجي العراق بعد انسحاب القوات الامريكية عام 2021، مجلة حمورابي ، العراق ،العدد 40، 2021.

15. محمد طوالبة ، عناصر مجتمع المعلومات دراسة تحليلية بنيوية، مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 48،2011.

صراع السلطة بين المؤسّسة السّياسية و المؤسّسة العسكرية بالبلاد التونسيّة خلال الفترة الاستعماريّة

د. عبد القادر بحروني

دكتور متعاقد مع المعهد العالي للعلوم الانسانية بجندوبة _ تونس

kaderfatma.bahrouni@gmail.com

الملخص:

إن المتتبّع لمسار العلاقة بين المؤسّسة السّياسية و المؤسسة العسكرية بالبلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية مكننا من رصد توتر بين ممثلي كلا السّلطتين. فقد كانت السّلطة المدنية (المؤسسة السياسية) تعمل على التخفيف من حدّة الأوضاع و اعتبار البلاد التونسيّة تعيش فترات سلم وبالتالي محاولة اقناع السلطات الاستعمارية بضرورة التقليص من الحضور العسكري بالبلاد التونسية. و هو في الحقيقة ما مكّنها من وضع تراتبية إدارية جعلت من نفسها مصدر القرار و بقية المؤسسات أجهزة تنفيذيّة. لكن ذلك لم يمنع المؤسّسة العسكرية من توسيع صلاحياتها أثناء إعلان حالة الحصار بالبلاد التونسيّة ليصبح دورها رياديا. فإعلان حالة الحصار تنتقل بموجبه اصلاحيات الأمنية من المؤسسة السياسية إلى العسكرية و ذلك بموجب الأمر العلي المؤرخ في 13 نوفمبر 1911. كما سعت المؤسسة العسكرية إلى المبالغة في تقاريرها الموجهة إلى الحكومة الفرنسية و ذلك لتبرير دواعي الحضور العسكري و أهميته في ضبط الأمن و توفير "السلم الاستعمارية". إلاّ أنّه و رغم ذلك فقد ظلّت القيادة العسكرية مجرد أجهزة تنفيذية تخضع لسلطة المؤسسة السياسية.

و يسعى هذا المقال إلى ابراز أهم الفترات الزمنية التي عرفت خلالها العلاقة بين المؤسسة العسكرية و السياسية توترا وذلك من أجل النفوذ و الاستحواذ على السلطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة السياسية – المؤسسة العسكرية- فترة السلم- البلاد التونسية-فترة الحصار.

***Abstract*:**

The follower of the course of the relationship between the political establishment and the military establishment in Tunisia during the colonial period enabled us to monitor the tension between the representatives of both authorities. The civil authority (the political establishment) was working to alleviate the situation and consider the Tunisian country to live in periods of peace and thus try to convince the colonial authorities of the necessity of reducing the military presence in Tunisia. In fact, this enabled it to establish an administrative hierarchy that made itself the source of decisions and the rest of the institutions as executive bodies. However, this did not prevent the military institution from expanding its powers during the declaration of the state of siege in Tunisia, to become its leading role. The declaration of a state of siege according to which security reforms are transferred from the political establishment to the military, according to the supreme order dated November 13, 1911. The military establishment also sought to exaggerate its reports directed to the French government in order to justify the reasons for the military presence and its importance in controlling security and providing "peace colonialism". However, despite this, the military leadership remained merely an executive body subject to the authority of the political establishment

This article seeks to highlight the most important periods of time during which the relationship between the military and political establishment was known to be tense for the sake of influence and the acquisition of power.

Keywords: the political institution - the military institution - the period of peace - the country of Tunisia - the period of the siege.

مقدمة:

منذ بداية الدولة الحسينية تميزت الدولة التونسية بعراقة مؤسّساتها وبوجود سلطة منظمة. وتعتبر سنة 1860 سنة فاصلة في تاريخ تنظيم الادارة المركزية بتونس. و كان ذلك بإحداث الوزارة الكبرى ووزارة العمالة ووزارة المال ووزارة الشؤون الخارجية و كذلك احداث وزارة الحرب ووزارة البحر كما أضيف إلى هذا التنظيم إحداث مناصب وزارية جديدة. و قد بلغت مؤسسات الدولة مستوى من التنظيم لا يقل عن ما كان معمولا به في الدول الغربيّة آنذاك كما تمّ ترتيب عمل هذه الوزارات و تحديد مهامها بموجب نصوص قانونية واضحة. وقد حدد الفصل الثاني من دستور 1861 أنّه للملك أن يتصرف في سياسة المملكة بواسطة الوزراء و المجلس الكبير. و مع دخول الاستعمار الفرنسي البلاد التونسية سنة 1881 فقد حتمت الخصائص الطبيعية و البشرية تقسيم التراب التونسي إلى منطقتين:

سلطة مدنية و عسكرية. و طبقا لهذا التقسيم، سارعت السلطات الاستعمارية في إطار نصوص قانونية تضبط صلاحيات كلا الطرفين (السلطة المدنية – السلطة العسكرية). لكن ورغم العلاقة التكاملية بين الطرفين إلا أن ذلك لم يمنع من وجود فترات زمنية توترت فيها العلاقة بين الطرفين نظرا لسعي كلا المؤسستين إلى الاستحواذ على السلطة فكلاهما يرى نفسه صاحب المشروع الاستعماري.

و يحاول هذا المقال الإجابة عن الاشكاليّات التّالية: ما هي أبرز النّصوص القانونية المتعلقة بضبط صلاحيات المؤسّسة السّياسية والمؤسّسة العسكريّة؟

ما هي أبرز الفترات الزمنية التي عرفت خلالها العلاقة بين المؤسّسة السّياسية والمؤسسة العسكرية توترا و ذلك من أجل النفوذ و الاستحواذ على السلطة؟

I. النّصوص القانونية المتعلقة بضبط صلاحيات المؤسّسة السّياسية والمؤسّسة العسكريّة

1- المؤسّسة السّياسية

بعد أن تمكّنت القوات الفرنسية من القضاء على المقاومة المسلحة التي واجهتها أثناء عملية احتلالها البلاد التونسية، سارعت السلطات الفرنسية في البحث على نوعيّة النظام الإداري الذي يجب فرضه بالبلاد التونسية، فقد دعا الأعضاء المتشدّدين في البرلمان الفرنسي إلى إلحاق البلاد التونسية وتطبيق نظام إستعماري مباشر موازٍ للسّياسة الّتي إتبعتها في الجزائر[1]. غير أن التوجه السّياسي الفرنسي والّذي تمّ فرضه بالبلاد التونسيّة كان متمثلا في نظام الحماية فسياسة الإلحاق لم تكن طريقة مجديّة حتى تكرّرها في مجالات أخرى نظرا لما تكبّدته السّلطة الفرنسية من خسائر بشريّة و ماديّة باهضة[2] فكان تبلور نظام الحماية في الحقيقة نتيجة حتميّة لتجاوز نتائج الحكم المباشر على المتروبول و إيجاد صيغة أخرى تتلاءم أكثر مع الأوضاع العالمية الجديدة.

[1] المحجوبي (علي)، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تعريب عمر بن ضو وحليمة قرقوري و علي المحجوبي، سراس للنشر تونس 1986، ص 72

[2] الشريف (محمد الهادي)، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش – سراس للنشر 1980، ص 99

لقد اعتبرت مؤسسة الإقامة العامة إحدى عناصر السلطة الفرنسية المتلائمة مع هذا المبدأ المرن والوصائي لنظام الحماية. فقد نصّ الفصل الخامس من معاهدة باردو 1881 " ينوب عن دولة الجمهورية الفرنساوية لدى حضرة رفيع الشأن باي تونس وزير مقيم يراقب إجراء ما تضمنه هذا السجل و يكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع الحكومات التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلدين[1]" فهذا الفصل إعتبر المقيم العام هو الوسيط بين الحكومة الفرنسية والسلطات الفرنسية و السلطات التونسية فيما يتعلق بالشؤون المشتركة بين البلدين وهو المكلف بالسهر على تنفيذ معاهدة 12 ماي 1881 و لم تمر أشهر قليلة على إمضاء معاهدة باردو حتى تمّ إمضاء إتفاقية جديدة بتاريخ 30 أكتوبر 1882 تأكد من خلالها التمثيل المباشر الفرنسي على البلاد التونسية. و قد نصّ الفصل الأوّل من هذه الاتفاقية على أنه لتسهيل تركيز نظام الحماية فإنّ الباي مدعو للسماح للمقيم العام بإجراء الإصلاحات الإدارية و القضائية و المالية الضرورية. وهو في الحقيقة ما مكن المقيم العام بأن يكون الحاكم الحقيقي في البلاد التونسية و في هذا الإطار يقول "بول كامبون" دوري هنا يجب أن يكون دور الحاكم أن يكون كل شيء تابعا لي و يجب أن يمرّ كل شيء بإذني ويجب على كلّ أحد إتباع نفس اتجاهي[2].." كما منح الأمر الرئاسي المؤرخ في 10 نوفمبر 1884 المقيم العام سلطات تخوّل له الموافقة النهائية على القوانين التي يصدرها الباي. و طبقا لهذه المعاهدات و الأوامر العليّة والنصوص القانونية فإنّ المقيم العام أصبح يمثّل السلطة العليا في مجال الأمن بإعتباره المشرف على كل المصالح الأمنية. و قد أسند الأمر الصادر في 23 جوان 1885 المقيم العام قيادة الوحدات العسكرية البرية و البحرية[3]. كما مكّن منشور 12 جويلية 1887 المقيم العام من ممارسة سلطة على الجندرمة و الوجق إضافة إلى إشرافه على جهاز الشرطة عن طريق إدارة الأمن العمومي[4]. و يعتبر الفصل الأول من أمر 5 جوان 1918، المقيم العام هو المسؤول الأوّل أمام الحكومة وهو ما يخوّل له إتخاذ الاجراءات الضرورية على مستوى الأمن والدفاع، ومن صلاحياته أيضا:

- منع المناشير التي من شأنها أن تمثل خطرا على الأمن العام وفقا للفصل السابع من أمر 3 سبتمبر 1943.
- منع الاجتماعات العامة و التي تخضع إلى ترخيص مسبق من طرف المقيم العام.
- إقرار وضع حالة الطوارئ في أي جهة من التراب التونسي و ذلك بهدف حفظ النظام وحماية المصالح الفرنسية بمقتضى الأمر الصادر في 2 أوت 1914.
- اسناد التراخيص المعدّة لتنقلات الأهالي[5].
- اصدار عقوبة الإبعاد.
- وضع التونسيين تحت المراقبة الادارية بعد موافقة أغلبية مجلس الوزراء و رؤساء المصالح لمدّة لا تتجاوز السنتين في حالة ارتكابهم:
- أعمال عدوانية ضدّ شخص الباي أو عائلته و كذلك ضدّ الدولة الحامية أو ادارة الحماية.

- دعاية سياسية أو دينية أو أنشطة من شأنها أن تنال من الأمن العام[6].

---

[1] الدقي (نور الدين)، كريم (عبد المجيد)، جلاب (الهادي)، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881- 1956**، سلسلة وثائق و نصوص من تاريخ تونس المعاصرعدد 3، تونس 1998، ص 15

[2] المحجوبي (علي)، **انتصاب الحماية...**، مرجع ذكر سابقا، ص 82

[3] Bouche (D), Histoire de la colonisation Française, Flux et neflux (1815 – 1962), T2, Fayard, 1991, p 123.

[4] العرفاوي(خميس)، **القضاء و السياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881-1956**، صامد للنشر والتوزيع، تونس 2005، ص 119

[5] Pinon(Paul), les attributions des contrôleurs civils en Tunisie, Tunis 1931, p 10

[6] أمر 1933

و قد ازدادت صلاحيات الاقامة العامة توسعا مع تركيز نظام المراقبات المدنية (أمر أكتوبر 1884) و إلحاق مكاتب الشؤون الأهلية (1906) بالإقامة العامة، فالمراقبون المدنيون و ضباط الشؤون الأهلية، كانوا ملزمين بإيفاء الإقامة العامة بملاحظاتهم حول الوضع السائد في مناطقهم.

2- المؤسّسة العسكريّة

منذ إعلان عملية الغزو الفرنسي على البلاد التونسية حتّم الوضع على أن تكون السلطة العسكرية القوّة الوحيدة القادرة على ضمان الهيمنة الفرنسية بتونس، و هو في الحقيقة ما أقرته معاهدة باردو في بندها الثّاني " و لتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرانساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأنّ الحكومة الحربيّة الفرانساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود و الشطوط و ترحل عنها عندما يتبين للحكومات الحربية الفرانساوية والتونسية معا أن الادارة المحليّة قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار[1]".

لقد حمّل هذا الفصل الثاني من معاهدة باردو 1881 السلطة العسكرية مسؤولية استتباب الأمن وتوطيد النظام. و هو ما جعلها في الحقيقة تعمل على تقوية نفوذها متعلّلة بمهمة توفير "السلم الاستعماري" لذلك سارع القائد العسكري "فورجمول" في الترفيع في عدد مكاتب الاستعلامات التي بلغت 22 مكتبا سنة 1882، كما اتسعت سلطات المؤسسة العسكرية لتشمل سلطة عسكرية وسلطة تأديبية حيث خوّل أمر الباي المؤرخ في 10 جوان 1882 للقادة العسكريين الفرنسيين صلاحيات ردعية موجّهة ضدّ كل من يبدي مقاومة أو يعارض السلطة و تتراوح تلك الصلاحيات حسب الرتبة العسكرية بين ستة أشهر سجنا وألف فرنك كحدّ أقصى خطيّة و بين خمسة عشر يوما سجنا وخمسين فرنك خطية[2]. ورغم سعي السلطة المدنية إلى التقليص من نفوذ السلطة العسكرية أثناء فترات السلم، غير أنّه مع فترات إعلان حالة الحصار، فإنّ صلاحيات ونفوذ السلطة العسكرية قد تدعّم وفقا للأمر العلي المؤرخ في 13 نوفمبر 1911 حيث أصبحت هذه المؤسسة تتمتع بصلاحيات عسكرية وسياسية ومدنية. و أصبحت الجنايات و الجنح ضدّ أمن الدولة تحال على أنظار المحاكم العسكرية[3]، كما أصبح ممثلو السلطة الجهوية "قياد- مشايخ...) يخضعون مباشرة لنفوذ السلطة العسكرية.

و لتفادي بعض الصراعات التي جدّت بين السلطة المدنية و السلطة العسكرية خلال الحرب العالمية الأولى. فقد حدّد أمر نوفمبر 1936 صلاحيات القيادة العسكرية و اعتبر أنّه في حالة نشوب حرب تعتبر الحكومة الفرنسية هي المسؤولة عن القوات العسكرية البرّية والبحرية والجوّية بشمال إفريقيا و هي التي تكلّف عضوا من المجلس الأعلى للحرب لترتيب الأمن و تنظيم العتاد العسكري وتضعه على ذمة القيادة للجيوش[4].

كما وسع أمر 25 مارس 1935 في صلاحيات الجنرال القائد الأعلى للجيوش في البلاد التونسية بالسماح له :

---

[1] الدقي (نور الدين)، كريم (عبد المجيد)، جلاب (الهادي)، **تنظيم الحكم بتونس ...**، مرجع ذكر سابقا، ص 15

[2] العرفاوي(خميس)، **القضاء و السياسة...**، مرجع ذكر سابقا، ص 101

[3] العايدي (فتحي)، **الجيش الاستعماري و المجتمع المحلي بالبلاد التونسية (1911-1943)**، تقديم الاستاذ نور الدين الدقي، منشورات المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2011، ص 71

[4] العايدي (فتحي)، **الجيش الاستعماري...**، مرجع ذكر سابقا، ص 81

- تحجير الاقامة و التنقل في كامل التراب العسكري أو في جزء منه على كلّ من يدخل الاضطراب على الأمن العمومي.
- تحديد مقرّ المبعدين و المعتقلين إداريا .
- ضبط النظام الذي يخضعون له و اتخاذ ما يقتضيه الحفاظ على الأمن من تدابير المراقبة والتأديب[1].

II. فترات بروز المؤسّسة السّياسية و المؤسّسة العسكريّة

1- نفوذ المؤسّسة السّياسية أثناء فترات السّلم

لقد حتّم الوضع السائد في الايالة التونسية و الظرف العالمي في سنوات الحماية الأولى أن تكون السلطة العسكرية القوّة الوحيدة القادرة على ضمان الهيمنة الفرنسية بتونس وهو ما أقرته معاهدة باردو في بندها الثاني من خلال شرعية الحضور العسكري الفرنسي بالإيالة. وقد حملت هذه المعاهدة السلطة العسكرية مسؤولية استتباب الأمن و توطيد النظام و هذا ما جعلها تعمل على تقوية نفوذها متعلّلة بمهمة توفير السلم الاستعماري. وقد تدعم موقف السلطة العسكرية عندما أحدث "فورمبول" في جويلية 1882 مكاتب استعلامات بلغت 22 مكتبا. وقد اتسعت سلطات المؤسسة العسكرية لتشمل سلطة عسكرية و سلطة تأديبية وكان ذلك على حساب الادارة الفرنسية المدنية الفرنسية والتونسية.

هكذا أصبحت البلاد التونسية تسير على خطى الجزائر الشيء الذي أثار مخاوف وزارة الشؤون الخارجية التي عملت على تدارك الوضع بتعيين "بول كامبون" كمقيم عام.

لقد خولت اتفاقية المرسى الوقعة في 8 جوان 1883 للمقيم العام من خلال فصلها الأوّل اجراء الاصلاحات الادارية و العدلية و المالية التي تراها صالحة، و انطلاقا من هذا الفصل شرع المقيم العام في استرجاع السلطة المدنية و نفوذها فبادر بالحدّ من تدخل المؤسسة العسكرية الفرنسية في الشأن الأمني من خلال التقليص من عدد القوات العسكرية وتحويل فيلق الاحتلال إلى مجرد فرقة احتلال تضمّ 15 ألف جندي في نهاية سنة 1883[2] متعللا بحالة الهدوء التي أصبحت عليها الايالة التونسية.

و لمزيد فرض هيمنة السلطة المدنية و الحدّ من نفوذ السلطة العسكرية سعى المقيم العام "بول كامبون" إلى إقناع السلط الاستعمارية بعدم جدوى مكاتب الاستخبارات التي تتطلب أموالا طائلة تثقل كاهل الخزينة وضرورة تعويضها بنظام المراقبون المدنيون الذي تتحمل مصاريفه الايالة التونسية.

و بقرار من رئيس الحكومة الفرنسية "جول فيري" أصدر أمر بتاريخ 14 أكتوبر 1884 يقرّ ببعث سلك المراقبون المدنيون، و قد تمّ منذ أفريل 1885 تنصيب ستّة مراقبات مدنية و هم كالآتي:حلق الوادي – نابل – صفاقس – الكاف و قفصة و ذلك بعد الغاء مكاتب الاستعلامات في جميع هذه المناطق باستثناء دائرة قفصة، لكن ظلّ هذا التقسيم الإداري في رأي المقيم العام "بول كامبون" غير ناجع لمراقبة السكان و تحركاتهم و هو في الحقيقة ما استجابت له الحكومة

[1] العرفاوي(خميس)، **القضاء و السياسة...**، مرجع ذكر سابقا، ص 110

[2] Mahjoubi (Ali), l'établissement de protectorat Français au Tunisie, publication de l'université de Tunis, 1977, p 250.

الفرنسية التي أصدرت قرار رئاسي يوم 24 ديسمبر 1886 ينص على بعث ستّة مراقبات مدنية جديدة: بنزرت – باجة – سوق الأربعاء – مكثر – جربة والقيروان. كما تم بعث مراقبتان بتونس و زغوان سنة 1887 و صارت البلاد التونسية تضمّ في جويلية 1887 أربعة عشر مراقبة مدنية[1]. و نظرا لتمثيل المراقب المدني للمقيم العام في مراقبته فقد منحه المنشور المؤرخ في 22 جويلية 1887 و المنشور الصادر في 30 ديسمبر 1919 السلطة العليا في منطقته، وطبقا لهذه المناشير فإنّ الأجهزة الأمنية المدنية وبعض الأجهزة الأمنية العسكرية صارت تخضع إلى سلطة المراقب المدني[2]. ومن هذه الأجهزة الأمنية العسكرية نجد جهاز الجندرمة الفرنسية (جهاز الدرك). فرغم تبعية هذا الجهاز لفيلق الاحتلال إلاّ أنّ هذا الجهاز تمّ إلحاقه بمصلحة المراقبات المدنية بمقتضى الأمر الصادر عن الباي (26 ماي 1885). و رغم النصوص القانونية الواضحة و التي تحدّد العلاقة بين المراقبين المدنيين و قائدي لواء الجندرمة ، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من وجود مشادات أراد من ورائها كل طرف أن يكون رائد في المجال الأمني وربما يفسر ذلك في نظرنا بالصراع والتنافس القائم بين السلطة المدنية و السلطة العسكرية.

و حرصا على عدم تدخل الجيش في الشأن الأمني إلاّ في الحالات القصوى. طالبت الإقامة العامة المراقبون المدنيون على عدم اللجوء إلى القوة العسكرية إلاّ في الحالات الإستثنائية عندما تكون قوات الأمن غير كافية و عندما تقتضيه فإنّ مجرد إستعراض قوّة عسكرية كبيرة من شأنه أن يجهض أي تحرك خطير بفعل الخوف. كما شدّدت الإقامة العامّة على ضرورة حلّ الاعتصابات بالطرق السلمية و طلب من المراقبون المدنيون على ضرورة حلّ الاعتصابات بالطرق السلمية وطلب منهم الإشراف مباشرة على العمليات و تجنب إستعمال السّلاح[3].

و عموما فإن تركيز نظام المراقبات المدنية كان له تأثير على الحضور العسكري الذي رغب دعاة نظام الحماية في التقليص منه بعد توطيد الأمن بالبلاد. و لمزيد فرض هيمنة السلطة المدنية طالبت الاقامة العامة إزاحة الجندرمة الفرنسية من مجال الأمن المدني. كما مانعت تعزيز قدرات الجندرمة الفرنسية بل طالبت بالتخفيض من عدد أعوانه وقد برّر المقيم العام "روني ميّاي" هذا الموقف أنّ جهاز الجندرمة يمثل أداة عسكرية صرفة ويخضع إلى نظام صارم و لا يمكن لأعوانه مباشرة عملهم إلاّ بحمل الزيّ، و لهذا فإنّهم لا يتمتعون بحرية الحركة وإمكانياتهم للإختلاط بالسكان و الحصول على المعلومات، كما برّر المقيم العام "روني مياي" موقفه بضعف الامكانيات المالية بالإيالة[4]. لكن في نظرنا فإنّ خضوع الجندرمة الفرنسية إلى إشراف وزارة الحرب هو السبب الحقيقي لموقف المقيم العام للتخفيض من عدد أعوانه و الحد من إنتشار مراكزه. و في هذا الإطار سارعت الإقامة العامة إلى إعادة تنظيم جهاز الشرطة منذ 1897 و قد تمّ تعيين "ليال نوما" على رأس هذا الجهازالذي سارع منذ مباشرة مهامه إلى الترفيع في عدد أفراد جهاز الشرطة و تركيز محافظات جديدة لتشمل كامل التراب التونسي، وقد بلغ عددها سنة 1909 واحدا وعشرون محافظة، كما ارتفع عدد أعوان الشرطة منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى بداية العشرينات بنسبة 267%[5] و لعلّ هذا الترفيع في عدد أفراد جهاز الشرطة يعود إلى موقف السلطة المدنية من توسيع مجال الأمن المدني وازاحة الجندرمة من هذا المجال.

---

[1] Mahjoubi (Ali), l'établissement de protectorat Français au Tunisie, publication de l'université de Tunis, 1977, p 279

[2] من بين الهياكل الامنية و التي تخضع إلى سلطة المراقب المدني هي: جهاز الشرطة – الجندرمة الفرنسية – فرق الصبايحية – قوات الوجق.

[3] العرفاوي(خميس)، **القضاء و السياسة...**، مرجع ذكر سابقا، ص 161

[4] المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، وثائق وزارة الخارجية، السلسلة الجديدة البلاد التونسية 1882- 1917، صندوق 296، ملف 1، وثيقة 228.

[5] العرفاوي(خميس)، **القضاء و السياسة...**، مرجع ذكر سابقا، ص 117

و لمزيد رغبة الإقامة العامة في إخضاع المؤسسة العسكرية لسلطتها وجعلها سلطة تنفيذية تخضع لقراراتها، طالب المقيم العام "روني مياي" وزارة الشؤون الخارجية بإلحاق مصلحة الاستعلامات بالإقامة العامة. وإنعارض قائد لواء الاحتلال هذه الفكرة فإنّ وزارة الخارجية أكّدت منذ 16 مارس 1899 أنّ وزارة الحرب لا تمانع في إثارة المسألة شرط خضوعها لدراسة مشتركة بين المقيم العام و قائد فرقة الإحتلال.

و بعد دراسة مطولة بين السلطة السياسية و السلطة العسكرية، أعلن وزير الخارجية سنة 1906 عن إلحاق مكاتب الإستعلامات بالإقامة العامة، و منذ ذلك التاريخ أصبحت مصلحة الاستعلامات تسمّى مكاتب الشؤون الأهلية، كما أصبحت تضطلع بمهام شبيهة بدور المراقبون المدنيون. وقد تحوّل ضباط الشؤون الأهلية إلى مجرّد موظفين لدى الإقامة العامة و في هذا الإطار أشار الأستاذ فتحي العايدي أنّ هذا التاريخ (1906) قد مثّل حدثا مفصليا في تاريخ المؤسسة العسكرية التي تمّ إحتواؤها من طرف السلطة المدنية[1].

و عموما أفرزت هذه التّحولات حذف كل من الدائرة العسكرية بمدنين وقبلي ونقل مركز القيادة العسكرية من قابس إلى مدنين تحت إشراف ضابط سامي يحمل لقب القائد العسكري و هو بمثابة مندوب المقيم العام. كما توزعت مكاتب الشؤون الأهلية في تلك الفترة على النحو التالي: مكتب مدنين- فرع جرجيس- فرع بنقردان- فرع تطاوين- مركز الذهيبة- مكتب مطماطة- مكتب قبلي- مركز دوز.

و في سنة 1915 سعت السلطة الاستعمارية إلى إدخال تعديلات إدارية جديدة تمثلت في حذف الدائرة العسكرية بالذهيبة، و أحدثت دائرتين جديدتين برمادة وبئر قصيرة. لكن سرعان ما تمّ حل هاذين الفرعين سنة 1920، ولم يبقى في تلك الفترة بالمنطقة العسكرية سوى ثلاثة مكاتب للشؤون الأهلية و خمسة فروع.

و لمزيد حرص الإقامة العامة على اعتماد الأجهزة الأمنية المدنية وعدم تعويلها على تدخل الجيش عند الضرورة و في الحالات القصوى، أحدثت الفرق الأمنية الخاصّة بمكافحة المظاهرات و لعلّ أهمّها مجموعة الغاز و مجموعة الصدام اللتين بعثتا سنة 1938 بهدف تعويض الجيش[2].

و ما فتيء المقيمون العامون يطالبون وزير الخارجية الفرنسي بأنّ الوضع في تونس لا يتطلب حضورا عسكريا مكثفا قد يكلّف الميزانية أموالا طائلة و في ذلك دلالة عميقة على رغبة السلطة السياسية في بسط هيمنتها و نفوذها. فهل ستتمكن السلطة العسكرية من استرجاع نفوذها خاصّة بعد الاجراءات التي اتخذتها السلطة السياسية لتجعل من نفسها السلطة العليا و اعتبار المؤسسة العسكرية سلطة تنفيذية تخضع لقراراتها؟

2 - نفوذ المؤسّسة العسكريّة أثناء إعلان فترة الحصار و الحرب

بعد أن تحولت مجمل مناطق البلاد التونسية و بموجب الأمر الصادر عن المقيم العام سنة 1884 إلى مناطق مدنيّة، فإن الجنوب التونسي الواقع بين خطّ يمرّ تقريبا من جنوب حامة قابس في الشرق إلى جنوب توزر في الغرب

[1] العايدي (فتحي)، **الجيش الاستعماري...**، مرجع ذكر سابقا، ص 45

[2] العرفاوي(خميس)، **القضاء و السياسة...**، مرجع ذكر سابقا، ص 120

على الحدود الجزائرية وحتى الحدود مع ليبيا[1] (باستثناء جربة) كان ترابا عسكريا تحت المراقبة المباشرة للجيش الفرنسي و يعود ذلك لعدة أسباب:

- قرب تلك المناطق من الحدود الليبية و الجزائرية وهو ما يسهل تسرب المتمردين والأسلحة إلى القبائل التي رفضت الاحتلال الفرنسي منذ 1881 خاصة و أنّ الجنوب التونسي يعتبر منطقة مفتوحة و دون حدود واضحة.
- قطع التعاون العثماني التونسي
- الحدّ من الأطماع الأوروبية الراغبة في البحث عن نقاط ارتكاز بالجنوب التونسي.

كما تمّ المحافظة على الحضور العسكري بمدينة بنزرت نظر لأهمية الإستراتيجية لهذه المدينة (الموقع)، خاصة بعد تركيز موانئ حربية ومنشآت عسكرية (ترسانة سيدي عبد الله).

أمّا في المراقبات المدنية فقد حصر دور الجيش ضمن حدود المشاركة في الحفاظ على الأمن. وفي هذا السياق تقوم وحدات متجولة بدوريات في المناطق التي ترى السلط أن الحضور العسكري ضروري بها و هذا الدور تحفظي يهدف إلى استعراض القوّة و بالتالي ترهيب السكان. فالجيش الفرنسي في الحقيقة قد جسّد في البلاد التونسية رمزا للعنف والقهر اللّذين تتطلبهما المصالح الاستعمارية.

منذ القضاء على المقاومة المسلحة التي شهدتها البلاد التونسية خلال الغزو الفرنسي للتراب التونسي، عرفت البلاد التونسية فترات سلم إلى حدود 1911 وهو تاريخ الاحداث الدموية الأولى التي شهدتها مدينة تونس (أحداث الزلاج) و تتمثل أسباب هذه الأحداث في محاولة المجلس البلدي بالحاضرة تسجيل مقبرة الزلاج بإسمه رغم تبعيتها لجمعية الأوقاف الإسلامية، و أمام ما تحضى به هذه المقبرة من رمزية دينية غضب الأهالي التونسيين على هذا الاجراء و اعتبروه محاولة النصارى لتدنيس إحدى المقدسات الإسلامية.

و قد تقدّم الأهالي في البداية باحتجاجات كتابية إلى إدارة حفظ الملكية العقارية. و أمام تعنت السّلطات الفرنسية و أثناء القيام بعملية المسح الطوبوغرافي بالمقبرة جرت أحداث عنيفة بين الأهالي التونسيين ورجال الأمن ثمّ تحوّلت في مرحلة ثانية إلى مواجهة بين الأهالي التونسيين وبعض من الجاليات الأوروبية[2].

وأمام صعوبة السيطرة على الأوضاع الأمنية أعلنت السلطات الاستعمارية حالة الطوارئ (حالة الحصار) لأوّل مرّة في تاريخ البلاد التونسية و ذلك بمنطقة تونس العاصمة وضواحيها. وقد انتقلت على إثرها الصلاحيات الأمنية من السلطة المدنية إلى السلطة العسكرية وهو ما خوّل للسلطة العسكرية التمتع بصلاحيات أمنية واسعة تتمثل:

- الحقّ في تفتيش منازل المشبوهين مهما كانت جنسيتهم سواء كان ذلك ليلا أو نهارا.
- الحق في إبعاد ذوي السّوابق و الأشخاص الذي ليس لهم مسكن في مدينة تونس ومراقبتها المدنية.
- الحق في الأمر بتسليم الأسلحة ز الذّخيرة عنها و حجزها.

---

[1] الصغير(عميرة علية)، "نفزاوة زمن الاستعمار و جدلية الخضوع و المقاومة 1881-1956"،اعمال الندوة الدولية الثانية عشر حول الجنوب التونسي من الاحتلال الى الاستقلال 1881-1956، منشورات المعهد العالي تونس 2005، ص 201

[2] لمزيد التعمق في هذه الاحداث أنظر: ابن الحاج يحي (الجيلاني)، المرزوقي (محمد)، **معركة الزلاج 1911**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، الطبعة الثالثة، تونس 2009

- الحق في منع المنشورات و الاجتماعات التي ترى أنّ من شأنها حثّ السكان على الفوضى والاستمرار فيها[1].

كما قامت المؤسسة العسكرية بردع المتهمين الذين ارتكبوا جرائم ضدّ أمن الدولة و ذلك بإصدارها أحكاما تراوحت بين الإعدام و الأشغال الشاقة و السجن الضيق[2].

و مع اندلاع الحرب العالمية الأولى (أوت 1914) أعلنت السلطات الفرنسية حالة الحصار في كامل البلاد التونسية . و بذلك انتقال الصلاحيات الأمنية من السلطة المدنية إلى السلطة العسكرية. و قد فوض أمر 2 أوت 1914، الجنرال قائد جيش الاحتلال صلاحيات الضابطة العدلية. و طبقا لهذا الأمر تقرر إحداث محاكم عسكرية تحال على أنظارها الجنايات والجنح ضدّ أمن الدولة وضدّ السلطات القائمة والنظام والسلم العموميين. كما قرّرت السلطة العسكرية تدعيم حضورها العسكري بمنطقة الجنوب التونسي تزامن ذلك مع الأحداث العنيفة التي جدّت بين 1915 و 1916 بالجنوب الشرقي التونسي و التي سميت بـ "ثورة الجنوب".

من طرف الشرطة استنجدت السلطة السياسية بالمؤسسة العسكرية، كما صدر أمر إعلان حالة الحصار يوم 13 نوفمبر يشمل منطقة تونس العاصمة وضواحيها فقط. و في هذا الاطار قرّرت السلطة العسكرية تعزيز حضورها العسكري بمدينة تونس، فقامت بتركيز وحدات عسكرية لمراقبة تحركات السكان وفرض النظام.

و بعد ثلاث سنوات جرت معارك عنيفة بين القوات العسكرية و ثوار من الجنوب التونسي، وقد جدّت هذه الأحداث بين 1915 و 1916 بالجنوب الشرقي التونسي وسميت بـ " ثورة الجنوب".

و لقمع انتفاضة الجنوب اتخذت السّلط الاستعمارية عدّة إجراءات أمنية لعلّ أبرزها:

- استعمال آليات جديدة كالمدفعية و استعمال الغازات.
- توجيه الكتيبة الافريقية الخامسة و السرية 126 (ثلاث كتائب) وفرقتين لقناصة افريقيا وبطاريتين من طراز 90 و الفرقة الجبلية 65 إلى الجنوب.
- جلب قوات عسكرية إضافية من الجزائر و سطيف.
- استخدام الطائرات الحربية لمراقبة تحركات القبائل الثائرة و قصفها.

كما بادرت السلطات الفرنسية بتدعيم الحضور العسكري بهذه المنطقة من خلال تشكيل ملحق عسكري إضافي، كما تشكّل طابور عسكري بتطاوين يظمّ فرقة من الصبايحية و كتيبة من الزوّاف. كما تمّ تكوين عدّة طوابير نشيطة تألفت من كتائب ضمّت عناصر من الألزاس واللوران. وعموما برزت خلال فترة الحرب العالمية الأولى خلافات بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية فقد رأت السلطة المدنية ضرورة احاطتها بجميع القرارات التي تتخذها القيادة العسكرية أثناء الحرب و هو ما تمّ رفضه من قبل المؤسسة العسكرية متعللة بأمر 1915/12/02 الذي ظهر بموجبه منصب القائد العام للجيوش مكرسا استقلاليته عن السلطة المدنية. و لئن انتهت الحرب العالمية الأولى سنة 1918 فإن صلاحيات المؤسسة العسكرية قد تواصلت بالبلاد التونسية إلى حدود 29 مارس 1921 و هو تاريخ الغاء أمري 13

[1] أمر 13 نوفمبر 1911

[2] لمزيد التعمق في احداث الجلاز أنظر:

Ayadi (T) , Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912), publications de l'université de Tunis 1986

نوفمبر و أوت 1914 و رفع حالة الحصار. و في نظرنا فإنّ تأخير رفع حالة الحصار بالبلاد التونسية يعود أساسا إلى مبالغة القيادات العسكرية في تضخيم الأحداث ضمانا للاستمرارية و ظيفة الجيش و بالتالي احتكار النفوذ الأمني.

و خلال فترة الثلاثينات كان للمؤسسة العسكرية دورا كبيرا في إخماد المظاهرات وردع مختلف التحركات الوطنية التي شهدتها البلاد التونسية. فخلال هذه الفترة تركزت الفرق العسكرية بالجهات التي تأسست بها شعب دستورية (جهات الساحل والقيروان و صفاقس وبنزرت...) وعملت على مراقبة الدعاية الشيوعية بمختلف جهات الشمال مثال ذلك تواجدت السرية الأولى والثانية والتابعة للفوج الرابع للتيرايور التونسيين بسوسة و تركزت السرية الثالثة بالمنستير والسرية 11 و 12 والكتيبة الثالثة بالقيروان، كما سخّرت سلط الحماية فرقا من الجيش لحماية الأمن وحراسة مراكز السّيادة أثناء تحركات فيفري 1936 و طلبت وضع فرق أخرى بثكنات العاصمة في حالة تأهب[1].

و في الحقل النقابي و نظرا إلى تخوّف السلطات الاستعمارية من انتشار الدعاية اليسارية في صفوف عمال المناجم وجّهت تعزيزات عسكرية ضخمة إلى المتلوي أثناء إضراب 4 مارس 1937 تشتمل على وحدتين من السيارات الحاملة رشاشات و عشرة جنود متنقلين على درّاجات وعشرون جنديا من الخيالة جميعهم من الفيلق الرابع لـ الشاسور دافريك وكذلك وحدتين بمائة جندي من الفيلق العاشر للقناصة السنغاليين. كما أرسلت بعض عناصر السرية التابعة للفوج الخامس "للتيرايور" السينغاليين المتواجدة بحامية قفصة لقمع التحركات العمالية بأم العرائس والرّديف و تمّ تعويضها في مهامها بسرية تابعة للفوج الثامن عشر للتيرايور السنغاليين.

و في الجنوب التونسي و خلال فترة الثلاثينات اهتمت السلطات الاستعمارية بمناطق الجنوب خاصة بعد الاجراءات العسكرية التي اتخذتها ايطاليا بطرابلس في اطار التهيئة الدفاعية لبعض المدن والترفيع في عدد وحداتها العسكرية الذي بلغ حوالي 60 ألف جندي. وفي هذا الاطار قامت السلطات الاستعمارية ببعض التّحصينات بكل من مدنين وبنقردان وتوجيه كتيبتين للتيرايور و فرقتين اضافيتين من الصبايحية إلى هذه المناطق.

و في شهر أفريل 1938 شهدت البلاد التونسية أحداث عنيفة تعتبر من أهم الأحداث وأخطرها إذ جسدت أوّل مظاهر انخراط الأوساط الشعبية في مقاومة الاستعمار الفرنسي في وقت بلغت فيه الحركة الوطنية التونسية مرحلة النضج في بعدها المطلبي أو من خلال تطوّر أشكال نضالها ووسائل عملها و تنوعها. و قد لعبت القوات العسكرية في هذه الأحداث دورا رياديا و اعتبرت القوة الفاصلة في حسم الصراع لفائدة الطرف الاستعماري. وعموما فقد تبعت أحداث أفريل 1938 إعلان حالة الحصار في مدن تونس وسوسة وقرمبالية و بالتالي انتقلت الصلاحيات الأمنية من السلطة المدنية إلى السلطة العسكرية.

و رغم رفع حالة الحصار في 13 أوت 1938 فإنّ السلطات الفرنسية سرعان ما أعلنت من جديد حالة الحصار في كامل تراب البلاد التونسية طبقا لأمر غرة سبتمبر 1939 و ذلك سبب اندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد استمرّ هذا النظام إلى حدود ماي 1943. و رغم انتصار فرنسا في هذه الحرب إلى جانب حلفائها فإنّ ذلك لم يمنع رغبة السلطات الفرنسية من الزيادة في العتاد العسكري بتونس و يعود ذلك لعدّة أسباب:

[1] المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، وثائق الحكومة التونسية، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، صندوق 23، ملف 1، وثيقة مؤرخة في 24 فيفري 1936.

- مكانة تونس الاستراتيجية في تحرير أوروبا الغربية و فرنسا.

- توفير الأمن الدّاخلي و طمأنة المعمرين على ممتلكاتهم.

- تكثيف الحضور العسكري بهدف اجتثاث الصّورة السلبية لهزيمة فرنسا سنة 1940 والتي ترسّخت في ذاكرة السّكان المحليين و الأجانب.

و في فترة الخمسينات شهدت البلاد التونسية تحركات تحولت إلى أعمال عنف ضد الفرنسيين والمتعاونين مع فرنسا عرفت بحركة "الفلاقة" التي أراد من خلالها الثوار إعادة السّيادة للتونسيين في وطنهم.

و أمام خطورة الأحداث أعلنت السلطات الفرنسية حالة الحصار بعدة مدن تونسية. وقد لعبت المؤسسة العسكرية دورا هاما في القضاء - وإن لم يكن بشكل نهائي- على المقاومة المسلحة. فمنذ أن تحولت السلطة إلى المؤسسة العسكرية (اثر إعلان حالة الحصار سنة 1952). انتشرت القوات العسكرية بكثافة داخل القرى والمدن التي ينتمي لها الثّوار وباشرت بحملة اعتقالات واسعة، وقد رافقت هذه الحملة مداهمات للمنازل وتدمير المحلات و قد بلغت حدّة المواجهات حدّ استعمال الجيش للدبابات و الطائرات و ذلك من أجل محاصرة المتعاونين وتصفيتهم أو حملهم على الاستسلام.

و لمزيد حفظ النظام و استتباب الأمن سعت السلطات الفرنسية إلى الترفيع في عدد القوات العسكرية الذي بلغ عددها في صائفة 1954، 22 ألف رجل[1] دون اعتبار جيش البحرية في حين بلغ عدد قوات الجيش في فترات السلم 18 الف رجل[2].

هكذا كانت المؤسسة العسكرية تنحاز إلى الحلول الأمنية القصوى في التعامل مع الوطنيين التونسيين فهي رمز للتّشدّد و هو في نظرنا ما جعل الجيش القوة الفيصل في حسم الصراع مؤقتا لفائدة الطرف الاستعماري.

خاتمة:

إن المتتبع للعلاقة بين المؤسسة السياسية و المؤسسة العسكرية بالبلاد التونسية خلال الفترة الاستعمارية، يلاحظ أن العلاقة بين الطرفين قد تميزت بالتوتر رغم وجود نصوص قانونية منظمة لصلاحيات كلا الطرفين. فكلاهما يرى نفسه صاحب " المشروع الاستعماري". وبالتالي رغبة كلّ من السلطتين السياسية والعسكرية في التحكم في مسار الظاهرة الاستعمارية و بالرغم من انتقال السلطة إلى المؤسسة العسكرية (فترة الحصار والحرب) فإنّ ذلك لا يعني "فتور" السلطة المدنية التي بقيت متمسكة بتصوراتها التقليدية للمشروع الاستعماري. و قد تجلّى ذلك من خلال صدور عدة أوامر تحدد مشاركة الجيش في ضبط الأمن العام و تجعل السلطة العسكرية لا تتدخل إلا أثناء عمليات التسخير. و يتم ذلك بطلب من السلطة السياسية التي تحدد مدة التسخير و مواقع التمركز باعتبارها المسؤولة فعليا عن الشؤون الأمنية.

[1] المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، وثائق وزارة الخارجية، سلسلة البلاد التونسية 1944، صندوق 503، ملف 1، وثيقة 82.

[2] Fitoussi (E), Benazet (A), L'état Tunisien et le Protectorat Français, Histoire et organisation 1881-1931, Tome 2, librairie Arthur Rousseau, Paris 1931, p 287

المراجع و المصادر:

المراجع باللغة العربية:

- الدقي (نور الدين)، كريم (عبد المجيد)، جلاب (الهادي)، **تنظيم الحكم بتونس في فترة الحماية الفرنسية 1881- 1956**، سلسلة وثائق و نصوص من تاريخ تونس المعاصرعدد 3، تونس 1998.
- الشريف (محمد الهادي)، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، تعريب محمد الشاوش – محمد عجينة، سراس للنشر 1980.
- الصغير(عميرة علية)، "نفزاوة زمن الاستعمار و جدلية الخضوع و المقاومة 1881-1956"،اعمال الندوة الدولية الثانية عشر حول الجنوب التونسي من الاحتلال الى الاستقلال 1881-1956، منشورات المعهد العالي تونس 2005.
- العايدي (فتحي)، **الجيش الاستعماري و المجتمع المحلي بالبلاد التونسية (1911-1943)**، تقديم الاستاذ نور الدين الدقي، منشورات المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2011.
- العرفاوي(خميس)، **القضاء و السياسة في تونس زمن الاستعمار الفرنسي 1881-1956**، صامد للنشر والتوزيع، تونس 2005.
- المحجوبي (علي)، **انتصاب الحماية الفرنسية بتونس**، تعريب عمر بن ضو وحليمة قرقوري و علي المحجوبي، سراس للنشر تونس 1986.

المصادر باللغة العربية:

- أمر 13 نوفمبر 1911
- أمر 1933
- المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، وثائق الحكومة التونسية، سلسلة تاريخ الحركة الوطنية، صندوق 23، ملف 1، وثيقة مؤرخة في 24 فيفري 1936.
- المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، وثائق وزارة الخارجية، السلسلة الجديدة البلاد التونسية 1882-1917، صندوق 296، ملف 1، وثيقة 228.
- المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، وثائق وزارة الخارجية، سلسلة البلاد التونسية 1944، صندوق 503، ملف 1، وثيقة 82.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Ayadi (T) , **Mouvement réformiste et mouvements populaires à Tunis (1906-1912)**, publications de l'université de Tunis 1986.
- Bouche (D), **Histoire de la colonisation Française, Flux et neflux (1815 – 1962)**, T2, Fayard.
- Fitoussi (E), Benazet (A), **L'état Tunisien et le Protectorat Français, Histoire et organisation 1881-1931**, Tome 2, librairie Arthur Rousseau, Paris 1931.
- Mahjoubi (Ali), **l'établissement de protectorat Français au Tunisie, publication de l'université de Tunis**, 1977.
- Pinon(Paul), **les attributions des contrôleurs civils en Tunisie**, Tunis 1931.

التحديات الأمنية الجديدة في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

عبد العزيز بن لحسن: أستاذ بمعهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط المملكة المغربية.
a.benlahcen@um5s.net.ma
مبروكة الأكوار: حاصلة على الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، جامعة محمد الخامس بالرباط-المغرب

الملخص:

لعب المغرب دورا رائدا في إفريقيا جنوب الصحراء ولا سيما في السنوات الأخيرة، وقد عزز وجوده وكثف من حضوره واهتمامه بقارته الإفريقية، بحكم علاقاته التاريخية التي تجمعه بدول إفريقيا جنوب الصحراء، غير أن التحديات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء كالجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة وتنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، ثم تجارة المخدرات والحركات الإرهابية والجماعات المتطرفة....تشكل أحد العوامل التي يمكن أن تعرقل مسار سياسة المغرب الإفريقية الجديدة وتحقيق أهدافها تجاه دول إفريقيا جنوب الصحراء، والتي أضحت تفرض على المغرب تفعيل سياسته الإفريقية، وتستدعي منه الحرص على اتخاذ إجراءات استباقية ووقائية لحماية مصالحه والحفاظ عليها وتستلزم سبلا جديدة تتماشى مع واقع السياسة الإقليمية والدولية الراهنة، واستثمار مختلف التحديات والرهانات وتحويلها إلى فرص.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، التحديات، الجريمة، الهجرة، التطرف، الإرهاب، الجريمة المنظمة....

New Security Challenges in Morocco's Sub-Saharan Africa Policy

Abstract:

Morocco has played a leading role in sub-Saharan Africa, particularly in recent years. Morocco has strengthened its presence and intensified its interest in its African continent, owing to its historic relations with sub-Saharan Africa. However, new security challenges at the international and regional levels: Such organized crime, the arms trade and the growing phenomenon of illegal migration, and then the drug trade, terrorist movements and extremist groups, constitute one of the factors that could impede Morocco's new African policy and the achievement of its objectives vis-à-vis sub-Saharan Africa. Morocco's policy must be revitalized. Morocco must take proactive and preventive action to protect and preserve Morocco's interests. It requires new ways to bring it into line with the realities of current regional and international policy and to invest in various challenges and bets and turn them into opportunities.

Keywords: foreign policy, challenges, crime, migration, extremism, terrorism, organized crime....

مقدمة:

إن الاستقرار هو هدف كل دولة بينما يشكل غيابه ضربا للاستثمار وقد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد، وفي هذا الصدد، تعيش معظم دول إفريقيا جنوب الصحراء تحت صراعات مختلفة، مما يجعل المغرب يواجه في سياسته تجاهها تحديات أمنية متشابكة كالجريمة المنظمة، وتجارة الأسلحة وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ثم تجارة المخدرات والحركات الإرهابية والجماعات المتطرفة، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية لتنافس القوى الكبرى على النفوذ الإفريقي في مجالها.

على الرغم من تباين الدراسات لفهم أسباب تنامي المهددات الأمنية في إفريقيا في السنوات الأخيرة، إلا أن هناك اتفاق بشأن المشكلات الأمنية التقليدية التي ترتبط بالنزاعات البينية بين دول إفريقيا ولا سيما(مشكلات الحدود والموارد الطبيعية ومنها المياه) التي تعاني منها إفريقيا ..، فضلا عن معانتها وبشكل كبير من التهديدات اللاتماثلية الغير الصلبة التي باتت تعرفها إفريقيا جنوب الصحراء منها: الإرهاب، الجريمة المنظمة، القرصنة البحرية والهجرة....[1]، وهي إما تحديات إقليمية(**المبحث الأول**)، أو تحديات دولية(**المبحث الثاني**) قد تعرقل التوجه المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء ومن شأنها أن تعيق تحقيق المغرب لأهدافه الاستراتيجية وطموحاته فيها وتعزيز نفوذه بها.

- **فما مدى تأثيرها وانعكاسها على التوجه المغربي نحو إفريقيا جنوب الصحراء؟**
- **وما هي استراتيجية المغرب للتصدي لهذه التحديات؟**

المبحث الأول: التحديات الإقليمية في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

إن ما يميز التهديدات الأمنية العابرة للحدود هو سرعة انتشارها التي تفوق القدرات المالية أو العسكرية أو المؤهلات الاستخباراتية للدولة، مما يحتم ضرورة تظافر الجهود وتعزيز التعاون إقليميا ودوليا للحد منها ولا سيما في طل تنامي ظاهرة الهجرة الغير الشرعية(المطلب الأول)، وإرتباطها مع شبكات الجريمة المنظمة (المطلب الثاني)، والتي تعتبر من أبرز التحديات التي يعاني منها المغرب في سياسته تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

المطلب الأول: تحدي الهجرة السرية

الهجرة الغير الشرعية بمعناها العام الدخول الغير الشرعي للأجانب من دولهم الأصلية برا وبحرا وجوا إلى دولة أخرى بما فيها مناطق العبور.

وقد عرفتها اتفاقية منظمة العمل الدولية ولا سيما المادة الثانية بأنها: "**وجود المهاجر في طريق رحلته أو وصوله أو مدة إقامته وعمله في وضع يتنافى والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف أو الثنائية الأطراف أو التشريعات الوطنية**".

[1] بلغيث عبد الله، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية، مجلة قراءة إفريقية، السنة السادسة عشرة، العدد 44، أبريل 2020، ص 35، نشرت على الرابط: https//www.quiraatafrian.com، تاريخ التصفح: 11-11-2021.

ووفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر الوطنية فإن الهجرة الغير الشرعية تعني: "**عبور الحدود دون تقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروط إلى الدول المستقبلة**".

في حين تعرف منظمة الهجرة الدولية المهاجر الغير الشرعي: "**أنه المهاجر الذي لا تتوافر لديه الوثائق اللازمة والمنصوص عليها بموجب لوائح الهجرة من أجل الدخول والإقامة أو العمل في بلد ما**"، بما في ذلك:

- الأفراد الذين يدخلون البلاد بدون وثائق قانونية (الدولة المستقبلة ولكن تمكنوا من الدخول سرا وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العبر الوطنية برا أو بحرا أو جوا).
- الأشخاص الذين استطاعوا دخول الدولة بوسائل احتيالية وتزوير المستندات التي بحوزتهم.
- تزوير الوثائق السرية والهوية والهجرة في ظروف غير نظامية.

وقد أصبحت مشكلة الهجرة السرية معقدة في العقود الأخيرة، بعدما عبر عدد غير محدود من المهاجرين السريين الأفارقة المتوسط ليصلوا إلى الضفة الجنوبية لأوروبا بواسطة قوارب الصيادين، وهو الطريق الذي شجع المزيد من الهجرات البشرية نحو شواطئ الجزائر، تونس والمغرب رغم صعوبة الأوضاع ومخاطر الطريق الطويل، فعلى سبيل المثال يقطع المهاجرون السنغاليون 3000 كلم مرورا بأكدز وتمنراست ليصلوا إلى شمال الجزائر أو المغرب وعبر طريق أكدز بها وصولا إلى السواحل الليبية التي تبقى الممر المفضل بفعل الانتعاش الاقتصادي الذي تعرفه.

بينما يعرف محور السنغال موريتانيا المغرب انتعاشا بفضل الطريق العبر الصحراوي طنجة نواذيبو نواكشوط دكار، وبفعل طرق الأمل "**route d'espoir** " الذي يربط بين مالي ونواكشوط، هذه الشبكة من الطرق الرابطة بين موريتانيا، خليج غينيا، مالي ومضيق جبل طارق عبر طنجة ثم الطريق المفضل من خلال المرور عبر ليبيا، ويقدر عدد المهاجرين بعشرات الآلاف ويلقي العديد منهم حتفه في عرض البحر الأبيض المتوسط قبل وصولهم إلى السواحل الأوربية[1]، مما يجعل هذه الإحصائيات نسبية.

ووفقا لإحصائيات منظمة الأمم المتحدة لسنة 2017، فقد سجل عدد المهاجرين في العالم ما يقارب 258 مليون، أي بنسبة 3.4 بالمائة مقابل 49.3 بالمائة سنة 2000، إضافة إلى المهاجرين الداخليين الذي وصل طبقا لبيانات الأمم المتحدة 740 مليون شخص أي بنسبة واحد من كل سبعة أشخاص عبر العالم يقدم على الهجرة.

وقد قدرت منظمة الأمم المتحدة عدد المهاجرين سنة 2017 بنحو 24.7 مليون مهاجر، وهو ما يمثل 2 بالمائة من سكان إفريقيا من عدد المهاجرين عالميا.

بينما بلغ عدد المهاجرين بالنسبة للمغرب 101.200 مهاجر وهو ما يمثل حوالي 0.3 في المائة من إجمالي السكان المغاربة برسم سنة 2017، وقد مثلت النساء 49.8 في المائة من مجموع عدد المهاجرين مقابل 48.6 في المائة سنة 2000، بالإضافة إلى 31.4 بالمائة من العاملات المهاجرات طبقا لما ورد في بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[2].

[1] عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية، مجلة رهانات، العدد 38، 2016، ص20و21.

[2] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئة، الهجرة وسوق الشغل، إحالة ذاتية رقم 36-2018، ص 5 و ص 9- 10 نشرت على الرابط: www.cese.ma، تاريخ الزيارة: 30-3-2022.

يعتبر المغرب بلدا لانطلاق المهاجرين أو عبورهم، بل أصبح بلدا لاستقبال واستقرار المهاجرين وممرا تجاه أوروبا [1]، بحكم موقعه الجغرافي ساهم في استقطاب موجات الهجرة جعلت الدستور المغربي يكفل كل حقوق المهاجرين منذ سنة 2013.

إذ حظيت سياسة الملك محمد السادس في مسألة الهجرة بأهمية قصوى في بعدها الوطني وعلى المستوى القاري، جعلته يسعى إلى بلورة سياسة للهجرة إنسانية في فلسفتها، وشاملة في مضامينها، ومسؤولة في منهجيتها ورائدة على المستوى الإقليمي، وهو ما ترجم على أرض الواقع من خلال إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من أجل تدبير أفضل لموجات الهجرة و تيسير إدماج المهاجرين النظاميين ووضع إطار مناسب للتحديات الجديدة، وقد وصل عدد طلبات تسويات وضعيات المهاجرين أزيد من 56.000 طلب خلال عمليتي تسوية وضعية المهاجرين لسنة 2014-2016، تستند إلى الاعتبارات التالية:

- -اختيار الملك محمد السادس من طرف الاتحاد الإفريقي رائدا للاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة من خلال قمة الاتحاد الثامنة والعشرين المنعقدة في أديس أبابا في 30و31 يناير 2017.
- الأجندة الإفريقية حول الهجرة المقدمة من طرف الملك محمد السادس للقمة الثلاثين للاتحاد الإفريقي في 29 يناير 2018 التي تشكل الأرضية لتوجيه عملية تنفيذ الاتفاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ونظامية،
- -الرئاسة المشتركة بين المغرب وألمانيا للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية بمراكش في دجنبر2018 في إطار النقاش الدولي لبلورة اتفاقية دولية كبرى برعاية منظمة الأمم المتحدة لوضع إطار موحد يضبط الحكامة العالمية للهجرة من خلال مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات و المبادئ المشتركة.
- -تفعيل أجندة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063 بعنوان إفريقيا التي نريد " التي تجسدت على مستوى أهداف التنمية المستدامة خلال سنة 2015 كجزء من سياسة التنمية.
- اتفاق باريس حول التغيرات المناخية الذي يدعو إلى اتخاذ تدابير لمواجهة التغيرات المناخية من شأنها أن تحمل الأطراف على التزاماتها المتعلقة بالمهاجرين وتعزيزها ومراعاتها.
- ثم نداء الرباط في 31 أكتوبر 2018 الذي أكد على تجديد انخراط المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومجلس النواب بالمغرب والبرلمانات واتحاد المجالس الاقتصادية وكذا دور هذه الهيئات كقوة اقتراحية وآلية للرصد الاستراتيجي في مجالات الهجرة[2].

كما يخضع دخول الأجانب إلى المغرب والإقامة بها إلى الالتزام بمجموعة من الاتفاقيات القانونية مثل القانون 03-02 المنظم لدخول وإقامة الأجانب بالمغرب الصادر في سنة 2003.[3].

---

[1]LUMBELLA Azarias, l'Impact de la diplomatie marocaine sur la crise migratoire africaine, la Diplomatie Economique et Sécuritaire Subsaharienne, Actée du Colloque Magrébin mardi et mercredi 24-25 avril 2018, publication de la Faculté des Sciences Juridiques, Economique et Sociales, Université Mohammed Premier, Oujda, Edition 2019, p 284.

[2] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئة، الهجرة وسوق الشغل، مرجع سابق، ص 5 وص 9-10.

[3]الظهير الشريف رقم 1.03. 196 في 16 رمضان 1424 الموافق ل 13 نوفمبر 2003 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 03-02 الذي يعنى بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة الغير الشرعية.

تشكل مسألة الهجرة أحد القضايا البارزة التي تبوأت مكانة مهمة على المستوى الوطني والدولي ولا سيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية التي ساهمت في ظهور تحديات مرتبطة بهذه الظاهرة، حيث بدأت موجة الهجرة السرية تجاه المغرب منذ التسعينات نظرا لموقع المغرب الاستراتيجي باعتباره حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا أصبح نقطة عبور مهاجرين أفارقة من جنوب الصحراء[1]،

وأمام اتخاذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات لمحاربة الهجرة الغير الشرعية، عرف المغرب تحولا في مجال الهجرة حيث انتقل من دولة عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين الأمر الذي فرض عليه مجموعة من الإشكالات التي يطرحها موضوع الهجرة سواء على المستوى الحقوقي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي ...وهكذا أصبحت الهجرة أحد أولويات المغرب لما تشكله من تهديد اقتصادي وأمني حيث جاءت العديد من المبادرات الملكية التي أقرت بضرورة اعتماد سياسة وطنية للهجرة في المغرب تراعي البعد الأمني، والإنساني، وتضع البعد الحقوقي في جوهر السياسة الوطنية طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال للمغرب[2].

وتجاوبا مع مقتضيات التقرير المقدم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب الى الملك محمد السادس حول وضعية المهاجرين واللاجئين بالمغرب، في 9 شتنبر 2013م، دعا الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الثامنة والثلاثين للمسيرة الخضراء لسنة 2013م المجتمع الدولي للتصدي للهجرة من خلال صياغة سياسة شاملة جديدة لقضايا الهجرة واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للمغرب، وتراعي حقوق المهاجرين وضرورة الانخراط القوي في معالجة الظاهرة لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كما أشار الملك محمد السادس في خطابه حول هجرة المواطنين الأفارقة إلى المغرب بطريقة شرعية أو غير شرعية، وكيف تحول المغرب من محطة للعبور إلى وجهة للإقامة ودعا المغرب لبلورة سياسة لقضايا الهجرة واللجوء وفق مقاربة إنسانية تحترم الالتزامات الدولية للبلاد وتراعي حقوق المهاجرين سواء الوافدين من دول إفريقيا جنوب الصحراء أو بعض الدول الأوروبية كإسبانيا وفرنسا، وكذا تحديد طبيعة المهن التي يزاولونها شأنهم شأن المهاجرين الشرعيين من جنسيات أخرى، كما تمكن المغرب من إقرار مشاريع قوانين تتعلق بالهجرة واللجوء، ومحاربة الإتجار بالبشر وحماية ضحاياه و تبني استراتيجية شمولية في تدبير الهجرة واللجوء جعلت المغرب يتصدر قائمة الدول الرائدة في هذا المجال، استنادا إلى العلاقات المتفردة التي تربطه بدول إفريقيا جنوب الصحراء وطبقا للاتفاقيات التي تربطه بالاتحاد الأوربي.

فالتوجه الجديد للمغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء وعلاقاته المتميزة التي تربطه بالعديد من دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة فرضت عليه التعامل مع المهاجرين المنحدرين من بلدانها وفق مقاربة شمولية تراعي الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية، وتكريسا لهذا التوجه فقد قدم المغرب سنة 2013 مبادرة " **التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية** " القائمة على المنظور الإفريقي المشترك والمبادئ الإنسانية لقضايا الهجرة والمسؤولية المشتركة بين دول المصدر والعبور والاستقبال وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.

---

[1] لبنى بوشياه، السياسة المغربية في مجال الهجرة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، 2015-2016، ص1.

[2] أمال الحواسي، الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية، أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية، الرهان والتحديات، مراكش 17 ماي 2014، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52.2016، الطبعة الأولى 2016، ص 69.

تعززت هذه الرؤية السياسة تجاه إفريقيا جنوب الصحراء التي أطلقها الملك "محمد السادس" والتي تكرس توجه المغرب كأرض استقبال وتعزز علاقاته التاريخية مع إفريقيا والتزامه الدائم من أجل التنمية البشرية وتعزيز السلام والأمن والنهوض بالعمل الدبلوماسي فيما يخص قضايا الهجرة مكرسة بذلك دور المغرب كقوة عملية واقتراحية فاعلة على المستوى الإقليمي والمتعدد الأطراف.

وعلى الرغم من ذلك، إن الإجراءات والتدابير التي اعتمدها المغرب لاحتواء ظاهرة الهجرة الغير الشرعية، تظل غير كافية أمام غياب استراتيجية أوربية–إفريقية توافق بين البعد الأمني والتنموي وتوضح التدابير الجماعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي للدول المصدرة للمهاجرين عن طريق معالجة الأسباب العميقة للهجرة الغير القانونية[1].

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة والتجارة الغير المشروعة:

من التحديات العابرة للحدود التي تعرفها سياسة المغرب تجاه جنوب الصحراء الجريمة المنظمة، التي عرفها المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين للأمم المتحدة المنعقد في جنيف سنة 1975م، أن: " الجريمة المنظمة تتحمل نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع تنفذه مجموعات من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي، إذ تختلف الجريمة عن غيرها من الجرائم بكونها جريمة منظمة، يتم ارتكابها بالتعاون بين الافراد أو الجماعات المتخصصة، برزت منذ العصور الأولى في التاريخ و انتشرت في بداية القرن الماضي بسبب النمو السكاني للمدن وغير ذلك من أنماط التحضر والتصنيع وتطور العلوم والتقنيات وازدياد حركة التجارة وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات والحراك الاجتماعي في زمن العولمة[2]،

وتعد منطقة الساحل والصحراء مجالا خصبا للجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أشكالها: المخدرات، الهجرة السرية، الجريمة الإلكترونية غسل الأموال، التهريب...، مما جعل المنطقة منبعا أخطر التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية.

وأضحت منطقة الصحراء الكبرى وساحل غرب إفريقيا مجالا خصبا لنشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبات الساحل والصحراء منطلقا للهجرة الغير الشرعية، وبالتالي حولها إلى بؤرة تهدد الأمن والسلام الدولي والإقليمي، وازداد الأمر سوءا في ظل ثورات الربيع العربي مما جعل المغرب يراقب الأوضاع خشية انتقال العدوى إليه،

[1] أمال الحواسني، الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية، مرجع سابق، ص 75.

[2] ويشترط في الجريمة المنظمة أن تكون وليد تخطيط دقيق، وعلى درجة من التعقيد أو التشعب، وأن يكون تنفيذه قد تم على نطاق واسع، وأن تنطوي وسيلة تنفيذه على نوع من الحيلة يتجاوز المألوف عادة في المساهمة الجنائية، وأن يكون من شأنه توليد خطر عام، وبالنسبة للجناة وأن يكون جماعة يتجاوز عددها العدد المألوف في المساهمة الجنائية وأن يكونوا على درجة من التنظيم، وذي مقدرة على التخطيط الدقيق، وأن تتلاقى إرادتهم على التداخل في الجريمة أو في جرائم محل التنفيذ، المصدر: إدريس عطية، مقال الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، العدد الثامن ديسمبر 2017، المجلد الأول، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، من ص51 إلى ص60.

رغم إصرار الجزائر على إبعاده بحجة الجغرافيا، بعدما تنبه المغرب إلى خطورة الأوضاع، واعتبر ما يجري تهديدا للأمن القومي المغربي خصوصا أنها مرتبطة بدول مجاورة للمغرب كموريتانيا[1].

كما شكل سحب السلاح من المدنيين أعوص المعضلات التي أطاحت الحكومات المتوالية، عقب سقوط نظام القذافي بسبب الانفلات الأمني المتصاعد والميل لاستخدام القوة في التعامل مع مؤسسات الدولة والمطالبة بالحقوق أو التعبير عن الحاجات المجتمعية، وارتبطت بمشكلة بقاء الجماعات المقاتلة ضد نظام القذافي خارج المجتمع المدني، ومن ثم استمرار الاعتماد على السلاح والتهديد باستخدامه في التعامل مع المشاكل السياسية والاجتماعية للمجتمع [2].

وهو الأمر الذي نبهت إليه الأمم المتحدة في التقرير الذي أعده فريق من الخبراء الذي سلم لمجلس الأمن تطبيقا لمقتضيات القرار رقم 1773/2011 والذي ورد فيه استمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا، ومنها يتم تهريبه إلى 14 دولة على الأقل، وأنه رغم تحقيق تطور إيجابي طفيف على مستوى إعادة بناء القطاع الأمني الليبي غير أن معظم الأسلحة تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة، وأن نظم مراقبة الحدود لا تزال ضعيفة، ويساهم في انتشار الأسلحة عدد من الجهات الفاعلة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الدين[3].

في هذا السياق، يتضح للمنتظم الدولي ومؤسساته الأمنية أن جبهة "الجمهورية الصحراوية" تساهم في زعزعة الاستقرار في الشمال الإفريقي ومنطقة الساحل من خلال علاقاتها مع قوى متطرفة وتورطها في أشكال التهريب كالمخدرات والأسلحة، مقابل حصولها على المساعدات الإنسانية [4].

أصبح الساحل منطقة للتهريب من خلال بارونات المخدرات الأمريكولاتينية بعد الحصار الذي عرفه في أمريكا الشمالية والجنوبية فطريق الهيروين والكوكايين أصبحت تمر عبر دول الساحل وهو ما خلق أسواق جديدة وطنية ودولية من طرف مهربي المخدرات، حيث يلجأ المهربون إلى حماية الجماعة الإرهابية لتأمين طرق التهريب و لمعرفتهم بتضاريس المنطقة وجغرافيتها، وبذلك انتقلت التهديدات الأمنية المرافقة لتجارة المخدرات من قارتي أمريكا نحو قارة إفريقيا وتحديدا إلى منطقة غرب إفريقيا ونحو امتداداتها الجغرافية فكانت شمالا نحو دول المغرب العربي وشرقا نحو تشاد، مصر وجنوبا نحو إفريقيا الجنوبية، الى جانب طريق آخر قادم من أفغانستان عبر ممرات الخليج العربي ليصل إلى كينيا ثم إثيوبيا فالسنغال وتعتبر أجهزة الاستعلامات الغربية أو الجنوب الغربي لليبيا (منطقة فزان) وبحيرة تشاد كأهم مراكز الجهاد تعرف انتشارا واسعا لأنشطة التجارة الغير المشروعة في النيجر التي تتوسط هذه المنطقة و تعتبر الممر الرئيسي للتهريب [5].

---

[1] محمد بوبوش، علاقات المغرب وغرب أفريقيا، المحددات والتفاعلات، قراءات إفريقية، 14 مارس 2017، نشرت على الرابط: Qiratafrican.com/home/new، تاريخ الزيارة: 03-01-2022.

[2] إسماعيل حمودي، السياسة الأمنية للمغرب الراهن، دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2017-2018، ص 211-212.

[3] عبيد إميجن، إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا، مركز الجزيرة، أكتوبر 2014، نشر على الرابط:http ://studies.aljazeera.net

[4] إسماعيل حمودي، السياسة الأمنية للمغرب الراهن، دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا، مرجع سابق، ص 90.

[5] عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص 12.

اتسمت التهديدات العبر وطنية في ظل العولمة بسرعة انتشارها وتجاوزها لقدرات الدولة الذاتية ماديا وعسكريا أو من حيث المؤهلات الاستخباراتية والتي ساهم الحراك العربي في توسيع دائرتها [1].

وتعتبر منطقة الساحل والصحراء من إحدى المناطق المهمة التي حظيت باهتمام القوى الدولية والإقليمية وعلى رأسها المغرب، ولا سيما منذ أحداث الحادي عشر سبتمبر 2003، حيث تواجه المنطقة في مختلف دوائرها الجيوسياسية تشابك تحديات أمنية خطيرة منها: الهجرة الغير الشرعية، الجريمة المنظمة والتجارة الغير المشروعة(الإتجار في البشر والأسلحة والبضائع) وانتشار الأمراض المختلفة، بالإضافة إلى تزايد نشاط عصابات التهريب والجماعات الإجرامية والحركات الإرهابية، التي تسببت فيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية التي تعيشها دول المنطقة، و امتدت تأثيراتها إلى دول الجوار مما يستدعي تبني استراتيجية شاملة ومتعددة الأبعاد عوض المقاربة الأمنية التقليدية المعتمدة في مواجهة التهديدات، على اعتبار أن منطقة الساحل تشكل العمق الاستراتيجي والمجال الحيوي للأمن القومي المغربي، مما يحتم على المغرب إعادة النظر في المبادئ والمفاهيم التي ترتكز عليها الرؤية الأمنية الجماعية، والعقيدة الأمنية المشتركة والتعاون والاعتماد المتبادل أمنيا بمساهمة كل المتدخلين والفاعلين بل وتكثيف جهوده على مستوى الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف إقليميا ودوليا[2] .

ورغم أن ظاهرتي الهجرة الغير الشرعية والجريمة العابرة للحدود أصبحت تشكل تحديات عبر وطنية إلا إن الدور البارز الذي يلعبه المغرب في مواجهتها وتدبيرها يجعله يعمل على تحويلها من تهديدات إلى فرص إلى جانب التحديات الإقليمية (ديموغرافية، أو مائية أو مناخية أو غذائية ...) التي تعاني منها إفريقيا جنوب الصحراء[3].

المبحث الثاني: التحديات الدولية في سياسة المغرب تجاه إفريقيا جنوب الصحراء

من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي ظاهرتي الارهاب (**المطلب الأول**) والتطرف (**المطلب الثاني**)، وبحكم الموقع الجغرافي للمغرب وقربه من بؤر التوتر فإنه يتأثر جيوسياسيا من هذه الظاهرة .

المطلب الأول: تحدي الإرهاب

يحتل الإرهاب مكانة محورية على مستوى السياسة الإقليمية والدولية نظرا لخطورته على السلم والأمن الدوليين، ويطلق معجم الوسيط وصف الإرهابيين على "**الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية**".

في حين يقصد القاموس الفرنسي بالإرهاب بأنه:" **استعمال العنف لأغراض سياسية**"، ويلاحظ "أرنولد" أن الإرهاب عملية تتكون من عناصر ثلاث وهي: فعل العنف أو التهديد باستخدامه ورد الفعل الناجم عن أقصى درجة

---

[1] سندس البهرار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2020-2021، ص 315.

[2] ليلى الإدريسي العزوزي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2020، برلين - ألمانيا 2020، ص10، نشرت على الرابط: https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019

[3] سندس البهرار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة، مرجع سابق، ص 322.

الخوف الذي أصاب أصحاب الضحايا المحتملة، وأخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه ونتائج الخوف[1].

ويعتبر الإرهاب نمط من أنماط التحديات الأمنية العابرة للحدود التي عرفتها منطقة الساحل والصحراء التي تشمل أشكالا من الإجرام التي يصعب حصرها مثل: تهريب المخدرات وتهريب السلاح وتبيض الأموال والمتاجرة بالبشر، وإن كانت تهديدات وأخطار ذات بعد عالمي لأن شبكاتها وعناصرها موزعة في مختلف مناطق العالم، تشكل منطقة الساحل والصحراء الفضاء المناسب لأنشطة هذه الجماعات الإجرامية، وقد تسببت الأزمة الليبية إلى تنامي المخاطر والتهديدات الأمنية في المنطقة المغاربية وفي منطقة الساحل والصحراء بما يوفر فرصا لنمو الحركات المسلحة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، في ظل غياب التعاون بين دول المنطقة لمكافحة هذه التحديات الأمنية المشتركة العابرة للحدود[2].

ووفقا لما ورد في مؤشر :"الإرهاب العالمي Terrorisme Global Index " الصادر عن "معهد الاقتصاد والسلام Institute For Economic Peace"، استنادا إلى مصادر مختلفة بما فيها قاعدة بيانات الإرهاب العالمي Global Terrorism Data baseسنة 2020م، انخفض في سنة 2019 م عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب العالمي للسنة الخامسة على التوالي، إلى 13،826 أي بانخفاض 15 في المائة في سنة 2018م، وأن الدول الإفريقية التي ركز عليها هذا التقرير هي البلدان الثمانية عشر التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مشروع "منع التطرف العنيف في إفريقيا والاستجابة له نهج إنمائي".

والتي صنفت إلى ثلاث مجموعات أطلق عليها:

- دول البؤرة: ليبيا، الصومال، نيجيريا ومالي.
- دول الانتشار: بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، إثيوبيا، كينيا، موريتانيا، النيجر وتونس.
- والدول المعرضة للخطر: جمهورية إفريقيا الوسطى، السنغال، تنزانيا، أوغندا، المغرب، والسودان أشار التقرير الى أن العدد الإجمالي للوفيات والهجمات الإرهابية في إفريقيا بين سنتي 2007م و2019م، وصلت في دول البؤرة: 34,073 ضحية و9945 هجوما. أما في دول الانتشار "6598 ضحية، و1815 هجوما.

- البلدان المعرضة للخطر 3911 ضحية و1265 هجوما، بقية إفريقيا 5874 ضحية، و3072 هجوما.

وعلى ضوء هذه البيانات يتبين أن معظم النشاطات والحوادث المتعلقة بالإرهاب وقعت في دول مركز البؤرة التي عانت من 62 في المائة من مجموع الهجمات و68 في المائة من مجموع الوفيات في إفريقيا.

[1] إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن ديسمبر 2017، المجلد الأول، من ص51 إلى ص60.

[2] سيدي موسى ولد سيدي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية، مجلة رهانات، العدد 38، 2016، ص39.

وبلغت الخسائر الاقتصادية في إفريقيا في العقد الماضي ما يقارب 17.7 مليار دولار دون احتساب لتكاليف الاستثمار التجاري والسياحة الضائعة وخسائر الأنشطة الاقتصادية الغير الرسمية والانفاق الإضافي الذي شمل مكافحة الإرهاب واللاجئين أو المشردين داخليا، ففي عام 2019 انخفضت الخسائر الاقتصادية على مستوى العالم 16.4 مليار دولار أمريكي بحوالي 25 في المائة مقارنة بسنة 2018.

وعلى المستوى الإفريقي بلغت مليار دولار، بارتفاع بتسعة أضعاف منذ سنة 2007م وزيادة في الحصة الإفريقية من الإجمالي العالمي من 1.3 في المائة في عام 2007م إلى 49.2 في المائة، إضافة إلى أن إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا تكبدت 86 بالمائة من الخسائر الاقتصادية الناتجة عن عمليات الإرهاب خلال سنة 2019م، وكان نصيب إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منها 12.5 مليار دولار، وقد شهدت نيجيريا أكبر انخفاض في الخسائر الاقتصادية في المنطقة بحوالي 9 في المائة، بينما ارتفعت بوركينافاسو ومالي بشكل ملحوظ بحوالي 552 في المائة و31 في المائة على التوالي.

من جانب آخر، كانت "دول البؤرة" و"دول الانتشار" و"الدول المعرّضة للخطر" مسؤولة عن معظم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن عمليات الإرهاب في إفريقيا، وهذا يتوافق مع تباين مستويات الأنشطة الإرهابية في البلدان الـ 18 مقارنة بباقي بلدان إفريقيا.

فما بين الفترة 2007 م إلى 2019م تأثرت البلدان الأربعة التي أُطلق عليها "بؤرة الإرهاب" بنسبة 86.8 في المائة أو 149.1 مليار دولار، وتأثرت "بلدان الانتشار" بـ5.4 مليار دولار أو3.1 في المائة من المجموع الكلي بإفريقيا، و"البلدان المعرَّضة للخطر" بـ3.0 مليار دولار أو 1.8 في المائة من المجموع، في حين تمثل بقية إفريقيا 8.3 في المائة، وعلى الرغم من انخفاض عدد الوفيات والخسائر الاقتصادية في نيجيريا في سنة 2019م، إلا أنها تكبَّدت أكبر الخسائر الاقتصادية من 2007م إلى 2019م بمبلغ 142 مليار دولار[1] .

تصاعدت العمليات الإرهابية في إفريقيا منذ منتصف سنة 2018 وشهدت انتشارا لبعض التنظيمات الإرهابية، فقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية عن انتشاره رسميا في بوركينافاسو وتنفيذه لأولى العمليات في الكونغو الديمقراطية بما يشير إلى منحى خطير قد تتخذه القارة الإفريقية مع تصاعد حدة العمليات الإرهابية.

وفي هذا الصدد أوضح مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية أن إفريقيا شهدت الأسبوع الثالث من شهر أبريل 2019، 14 عملية إرهابية من جملة 24 عملية هزت العالم بما نسبته 58 بالمائة من عدد العمليات الإرهابية، حيث هز الإرهاب 9 دول إفريقية هي: الصومال، النيجر تشاد وبوركينافاسو، ليبيا وتونس ثم الكاميرون ومالي والكونغو الديمقراطية[2] .

[1] حكيم نجم الدين، إفريقيا في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020م، نشرت على الرابط:.https://www.qiraatafrican.com/home/new ، تاريخ التصفح: 06-04-2021.

[2] هيئة التحرير، الإرهاب...بين المعالجة الإفريقية والمكاسب الغربية، تقارير وتحليلات: قراءات إفريقية عدد 02 ماي 2019، نشرت على الرابط: https://www.qiraatafrican.com/home/new، تاريخ التصفح: 06-04-2021.

ومن خلال قراءة خريطة انتشار الجماعات الإرهابية وأنشطتها في إفريقيا لسنة 2020م، والذي من المتوقع اتساعه خلال السنوات القادمة قد ارتبط العنف أو التمرد على الحكومة المركزية بظاهرة الاستغلال الاقتصادي ومحاولة تحقيق نوع من التأثير داخل سياق سياسي وأنه نتيجة لمجموعة معقدة ومتنوعة من العوامل السوسيو ثقافية والنفسية.

مهما كانت دواعي الإرهاب فقد ظل المغرب في الخطوط الأمامية لمحاربته والتصدي له، وهو ما أوضحه الخطاب الملكي في 20 غشت بمناسبة الذكرى 63 من ثورة الملك والشعب بقوله: "أن المملكة المغربية لها طريقتها الخاصة وتعمل على تحديث أدواتها الدفاعية وأداة استقلالها الدبلوماسي[1].

المطلب الثاني: تحدي التطرف

من التحديات التي تشهدها إفريقيا جنوب الصحراء النمو الخطير للتنظيمات الدينية الإرهابية: كوجود القاعدة ببلاد الغرب الإسلامي في المنطقة وفروعها كحركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا و حركة بوكو حرام، أو المجموعات القريبة منها كجماعة أنصار الدين الإسلامية، فضلا عن قرابة أحد عشر تنظيما مسلحا في جنوب ليبيا، و قد باتت هذه التنظيمات تشكل تحديا حقيقيا لمصالح بلدان إفريقيا التي لها علاقة بها، حيث احتدم التنافس الجهادي خاصة بعد الربيع العربي، مستغلة ضعف و فقر تلك الدول و افتقادها للاستقرار و التماسك الناتج عن الحروب و الصراعات.

وقد انخرط المغرب في التصدي للإرهاب من أجل تحقيق التنمية و السلم و الأمن منذ أواخر التسعينات و لايزال يدعمها عسكريا و يدعم التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب التي تضم رؤساء الأركان في كل من: الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، السنغال، نيجيريا، مالي، النيجر و التشاد، وينخرط في المشروع الدولي للحرب على الإرهاب في إفريقيا جنوب الصحراء منذ طرح المبادرة الأمريكية للساحل و الصحراء في سنة 2002 بهدف مكافحة الإرهاب[2]، مستكملا مساره عبر مواجهة الحركات التكفيرية والمتطرفة من خلال دعم فرنسا في مالي سنة 2014، و التعاون الخليجي-الإفريقي و المغاربي جاعلا من الهاجس الأمني و الحفاظ عليه و على الاستقرار مرتكزا دستوريا[3]، من مرتكزات سياسته الخارجية، وهو ما أكده دستور 2011، وما ورد في عدد من الخطابات والرسائل الملكية[4].

الأمر الذي جعل الدبلوماسية المغربية تلعب دورا مهما وحيويا من خلال استضافة المغرب في 14 من نونبر 2013 مؤتمرا بالرباط لدراسة مشاكل الأمن عبر الحدود وتحديات دول المنطقة المغاربية ودول الساحل والصحراء في ضبط و تأمين تلك الحدود، رغم اعتراض الجزائر التي ترى أن المغرب غير معني بأمن الساحل، و الذي أسفر عن عدد من التوصيات تركز على المقاربة الشاملة المبنية على البعدين الأمني والتنموي وتدخل عملية المصالحة بين أطراف النزاع

[1] Hassan Alaoui, Maroc est de retour, la Maroc Diplomatique, N°15, novembre 2016, p : 2.

[2] فاطمة الزهراء هيرات، الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية: الأدوار، التحديات، الرهانات، مجلة البحثية، منشورات سعيد خالد الحسن، 2015، نشرت على الرابط:https://revues.imist.ma ، تاريخ التصفح: 19-09-2022.

[3] أكده من خلال الدستور المغربي لسنة 2011 في ديباجته ضمن الثوابت والقيم التي تقوم عليه المملكة المغربية.

[4] فاطمة الزهراء هيرات، الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية، الأدوار والتحديات والرهانات، مرجع سابق.

الليبية التي استضافها المغرب في مدينة الصخيرات في إطار إيجاد حل توافقي يضع حدا للاقتتال في ليبيا ويجنبها الانقسام والتفكك،

من هنا يتعين الاستفادة من التجربة المغربية في مكافحة الإرهاب لأهمية المقاربة الأمنية الاستباقية التي تهدف إلى تفكيك الخلايا الإرهابية قبل انتقالها إلى مرحلة تنفيذ عملياتها، رغم عدم كفايتها لمحاربة ظاهرة الإرهاب، فضلا عن تبنى المغرب بعد تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003 بعد تفكيكه لخلايا إرهابية، سياسة إعادة هيكلة الحقل الديني كجزء من المقاربة الشمولية لاحتواء الإرهاب وشملت القوانين الجنائية الموجودة وذلك بسن القانون رقم 303 والتنصيص على أحكام خاصة بتمويل الإرهاب، سعيا إلى رصد ومراقبة ممولي الخلايا الإرهابية، واستكمل هذا القانون بقانون لملء الفراغ التشريعي، كما طبق المغرب سياسة أمنية يقظة مكنته من اعتقال الكثير من الأشخاص المشتبه فيهم وتفكيك العديد من الخلايا الإرهابية[1].

أثبتت مقاربة المغرب الأمنية فعاليتها في مواجهة الإرهاب بناء على المبادرات المغربية لتكوين الأئمة في عدد من دول إفريقيا التي ترغب في الاستفادة من التجربة المغربية في تدبير الحقل الديني ومواجهة الأفكار الدينية المتطرفة، الذي اقتدت به مجموعة من الدول كدولة مالي، تونس، غينيا كوناكري وكوت ديفوار...)، من المعلوم أن لدول إفريقيا جنوب الصحراء روابط دينية تاريخية مع المغرب قائمة على المذهب المالكي والعقيدة الاشعرية والتصوف السني مما يشكل نوعا من الدبلوماسية الموازية أو القوة الناعمة التي بإمكان المغرب توظيفها في سياسته الإفريقية لتوطيد علاقاته مع إفريقيا جنوب الصحراء.

ولعل قبول إفتتاح المرصد الإفريقي الهجرة سنة 2018 باقتراح الملك محمد السادس كرائد في إفريقيا في موضوع الهجرة بالمغرب والتابع للاتحاد الإفريقي، خلال قمة الاتحاد الإفريقي الذي انعقد بأديس أبابا في 29 يناير2018[2]. يشكل أداة منسقة لجمع وتحليل وتقاسم المعطيات بين بلدان إفريقيا من أجل فهم أفضل لهذه الظاهرة بخصوصياتها القارية، واستشراف آفاقها، واقتراح التدابير اللازمة بتحسين أوضاع المهاجرين وتعزيز العلاقة بين الهجرة والتنمية، مكسب مهم للمغرب[3].

تمكن المغرب من تحويل هذا التحدي الى فرص جعلته نقطة ارتكاز مهمة في التحالف الأمني مع دول الاتحاد الأوربي سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف انطلاقا من الدور المتميز الذي يقوم به وجهوده في محاربة الشبكات الإرهابية والتطرف والتي اعتبرها من أولويات سياسته الخارجية[4].

---

[1] حكيم نجم الدين، إفريقيا في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020م، مرجع سابق.

[2] اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة ، عرض الوزير، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، الاجتماع السادس 24 يوليو 2018، ص6، نشر على الرابط:(M. Présentationmarocains du monde.gov.ma، تاريخ الزيارة: 29-03-2022.

[3] التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2020، ص 17، نشر على الرابط: www.cese.ma، تاريخ التصفح: 11-12-2021.

[4] سندس البهرار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الإستراتجية للمملكة، مرجع سابق، ص325و326.

على المغرب لتفعيل سياسته الإفريقية تطوير الخريطة الإدراكية لعمله في إفريقيا بتبني تصور استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار هذه التحديات والرهانات الجيوسياسية في إفريقيا على الأقل في أفق 2025 إذا أراد المغرب أن يلعب دورا فاعلا ويصنع نفوذا في إفريقيا [1].

خاتمة:

تعتبر التحديات العابرة للحدود القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء التي تعيق التوجه المغربي نحوها، تهديدات مترابطة فيما بينها غير قابلة للتجزيء، تتقاطع سواء من حيث طبيعتها العبر وطنية أو من حيث القضايا الأمنية ذات التأثير الجيو- سياسي والذي يهدد الأمن والاستقرار مما يقتضي محاربتها على المدى الطويل والتصدي لمنابعها وأسبابها.

كما تحتم مواجهة التحديات الأمنية على المغرب تعزيز تعاونه أمنيا وقضائيا مع مختلف الفاعلين في إفريقيا جنوب الصحراء، وبناء استراتيجية قوية ومتكاملة لمواجهة كل ما يتعلق بعدم الاستقرار لضمان تواجده قاريا على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني....

ويقتضي رفع التحديات المشتركة والمتقاطعة التي تشهدها منطقة الساحل والصحراء تظافر الجهود الإقليمية والدولية والتنسيق فيما بينها للتصدي لهذه التحديات، ويستدعي وضع استراتيجيات على المدى المتوسط وعلى المدى الطويل الأمد باعتماد المغرب على موقعه كبوابة أساسية للعبور لتعزيز دوره كدركي للأمن في جنوب المتوسط سواء في قضايا الهجرة أو الإرهاب أو المخدرات والجريمة المنظمة، والاستفادة من استقراره السياسي والأمني مقارنة بجواره الإفريقي والعربي كشريك أساسي للقوى الدولية والإقليمية في القضايا الأمنية والسياسية الشائكة.

لائحة المراجع:

- **الكتب:**
  - أمال الحواسني، الهجرة السرية في السياسة الخارجية المغربية، أشغال اليوم الدراسي الذي نظمته مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات في موضوع العلاقات المغربية الإفريقية، الرهان والتحديات، مراكش 17 ماي 2014، سلسلة الندوات والمؤتمرات 52، الطبعة الأولى 2016.
  - ليلى الإدريسي العزوزي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية، التوجهات الدولية تجاه القارة الإفريقية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى 2020، برلين -ألمانيا 2020، نشر على الرابط: https://democraticac.de/wp-content/uploads/2019
- **الأطروحات:**
  - إسماعيل حمودي، السياسة الأمنية للمغرب الراهن، دراسة في المحددات والفاعلين والقضايا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2017-2018.
  - سندس البرهار، دور التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية المغربية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا، 2020-2021.
  - لبنى بوشياه، السياسة المغربية في مجال الهجرة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال-الرباط، 2015-2016.

[1] أمال الحواسني، التوجهات الإفريقية للمغرب: السياق والرهانات الإستراتيجية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 147، يوليوز-غشت 2019.

- **المجلات:**

- إدريس عطية، الجريمة المنظمة والإرهاب مصادر جديدة لتهديد الأمن في إفريقيا، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الثامن ديسمبر 2017، المجلد الأول.
- أمال الحواسني، التوجهات الإفريقية للمغرب: السياق والرهانات الاستراتيجية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 147، يوليوز-غشت 2019.
- عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل، مجلة رهانات، العدد 38، 2016.
- سيدي موسى ولد سيدي، البعد الأمني في العلاقات المغربية الإفريقية، مجلة رهانات، العدد 38، 2016.

- **المنشورات الإلكترونية:**

- اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، عرض الوزير، الوزارة المنتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، الاجتماع السادس 24 يوليوز 2018، نشر على الرابط: M. Présentationmarocains du monde.gov.ma.
- هيئة التحرير، الإرهاب...بين المعالجة الإفريقية والمكاسب الغربية، تقارير وتحليلات: قراءات إفريقية، عدد 02 ماي 2019، نشرت على الرابط: https://www.qiraatafrican.com/home/new
- محمد بوبوش، علاقات المغرب وغرب أفريقيا، المحددات والتفاعلات، قراءات إفريقية، 14 مارس 2017، نشرت على الرابط: Qiratafrican.com/home/new
- مادي إبراهيم كانتيفي، إنتقال الحرب الدولية على الإرهاب إلى إفريقيا"، نشرت على موقع مجمع الأفارقة: www.Africansmajma.com
- عبيد إميجن "إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في أفريقيا، مركز الجزيرة، أكتوبر 2014، نشر على الرابط:http ://studies.aljazeera.net
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئة، الهجرة وسوق الشغل، إحالة ذاتية رقم 36-2018، نشرت على الرابط: www.cese.ma
- حكيم نجم الدين، إفريقيا في تقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2020م، نشرت على الرابط:.https://www.qiraatafrican.com/home/new
- بلغيث عبد الله، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية، مجلة قراءة إفريقية، السنة السادسة عشرة، العدد 44، أبريل 2020، نشرت على الرابط: https//www.quiraatafrian.com
- فاطمة الزهراء هيرات، الدبلوماسية الدينية المغربية الإفريقية، الأدوار والتحديات والرهانات، مجلة البحثية، منشورات خالد الحسن، 2015، نشرت على الرابط: .https://revues.imist

- **التقارير و النصوص القانونية:**

- التقرير السنوي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي 2020، نشر على الرابط: www.cese.ma
- الظهير الشريف رقم 103-196 في 16 رمضان 1424 الموافق ل 13 نوفمبر 2003 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 02-03 الذي يعنى بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة الغير الشرعية.

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- LUMBELLA Azarias, l'Impact de la diplomatie marocaine sur la crise migratoire africaine, la Diplomatie Economique et Sécuritaire Subsaharienne, Actée du Colloque Magrébin mardi et mercredi 24-25 avril 2018, publication de la

Faculté des Sciences Juridiques, Economique et Sociales, Université Mohammed Premier, Oujda, Edition 2019, p 284.

- Hassan Alaoui, Maroc est de retour, la Maroc Diplomatique, N°15, novembre 2016.

المجتمع المدني بسايس الأعلى (مطماطة وبوحلو): أي مساهمة في التنمية البشرية؟

فاطمة غميمض: طالبة باحثة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات تازة، مختبر المجال، التاريخ، الدينامية والتنمية المستدامة (المغرب)

عبد الواحد بوبرية: أستاذ باحث، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكلية متعددة التخصصات تازة، مختبر المجال التاريخ، الدينامية والتنمية المستدامة (المغرب)

Fatima.ghmimed@usmba.ac.ma – abdelouahed.bouberria@usmba.ac.ma

الملخص

يُشكل موضوع التنمية البشرية حتمية جوهرية تسعى كل المجتمعات إلى إدراكها وإحقاقها، لذلك سُخرت لها جميع الإمكانيات وتظافرت الجهود بين كافة المتدخلين ومدبري المسألة الترابية. والمغرب منذ حصوله على الاستقلال دأب بشكل مستمر على بناء دولة حديثة ومزدهرة، إلا أن الفعل التنموي الأحادي والعمودي الذي نهجه أضعف جميع التدخلات وحد من فعاليتها. لذلك كان لزاما عليه الانفتاح على المجتمع المدني وجعله شريكا حقيقيا لخدمة قضايا التنمية البشرية.

ومن هنا برز الفاعل المحلي (المجتمع المدني) كفاعل أساسي في سياسات التنمية المحلية في مختلف المجالات الترابية المغربية، مما أعطى دينامية مهمة لهذه التنظيمات التي عرفت تطورا سريعا عبر تأسيس العديد من الجمعيات والتعاونيات التي تُعنى بمختلف مجالات التنمية، وازدادت هذه الدينامية مع تبني المغرب أوراشا تنموية كبرى خصصت لها مبالغ مالية ضخمة جعلت من المجتمع المدني شريكا حقيقيا في تنزيلها وتفعيلها وتتبعها، ونخص بالذكر هنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر والهشاشة لعديد الأسر بالمجالات الحضرية والريفية.

وارتباطا بهذه الأخيرة يعتبر المجال الترابي لمطماطة وبوحلو جزءا من أرياف سايس الأعلى التي شهدت ميلاد العديد من التنظيمات المدنية التي ساهمت بشكل فعلي في بلورة وتنزيل مشاريع تنموية كان لها أثر بالغ على الساكنة المحلية.

وفي هذا السياق، تهدف هذه الورقة البحثية إبراز إسهامات المجتمع المدني بكل من تراب مطماطة وبوحلو في مجال التنمية البشرية، من خلال استحضار تجربة بعض الجمعيات والتعاونيات الناشطة بهما.

الكلمات المفاتيح: المجتمع المدني، الجمعيات، التعاونيات، التنمية البشرية.

Civil society in upper Sais (Matmata and Bouhlou): Which contribution to human development?

FATIMA GHMIMED : Phd candidate, Sidi Mohamed Bno Abdilah univeristy, Multidisciplinary faculty, taza: Geogarphy Morocco) (Lab, history, dynamism, and sustainable development

ABDELOUAHED BOUBERRIA: rofessor researcher, Sidi Momamed Bno Abdelilah university,Multidisciplinary faculty, Morocco) (Taza. geography lab, History,dynamism,and sustainable development

Summary:

The matter of human development has become a a fundmamental issue Which societies seek to realize and achieve. Therefore, all efforts have been made and combined among all those who are involved and responsible for the territorial issue. Morocco, since its independence, has continuously worked to build a modern and prosperous state, but the unilateral and vertical development action that it approached has weakened all interventions and limited their effectiveness. Therefore, it was necessary for the state to open up to civil society and make it a real partner in serving human development issues.

Hence, the local actor (civil society) emerged as a key player in local development policies in various Moroccan territorial fields, which gave an important dynamism to these organizations, which developed rapidly through the establishment of many associations and cooperatives dealing with various fields of development.This dynamism increased with the adoption of workshops in Morocco. Major development projects, for which huge sums of money have been allocated, have made civil society a real partner in downloading, activating and tracking them. We especially mention here the National Initiative for Human Development which aims to alleviate poverty and vulnerability for many families in urban and rural areas.

In relation with the latter, the territory of Matmata and Bouhlou is considered a part of the upper countryside of Sais, which witnessed the birth of many civil organizations that actively contributed to the crystallization and implementation of development projects that had a great impact on the local population.

In this context, this research paper aims to highlight the contributions of civil society in the lands of Matmata and Bouhlou in the field of human development, by evoking the experience of some associations and cooperatives being active in them.

Keywords: civil society, associations, cooperatives, human development.

تقديم عام

يُعتبر موضوع المجتمع المدني والتنمية البشرية بالغ الأهمية بالنسبة للباحثين في الحقل التنموي، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني أداة قوية ومن الركائز الأساسية التي تسهم في تنمية وتأهيل العنصر البشري، لذلك لم يعد مقبولا الحديث عن التنمية بشموليتها دون إرفاقها بكافة الفاعلين المتدخلين وعلى رأسهم تنظيمات المجتمع المدني.

"ويأتي بروز دور المجتمع المدني بالمغرب في إطار التحولات الحديثة التي أملتها ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية داخلية وخارجية"[1]، إضافة إلى توجيه الدولة غداة الاستقلال مجهوداتها التنموية صوب القطاعات والمجالات التي توفر شروط الربح، وتخليها عن أداء أدوارها بشكل كامل ومسايرة متطلبات الساكنة بالشكل المطلوب، وتعمقت بذلك أزمة التنمية البشرية، مما عزز اللجوء إلى المجتمع المدني كآلية لملء الفراغ الذي تركته الدولة خاصة على المستوى الاجتماعي.

هذه المكانة المتميزة التي أضحت تحظى بها مؤسسات المجتمع المدني دفعت السلطات العمومية إلى الانفتاح عليها بشكل تدريجي مع نهاية الألفية الثانية، مما جعل هذا النوع من التنظيمات يتزايد بشكل كبير من حين لآخر خدمة لقضايا التنمية بشكل أفقي، فضلا "عن المبادرة الملكية التي أعلنها خطاب 18 ماي 2005 بشأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي ترتكز في مضامينها على المقاربة التشاركية، المبنية على الشراكة والتشاور بين الفاعلين العموميين والمجتمع المدني للنهوض بالتنمية الشاملة ومحاربة التهميش والهشاشة"[2]. وكذا الإصلاحات الدستورية لسنة 2011، التي أقرت بأدوار ريادية للمجتمع المدني ومنحه حق تتبع وتنفيذ القرارات العمومية، والاعتراف بكونه فاعلا لا غنى عنه داخل مجتمعنا المعاصر.

وعلى إثر هذه التحولات المتسارعة التي باتت تشهدها بلادنا في مجال التنمية البشرية، أصبح هذا النوع من التنظيمات عنصرا مهما في مختلف العمليات التنموية بالمجالات الترابية المغربية، بما فيها أرياف سايس الأعلى؛ وارتباطا بهذه الأخيرة يعتبر المجال الترابي لمطماطة وبوحلو جزءا من هذه الأرياف التي باتت تشهد ميلاد العديد من التنظيمات المدنية (التعاونيات والجمعيات)، إذ لا يكاد يخلو دوار من هذا النسيج، وذلك إيمانا من الساكنة بدوره الأساسي في إشعاع قيم المبادرة والتعاون الجماعي، وكذا قيادة مسار التنمية بهاذين الإطارين الترابيين، إلى جانب جهود الدولة والقطاع الخاص، من خلال حملهما لمشاريع تنموية عديدة في مجالات مختلفة نابعة من المجال المحلي كان لها أثر بالغ على الساكنة المحلية.

في هذا السياق، ومحاولة منا ملامسة أدوار وإسهامات مؤسسات المجتمع المدني في ميدان التنمية البشرية بمجال مطماطة وبوحلو، وكذلك الوقوف على التحديات الآنية والرهانات المستقبلية المطروحة على عاتق هذه التنظيمات، سنحاول عبر هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المجتمع المدني في ميدان التنمية البشرية بتراب سايس الأعلى (جماعتا مطماطة وبوحلو)؟

وستتم معالجة هذه الإشكالية من خلال التطرق للعنصرين التاليين:

- المجتمع المدني آلية تدبيرية في المجال وشريك في التنمية البشرية؛

---

[1]- سالم الساهل. 2003. تصورات عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي بالمغرب. مجلة أبحاث، العدد 55، الدار البيضاء، ص 44.

[2]- محمد لكريني. 2015. رهانات المجتمع المدني في ضوء مستجدات دستور 2001. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 9، ص 195.

إسهامات المجتمع المدني في التنمية البشرية وإشكالية الفعالية والاستمرارية.

1. المجتمع المدني آلية تدبيرية في المجال وشريك في التنمية البشرية

1.1 التقطيع الترابي والمؤشرات التنموية محرك أساسي لنشاط المجتمع المدني

تقع جماعتا مطماطة وبوحلو جنوب غرب إقليم تازة - الذي أصبح جزءا من جهة فاس-مكناس حسب التقطيع الجهوي الأخير- وعلى حدود إقليم تاونات. (ينظر الخريطة رقم 1).

خريطة رقم 1: التقطيع الترابي للمجال المدروس وطنيا، جهويا ومحليا

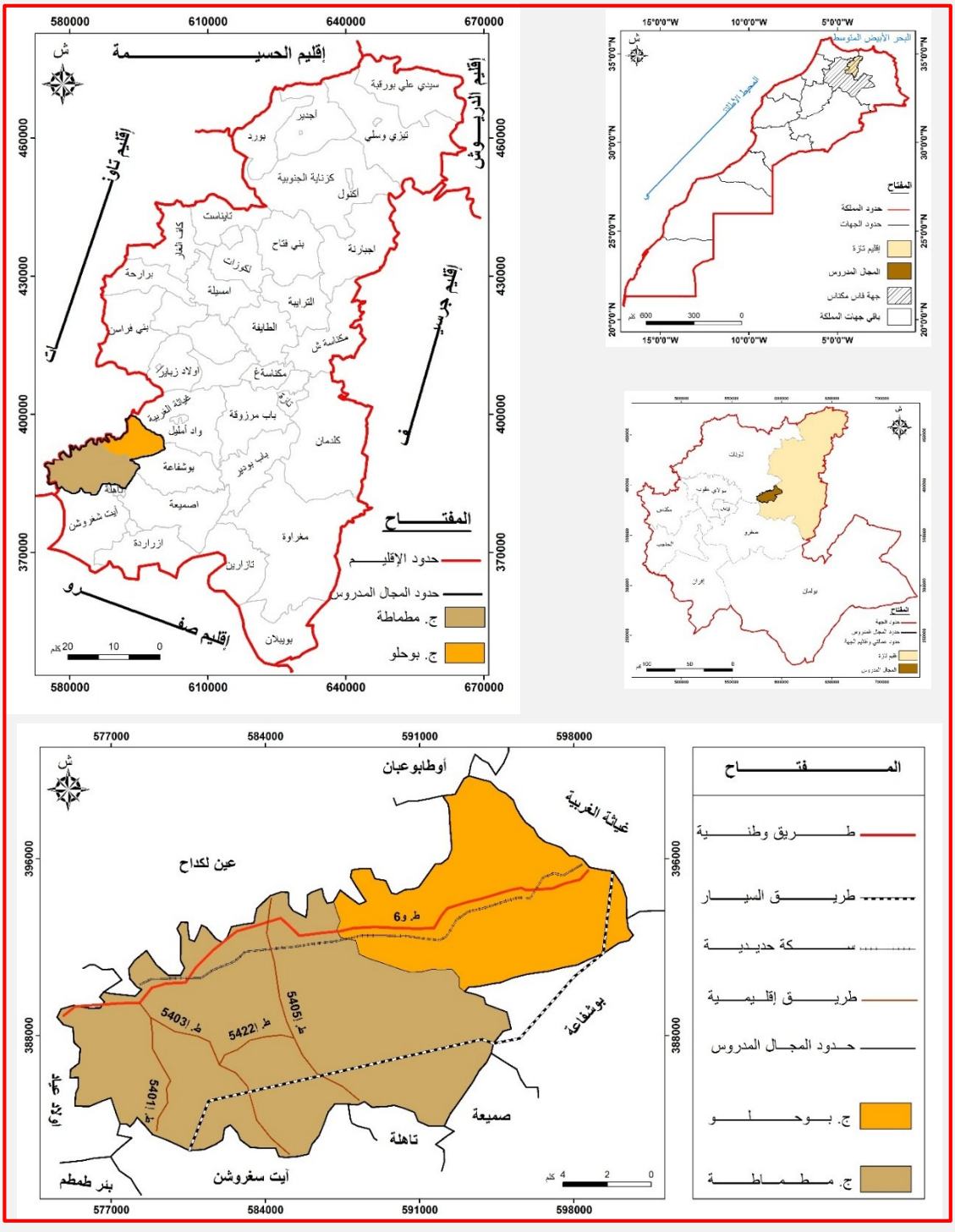

المصدر: وثائق وزارة الداخلية

إنجاز: فاطمة غميمض

تصل مساحة هاتين الجماعتين الترابيتين حوالي (246 كلم²)؛ منها (148 كلم²) لجماعة مطماطة المتواجدة بنفوذ دائرة تاهلة قيادة بني وراين، في حين تمتد جماعة بوحلو على مساحة 98 كلم^2، وتنتمي لدائرة وقيادة واد أمليل، ويعود تاريخ إحداثهما لسنة 1992. وتستوطنهما ساكنة تقدر بحوالي 20676 نسمة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، متميزة بتنوع قبلي؛ يتجلى في قبيلة غياثة (ساكنة جماعة بوحلو)، وقبيلة الحياينة وبني وارين (ساكنة جماعة مطماطة).

وتجدر الإشارة إلى أن الجماعتين تمتازان بغنى وتنوع الوسط الطبيعي، من حيث وفرة الموارد المائية السطحية والباطنية، وخصوبة الأراضي الفلاحية، حيث تنتج كافة أنواع الحبوب، القطاني، الأشجار والخضروات، مما يجعلهما منطقتين فلاحيتين، وأرضية خصبة لميلاد العديد من التنظيمات المدنية (الجمعيات والتعاونيات)، ويساعدهما في ذلك توفرهما على شبكة مائية مهمة، كالوديان والعيون والآبار...

شكل إذن التقطيع الترابي الحالي لمجال مطماطة وبوحلو الأرضية التي تؤسس لنشاط المجتمع المدني، ومناخا ملائما بفرصه وعراقيله لنشاط هذه التنظيمات. وفي هذا الصدد أيضا، تشكل بعض الإكراهات المرتبطة بتدني المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية دافعا قويا وعاملا حاسما في تراكم بروز هيئات المجتمع المدني واشتغالها، خاصة فيما يتعلق بمعدلات التنمية البشرية والفقر والأمية، التي كانت ولازالت جد مقلقة بهاذين الإطارين الترابيين (مطماطة وبوحلو)، ينظر الجدول رقم 1.

جدول رقم 1: معدلات التنمية البشرية والفقر سنة 2004 والأمية سنة 2014 بالمجال المدروس

الجماعة	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الفقر (%)	الأمية (%)
مطماطة	0,646	09,79	44,1
بوحلو	0,596	09,53	46,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة 2022

تشير معطيات الجدول بشكل عام إلى أن المجال الترابي لسايس الأعلى (مطماطة وبوحلو) عاش على وقع التهميش والعزلة والركود الاقتصادي والاجتماعي مع مطلع الألفية الثالثة، إذ تواضعت مؤشراته، سواء تعلق الأمر بمؤشر التنمية البشرية الذي تراوح ما بين 0,596 (بتراب بوحلو) و0,646 (بتراب مطماطة)، أو بمعدل الفقر الذي تجاوز 9,50% بكلتا الجماعتين، ونفس الشأن بالنسبة لمعدل الأمية الذي عرف هو الآخر استفحالا كبيرا فاق 46% بجماعة بوحلو و44% بجماعة مطماطة.

شكل إذن تدني المؤشرات التنموية: الاجتماعية والاقتصادية مطلع الالفية الثالثة؛ عاملا حاسما في تزايد الحاجة الماسة لمؤسسات غير حكومية بتراب مطماطة وبوحلو؛ تساعد على رسم استراتيجيات فعالة للنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وفق رؤية جديدة، بمقاربة تشاركية، تكون محل إجماع كل الأطراف المعنية بالمسألة التنموية للجماعتين.

2.2 حضور وازن للمجتمع المدني بالمجال الترابي لمطماطة وبوحلو وتعدد مجالات التدخل

أصبحت العديد من الدول ترغب في الرفع من عدد جمعياتها وتعاونياتها في حدودها السياسية، وذلك لما تمارسه من أنشطة إنسانية متنوعة ومتعددة، وما تتقاسمه مع الدولة في تحقيق المتطلبات الأساسية للساكنة[1]، وعلى إثر هذا الخطاب الملكي أضحى يعيش المجتمع المدني بالمغرب "منذ مطلع الألفية الثالثة دينامية كمية غير مسبوقة بفعل التحول الذي شهدته السياسات العمومية، والتي تميزت خلال هذه الفترة بانفتاحها على المبادرات المجتمعية وعلى مكونات المجتمع المدني من جمعيات وتعاونيات"[2]، هذا الأخير أصبح عنصرا مهما في مختلف العمليات التنموية بالمجالات الترابية المغربية بما فيها المجال الترابي لمطماطة وبوحلو الذي شهد تزايدا مذهلا لهذه التنظيمات من الناحية الكمية (قرابة المئة)، كما هو مبين في الخريطة رقم 2.

الخريطة رقم 2: التوزيع الكمي لمؤسسات المجتمع المدني بالمجال المدروس سنة 2022

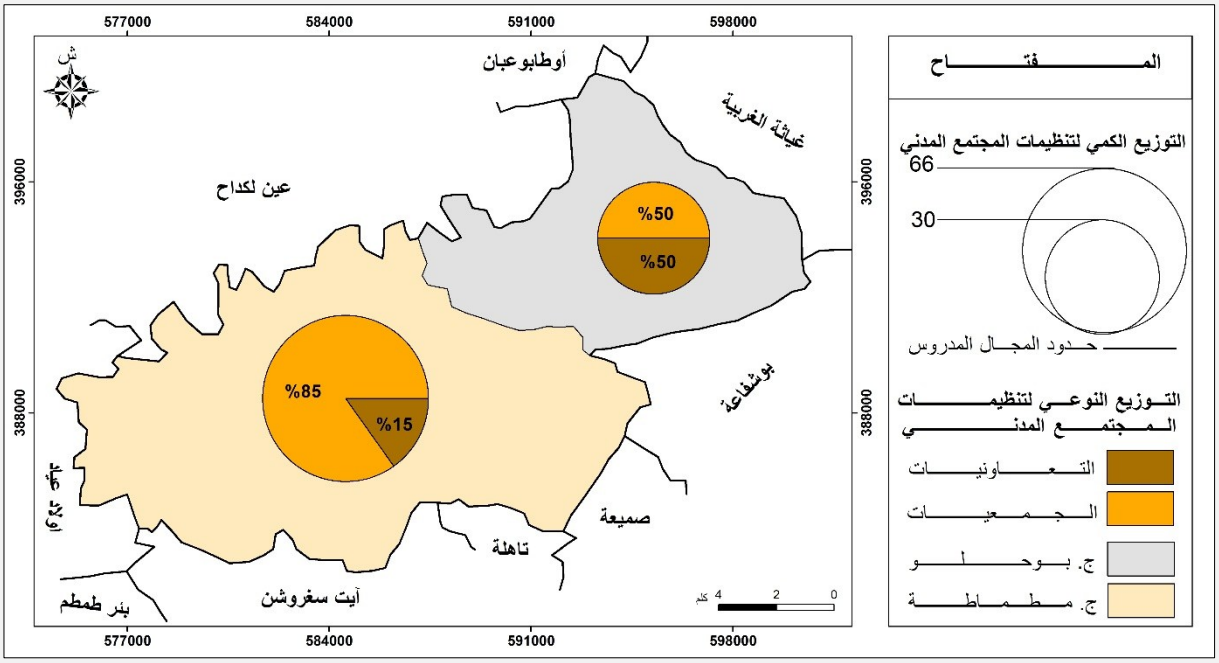

إنجاز: فاطمة غميمض المصدر: مصالح الجماعتين الترابيتين مطماطة وبوحلو، 2022

يتبين لنا من خلال الخريطة رقم 2، أن المجال الترابي لمطماطة وبوحلو بات يشهد حضورا وازنا من التنظيمات المدنية المتمثلة في:

- **التعاونيات:** التي أحدثت رغبة من الساكنة في تحسين واقعهم الاقتصادي والاجتماعي وترشيد أنشطتهم وتعزيز مداخيلهم. باعتبارها "جماعة تتألف من أشخاص طبيعيين اتفقوا أن ينضم بعضهم إلى بعض لإنشاء مشروع يكون الغرض منه أن يتيح لهم وحدهم الحصول على المنتجات والخدمات التي هم في حاجة إليها"[3]، وعلى إثر هذه الرغبة قد وصل عدد التعاونيات النشيطة بالمجال المدروس إلى 35 تعاونية، موزعة بشكل متباين؛ 15 منها بتراب

[1]- مقتطف من الخطاب الملكي 4 ماي 2002.

[2]- محمد الشتيوي. 2022. التنظيمات التعاونية بالمغرب مقاربة سوسيو تاريخية لجذور الارتهان للدعم العمومي. منشورات المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ص 52-79، المجلد 1، العدد 1، ص 70.

[3]- قانون التعاونيات رقم 24.83، الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1984، الباب الأول، الفصل الأول.

جماعة بوحلو، في حين 10 منها بتراب جماعة مطماطة، وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه التعاونيات تنشط بمجال التنمية الفلاحية، ويمكن تفسير ذلك كون أن الجماعتين يرتكز اقتصادهما على الأنشطة الفلاحية بالأساس. وعليه عملت الساكنة على تجميع الإمكانيات وتوحيد الآراء والسبل بهدف تحسين مردودية وجودة الإنتاج المرتبط بالأنشطة الفلاحية، والتغلب على معيقات تثمين المنتوج وتسويقه.

- **الجمعيات:** التي باتت تشهد دينامية مستمرّة، كونها أصبحت تشكل "قوة ضاغطة نابعة من الساكنة تهدف إلى تنمية نفسها بنفسها، على اعتبارها اتفاقا لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم"[1]، وفي هذا الصدد بلغ عدد الجمعيات بمجال دراستنا إلى 71 جمعية، تسعى إلى الرفع من مستوى التنمية البشرية بالمنطقة؛ موزعة بشكل متفاوت بين هاتين الجماعتين؛ إذ نجد 56 جمعية بتراب مطماطة، مقابل 15 جمعية بتراب بوحلو، غير أن قوة هاته الجمعيات تكمن في تنوع مجالات اشتغالها، كما هو مبين في المبيان رقم 1.

تبرز معطيات المبيان رقم 1، أن المجال الذي يجلب نشاط النسيج الجمعوي بمجال مطماطة وبوحلو هو النشاط ذو الطابع التنموي بنسبة كبيرة؛ 57% بجماعة مطماطة و40% بجماعة بوحلو، وتحظى الأنشطة الثقافية والرياضية باهتمام 20% من الجمعيات بالجماعتين معا، لتبقى باقي المجالات الأخرى على هامش اهتمام الجمعيات، ونسجل كذلك حضورا محتشما للعنصر النسوي في بعض الجمعيات وغياب تمثيليتها في أخرى.

مبيان رقم 1: الجمعيات حسب مجال التدخل بتراب مطماطة وبوحلو (%) سنة 2022

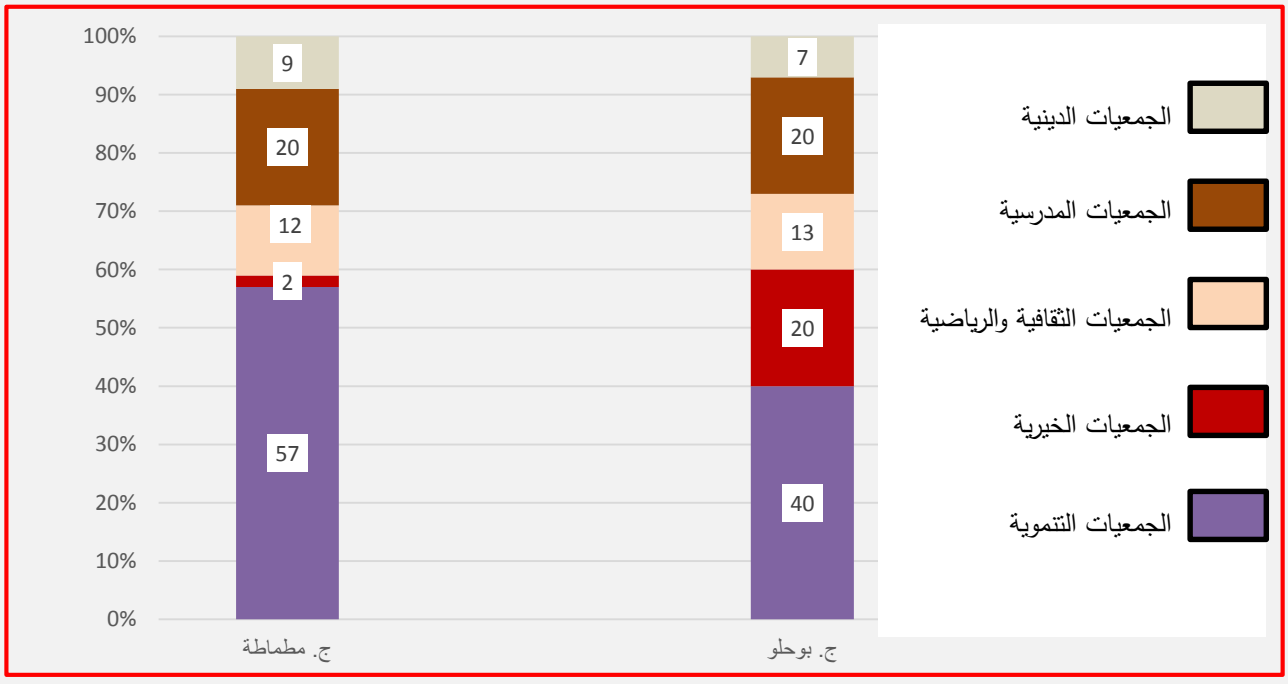

المصدر: مصالح الجماعتين الترابيتين مطماطة وبوحلو، 2022

[1]- قانون الجمعيات 75.00 الصادر بتاريخ 5 يوليوز 2002، الفصل الأول.

وبهذا العدد يبقى معدل التأطير بمطماطة مرتفعاً ويبلغ 4,7 جمعية لكل ألف نسمة، وهو معدل مرتفع عن المعدل الوطني الذي بلغ سنة 2016 نسبة 3,9 جمعية لكل ألف نسمة، في حين يظل التأطير الجمعوي بجماعة بوحلو ضعيفا ويبلغ 1,7 جمعية لكل ألف نسمة، ومع كل هذا يظل النسيج الجمعوي بتنوع تدخلاته وسيلة من الوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية البشرية، وآلية تساهم في سد الخصاص الذي يعرفه المجال المحلي في المسار التنموي من: تفاقم مظاهر التهميش والاقصاء الاجتماعي...

2. إسهامات المجتمع المدني في التنمية البشرية وإشكالية الفعالية والاستمرارية.

1.2 المجتمع المدني بالمجال المدروس: انخراط فعلي في الدينامية التنموية يتطلب الاستمراريـــــة "دراسة نماذج"

إن انخراط المجتمع المدني في الدينامية التنموية ليس وليد اللحظة وإنما هي مسألة متجذرة في الموروث الثقافي والاجتماعي المغربي عامة، وبمجال الدراسة خاصة، وذلك عبر تنظيم (التويزة) والتعاونيات المهنية، وفي الوقت الحالي أضحت "بنية تنظيمية يقدم أعضاؤها خدمة ذات مصلحة عامة من خلال سيرورة ديمقراطية، كما يلعبون دور الوسيط بين السلطات العمومية وبين المواطنين"[1]، مسخرا لها إمكانيات وآليات هامة، وهذه الوساطة مكنتها اليوم من توسيع نشاطاتها وولوج مجالات متنوعة، تهم عمليات التضامن وتقديم الخدمات الطبية والتربوية والوقائية والفلاحية، وكذا الإدماج المهني، وعلى إثر هذا التمكين حاول النسيج الجمعوي والتعاوني بجماعتي مطماطة وبوحلو لعب وترجمة هذه الأدوار السالفة الذكر على أرض الواقع. وأن يكون عنصرا فاعلا ومؤثرا في السياسات التنموية وتنفيذها، وهذا ما سنقف عليه من خلال دراسة نماذج من الجمعيات والتعاونيات الناشطة بالمجال الترابي لمطماطة وبوحلو.

❖ **جمعية النهضة للأشخاص المعاقين بوحلو: شريك تقليدي في قضايا التنمية البشرية**

تأسست هذه الجمعية بتاريخ 17 غشت 2000 من خمس أعضاء، رغبة منهم في إبراز قدرات الأشخاص في وضعية صعبة وتسهيل الاندماج في النسيج السوسيو اقتصادي والاجتماعي، والانخراط في العمليات التحسيسية داخل جماعة.

وعليه عملت الجمعية على القيام بمجموعة من الأنشطة المدعمة من جهات مختلفة تمثلت:

- ✓ توزيع الملابس، والمواد الغذائية، ورؤوس الماعز على أسر ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- ✓ توزيع معدات وكراسي متحركة؛
- ✓ قيامها ببرامج محاربة الأمية والتربية النظامية وبرامج المواكبة التربوية في إطار مشروع (ديما أدرس)؛
- ✓ قفة رمضان لفائدة 105 أسر الأشخاص في وضعية صعبة؛
- ✓ عمليات تحسيسية للسلامة الطرقية.

[1]- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي. وضع ودينامية الحياة الجمعوية 2016 ص 22.

لوحة بعض الأنشطة التي تقوم بها الجمعية

المصدر: تصوير فاطمة غميمض بتاريخ 31-03-2021

❖ جمعية إزماون للتنمية: فاعل مهم في المجال

تأسست هذه الجمعية بتاريخ 20 يونيو 2016 من سبعة أعضاء بغية ملء الفراغ الثقافي والنهوض بالمنطقة ثقافيا واجتماعيا وتهدف أنشطتها إلى:

- ✓ الاهتمام بالمرأة والطفل؛
- ✓ الاهتمام بتاريخ المنطقة وحماية التراث والحفاظ عليه؛
- ✓ الحفاظ على الثقافة الأمازيغية؛
- ✓ التنمية الفلاحية الشاملة.

لوحة بعض الأنشطة التي تقوم بها الجمعية

المصدر: أرشيف الجمعية سنة 2021

❖ **تعاونيتا بوحلو لإنتاج وتسويق الحليب ومطماطة لجمع وتسويق الحليب: آليتان لتحقيق الادماج الاقتصادي والاجتماعي**

تعاونية بوحلو لإنتاج وتسويق الحليب: تأسست هذه التعاونية يوم 17 يونيو 2001 برغبة من مجموعة من الفلاحين بعد تزايد منتوج الحليب وعدم استغلاله بالشكل الصحيح، وتضم الآن 42 عضوا و60 متعاونا، وتبلغ بها قيمة الانخراط 5000 درهما لمدة ثلاث سنوات، كما يقدر عدد رؤوس الأبقار لدى المنخرطين 200 بقرة، ويتراوح إنتاج الحليب إلى 1000 لتر يوميا.

وتعمل هذه التعاونية بشراكة الآن مع شركة الحليب (centrale laitière)، بعدما كانت شراكتها في البداية مع شركة حليب أخرى لينتهي أمر شراكتهما بالمحكمة لصالح التعاونية، وتجدر الإشارة إلى أن ثمن دفع الحليب للشركة يختلف باختلاف الفصول، وأن نشاط وديناميةهذه التعاونية جعلها تحصل على دعم مهم تمثل:

- ✓ دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمجموعة من المشاريع؛
- ✓ دعم الحكومة الألمانية: تمثل في خزان للحليب وتزويد التعاونية بالطاقة الشمسية وبقيمة مالية قدرها 25 مليون سنتيم؛
- ✓ دعم الجهة السابقة (تازة تاونات الحسيمة) ب مبلغ 58000 درهما.

تعاونية مطماطة لجمع وتسويق الحليب: تأسست هذه التعاونية سنة 2013 بغية استغلال فائض منتوج الحليب بشكل معقلن، مع تجميعه والرفع من مردوديته وتسهيل تسويقه، يتم تسييرها من طرف سبعة أعضاء، وتضم الأن 42 عضوا و16 متعاونا؛ يقدر عدد رؤوس الأبقار لدى المنخرطين 280 رأسا، ويتراوح إنتاج الحليب من 800 إلى 1000 لتر يوميا؛ محاولة هذه التعاونية على توفير دخل قار للفلاحين كثمن الحليب الذي يدفعونه للتعاونية؛ وهي الأخرى تعمل بشراكة مع شركة الحليب (centrale laitière) بحيث يتراوح ثمن لتر واحد بين شهر مارس وشهر غشت 3 دارهم ليتراوح بين شهر شتنبر وشهر فبراير من 3.50 درهما إلى 4 دراهم.

لوحة لمقر تعاونيتي إنتاج وجمع وتسويق الحليب

المصدر: تصوير فاطمة غميمض بتاريخ 31-03-2021

تشكل هذه النماذج عينة صغيرة من إجمالي التنظيمات المدنية الناشطة بهذا المجال الترابي، وعليه يُجزم القول وبكل موضوعية، أنها من خلال نشاطاتها ورأسمالها، أصبحت تلعب دورا مكملا لمؤسسات الدولة الفاعلة في الحقل التنموي، والنهوض بأوضاع الساكنة المحلية، وخلق فرص مهمة في التواصل والمشاركة.

لكن هذه الأهمية والدينامية التنموية سرعان ما تتعطل وتصبح بعيدة عن تطلعات الساكنة، ويعزى ذلك إلى تعرض الجمعيات والتعاونيات لمجموعة من الإكراهات:

- اتساع رقعة الأمية وضعف التكوين في صفوف أعضاء هذه التنظيمات وتغييبهم للحس التطوعي والتعاوني؛
- افتقارهم لشريك حقيقي يضمن استمرارية تسويق المنتوج وشدة المنافسة؛
- ضعف الدعم المقدم في غالب الأحيان؛
- الثمن البخس الذي تشتري به (central) الحليب من التعاونيات، وهو ما يجعل الفلاح يفضل التعامل مع أصحاب المحلات التجارية الخاصة على غرار التعاونية، مما يجعل هده التعاونيات دائما على حافة الإفلاس.

2.2 المجتمع المدني بالمجال المدروس: مشاريع تنموية متعددة أساس تمويلها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

يشكل هذا البرنامج أحد أهم البرامج التي عرفها المغرب ليس فقط خلال العقود الأخيرة، وإنما منذ حصوله على الاستقلال[1] ، هذه الأهمية لا تتجلى فقط في عدد المشاريع والمبالغ المالية المخصصة لها، وإنما أيضا كان له أثر بالغ في ظهور العديد من تنظيمات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات والتعاونيات التي عرف نشاطها تطورا مهما بفضل أموال المبادرة أو ما أصبح يطلق عليه درهم المبادرة[2]، وهكذا أسهم هذا البرنامج في خلق دينامية تنموية فارقة بالمجال الترابي المدروس، من خلال تمويله لعديد المشاريع بمبالغ مالية مهمة أنيط للجمعيات والتعاونيات مسؤولية إخراجها للوجود، ينظر الخريطة رقم 3.

[1]- PECQUEUR B. 2005: Le développement territorial: Une nouvelle approche des processus des Développement pour une économie du sud, In territoire mort vive les territoires, Editeur scientifique, Anthlaum et F. Girout, édition, institution de recherche pour le développement(IRD). Paris, pp,298-299.

[2]- MOHAMMED SOUSSI. 2005 : société civil et développement local, exemple pratique, in les éléments d'analyse sur le développement territorial. Aspect théorique et empirique , l'Harmattan , p . 138.

الخريطة رقم 3: التوزيع الكمي للمشاريع والجهات الحاملة لها إلى حدود سنة 2020

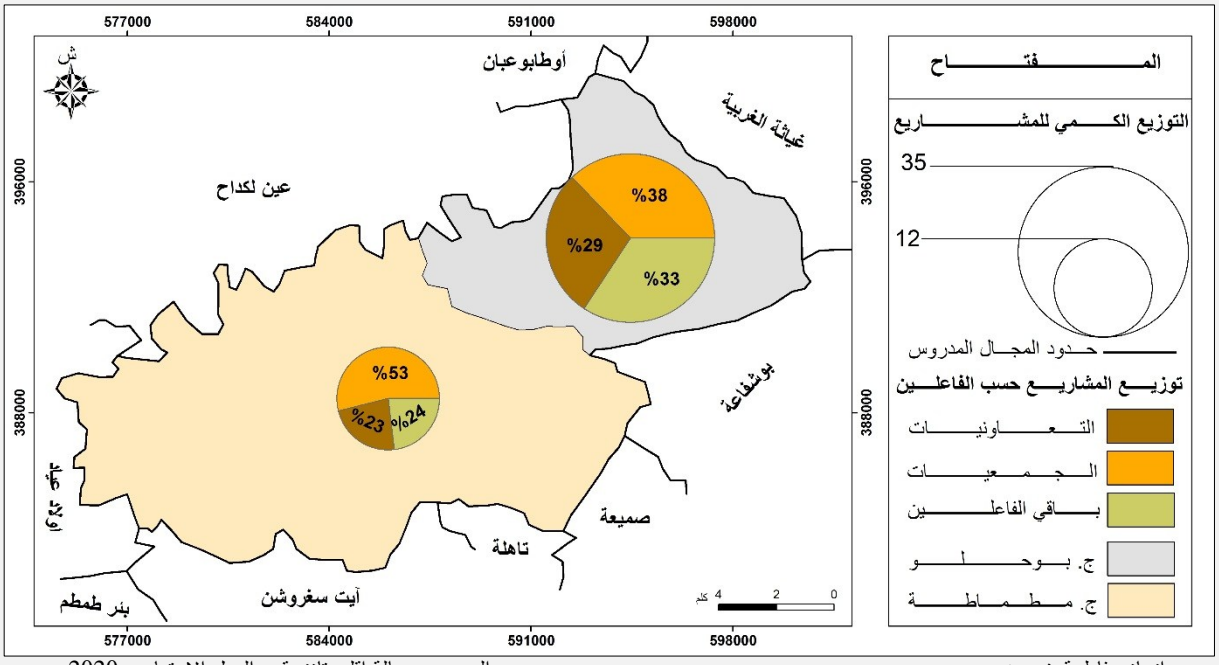

إنجاز: فاطمة غميمض المصدر: عمالة إقليم تازة، قسم العمل الاجتماعي 2020

يتضح جليا من خلال الخريطة رقم 3، أن المجال الترابي لمطماطة وبوحلو شهد مشاريع متعددة قرابة 47 مشروعا؛ أساس تمويلها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكان للنسيج التعاوني والجمعوي حضور بارز في تنزيل وتفعيل هذه المشاريع بأرض الواقع (حوالي ثلثي المشاريع المبرمجة بالجماعتين. في حين باقي المشاريع وزعت على مختلف الفاعلين سواء من القطاع العمومي أو الخصوصي)، وهذه المكانة المتميزة والمتزايدة للتعاونيات والجمعيات كان لها أثر كبير في ظهور فئات جديدة من صغار المنتجين وأصحاب المشاريع، ومن تعزيز حضورهم على مستوى الأنشطة المرتبطة بتسويق المنتوجات المحلية (الحليب، العسل...).

3.2 التحديات التي تلازم المجتمع المدني بالمجال الترابي لمطماطة وبوحلو والآفاق المستقبلية

حاول النسيج التعاوني والجمعوي بجماعتي مطماطة وبوحلو الرفع من مستوى التنمية البشرية عبر قيامه بمجموعة من الأنشطة والمبادرات، إلا أن واقعهما يبقى متسما بالمحدودية ويطبعه الضعف، ويرجع ذلك إلى:

- ✓ ضعف تمويل هذه التنظيمات والذي لا يمكنها من تحقيق الأهداف المنشودة والمسطرة، بحيث تجد نفسها أمام مسؤولية أكبر من الإمكانات المادية المتاحة لها؛
- ✓ غياب الحس التطوعي والتواصل الحقيقي مع الساكنة، الشيء الذي يؤدي إلى انعدام رؤية متكاملة، تمكن من معرفة مكامن الضعف وقوة المجال الترابي المحلي، وطرح حلول لها، وبالتالي سيادة الطابع الارتجالي؛
- ✓ غياب الوعي بأهمية التنسيق بين المجتمع المدني وباقي المؤسسات مما يؤدي إلى تشتت الجهود؛
- ✓ التوظيف السياسي لهذه التنظيمات، مما يفقدها روح التضامن والتعاون. لذا وجب عليها الالتزام بالاستقلالية والابتعاد عن توظيفها للمصالح الشخصية.

فكل هذه التحديات تجعل من النسيج التعاوني والجمعوي بجماعتي مطماطة وبوحلو عاجزا عن التصدي لإكراهات الظرفية الراهنة من غلاء وفقر وهشاشة... وبالتالي فإنه يظل على هامش التنمية البشرية لا في صلبها. ليبقى الرهان الأساسي الذي ينبغي أن تحققه هذه التنظيمات المدنية داخل مجال الدراسة هو التمكن من ضمان استمراريتها.

ورغم كل هذه الإكراهات الملازمة لتنظيمات المجتمع المدني، إلا أنه يبقى قوة ضاغطة وعنصرا أساسيا في مسألة التنمية البشرية بالمجال الترابي لمطماطة وبوحلو، وذلك لوضعه العنصر البشري ضمن أولوياته، ومنه فإن جماعتي الدراسة أمام فرصة حقيقية لتحقيق تنمية بشرية عبر إدماجها (الجمعيات والتعاونيات) كشريك في مخططات التنمية البشرية وذلك من خلال:

- ✓ إنشاء وكالة جهوية خاصة بالمجتمع المدني؛
- ✓ تعيين ممثل لجميع الجمعيات الناشطة داخل المجلس الجماعي ومنحه صفة الاستشارة؛
- ✓ إشراك المجتمع المدني في إعداد وتتبع البرامج التنموية المحلية؛
- ✓ تسهيل الإجراءات المتعلقة بنظام تأسيس الجمعيات والتعاونيات، لبث روح المبادرة والعمل التطوعي لدى المواطن عبر إشراكه في تسيير مشاريع محلية مع الأخذ بملاحظاته؛
- ✓ ضرورة تأهيل وتكوين أعضاء الجمعيات والتعاونيات وكذا منخرطيها مع الاحترام التام لتوزيع الأدوار والمهام، ناهيك عن تعزيز التمثيلية الشبابية والنسائية داخل المجتمع المدني؛
- ✓ البحث عن الموارد المالية عبر الانفتاح على المنظمات الحكومية وغير الحكومية وعقد الشراكات معها؛
- ✓ الحفاظ على استقلالية النسيج التعاوني والجمعوي وإبعاده عن الأجندات السياسية.

خاتمة

يستخلص من هذه الورقة البحثية المتمحورة حول إسهامات المجتمع المدني في ميدان التنمية البشرية بالمجال الترابي لمطماطة وبوحلو النتائج التالية:

- ارتبط ظهور المجتمع المدني بتراب مطماطة وبوحلو على غرار باقي المجالات الترابية المغربية بمجموعة من التحولات الحديثة (سياسية، اجتماعية، اقتصادية) وتخلي الدولة عن العديد من مهامها خاصة في الميدان الاجتماعي.
- امتلاك الجماعتين رصيدا مهما من التنظيمات المدنية تعنى بالمسالة التنموية في مختلف المجالات، وأصبحت تشكل أهم الآليات المناهضة لمظاهر الفقر والتهميش، وتعزيز روح التضامن وغرس ثقافة العمل الجماعي والتطوعي وإشراك العنصر البشري في مسلسل التنمية.
- أبانت مؤسسات المجتمع المدني عن قدرتها ورغبتها في الإسهام بفعالية في الجهود المبذولة لخدمة قضايا التنمية البشرية، من خلال تحقيقها لمكتسبات هامة للساكنة المحلية: (محاربة الأمية، تحسين الدخل، الاهتمام بالأشخاص في وضعية خاصة...).

وأهم ما يستخلص في هذا السياق، أن مسألة التنمية البشرية هي عملية معقدة، تتطلب تكاثف الجهود والتنسيق بين كافة المتدخلين والمعنيين بالفعل التنموي، وتوسيع الانفتاح على هيئات المجتمع المدني، والعمل بحزم على تعبئة كل القدرات والطاقات التي تمتاز بها هياكلها.

لائحة المصادر والمراجع

- ✓ محمد الشتيوي. 2022. التنظيمات التعاونية بالمغرب مقاربة سوسيو تاريخية لجذور الارتهان للدعم العمومي. منشورات المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ص 52-79، المجلد 1، العدد 1.
- ✓ محمد لكريني. 2015. رهانات المجتمع المدني في ضوء مستجدات دستور 2001. مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد 9.
- ✓ سالم الساهل. 2003. تصورات عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي بالمغرب. مجلة أبحاث، العدد 55، الدار البيضاء.
- ✓ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبئي. 2016. وضع ودينامية الحياة الجمعوية.
- ✓ الخطاب الملكي يوم 4 ماي 2002 بمناسبة افتتاح المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط.
- ✓ المندوبية السامية للتخطيط، ملحقة تازة.
- ✓ قانون التعاونيات رقم 24.83، الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1984، الباب الأول، الفصل الأول.
- ✓ قانون الجمعيات 75.00 الصادر بتاريخ 5 يوليوز 2002، الفصل الأول.
- ✓ وثائق الجماعتين الترابيتين مطماطة وبوحلو.
- ✓ MOHAMMED SOUSSI. 2005 : société civil et développement local, exemple pratique, in les éléments d'analyse sur le développement territorial. Aspect théorique et empirique , l'Harmattan.
- ✓ PECQUEUR B. 2005: Le développement territorial: Une nouvelle approche des processus des Développement pour une économie du sud, In territoire mort vive les territoires, Editeur scientifique, Anthlaum et F. Girout, édition, institution de recherche pour le développement (IRD)، Paris.

الجغرافيا النسوية ودورها في فهم واقع وقضايا المرأة.

Feminist Geography its role in understanding the issues and the reality of women.

أسماء إبن Asma IBN، طالبة باحثة في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة إبن زهر أكادير، المغرب.asma.ibn@gmail.com

عبد الحكيم بلقاسم Abdelhakim BELKASEM، باحث في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة إبن زهر أكادير، المغرب. Abdelhakim87belkasem@gmail.com

حسن بن عليات Hassan BENALAYAT، باحث في الجغرافيا البشرية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة إبن زهر أكادير، المغرب. h.benalayat@gmail.com

الملخص:

تعتبر الجغرافيا النسوية إحدى التيارات الحديثة في الجغرافيا البشرية والتي كرست اهتمامها على دراسة علاقة المرأة بالمجال، واعتبارها فاعل أساسي يؤثر ويتأثر. بمعنى أن دراسة العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة، وعمليات بناء وإعادة بناء وتعديل العناصر البيئية المختلفة طبيعية وبشرية، يجب أن يميز فيها بين دور الرجل والمرأة. وبالتالي فقد أضافت الدراسات النسوية في الجغرافيا بعدا نظريا جديدا ساهم في تراجع تفسير دور المرأة في المجتمع وفي ميادين العمل من وجهة نظر بيولوجية أو حتى جندرية، بل انتقل إلى أخذ العقلانية والفروق الفردية بعين الاعتبار.

الكلمات المفتاحية: الجغرافيا النسوية، الدراسات النسوية، الجندر، المرأة، المجال.

Abstract:

Feminist geography is one of the modern Currents in human geography, which has devoted its attention to studying the relationship between women and the territory, is a key actor that influences and is affected. In the sense that the study of the interactive relationship between human and the environment, and the processes of building, rebuilding and modifying the various environmental elements, natural and humaneness, must distinguish between the roles of men and women. Thus, feminist studies in geography have added a new theoretical dimension that has contributed to a decline in the interpretation of the role of women in society and in the fields of work from a biological or even a gender perspective. But by taking into account rationality and individual differences.

Key words: Feminist Geographers, Women Studies, Gender, Women, Territory.

مقدمة:

شـهدت بدايات القرن العشـرين تطور الجغرافيا الحديثة والذي كان للجغرافيا الطبيعية النصـيب الاكبر فيه، ولذلك لم يكن لدى الجغرافيين آنذاك اهتمامات علمية بالقضـايا الجندرية[1] ولا حتى بقضـايا المرأة. ويبدو أن مبدأ تقسـيم العمل والفروق الواسـعة بين الرجل والمرأة كانت من القضـايا المسـلم بها، ويعزى ذلك الى ضـعف الجغرافيا البشـرية التي تعني بالقضـايا الإنسـانية من جهة، وانفراد الرجال بالبحث الجغرافي آنذاك من جهة أخرى، فنسـبة الجغرافيين من النسـاء في الجامعات الامريكية مثلا تتعدى في الوقت الحاضر 10 في % (Monk and Hanson, 2008)، وتبلغ أقل من 1% في معظم الدول العربية (ميسون وائل العتوم، نسيم فارس برهم، 2015).

لقد كان الفكر الجغرافي منصبا على دراسـة الطبيعة وتأثيرها على الإنسـان، فسـادت المدرسـة الحتمية قبل أن تبرز المدرسـة الامكانية التي نظرت إلى الإنسـان والطبيعة نظرة متوازنة. وقد أدى كل ذلك إلى تأخر ظهور الفكر النسـوي في الجغرافيا إلى بداية الستينات من القرن الماضي. وعلى الرغم من ظهور المدرسـة اللاندسكيب[2] في الخمسينات من القرن المنصـرم، إلا أن عملية الربط بين المجال والنوع جاءت متأخرة للغاية قبل ظهور دراسـات ناقده تضـع التبعية على الجغرافيين الرجال الذين ربطوا المجال بهم باعتبارهم مركز الاهتمام في نهاية الثمانينات من القرن المنصـرم. وكانوا أحاديي الجانب وضيقي النظر وذلك لأنهم فسـروا المجال (خاصـة الحضـاري منه) كعلاقة بين البيئة والمجتمع دون أن يحللوا المجتمع الى عناصره المختلفة. (ميسون وائل العتوم، نسيم فارس برهم، 2015).

فما يلي تطرقنا للصـيرورة التاريخية لظهور الجغرافيا النسـوية والدراسـات النسـوية بصـفة عامة، وأيضـا نظريتها ومنهاجياتها العلمية. بالإضافة لمجموعة من القراءات في البحوث والمقالات العلمية التي اعتمدت في نظرياتها ومنهاجياتها على الجغرافية النسوية.

عوامل ظهور الجغرافيا النسوية:

ظهرت أوائل الدراسات التي يمكن أن تنطوي تحت راية الجغرافيا النسوية[3] في العقد السابع من القرن العشرين، كأحد استحقاقات حركة المرأة التحررية التي شهدها العقد السادس من القرن العشرين. وفي الجغرافيا أدى زيادة عدد

---

[1] ظهر مفهوم "النوع الاجتماعي" لأول مرة في عام 1972 في كتاب آن أوكلي (Ann Oakly, sex, gender, and society 1972)، «تحيل كلمة جنس على الفوارق البيولوجية بين الذكور والإناث، وإلى الفرق الظاهر بين الأعضـاء الجنسـية، وكذا إلى الفروق في ارتباطها بوظيفة الإنجاب. أما النوع فإنه معطى ثقافي، فهو يحيل إلى التصـنيف الاجتماعي وترتيبه للمذكر والمؤنث ». وينسـب الجندر إلى اللغة الانجليزية التي تترجم بالنوع الاجتماعي وهي بالأسـاس مقولة ثقافية وسـياسـية تختلف عن الجنس باعتباره معطى بيولوجيا، وتعني الأدوار والاختلافات التي تقررها وتبنيها المجتمعات لكل من الرجل والمرأة. والبحث في الجندر يمكننا من تعويض الماهوية البيولوجية بالبنائية الثقافية، بحيث يتبين لنا بأن الاختلاف بين الرجل والمرأة مبني ثقافيا وايديولوجيا وليس نتيجة حتمية بيولوجية، ثم إن هذا المفهوم أداة فعل في الواقع وبحث في مجالات التنمية من حيث التقسيم الاجتماعي للأدوار. (رشيد لبيض، 2013)

[2] تأسـست هذه المدرسـة على يد الامريكي كارل سـاور Sawar في 1925 بالولايات المتحدة، مناهضـة للحتْم البيئي، أطلق عليها مدرسـة اللاندسـكيب (هيئة الأرض/ المشـهد) Landscape (Paysage)، التي تهدف إلى أن الأرض وما بها من موارد ملْك الإنسـان، أي إن قيمتها تتحدد وفق حاجته لها، واسـتغلاله إياها، بما يعني الحرية الكاملة للإنسان، ومناقضة لمبدأ الحتمية الطبيعية.

[3] هي أحد فروع الجغرافيا البشـرية التي تهتم بدراسـة العلاقة بين النوع وبنية البيئة وفهمها، وتوضـيح الطرق التي يؤثر فيها النوع، أو يتأثر بالترتيبات المكانية للمجتمعات. وهي محاولة لتحليل الطريقة التي بني بها النوع، من خلال عمليات اجتماعية مرتبطة بالبيئة. كما أنها دراسـة تهتم بفهم كيفية تأثير التغيرات في بناء العلاقات البيئية والفضـاء (Mackenzie, Suzanne, 1999)، على التعريف الاجتماعي للمجموعات النوعية (رجل وامرأة) والعلاقة بينهما. أي أنها تهتم بفهم الطرق التي من خلالها يمكن أن يتواجد الرجل أو المرأة في المجتمع، وكيف يرتبط ذلك بالنشـاط الذي يقوم به الإنسـان في تعريف الفضـاء. ويعرفها بعضـهم على أنها "دراسـة العلاقات المتبادلة بين المجموعات النوعية التي تتشكل بفعل القوى الاجتماعية، والبيئات التي تتشكل بفعل تلك القوى أيضا" (Little, J. Peake and Richardson, P. 1988). (قاسم بن محمد الدويكات، 2006)

النساء العاملات في هذا الحقل، إلى تعاظم الاهتمام بقضايا المرأة، ودورها في تشكيل المشهد الطبيعي (Landscape). فقد احتوت الجغرافيا التقليدية على معارف ومصطلحات رجولية، فجاءت الجغرافيا النسوية بمواضيع جديدة تخص المرأة، والأطفال، والحياة الخاصة للأفراد، وانتقدت العولمة المتمحورة حول الرجل. ويرى أصحاب الفكر النسوي أن المواضيع الجغرافية التقليدية تؤثر في الذكور والإناث بصورة مختلفة. ولذلك فإن الدراسات الأولى بدأت تهتم بالنساء وعلاقتهن بالجغرافيا، كمجموعة نوعية تختلف عن الرجال. ولذلك سميت بجغرافية المرأة (Geography of women) أو الجغرافيا والإناث (Geography and Females)، أو الجغرافية والمرأة (Geography and women)، وقد حاولت أوائل النساء المؤيدات للجغرافيا النسوية (Feminist Geographers) إظهار كيف أن النساء مضطهدات مكانيا، خاصة فيما يتعلق بقدرتهن على إشغال الفضاء المكاني وتشكيله. وأن نظام الأبوة والهيمنة الذكرية وكون الرجال هم المخططون وأصحاب القرار، هي بنية عالمية مسيطرة من خلال السلوك الرسمي والعفوي لأبناء المجتمع، ومن خلال التوقعات الاجتماعية، واللغة المستخدمة، والعنف والتحرش الموجه نحو المرأة، اتفقن على أنه يجب أن تبذل الجهود لتغيير تلك المعايير والتوجهات من خلال التركيز على بيان وتقدير دور المرأة في البناء الاجتماعي، وفي تعديل وتشكيل مظهر سطح الأرض. وأنه يجب على المرأة (المهمشة والخارجية) تحدي إيديولوجية الرجل (المهيمنة والمركزية) في النسيج الاجتماعي. (Desbiens, C. 1999) وقد زاد الاهتمام بالجغرافيا النسوية ربما بسبب زيادة الاهتمام بالمنهج الإنساني بشكل عام، وبطريقة التحليل الكيفي بشكل خاص في حقل الجغرافيا. ونتيجة للزيادة الكبيرة في البحث النسوي في حقول معرفية أخرى كعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة. وقد ظهر أول بحث جغرافي عن النوع في مجلة النقيض Antipode الراديكالية عام 1973، كتبه بات بيرنت Pat Brunt بعنوان (التغير الاجتماعي، مكانة المرأة ونماذج أشكال المدن وتطورها) "Social Change, the Status of Women and Models for City Development" حيث بدأ البحث الجغرافي يركز على جعل الرفاه والعدل الاجتماعي هدفا له، إما من خلال التغيير الليبرالي التدريجي للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي السائد، وإما من خلال التغيير الراديكالي للنظام الرأسمالي. وبالطبع فإن المرأة هي من الشرائح الاجتماعية التي وجد أنها تعاني من عدم المساواة والعدالة، التي تقتضي التغيير. ومن خلال الاطلاع على الأدب المكتوب في الجغرافيا النسوية، أمكن تمييز عوامل متشابكة دفعت مجموعة من الباحثات الجغرافيات للاهتمام بمثل هذا النوع من الدراسات، لعل أهمها يعود إلى التجارب الشخصية السلبية التي تعرضن لها أثناء حياتهن العملية، عكست مدى سيطرة الرجل وضعف المرأة، سواء في حقل الجغرافيا أم خارجه.

ولا شك أن ظهور الفكر الراديكالي في الجغرافيا في الستينيات من القرن العشرين، وإنشاء مجلة النقيض Antipode عام 1969، والانتشار الواسع للأفكار النسوية الاشتراكية في غير حقل الجغرافيا، اظهر حجم الخلل في التوازن وعدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الرجل والمرأة. مما دفع النساء في حقل الجغرافيا إلى رسم صورة مكانية لهذا التمييز، ومحاولة تقصي أسبابه من خلال إجراء دراسات تجريبية أولا، ثم محاولة تطبيق بعض النظريات التي تفسر التوزيع غير العادل للقوة في المجتمع لاحقا. وقد أدى التغير الاجتماعي الذي شهده العالم بشكل عام، والعالم الغربي بشكل خاص، إلى تغير دور المرأة في المجتمع، فمن الأم المدللة والزوجة المنجبة والمربية المدبرة والمرأة المهتمة ببناء عش الأسرة، والمكرسة وقتها لأنشطتها المنزلية وتوفير الراحة لعائلتها، إلى المرأة الخارقة العاملة والمكافحة التي تسعى لكسب لقمة العيش، والإسهام في بناء بيت الأسرة، وربما بنائه بمفردها. وفي المقابل فقد تغير دور الرجل الذكر في المجتمع، من الرجل المعيل العامل ابن الحقل والسوق والمصنع، إلى الرجل الشريك في الحياة، ورفيق الدرب الذي يقبل

تقاسم المهام مع المرأة في البيت. هذا التغير الذي أوجدته تحولات اجتماعية مثل: توفر فرص عمل جديدة نتيجة للتقدم الصناعي والازدهار الاقتصادي الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، والذي دفع المرأة للعمل بعد أن بدأ الرجال يحجمون عن إشغال بعضها. إضافة إلى الارتفاع التدريجي الذي طرأ على الأجور التي تتقاضاها المرأة، مما زاد من نسبة مشاركة النساء في العمل، وأيضا إلى انتشار وسائل منع الحمل التي حولت المرأة من أم منجبة تعتني بمنزلها وأطفالها، إلى امرأة لديها الوقت للعمل والمشاركة في الحياة الاجتماعية والعامة. كما أن زيادة فرص التعليم المتاحة للمرأة فتحت أمامها آفاقا واسعة للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويجب عدم إغفال حالات الفقر والعوز المادي والاجتماعي الذي شهدته المجتمعات نتيجة لسيادة نظام الإنتاج الاقتصادي الرأسمالي، والذي دفع المرأة لطرق باب العمل لإعالة نفسها أو المساهمة في إعالة أسرتها. وقد تنبهت عدد من الباحثات وبعض الباحثين، إلى حالة عدم التوازن، وأدركوا استحقاقها للدراسة والتقصي، وكان معظم هؤلاء من الراديكاليين الذين يدين أغلبهم للفكر الماركسي، الذي وفر لهم الأطر النظرية لتفسير تلك المشكلات. وكما أن صفات الإنسان متغيرة بين الرجل والمرأة، فإن الأنشطة البشرية هي الأخرى متغيرة بينهما، وفي ضوء ذلك يتغير النوع نتيجة هذه التغيرات الاجتماعية. فقد تحطمت الحواجز بين الجنسين عبر الوقت، نتيجة تبدل الأدوار والأفعال التي يقوم بها كل من الجنسين، فمثلما أصبحت المرأة تعمل في المصنع الذي كان حكرا على الرجل في الماضي، أصبح الرجل ملتزم البيت ليربي الأطفال مكان المرأة في بعض الحالات. كل ذلك دفع البعض إلى الإيمان بأن النوع هو مفهوم اجتماعي متغير، وكما أن الإنسان متغير فإن البيئة هي الأخرى متغيرة، لأن الإنسان هو الذي يصنع هذه البيئة ويغيرها. فتتغير هذه البيئة نتيجة عوامل سياسية يصنعها الإنسان المتغير، مثلما أنها تتغير نتيجة عوامل تتعلق بالتبدلات التي تطرأ على الضمير البشري. وبناء على ذلك فإنه يتوجب على الباحثة/الباحث تجزئة البيئة وتفكيكها لتسهيل فهمها. والغاية من ذلك هو التعرف على دور النوع في بناء وتغيير عناصر وشكل البيئة الطبيعية والثقافية، أو ما يطلق عليه الجغرافيون المشهد الطبيعي والمشهد الثقافي أو الحضاري، فالنوع هو عنصر فاعل ومشكل للبيئة. (قاسم بن محمد الدويكات، 2006)

المحتوى الجغرافي في الجغرافيا النسوية (مجالات البحث):

تسعى الجغرافيا النسوية إلى فهم العلاقة بين الإنسان والبيئة مع الأخذ بعين الاعتبار الفروق النوعية. بمعنى أن دراسة العلاقة التفاعلية بين الإنسان والبيئة، وعمليات بناء وإعادة بناء وتعديل العناصر البيئية المختلفة طبيعية وبشرية، يجب أن يميز بين دور الرجل والمرأة الذي هو علاقة متبادلة بين الإنسان والبيئة في وقت محدد، يعكس توازن بين البيئة الطبيعية وقدرات الإنسان وصفاته وإمكانياته، إضافة إلى احتوائه على مؤثرات موروثة من الماضي (الفرا، محمد علي،1980).

ومثلما يؤمن الجغرافي أن مفهوم البيئة ديناميكي متغير، فإن أتباع الفكر النسوي من الجغرافيين يؤمنون أن تعريف النوع (ذكر/أنثى) يتغير هو الآخر وفق آليات اجتماعية تحددها الأنشطة التي يقوم بها الرجل والمرأة. الأمر الذي يقتضي من الجغرافي التركيز على دراسة إنتاج البضائع والخدمات التي تؤدي إلى تغيير البيئة، وإعادة إنتاج البشر ككائنات حية واجتماعية. (Mackenzie, S. 1999)

فالتغير الذي حدث على الأنشطة التي تقوم بها المرأة، سواء من خلال عملها المنزلي، أو خروجها للعمل، أدى إلى إخراج المرأة من دائرة الوجود فقط، إلى وجودها كقوة سياسية. وهذا يتطلب من الجغرافي إعادة النظر في أحد أهم مرتكزات وأسس الجغرافيا، وهي دراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة، ولكن بعد أن يتم تقسيم النوع البشري (ذكر/أنثى)

على أساس النشاط الذي يقوم به، وكذلك إعادة تقسيم البيئة إلى قسمين، أحدها تشكل بفعل الرجل (كمجموعة نوعية وليس جنسية)، والآخر تكون بفعل نشاط المرأة. (Moss, Pamela,2002)

ويرى أصحاب الفكر النسوي من الجغرافيين الاقتصاديين أن العنصر المكاني في التحليل الاقتصادي يهمل دور النوع (المرأة) في العمليات الاقتصادية، وهم يتهمون أتباع المنهج (الذكوري) في الجغرافيا الاقتصادية إنه يفترض تشابه العمالة الذكورية والأنثوية، ومثلها مثل المنهج ما بعد البنيوية. فإن الأنثوية تفترض تكافل مجموعة من العوامل المتشابكة كالسلالة والعرق والعمر والنوع، وأشكال أخرى للقوة في التأثير على الأبعاد الجغرافية للاقتصاد وتوقيع المصانع والأنشطة الاقتصادية ودخل الأسرة...الخ. ولذلك فإن البحث النسوي لم يغير فقط المنهجية التقليدية في البحث الاقتصادي، عن طريق تقصي أثر السلالة والعرق والعمر والنوع في التوقيع المكاني للأنشطة الاقتصادية، بل غير أيضا طبيعة الأسئلة التي يطرحها لتضمين دور المرأة، أو للتمييز بين النوعين. (Gilbert, M. 1994)

أما في مجال جغرافية التنمية فقد بقي دور المرأة في التنمية مجهولا حتى نشرت الباحثة الاقتصادية الأمريكية إستر بصرب عام 1970 بحثا بعنوان: دور المرأة في التنمية الاقتصادية (Boserup, E. 1970) فبالإضافة إلى حقل الجغرافيا، فقد اشترك في دراسة النوع والتنمية باحثات من تخصصات أكاديمية عديدة كالأنثروبولوجيا والاقتصاد والإيكولوجيا بالإضافة إلى مناظرات ومنظري التنمية. وقد أعطى انعقاد أول مؤتمر للمرأة في مدينة مكسيكو عام 1975، وتخصيص الأمم المتحدة للفترة الممتدة بين عامي 1975-1985 عقدا للمرأة، دفعة قوية لتلك الدراسات. كما أدى ظهور الليبرالية الحديثة إلى الاعتراف بدور المرأة في التنمية، ثم شهدت دراسات جغرافية التنمية النسوية (Feminist Geography of Development) تحولا جذريا من التركيز على دور المرأة في التنمية، إلى دراسة العلاقات التي تربط بين النوع كأداة ووسيلة تحليل في نظرية التنمية. فظهرت وجهات نظر تبحث في دور النوع وبالذات المرأة في التنمية. كما ظهر تحليل نسوي إيكولوجي (Ecological feminist analysis) يبرز دور المرأة لحل مشكلات البيئة ومنع تدهورها. فينتقد الجغرافيون الاقتصاديون من أصحاب الفكر النسوي سياسات التنمية المتحيزة جنسيا (للذكور)، مثلما ينتقدون العولمة التي تعزز الهيمنة الذكرية، كما انتقد بعض الباحثين سياسات التنمية الموجهة نحو الرجل والهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي على حساب التنمية السياسية أو الحفاظ على البيئة. كما حلل البعض دور المرأة العشائري كمنتج وموجه للسياسات المجتمعية، وبالتالي أثرها في سياسات الإسكان في بعض دول العالم النامي، ودور المنظمات النسوية كقوى ضاغطة لتحقيق التغيير. (Moser, C. 1987)

كما بدأت دراسات الجغرافيا الحضارية (الثقافية) النسوية Feminist cultural geography بتعريف المرأة كمجموعة بشرية تختلف عن الرجل في التفاعل مع المجال الحضاري وتعديله، وأصبحت تعامل ظاهرة الرجولة والأنوثة على أنها هوية حضارية أو ثقافية مرتبطة بالمكان ولكل منها سلوك مكاني مختلف. فكثير من العقائد والإيديولوجيات والظروف الاجتماعية السائدة تشجع على العزل النوعي، وتحاول هذه الدراسات تقويم معاني الأشياء التي يتضمنها المجال الحضاري تبعا للنوع، ذلك أن نظرة الإنسان للأشياء تختلف ليس فقط باختلاف خلفياتهم الثقافية والعرقية والدينية والاجتماعية، بل نتيجة تباينهم النوعي أيضا. ويستمر البعض في دراسة الفضاء الثقافي ودور المرأة في تشكيله، معتمدين على الأطر النظرية المعروفة في هذا الفرع من فروع الجغرافيا، ويحلل البعض "المجال" كما تراه المرأة من خلال النصوص الأدبية، والأعمال الفنية. (Norwood, V. 1987) وفيها تبذل محاولات لفهم دور النوع، ومدى أهميته في أنشطة البشر، وكيف تتغير فوق المكان وعبر الزمان، مثل مقارنة دور المرأة في الأنشطة البشرية وبناء المنظر الحضاري للمدن في الماضي والحاضر.

ويسعى الجغرافيون أيضا لفهم العلاقة بين الفضاء الجغرافي من جهة، والسلالة والنوع والطبقة، من جهة أخرى. كما يدرسون العناصر المكانية للامتياز والاضطهاد استنادا إلى النوع. وكيف تعيش مجموعات بشرية في امتيازات على حساب جماعات مضطهده. ويرى بعض الجغرافيين السياسيين من أصحاب الفكر النسوي Feminist political geographers أنه يجب إعادة دراسة وتعريف السياسات المجتمعية، ونضال المناطق والأقاليم الجغرافية للحصول على حقوقها للأخذ بعين الاعتبار دور المرأة. ويذهب البعض للاعتقاد أن للمرأة دورا في تكوين الصورة السياسية للمجتمعات ليس على المستوى المحلي فقط، بل أيضا في تكوين الدول وهيكلتها (قاسم بن محمد الدويكات، 2006). وكثير من المواد الدراسية في الجامعات تبحث في السياسات الجغرافية محلية ودولية وإقليمية، التي تأخذ بعين الاعتبار عناصر متشابكة منها نوع أو جنس المتفاعل مع المكان الجغرافي. كما ينتقدون العلاقات الجيوسياسية المستندة على أسس نوعية (Peace, Robin, 1997)

وتهتم الجغرافيا النسوية الطبية Feminist medical geography بصحة المرأة، وقضايا الإنجاب والعقم وصحة الأطفال، كما تهتم بربط البيئة الاجتماعية والسياسات العامة وأثر العلاقات والقيم الاجتماعية والدينية في خلق أنماط المرض عند المرأة، وخاصة فيما يتعلق بمرض الإيدز. وتسعى الجغرافيا الطبية النسوية إلى الكشف عن أثر السلالة والعرق والطبقة الاجتماعية والنوع على صحة المرأة. كما تُقوم فرص وإمكانيات وصول المرأة للخدمات الصحية والطبية. وفي المجال السلوكي فإنها تهتم بتحليل معنى المرض.

واستطاع في جغرافية المدن النسويون من المتخصصين Feminist urban geographers تقصي التباين النوعي في المدن من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للمؤسسات التي تعتني بالمرأة والأمومة (أندية وأنشطة ترفيهية ومراكز ثقافية ومراكز الأمومة والطفولة ومراكز العناية بالنساء المعنفات أو المعتدى عليهن... الخ). ودراسة وتمثيل أنماط العنف ضد المرأة أو معدلات النساء العاملات حسب الحي والطبقة الاجتماعية. كما تهتم بدراسة العلاقة بين النوع والبيئة المبنية، مثل المدينة كمجال للخوف بالنسبة للمرأة، ودور المجموعات الشاذة جنسيا في إعادة تشكيل المجال الحضري، ودراسة أنماط الفقر والمساكن والأعمال المدفوعة الأجر. لقد استطاعت الدراسات المحلية النسوية أن تدرس التباين في أجور النساء العاملات بأجر حسب المناطق والأقاليم، ومقارنة أجورهن بالأجور التي يتقاضاها الرجال. كما يمكن تحليل دور الرأسمالية في تشكيل العلاقات الاجتماعية في المناطق والأقاليم المحلية .(Gilbert. A and Rose. D 1990)

وعلى المستوى المحلي جدا فيبذل الجغرافيون محاولة لفهم العلاقة المعقدة بين النوعين في المنزل ومكان العمل، مع التركيز على دراسة علاقات القوة بين النوعين، وبطريركية الهيمنة والسيطرة. وفي مجال النظرية والمنهجية فتسهم الجغرافيا في تقديم تفسير للتباين في الفضاء الجغرافي على أساس النوع استنادا إلى تفسير العلاقة بين الرأسمالية والبطريركية (Patriarcat) في السيطرة على المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما يسعى البحث في هذا المجال إلى إيضاح كيف أن التفكير بالجغرافيا والعلاقات النوعية تغير خلال أكثر من عقدين. كما تسهم في التعرف على مجال دراسات الجغرافيا النسوية، ولماذا ظهرت؟ ولماذا يجب دراستها؟ وكيف تحدت الدراسات السائدة الذكورية للجغرافيا؟ وكيف أنها تعزز وتكمل الطرق التقليدية التي حلل من خلالها الجغرافي العمليات الاجتماعية، والتركيز على عملية بناء الامتياز والاضطهاد وجغرافية الفرق. (Hanson, S. 1997)

تطور الدراسات النسوية في الجغرافيا:

بدأت دراسات جغرافية النسوية بالتركيز على المرأة ككائن يختلف عن الرجل، أي أنها تبحث في السلوك المكاني للرجل والمرأة وكيف يختلفان، على اعتبار أن هناك توافقا على معنى الرجولة والأنوثة بين الباحثين استنادا إلى

الصفات البيولوجية لكلا الجنسين. وقد كان الاهتمام بالمرأة ومحاولة جلبها إلى دائرة الضوء التي كانت غائبة عنها، قرارا سياسيا يهدف إلى الحد من استبعادها أكثر من كونه صحوة ضمير عند الرجل، ولذلك كان هناك نقاشا حول تسميتها دراسات المرأة أو دراسات النوع. (MacDwell, L. 1997) وقد ارتبطت تلك الدراسات في الجغرافيا بالإناث من الجغرافيات أستاذات وطالبات، حيث كان همهن الأول جمع البيانات الجغرافية الجديدة التي تفرق بين الرجل والمرأة ظن في محاولة لإعادة كتابة الجغرافيا بهدف تضمينها قضايا المرأة التي كانت غائبة عنها، حتى أنه جرت محاولات لإعادة تعريف الجغرافيا لكي تشمل قضايا المرأة، فبدلا من القول أن الجغرافيا تبحث في العلاقة بين الإنسان والبيئة، اقترح القول أنها تبحث في التباين في تفاعل الرجل والمرأة مع البيئة التي يعيشون فيها وفي طريقة تأثير كل منهما في التنظيم المكاني للأنشطة.

وسعت بعض الأبحاث النسوية إلى تفحص التباين المكاني لمشاركة المرأة في سوق العمل، وتوصلت إلى وجود تباين إقليمي ووطني في معدلات المشاركة، ويعود ذلك إلى السياسات التي تنتهجها المؤسسات العامة والخاصة في الأماكن المختلفة. وظهرت الحاجة إلى انتهاج سياسات خاصة وموجهة بدلا من تباع سياسة عامة تخص الانسان بغض النظر عن نوعه.

وحين أدخلت الجغرافيات النسويات مفهوم النسوية إلى الجغرافيا نقدن هذا العلم، لأسباب عدة منها:

1 - ادعائهن أن النزعة الذكورية كانت تتجلى بوضوح في بنية المعرفة الجغرافية، فهؤلاء النسويات الجغرافيات يرين أن الطرق الذكورية فقط هي التي تم بها إنتاج المعرفة الجغرافية على المستوى النظري الأول، وهو المستوى الذي تأسس عليه علم الجغرافيا، وهو الأمر الذي امتد إلى الأساليب والتصورات الذهنية التي أدركت بها الجغرافيا العالم. 2– وعلى المستوى التطبيقي ترى النسويات الجغرافيات أن المدينة بشكلها المعاصر تجسد الانقسام بين الجنسين بالمعنى الحرفي، وأبرز مثال على ذلك مشكلات الإسكان للنساء غير المتزوجات.

وفي محاولة منهن لإدخال المفاهيم والتصورات النسوية في علم الجغرافيا ذهبن إلى: إثارة أسئلة معرفية جديدة، تحتاج إلى بحث علمي لإجابتها، كما أعدن تقييم الافتراضات النظرية والمنهجية الخاصة بهذا العلم. وأدخلت النسوية أيضا زوايا نظر جديدة إلى مناهج البحث الأكاديمية في الجغرافيا، فبدأت مناهج البحث الجغرافي في التحول قصدا لتشمل النساء، وتولي اهتماما خاصا بقضاياهن كما يطرحها الاتجاه النسوي، وهن في كل هذه المحاولات يستهدفن فقط لفت الانتباه والتعبير عما يسمينه اختلال هياكل القوة بدلالة الأمكنة. فأوجه الارتباط بين النسوية والجغرافيا عديدة، فالنسويات يرون أن الجغرافيا هي السياق المشترك الذي يشكل الفعل الاجتماعي، وقد تتجلى فيه الأدوار الاجتماعية للنوعين النساء والرجال، أو يعيد إنتاج هذه الأدوار أو يسمح بتجاوزها. ويرتبون على ذلك أن جميع العلاقات الاجتماعية محكومة بالمكان، ومن ثم فالعلوم الجغرافية أساسية للأبحاث التي تدرس النساء في جميع الأمكنة.

وتستكشف الأبحاث الجغرافية المعنية بدراسة علاقات النساء بالمكان، والطبيعة المكانية وتأثيرها في تشكيل الهوية ومصادر القوة والسلطة، ومن هنا تلتقي دراسات الجندر مع الجغرافيا في كون الهوية والسلطة مرتبطتين بالمكان دائما. فالنسويات استخدمن مفهوما جغرافيا، الذي يعبر عن مفهوم المكان، لاستكشاف العلاقة بين الجندر والجغرافيا، من ناحية، وعلاقات القوى الذكورية وارتباطها بالجغرافيا من ناحية أخرى.

أهداف ومناهج الجغرافيا النسوية وفرضياتها:

إن أهداف الجغرافيا النسوية وفقا لـ .Mcdowell et Sharp (1999) هي:

إظهار الاختلافات المكانية حسب الجنس والعلاقات والانقسامات التي تنتج عنه وكشف العرف المشترك وإشكالية طبيعة الظاهرة. وبالتالي فإن الهدف هو معرفة مدى تأثير النساء والرجال على الفضاء والأماكن المختلفة، وإظهار كيف أن هذه الاختلافات هي نفسها جزء من العرف الاجتماعي للجنس، وكذلك مكانته الاجتماعية. ومن منظور إنتاج جغرافيا عادلة، لا تريد الجغرافيا النسوية فقط أن تكون أكثر إنصافًا، ولكنها تريد أن تكون أحد المحتجين. في هذه الحالة، بالنسبة Gilbert et Rose (1987)، إنها مسألة تسليط الضوء على الاستراتيجيات المكانية للجماعات النسائية، ولكن أيضا المطالبة وتأكيد مشاركة أكبر للمرأة في الحياة بشكل عام، وحتى خلق مساحات أكثر إنسانية، وإظهار كيف أن النضال من أجل حيازة الفضاء وحركات تحرير المرأة يجتمعان ويتداخلان معاً. وتهدف أيضا إلى معالجة عدم الإنصاف المستند إلى النوع في المجتمع، وهي تسعى إلى الوصول إلى مجتمع يعترف بالتعددية والتباين في الخبرات البشرية، وتسعى إلى إظهار الفروق النوعية في بناء المجال حسب النوع والتطور الزمني الذي شهده هذا التغير فضلا عن إظهار التباين الجغرافي في ذلك.

لقد انطلقت النسويات من ثلاث فرضيات ثابتة، وهن بصدد الولوج إلى علم الجغرافيا:

الفرضية الأولى: أن جميع العلوم والأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لها آثار تمس النساء والرجال على أساس الجندر، ومن ضمن ذلك علم الجغرافيا.

الفرضية الثانية: أن ثمة صراع بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات التي يتيحها المكان، فالعلاقات بين الرجال والنساء صراعية بطبيعتها، وهو ما يعد أمرا مهما لفهم مناط القوة وكيف تتوزع مكانيا بطريقة غير عادلة لصالح الجماعة الاجتماعية المهيمنة وهي الرجال بطبيعة الحال.

الفرضية الثالثة: أهمية قيام مقاربة نسوية في دراسة الجغرافيا، وخاصة مفهوم المكان لمعرفة أوجه التميز التي تتخذ ضد المرأة ومواجهتها.

وخرجن من هذه الفرضيات بحتمية واحدة، مفادها دراسة السياق المكاني الذي يمارس فيه النساء والرجال أدوارهم وأدوارهن الاجتماعية لابد وأن تقوم على أساس الجندر، بغية الكشف عن تأثير علاقات القوى القائمة على وضعية المرأة.

ومن بين المظاهر التي تسوقها النسوية لتعضيد موقفهن والتي دللن على ما ذهبن إليه من فرضيات بعدة دلالات منها:

1 / حركة النساء في المجال العام محدودة بالأيديولوجية الذكورية السائدة التي تحدد موضع النساء بالحيز المنزلي الخاص داخل بيوتهن.

2 / تخصيص أماكن معينة لممارسة الأنشطة البدنية على أساس الجندر، لاسيما في البلدان ذات الثقافة الإسلامية.

3 / تعامل المجتمع مع الحيز المكاني بحسب النوع الاجتماعي للفرد، فالأماكن تصاغ تبعا لجنس من فيها من النساء والرجال، وبالطريقة التي تنتج تمييزا ضد المرأة وفي صالح الرجل.

4 / الأنشطة الاقتصادية التي تحتمها جغرافية المكان، يظهر فيها بوضوح شديد تسلط الثقافة الذكورية، التي تسعى لاستغلال المرأة وقهرها اجتماعيا واقتصاديا وتسخيرها للأغراض الذكورية.

هذا فيما يخص الفرضيات، أما مناهج الدراسات الجغرافية النسوية فهي تدرس المرأة من خلال السياق السوسيو مجالي ووفق مرجعياتها الاجتماعية والثقافية والإيديولوجية، وبالتالي تتباين النظريات والمنهجيات الجغرافية

بقدر تباين المناطق والبيئات والثقافات التي يدرسها الجغرافيون، فالجغرافيون الذين يدرسون الموضوعات المتعلقة بالنساء في الثقافات الإسلامية لا يستخدمون منهجيات ثابتة، إذ تختلف المناهج وفقا لأدوات البحث المتاحة لكل باحثة جغرافية، والسياق الاجتماعي أو السياسي لبحثها، وطبيعة أسئلة بحثها. فمناهج البحث الكمية مثل الاستشعار عن بعد، وجمع عينات من التربة، وتحليل المجال الطبيعي العام، يمكن أن تستخدم مع المقابلات الشخصية والملاحظة بالمشاركة لتحديد ثقافة استخدام الأرض في منطقة معينة وأبعادها الخاصة بالجندر. ومن مناهج التحليل التي استخدمها باحثو وباحثات الجغرافيا الحضرية منهج المسح متسع النطاق ومنهج المجموعات البؤرية، كما استخدموا منهج الملاحظة بالمشاركة لفترة زمنية طويلة، والمقابلات الشخصية التي تشمل أسئلة مفتوحة. لكن هنالك جغرافيين آخرين يتوقفون أمام الأعمال الأدبية والأفلام بحثا عن المعاني المطمورة في حيز الأماكن المتاحة للنساء في الثقافات المختلفة. ويوضح المنظور الجغرافي أن خلق حيز الأماكن واستخدامها وتفسير النساء لها واختصاص أنفسهن ببعضها، هي أمور مرنة ومرتبطة بالسياق، بالإضافة فإن النظريات والمنهجيات الجغرافية تقدم عبارات لوصف وتحليل الطابع المركب لحيز الأماكن الخاصة بالنساء في المجتمعات، ومختلف العناصر التي تشكل حياتهن اليومية (وتتشكل بها)، سواء كانت عناصر اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ذات طبيعة دينية. (Mills, A. 2002)

الدراسات الجغرافية عن النساء في الثقافات الاسلامية:

إن الجغرافية النسوية هي مجال فرعي واسع ركزت كتاباته السابقة أساسا على مناطق الثقافات الأمريكية والأوروبية، أما الجغرافيات النسويات الموجودات اليوم فيدرسن جميع أنحاء العالم. إن لدراسات النساء اللاتي يعشن في الثقافات الإسلامية مجال جديد متنام في علم الجغرافيا، يتجلى فيه ما يميز هذا العلم ككل من تنوع في النظريات ومناهج البحث والموضوعات. ويلخص كتاب (Mills. A, 2002) مسألة مهمة هي مسألة التوزيع الجغرافي للإسلام وتخصيص الإسلام للمكان حسب الجندر، في إطار مناقشة نظريات الجغرافيا ومناهج البحث المستخدمة فيها. تلتقي دراسات الجندر مع الجغرافيا في كون السلطة مرتبطة بالمكان دائما والجغرافيا هي السياق المشترك الذي يشكل الفعل الاجتماعي، وقد تتجلى فيه الأدوار الاجتماعية للجنسين (النساء والرجال)، أو يعيد إنتاج هذه الأدوار، أو يسمح بتجاوزها. يستكشف الجغرافيون نقاط الالتقاء بين الأدوار الاجتماعية للرجال والنساء في إطار البيت وبين هياكل قوة أكبر مثل السياسات القومية أو العمليات الاقتصادية العالمية. وتستكشف الدراسات الجغرافية المعنية بدراسة علاقات النساء بالمكان والطبيعة المكانية لتشكيل الهوية. وحيث إن جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى محكومة بالمكان، فالعلوم الجغرافية أساسية للأبحاث التي تدرس النساء في جميع الأمكنة.

من أهم المسائل الجغرافية اللازمة لدراسة النساء في الثقافات الإسلامية مسألة ما إذا كان الإسلام يصيغ المكان حسب الجندر وكيفية ذلك؟ وهذه المسألة متجذرة في التوثيق التاريخي لنموذج "المدينة الإسلامية "وهو نموذج لتصور استشراقي يصف سمات اجتماعية وثقافية معينة تشترك فيها مدن الشرق الأوسط من حيث إن أثر الإسلام يتجلى فيها وفقا لهذا النموذج لعب الإسلام دورا في صياغة المكان حسب انتماء الفرد إلى جنس دون الآخر، من حيث إنشائه لبيئات معينة شكلت المحيط اللازم لعزل النساء وفصلهن عن الرجال كما أمر الإسلام، وهذا جاء من القيمة التي يعطيها الإسلام للمرأة وللحفاظ على هيبتها ومكانتها. وأدى هذا إلى التمييز بين الأماكن العامة والخاصة في البيوت، بإنشاء البدع المعمارية العثمانية المسماة (بالحرملك والسلاملك) مثلا وهو معمار يفصل أماكن البيت اجتماعيا، بحيث يتميز كل مكان منها بنوع

مستخدميه. فالحرملك للنساء والأسرة، والسلاملك للرجال والزوار، وبمعالم معمارية مثل المشربيات التي تمنع عيون الذكور الغرباء من رؤية النساء اللاتي يشغلن المكان المخصص للأسرة، ومن أجل إعطاء الحرية للمرأة في هذا الفضاء. كما أن الطرقات المتعرجة الضيقة المسدودة في الأحياء تحدها الجدران التي تحمي نساء الحارة من نظرات الغرباء بالتحكم في الحركة، ولا يشجع نمط هذه الطرقات على وجود الغرباء عرضا في الحارة، إذ تلتصق المباني السكنية المتجاورة ببعضها البعض، وتفصلها الحارة عن الطرق العامة. يؤكد نموذج المدينة الإسلامية على أن الإسلام يقدم القيمة الثقافية السائدة في المجتمعات التي يسود فيها كديانة وهذا النموذج يعمل على تأويل المعمار ونظام المدن، حتى مستوى المسكن الخاص على محمل أنه من مظاهر القيم الإسلامية. فيما حطمت جانيت أبو لغد (1987) في مقالها مستقبل استخدام نموذج "المدينة الإسلامية" كأداة في الدراسات الجغرافية الجادة عن المجتمعات التي تسودها الديانة الإسلامية، وكشفت عن منبعه الاستشراقي، وأثبتت أنه نموذج مستقى من دراسات فرنسية عن مدن فرنسية استعمارية قليلة كانت بداية سلسلة طويلة من الأبحاث التي تستشهد ببعضها البعض. إن مجرد تشكيل نموذج يسمى المدينة الإسلامية يحمل زعما بوجود سمات جوهرية وحتمية للإسلام وقدرته على تشكيل البيئات الحضرية، وهو زعم يكشف عن المنظور الاستشراقي لهذا النموذج الذي بدأ بتحديد مدن المجتمعات الإسلامية من حيث موقعها من مدن أوروبا واختلافاتها عنها. فتتساءل جانيت أبو لغد: "لماذا يتوقع المرء أن تكون المدن الإسلامية متشابهة؟ وعلى أي نحو يكون تشابهها؟ " (Abu-Lughod, 1987,160p) ويثير تساؤلها مشكلة الزعم بأن الإسلام، مفهوم يمارس ويظهر مكانيا بطرق متشابهة في مجتمعات متباعدة جغرافيا، كمجتمعات جنوب شرق آسيا وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، أو في غير ذلك من أنحاء العالم. كما يثير أيضا نقطة واضحة هي أن العلاقة بين الإسلام وإنشاء المكان الاجتماعي واستخدامه في الحياة، وبين تقسيم المجتمع حسب الجندر قد لا تصلح للتعامل بشكل متسق مع التنوع الهائل في تاريخ المجتمعات والمناطق الجغرافية التي تشغلها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية، أو مع الأماكن الأخرى التي تعني فيها هذه التساؤلات شيئا. كما أن اعتبار عزل النساء وفصل أماكن النساء عن أماكن الرجال بمثابة سمة أولية من سمات "المدينة الإسلامية" يتجاهل أن "اقتصار وجود النساء على المجالات الخاصة من سمات المجتمعات الريفية والحضرية، الرأسمالية والاشتراكية" (S. Ardner referenced in McDowell, 2000, 121)، وأنه ليس سمة خاصة بالمجتمعات ذات الثقافات الإسلامية. لكن الوعي بمشكلات نموذج المدينة الإسلامية لم ينزع صفة الجدية عن السؤال عن العلاقات بين المكان والنوع الاجتماعي والإسلام. فمثلا، تستخدم آنا سيكور (2001) مدخلا مكانيا لدراسة ارتداء الحجاب في اسطنبول بتركيا. وتكشف دراستها عن علاقة مختلف طرق ارتداء الحجاب بالمكان عبر المدينة، وتلمح إلى أن حرية حركة النساء في المدينة ترتبط بإنتاج المعرفة الإسلامية بشكل يأخذ الجندر في الاعتبار. وتؤكد هذه الدراسة على أهمية دراسة تخصيص أماكن معينة للنساء يمارسن فيها حياتهن اليومية، وتلمح إلى أن الإسلام يلعب دورا هاما - وإن كان مركبا- في السياق الذي تفاوض فيه النساء بشأن ممارسات الحياة اليومية.

كما تفحص آنا سيكور مسألة تخصيص أماكن معينة لممارسة الأنشطة البدنية على أساس الجندر بالنسبة للفرد (رجل/امرأة)، ودراستها مثال لإسهام الجغرافيا المعاصرة في مسألة تعامل الإسلام مع الحيز المكاني حسب النوع الاجتماعي للفرد. ومن أهم التطورات النظرية الحديثة في الجغرافيا التحليل الجغرافي للجسد، حيث يفترض التحليل الجغرافي أن أنشطة الحياة اليومية التي تنتج الحيز الاجتماعي (أو تتحداه أو تعيد تفسيره أو تضفي عليه معنى) تبدأ في الجسد وتأخذ مجراها من خلاله، فنحن وغيرنا ننقش معان على الأجساد، فالجسد هو الذي يعرف الآخرين بالفرد، والفرد يحكي حكايات ذاته للآخرين بجسده، باستخدام العلامات أو الإيماءات أو اللغة. وتتشكل الهوية الذاتية في سياق عملية

حكينا للآخرين عمن نكون، ودائما ما يحدث هذا الحكي في علاقة اتفاق مع الآخرين أو اختلاف معهم. ويكتسب حكي الفرد -رجلا كان أم امرأة- عن ذاته معنى عندما يأخذ مكانه في صفوف الحكايات الجماعية الكبرى ويصير جزءا من الهوية الجماعية.(Mills. A, 2002)

بحث في الجغرافية النسوية عن النساء بالبرازيل:

ركز هذا البحث (Luttes de Brésiliennes pour le droit à la ville: l'expérience des femmes de l'occupation MANOEL CONGO à RIO DE JANEIRO AU BRÉSIL) على تجربة النساء البرازيليات اللواتي يناضلن داخل الحركة الوطنية للكفاح من أجل السكان اللائق (MNLM)، ويشغلن بشكل جماعي مبنىً عامًا مهجورًا في وسط مدينة ريو دي جانيرو منذ عام 2007. إن معاناة مجموعة من النساء اللواتي في وضعية اقتصادية واجتماعية صعبة دفعتهن للانخراط والكفاح من أجل تحسين وضعيتهن الاجتماعية والحصول على العمل والامن وسكن حضاري بقلب مدينة ريو دي جانيرو وليس على هامشها، هذا الاخير الذي يعرف ارتفاع لمعدلات الجريمة بشتى أنواعها وأكبر ضحية لها هي المرأة.

فهذا البحث عبارة عن قراءة للمدينة في بعدها النوعي، ويبدأ من فرضية أن الرجال والنساء يجربون المجال بطرق مختلفة بسبب الأدوار الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، كما تعد المدينة مسرحا للنضال والتجارب الحضرية الجماعية حيث تقاوم النساء وتحاول وتعيد بناء المنطقة لمزيد من العدالة الاجتماعية. وهكذا أصبحت الصراعات الحضرية وسيلة للنساء للتفاوض على حقهن في المدينة، وبهذه الروح من التشكيك في التناقضات، جعل المدينة مكانًا مقيدًا وتحويليًا بالنسبة للمرأة.

ولقد أظهرت هذه الأزمة الحضرية مدى هشاشة الاوضاع المعيشية للمرأة على وجه الخاص، فقد أصبحت مسألة الحصول على سكن لائق وأمن مسألة حياة أو موت، لهذا كانت من أول المشاركات في هذا الكفاح من أجل السكن بجانب مجموعة من الفئات المهمشة التي تقطن في أحياء هامشية لمطالبة السلطات العامة في حقهم بالسكن وحقهم من الخدمات الحضرية للمدينة. ولقد مكنة هذه التجربة الجماعية للنساء المهمشات اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً في المطالبة بحقهن بالمدينة.

ولقد اعتمدت منهجية هذا البحث إلى حد كبير على ملاحظة المشاركين من أجل الانغماس التام في البيئة المدروسة، وكما مكنة طريقة الملاحظة بالمشاركة في التركيز كثيرا على التجربة اليومية للسكان. في الواقع، دفعت المقاربة النسوية في هذا البحث للانتباه إلى "وجهة نظر المرأة" في خطاباتهن التي ساهمت في بناء المعرفة النضالية. ولقد ساهمت أيضا هذه الطريقة في إثارة وعي المستجيبين بمساهمتهم المهمة في هذا الكفاح، وأيضا ايقظتهم – بطريقة ما- على أسلوب معيشتهم واستخدام للمدينة كطريقة للحياة.

للوهلة الأولى يظهر هذا البحث البعد المهم الذي يوفره الإسكان للنساء، فهو يسلط الضوء على تجربة حضرية نوعية بوضوح، بحيث فالقراءة النسوية للمدينة منطقية في تحليلاتها، فالسكن يفهم على أنه مجال للظلم للمرأة بحيث يقتصر على دورها الاجتماعي الذي تعبر عنه (امرأة، أم، زوجة)، ولهذا يجب على النساء أن يغادرن المنزل ليبعدن عن الهوية الجنسانية التي تم تعيينها لهن. وبالتالي فالفارقات التي يشير لها هذا البحث، هي مشاركة أمهات وربات بيوت في هذا الكفاح من أجل الحصول على سكن لائق لصعوبتهن في دفع الإيجار بشكل شهري ومنتظم، فضلاً عن طموحهن لحياة أفضل لهن ولأطفالهن. إن التزامهن في هذا النضال مكنهن من اكتساب قوة داخلية أكبر تعطيهن الثقة في التصرف

في حياتهن، وبالتالي إعادة النظر في هويتهن والكشف عن إمكانية رؤيتهن بأنفسهن كشخص في حد ذاته إلى جانب دورهن الاجتماعي كأمهات.

بالإضافة إلى ذلك، أصبحت هؤلاء النساء على بينة من حقوقهن وكافحن للحصول عليها، وانخرطن في الحياة العامة، وطالبن في الحق في السكن اللائق من خلال الحق في أن تكون آمنة والحصول على الخدمات الاجتماعية، فهذه المرأة، بشكل أو بآخر، أصبحت واعية أيضا بمسألة حقهن في المدينة. فهي تتحدى الاستثناءات الاجتماعية المكانية الموروثة من الماضي والنموذج الحضري السائد، كما أنهن يشهدن على إرادتهن الجماعية لوضع حلول للسكن الاجتماعي في وسط المدينة. وبهذه الطريقة، شارك سكان الاحتلال (Manoel Congo) في إنتاج المدينة، المدينة التي تشبه لهم والتي تأخذ بعين الاعتبار الطريقة التي يعيشون ويمارسون بها كل يوم، وهذا يدفع إلى التأكيد مجددًا على أهمية النظر في علاقات القوة بين الرجال والنساء عند النظر في مفهوم الحق في المدينة، حيث إن هذه العوامل تشكل العضوية والمشاركة في المدينة. (MARIANNE CARLE-MARSAN, 2013)

النوع والجغرافيا: نظرة عامة من الهند

إن الجغرافيا البشرية في الهند كما في العالم الغربي، كانت تعالج المرأة التي كانت في أفضل الأحوال عرضية أو ثانوية أو خاضعة لرجل، وبالنظر إلى التقاليد التجريبية للمعرفة الجغرافية، لم تكن المرأة غائبة تماماً في أبحاثها فغالبا ما يتم تضمينها بشكل واقعي أو ضمني. فلم يحدث حتى وقت قريب أن أصبح الجنس قضية للتحليل الجدي في الهند، كما في أي مكان آخر، فنشأ الاهتمام بالمرأة كموضوع للدراسة وجزء من القضايا التي تشمل المرأة موضوعا تحت عنوان الجغرافيا الاجتماعية، على الرغم من أنها عبارة عن بعض الدراسات المحدودة والتي تعود إلى الستينات من القرن الماضي، فلم تنحصر الاتجاهات الناشئة في الجغرافيا الاجتماعية في تحديد التباينات الاجتماعية – المكانية فحسب، بل أيضا في التحقيق في القضايا ذات الصلة المتعلقة بالعدالة التوزيعية. ولقد ظهرت الدراسات المهتمة بالنساء في وقت متأخر بين الجغرافيين في الهند، وانحصرت على عدد قليل من الباحثين الذين بدلو جهد جماعي لإنتاج منظور نسوي في الجغرافيا.

ولقد عينت الحكومة الهند لجنة وطنية حول وضع المرأة في عام 1971، وكان هدفها تقييم التغيرات التي حدثت في وضع المرأة نتيجة التدابير الدستورية والقانونية والإدارية المعتمدة منذ الاستقلال. في وقت لاحق قرر المجلس الهندي لبحوث العلوم الاجتماعية (ICSSR) تكليف سلسلة من الدراسات المتعلقة بوضع المرأة لمساعدة هذه اللجنة الوطنية، وتم إنشاء فرقة عمل تتألف بشكل كبير من علماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا وعلماء السياسة ولكن بدون الجغرافيين. وفي عام 1982-1983 تم إنشاء لجان منفصلة من قبل (ICSSR) لدراسات النساء، ومع ذلك فقد منحت جميع هذه المنح الدراسية من قبل تخصصات أخرى غير الجغرافيا. فرغم أن معظم الجامعات في الهند لديها برامج أكاديمية منظمة للغاية، لها أيضا نطاق ضيق للغاية لإدماج المرأة كموضوع مستقل في الدراسة الجغرافية، باستثناء تسليط الضوء على بعض الإشارات الهامشية لحياة المرأة. ومع ذلك، فإن مركز دراسة التنمية الإقليمية بجامعة Jawaharlal Nehru أجرى بتكوينه المتعدد التخصصات، سلسلة من الدراسات حول قضايا المرأة من قبل الجغرافيين، الديموغرافيين والاقتصاديين الإقليميين. يمكن تصنيف هذه الدراسات على نطاق واسع إلى فئتين:

1- دراسات أشارت بشكل مباشر إلى قضايا المرأة وشملت هذه الدراسات مستويات التنمية الإقليمية والعمالة والاقتصاد الزراعي، وتطوير التعليم وجغرافيا الرفاه الاجتماعي، وركزت على تطوير منظور إقليمي يتعامل مع مخاوف المرأة ويساهم في فهم عدم المساواة الإقليمية.

2- دراسات ارتبطت مباشرة بتحليل جغرافي لقضايا المرأة.

لقد ظلت مجالات الدراسة محصورة بشكل ضيق فقط في دراسة القوى العاملة ومحو الأمية / التحصيل العلمي والتحيز الجنساني فيها، أما الدراسات التي تعالج بشكل أساسي من وجهة نظر إقليمية تتعلق إما بقطاعات ريفية أو حضرية من السكان الهنود عامةً. فالكثير من الأبحاث ذات طبيعة وصفية ولا توضع في إطار إقليمي أو وطني أكبر، وبالإضافة إلى ذلك، فإن معظم البحوث الجغرافية المتعلقة بالمرأة تستند أساسا إلى البيانات المنشورة لأنها متاحة بسهولة، وما زالت القضايا التي تحتاج إلى توليد البيانات من قبل العلماء بعيدة المنال إلى حد كبير، ولا يوجد خطأ في استخدام البيانات المنشورة في حد ذاتها، إلا أن العديد من الدراسات لم تكن ناقدة ومحايدة في تعاملها مع هذه البيانات. يمثل مشروع أحمد ونایاك (1985) خطوة رئيسية نحو تصحيح هذه الثغرة حيث يتم جمع البيانات المتعلقة بمشاركة النساء الريفيات بما في ذلك المعلومات عن القيود الإقليمية والاجتماعية باستخدام الاستبيانات. كما أن العمل الذي قام به ساتيش كومار (1984، 1986) ونایاك وأحمد (1984)، يبتعد أيضاً عن التحليلات الوصفية التقليدية.

ما يزال يتعين على الأبحاث الجغرافية المتعلقة بالمرأة تطوير منظور نسائي متماسك واهتمام جغرافي بين الجغرافيين الهنود الذين لم تكن الحركة النسائية قط من بنود المناقشة الأكاديمية الجادة. ولهذا فإن معظم البحوث كانت ذات طابع خاص مع وجود بيانات تتعلق بالقضايا النوع تأتي تقليديًا من غير الجغرافيين. ومع ذلك، فإن هذا الوضع يتغير ببطء، ويمكن اعتبار الطبيعة الجنينية للحقل بمرونته وإمكاناته وسيلة مفيدة لتوجيه البحث في اتجاهات ونهج مستحسنة للمستقبل.

أحدثت الحركة النسوية في النصف الثاني من القرن العشرين تحولات هامة في علم الجغرافيا، وخاصة في موضوعات الجغرافيا البشرية. وقد تميزت هذه التحولات بالديناميكية السريعة من جهة، وبصياغة فكر جديد في الجغرافيا عكس وجهة نظر المرأة حول المكان وتقسيم العمل والسلوك المكاني باعتباره نتيجة للدور الاجتماعي الذي تؤديه المرأة من جهة أخرى. (Saraswati. R and Satish. M,1989)

الخاتمـة

أضافت الدراسات النسوية والجندرية أبعاداً جديدة إلى الجغرافيا الاقتصادية والريادية وجغرافية التنمية وجغرافية السياحة، فلم يعد مقبولاً أن يقوم الجغرافي بدراسة القوى العاملة أو حركات العمل اليومية أو دراسة المنشآت الاقتصادية دون التمييز بين سلوك الرجل وسلوك المرأة في كل هذه المظاهر. كما لم تعد دراسة التنمية من زاوية تأثيرها على المرأة هي الأساس وانما استعراض دور المرأة في التنمية باعتبارها فاعل ذو شخصية مستقلة ومختلفة عن شخصية وسلوك الرجل. لقد أضافت الدراسات النسوية بعدا نظريا جديدا ساهم في تراجع تفسير دور المرأة في المجتمع وفي ميادين العمل من وجهة نظر بيولوجية أو حتى جندرية، بل انتقل الى أخذ العقلانية والفروق الفردية بعين الاعتبار.

لائحة المراجع:

اللغة العربية:

- **الغساس فوزية والسبتي نجاة ولهيمل نفيسة (2001)**، فضاءات نسائية، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 97 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الأولى.
- **بيير داكو (1983)**، المرأة بحث في سيكولوجية الأعماق، ترجمة وجيه أسعد، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ص 544.
- **ريتشارد بيت. (2000).** الفكر الجغرافي الحديث. قراءة وتعليق عاطف معتمد وكرم عباس (2016).
- **سعاد جوزيف. (2006).** موسوعة النساء والثقافات الإسلامية، الاشراف على الترجمة هالة كمال، الناشر: بريل دار بوسطن– ليدن، 2003 تمت الترجمة بالتعاون مع مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة.
- **قاسم بن محمد الدويكات. (2004).** جغرافية الأنثوية كأحد الاتجاهات الحديثة في البحث الجغرافي. الندوة الثامنة لأقسام الجغرافيا بجامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية، في الفترة ما بين 3-5 مارس.
- **ميسون وائل العتوم، نسيم فارس برهم. (2015).** المرأة في الفكر الجغرافي. دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 42، الملحق 2.

اللغات الأجنبية:

- **CARLE-MARSAN. M (2013)**. Luttes de Brésiliennes pour le droit à la ville: l'expérience des femmes de l'occupation MANOEL CONGO à RIO DE JANEIRO AU BRÉSIL. Mémoire présenté comme exigence partielle de la Maitrise en Géographie, Université du QUÉBEC à MONTRÉAL.
- **Chapman. R (1997)**. L'écriture de l'espace au féminin: géographie féministe et textes littéraires québécois. Recherches féministes, 10(2), 13–26.
- **Gilbert, A. (1987).** La géographie féministe et la science: réflexions à partir d'un livre de Sandra Harding. Cahiers de géographie du Québec, 31(83), 287–291.
- **Gilbert. A and Rose. D (1987).** Espaces et femmes: pour une géographie renouvelée. Cahiers de Géographie du Québec, Volume 31, numéro 83.
- **Harding. S (1987).** Is there a feminist method, University of Chicago Press.
- **Louargant. S (2003).** L'approche de genre pour relire le territoire, Les trajectoires hommes-femmes dans les projets touristiques ruraux. Ardèche méridionale, Ligurie, Fes Boulemane, Géographie. Université Joseph-Fourier - Grenoble I, Français.
- **Louargant. S (2002).** De la géographie féministe à la «gender geography»: une lecture francophone d'un concept anglophone. Espace Populations Sociétés, Centre National de la Recherche Scientifique, pp.397-410.
- **Mcdowell. L and Sharp. J (1999).** Space, Gender, Knowledge: Feminist Readings. Student reference, Arnold Readers in Geography 1st Edition, London.
- **Mills. A (2002),** Streets of Memory: Landscapes, Tolerance and National Identity in İstanbul. Athens: Washington, DC: University of Washington Press).
- **Risi. C (1986).** Géographie et féministe: remarques liminaires, Cahiers de géographie du Québec, Volume 30, numéro 79 avril 77-82.
- **Semblat, M. (2013).** L'émergence du «féminisme territorial»: Développement local et pratiques collectives de femmes rurales. Économie et Solidarités, 43(1-2), 39–54.
- **Saraswati. R and Satish. M (1989).** Gender and Geography: an overview from INDIA, Journal of Geography in Higher Education, 13 (1): 102-104.

إنعكاسات الوجود الأجنبي في السودان على الأمن الإجتماعي (دراسة حالة ولاية الخرطوم 2018م)

د.مضوي أبكر عبدالله آدم، أستاذ مساعد بكلية الإعلام جامعة الرباط الوطني، السودان

Impact of foreign presence in the Sudan and security refusals (Khartoum state case study 2018)

Dr.modwi abaker Abdullah

Emial: modwiwdo37@gmail.com

هاتف: 00249123033912 - 00249916000192

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الوجود الأجنبي في السودان ومهدداتة الأمنية, وأستخدم الباحث المنهج الوصفي(الأسلوب التحليلي) وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج تتمثل في: أسهم الوجود الأجنبي من التأثير في النسيج الإجتماعي وتغيير أنماط السلوك في المجتمع السوداني وكذلك من الاثار السالبة للوجود الأجنبي الضغط على الخدمات العامة مما يؤدي الى تدني مستوياتها او حرمان المواطن منها. و أيضاً تبين أن تداعيات الوجود الأجنبي الأمنية: التجسس - التخابر - السرقة.

قدم الباحث عدد من التوصيات:لأبد من سن تشريعات يتم بموجبها ضبط الوجود الأجنبي والحد من إخطاره على الأمن القومي للبلاد . وضرورة الإنتباة لظواهر الوجود الأجنبي السلبية ومعالجتها بالسرعة المطلوبة, وإعداد استراتيجيه أمنية وإعلامية تقلل من مخاطر الوجود الأجنبي. ويجب تأهيل الأجهزة الأمنية واستيعاب كفاءات تجيد اللغات الأجنبية لإدارة المؤسسات المختصة بالأجانب

الكلمات المفتاحية: الوجود الأجنبي- المهددات الأمنية – السودان - آثارة

Abstract:

The study aimed to determine the impact of foreign presence and security thetas. The researcher used the analytical descriptive approach and concluded with a number of findings: the foreign presence contributed to the impact on the social fabric changes in behavior patters in Sudanese society. Pressure on public services resulting in low or no levels of national service. And the foreign security presence (espionage – intelligence) the researcher made a number of recommdations: legislation must be enacted to regulate the foreign presence and reduce the threat to the national security of the country. The security services must be qualified and competent foreign languages must be included in order to manage the relevant institutions.

Keywords: foreign – presence – immigration – security threats.

مقدمة:

أصبح الوجود الأجنبي في السودان أمراً واقعا لا مفر من دراسته وتحليل الآثار المترتبة عليه على مختلف الأصعدة ولا سيما الجوانب الأمنية والسياسية والإجتماعية والتي ينبغي ان تدرس دراسة فاحصة لتقديم النتائج والتوصيات كما ينبغي لمتخذي القرار الإحاطة بها واتخاذ القرارات على ضوئها. وتلك العوامل مجتمعة هي التي تدعو الى تناول هذه القضية على ضوء التطورات الداخلية والإقليمية والدولية المتسارعة التي حدثت مؤخراً والتي شكلت واقعاً جديداً لابد من معالجته بكل تعقيداته وملابساته والتي تمثل انعكاساً لتعقيدات الواقع الدولي وقد شكلت هذه الظروف مجتمعة بيئة خصبة لتنامي الوجود الأجنبي في البلاد والتي سيتم تناولها في هذه الدراسة بصورة تفصيلية.

أهمية الدراسة:

تتركز أهمية الدراسة من الشعور الذاتي للباحث إتجاة المشكلة التي يعانيها السودان من كثرة تدفق الوجود الأجنبي إلى أراضية. والتدفق المستمر للاجئين في السودان رسم واقعا جديدا في خارطة البلاد السكانية بالإضافة الى وجود المنظمات الأجنبية والعمالة الوافدة خلق مهدد امني واقتصادي واجتماعي خطير يتطلب إجراء الدراسات والبحوث حول هذا الوجود الأجنبي وتوضيح مدى خطورته والدور السلبي الذي تلعبه المنظمات الأجنبية في السودان.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أسباب اللجو والهجرة إلى السودان
2. الوقوف على التطورات الاقليمية والدولية التي ادت الى زيادة الوجود الاجنبي في السودان
3. إيضاح خطورة الوجود الأجنبي في السودان والتعرف على تداعياته السلبية
4. الكشف عن طرق الحد من الوجود الأجنبي الغير شرعي في السودان
5. الوصول الى نتائج محددة حول الآثر الأمني والإجتماعي من الوجود الأجنبي بالسودان

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في تدفق الأجانب الى السودان بطرق شرعية وغير شرعية في ظل سياسة الباب المفتوح أوجد الكثير من المشكلات المعقدة باعتبار ما يترتب عليه من آثار إجتماعية وثقافية وأمنية, بعد أن لامس هذا الوجود الحياة السودانية في العديد من القضايا الأمنية والإجتماعية والإقتصادية بالإضافة الى إرتباط الكثير من المشكلات والأزمات وظهور نوع جديد من الجريمة بالسودان. وتتلخص مشكلة الدراسة في معرفة مدى أثر وإنعكاسات الوجود الأجنبي في السودان على الأمن الإجتماعي ؟ وما المهددات الأمنية للوجود الأجنبي؟ .

تساؤلات الدراسة:

1. ما التطورات الإقليمية والدولية التي أدت الى زيادة الوجود الأجنبي في السودان
2. ما التداعيات السلبية للوجود الأجنبي في السودان
3. ما المهددات الأمنية للوجود الأجنبي في السودان
4. كيف يمكن الحد من سلبيات الوجود الاجنبي في السودان
5. ما هي الطريقة المثلى للتعامل مع الوجود الاجنبي في السودان

منهج الدراسة:

إستخدام الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي(الأسلوب التحليلي) لتحليل البيانات الأولية والثانوية وإستخدم الباحث أدوات جمع البيانات، الإستبانة، المقابلة، الملاحظة.

الإطار المكاني: إختار الباحث سكان ولاية الخرطوم ممثلون أفراد مجتمع البحث.

الإطار الزماني: هي الفترة من 2018م

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في الأجانب الموجودين بالسودان سواء كانوا بطريقة شرعية أم غير شرعية.

عينة البحث:

عدد محدود من المفردات يتعامل معها الباحث منهجياً ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة, ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلاً لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التي يوصف خلالها هذا المجتمع وقد قام الباحث بإختيار **(80)** مفردة بطريقة عشوائية منتظمة من سكان ولاية الخرطوم.

وسائل وأدوات وجمع البيانات:

إعتمد الباحث في جمع البيانات الثانوية والأولية المتعلقة بالبحث علي الأدوات الآتية: الإستبيان, الملاحظة، المقابلة

المحور الأول: الوجود الأجنبي في السودان وأنواعة

لم تكن هجرة الأجانب للسودان وليدة الطفرة الإقتصادية التي شهدتها البلاد أعقاب استخراج البترول وقبل انفصال جنوب السودان، فقد عرف السودان هجرة الأجانب إلى أراضيه منذ العصور القديمة في عهد الممالك المسيحية وأستمرت الهجرات إلى ما بعد قيام الممالك الإسلامية، كما أن السودان يعتبر موطناً جيداً لاجتذاب الهجرات والجماعات الأفريقية منذ القدم لتحقيق أحلامهم وطموحاتهم أفضل ذلك لأنه الأفضل حالاً مقارنة بأحوال الدول الأفريقية من حوله ولأراضيه الزراعية الواسعة وثرواته الحيوانية والطبيعية الضخمة والمتنوعة. **(حركة اللاجيئن 1992م)**

الوجود الاجنبي غير المنظم: لا توجد إحصائيات دقيقة للوجود الأجنبي غير الشرعي وقد تم تشكيل لجان بولاية الخرطوم والولايات الاخري لحصر الأجانب بصورة دقيقة عبر اللجان المجتمعية ويلاحظ ان ولاية الخرطوم تتصدر أعلى نسبة تواجد للوجود الأجنبي الغير قانوني بكافة أجناسهم كما تشهد ولاية القضارف وكسلا وجود لهجرات مكثفة من رعايا دول الجوار هذا بالإضافة الى ولايات دارفور التي تستقبل الهجرات من دول غرب أفريقيا كما ينتشر الوجود الأجنبي بكافة ولايات السودان بنسب متفاوتة كشفت وزارة الداخلية عن دخول حوالي 4 مليون شخص بصورة غير مشروعة في مقابل 64 ألف فقط متواجدون بإقامات رسمية . هذا الوضع ينذر بالخطر الداهم لان التشابه في العادات والتقاليد والتداخل القبلي بين السودان وجيرانه الى جانب سهولة الانصهار في البيئة السودانية يشجع على الهجرة الى داخل السودان كما ان حدود السودان المفتوحة والواسعة ساعد كثيرا على هذا التسلل . وهذا العدد الهائل من المتسللين بصورة غير قانونية يمكن ان يؤثر في النسيج الاجتماعي وتغيير أنماط السلوك في المجتمع السوداني بجانب ازدياد البطالة وتفشي الأوبئة خاصة الايدز . وارتفاع أسعار العقارات.

العمالة الوافدة: يعتبر السودان من أغنى دول الإقليم بموارده المائية السطحية وما يحويه باطن الأرض من ثروات لذلك أصبح السودان قبلة للمهاجرين من دول الجوار الأفريقي التي غالبا ما يدفع التوتر وعدم الاستقرار

السياسي بها بجانب موجات الجفاف والتصحر إلي المجيء للسودان تحت مظلة اللجوء والبحث عن فرص أفضل للحياة الوافد هو الذي يفد الى البلد طوعا واختيارا وهناك العديد من العوامل التي جعلت السودان اكبر مستقبل للوافدين من دول الجوار بسبب حدوده الدولية الممتدة والقبائل المشتركة والصراعات السياسية والقبلية في عدد من دول الجوار.

(لسان العرب 1983م)

أصبحت قضية العمالة الأجنبية من القضايا ذات الأبعاد الشائكة والمتعددة التي تحظى باهتمام بالغ على كافة المستويات في السودان؛ لكون العمالة الأجنبية صارت حالة ظاهرة للجميع، رغم ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية، وبطالة مرتفعة، وفقر يعانيه الكثير من السودانيين، الأمر الذي قد يرجع لعدة أسباب منها تجنب السودانيين العمل في عدد من المهن لأسباب اجتماعية بالإضافة إلى قلة أجور العمالة الأجنبية إذا ما قورنت بالعمالة من السودانيين وساعات عمل كلاً منهم، لهذه الأسباب ولأسباب أخرى تحظى العمالة الأجنبية برضاء وقبول عدد كبير من أصحاب الشركات ورجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص.أصبحت العمالة الوافدة حالة ظاهرة في السودان رغم ما تشهده البلاد من تدني معيشي وبطالة مرتفعة وفقر يعاني منه الكثيرين وهناك العديد من الأسباب لهذه الظاهرة منها تجنب السودانيين العمل في عدد من المهن لأسباب اجتماعية وقلة أجور العمل حيث تتركز معظم العمالة الوافدة خصوصاً الأسيوية منها في قطاع الخدمات ومنها قطاع المقاولات والتشييد وأعمال النظافة والتجارة والمطاعم والفنادق والمواقع السياحية ومنشآت القطاع الخاص. هناك عمالة من باكستان والهند وبنغلادش والفلبين والصين كما ان هناك عمالة افريقية من مصر وأثيوبيا واريتريا والنيجر والصومال ونيجيريا . أما العمالة الأوربية معظمهم من تركيا وبريطانيا ويعملون في مجالات النقل والمطاعم والمخابز والكافيتريات والمهن الحرفية كالبناء والتشطيب والديكور وصناعات الألمنيوم والأخشاب . أما الوافدون من أمريكا الشمالية والجنوبية يعملون في المنظمات الدولية والإغاثة ويعملون أيضاً كخبراء في المجالات الحيوية للبلاد . وقد تزايد أعداد العمالة الأجنبية في السودان وتدفقها بكثافة خاصة في فئات عمرية صغيرة من عنصر النساء ، مما أدى إلى ظهور إشكالات كثيره وظهور جرائم وامراض السبب الأساسي في تغيير النسيج الاجتماعي وإشاعة طرق وأساليب للشباب خاصة من بين التداعيات الأمنية المترتبة على وجود العمالة الوافدة إمكانية تفشي عمليات التجسس والاستخبارات وتفشي المخدرات والممارسات ألا أخلاقية وجرائم السرقة والاحتيال وكذلك القيام ببعض الأعمال التخريبية ونقل مسرح العنف بين النظم الحاكمة والمعارضين الى بلادنا .كذلك من السلبيات داخل الأسرة أن العمالة الوافدة وما يترتب عليها من إعتماد كامل على العاملات والمربيات في الاضطلاع بمهمة التنشئة الاجتماعية ،له تأثير نفسي واجتماعي في شخصية الطفل حيث تؤثر المربيات الأجنبيات بشكل ما في التكوين النفسي والاجتماعي مما يؤدي إلى خلق أنماط سلوكية سلبيه ، إضافة لتخلى ربة الأسرة عن مسئوليتها و انتشار روح الاتكاليه لدى الفتيات حيث أن الجيل الذي تربى على أيدي العاملات والذي يعايش تخلى الأم عن غالبية واجباتها المنزلية يترسخ في وجدانه صفات الإتكالية والاعتماد على الآخرين لذلك فان الفتيات يحرصن على أن يكون من أولويات شروط زواجهن توفير خادمة تقوم بأعباء المنزل مما يؤثر بدوره سلباً على جوانب اجتماعية أخرى كالزواج ، ومنها الاقتصادية كتضييقهم لفرص العمل للعمالة المحلية، وتأثر دخل الأسرة ، إضافة لعمليات التحويل للعملة الصعبة خارج البلاد ، وما يشكلونه من رهق وإضافة على ما وفرته الدولة من فرص تعليم ورعاية صحية . كما أن الأمر أصبح يمثل شكلا من أشكال تجارة البشر ودون رقيب او حسيب مشيرين إلى أن بعض الشباب الأثيوبي يجلب العاملات مقابل مبلغ مالي من صاحب الدار يتراوح ما بين 150 الى 200 الف جنيه ويشترط على العاملات ان تسلمه راتب الشهر الاول كاملا ويعود

بعد فترة قليلة ويطلب من العاملة التخلى عن العمل ليساوم صاحب الدار في استجلاب عاملة اخرى ثم يذهب بالأولى الى شخص اخر ليستمر مسلسل الحصول على المقابل المالي ، ويستأجرون منازل في ارقى احياء العاصمة لسكن العاملات و لا توجد ضوابط فحص طبى على العاملات خوفا من الامراض المعدية والمزمنة ، ولا تحمل العاملات اقامة سارية ولا تلتزم بضوابط اللجوء والهجرة أو اقامة الاجانب .هناك جملة من المهددات المتمثلة في تكدسهم في منزل واحد وتأثيرهم على المكون الثقافي والأخلاقي وإصابتهم بأمراض فتاكة حيث إنهم لم يخضعوا لفحوصات طبية وإدخالهم للمخدرات المصنعة من (هروين وبدرة وحقن وغيرها) كما أن هناك شبكات منظمة عملت على إنعاش الدعارة وجرائم المتابعة والتسول.**(قضايا الهجرة والحراك السكاني في السودان , 2013م)**

اللاجئون: ميثاق جنيف عرف اللاجئ بأنه " هو كل شخص وجد نفسه بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب آرائه السياسية خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو يرغب في العودة الى ذلك البلد " ان التدفق المستمر للاجئين في السودان رسم واقعا جديدا في خارطة البلاد السكانية والموارد وبات من اكبر المشكلات التي تواجه الحكومة، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد اللاجئين في السودان بلغ (723.794) ألفا ويمثل اللاجئون الكنغوليون الذين فروا من الحرب والنزاعات (5)آلاف لاجي ثم ارتفع عددهم إلى (9) آلاف لاجئ عاد معظمهم إلى بلادهم طوعاً بعد استقرار الأوضاع فيها ليبقى (200) لاجئ كونغولي حسب الإحصائيات أما اللاجئون الأثيوبيون والإرتيريون ازدادت أعدادهم بعد أن اشتد الصراع السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية ليرتفع عدد اللاجئين الأثيوبيين والإرتيريين إلى (830) ألف لاجئ بقى منهم وفق إحصائية 2007م (97.415) ألف لاجئ أثيوبي و(435.429) ألف لاجئ اريتري، أما اللاجئون اليوغنديون فقد بدأ تدفقهم إلى البلاد عام 1972م وارتفعت أعدادهم من (160) ألف لاجئ عام 1978م إلى (250) ألف لاجئ عام 1985م، ومن ثم رجعت أعداد كبيرة منهم بالعودة الطوعية بعد تحسن الأحوال في بلادهم وبقى (6) آلاف لاجئ، كما أفرزت الصراعات السياسية في تشاد عام 1981م (22) ألف لاجئ فروا إلى السودان، حيث تؤكد تقارير معتمدية اللاجئين ضعف العودة الطوعية للاجئين التشاديين والبالغ عددهم اليوم (712.250)ألف لاجئ , كما ان الظروف الاستثنائية التي تمر بها دولة جنوب السودان من عدم استقرار وصراع قبلي والتي طالت أعداد كبيرة من السكان واد ت الي تشريد ونزوح الالاف منهم للسودان مما ادى الى انتشارهم بأعداد كبيرة يعتبر السودان من اكبر الدول المضيفة للجنوبيين المتأثرين بالحرب حيث قام بتوفير الأراضي لسكنهم وتحقيق الامن بل ان هؤلاء اللاجئون يشاركون المواطنين الخدمات التي تقدمها الدولة رغم شح الإمكانيات وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين قد ذكرت في تقرير لها ان عدد اللاجئين الفارين الي السودان من جنوب السودان تجاوز الرقم المقدر في خطة الاستجابة الانسانية والبالغ (196) الف ليقفز الى اكثر من (198) الف لاجئ عدد اللاجئين الجنوبين بولاية النيل الابيض بلغ 105 الف لاجئ في نقاط انتظار في محليات السلام والجبلين وبعض النقاط الجديدة التي تم توزيعهم فيها في مناطق كشافة وجوري والرديس والبحر حيث تتم معاملتهم كمواطنين وليس كأجانب وقد تم ادماجهم في المدارس وهذا الامر شكل عبئا كبيرا على الولاية . في ولايات دارفور التي لها حدود طويلة مع دولة الجنوب هناك أعداد كبيرة من الجنوبيين دخلوا إلي الولايات حيث يوجد اكثر من 40 الف لاجئ جنوبي في معسكر الضعين إضافة الى 5 ألف أسرة في ولاية جنوب دارفور في نيالا في كل من محلية السلام وتلس أما في ولاية غرب كردفان فان عدد اللاجئين يبلغ حوالي 2 ألف أسرة في كل من بابنوسة والمجلد والفولة . كل تلك الاعداد الكبيرة من اللاجئين تستفيد من الخدمات الصحية والاجتماعية بالمنطقة هذا بخلاف الاعداد المستقرة اصلا واي زيادة لهم تتسبب في تدهور الاوضاع الاقتصادية والامنية بالمنطقة.

(الأمن الإنساني–2016م)

ابرز السلبيات من وجود اللاجئين بالسودان:

اللاجئون يشكلون عبئاً كبيرا بمشاركتهم المواطنين في الغذاء وقطاع الخدمات

- منافسة اكثر المواطنين فقراً في مجال العمل وبأجور متدنية .
- اعداد كبيرة من اللاجئين يحملون امراض وبائية .
- استنزاف الكثير من موارد البلاد الطبيعية كالمرعى والمياه والغابات والاراضي.
- الثقافات الوافدة وتأثيرها على السلوك والاخلاق
- التكدس في المدن الكبرى
- الظواهر السالبة من تسول واجرام وامراض مصاحبة كالجزام وغيرها .

الوجود العسكري والمنظمات الدولية:

تأسست العملية المختلطة التي أطلق عليها اختصارا اليوناميد في الحادي ولثلاثين من يوليو 2007م مع اعتماد قرار مجلس الامن (1769) ومهمة القوات حماية المدنيين والمساهمة في تحقيق الامن والمساعدات الإنسانية والمساعدة في تحقيق العملية السياسية الشاملة والمساهمة في تعزيز حقوق الإنسان وسيادة حكم القانون والناظر لمهام اليوناميد والواقع الحالي الماثل بولايات دارفور يكتشف الفشل الواضح لهذه القوات إذ ان أفراد البعثة وبجانب فشلهم في الحفاظ على الامن نجدهم صاروا أهدافاً سهلة لحركات التمرد. كما ان هذه القوات قد واجهت عدة اتهامات من الحكومة بتقديمها الدعم للمتمردين باعتبارها تستطيع الوصول لأماكنهم وتقدم لهم السلاح والدعم اللوجستي تفيد التقارير الرسمية عن وجود اكثر من 90 منظمة اجنبية ونجد أن ميزانية المنظمات تبلغ ملياراً و 880 مليون دولار في العام وتمتلك 5 آلاف و 805 أجهزة اتصال منها 1850 جهاز HF للاتصال بعيد المدى و1352 جهاز HFمتوسط المدى يستخدم للاتصال بين الأقاليم و 63 جهاز جهاز Vista لنقل الصورة والصوت و12 جهاز ربيتر لتقوية الاتصال كما تمتلك 794 جهاز ثريا.

المنظمات الأجنبية ودورها في مشكلة دارفور:

تدويل الصراع في دارفور، حيث لعبت المنظمات الأجنبية أدواراً حقوقية، واغاثية، ساهمت في نقل الصراع في غرب السودان إلى الساحة الدولية، عبر التقارير الدورية عن حالة حقوق الإنسان ، والتي استطاعت إثارة الرأي العام العالمي ضد الحكومة السودانية. والمساهمة في قرار إحالة الرئيس عمر البشير، للمحكمة الجنائية الدولية، حيث لعبت المنظمات الأجنبية دوراً في قرار لويس أوكامبو، المدعى العام للمحكمة، بالقبض على الرئيس البشير، ومسئولين سودانيين آخرين، بالتورط في جرائم إبادة جماعية في دارفور تحالف إنقاذ دارفور" (SAVE DARFUR) والذي يعد أبرز تجمع للمنظمات الدولية الضاغطة من أجل التحرك الدولي لوقف ما تطلق عليه "الإبادة الجماعية في دارفور"، وهو تحالف مكون من أكثر من 180منظمة يهودية وحقوقية ودينية، تم إنشاؤه عام 2004، بتوقيع بيان وحدة بين هذه المنظمات، يطالب بالأمن والسلام في دارفور. وقام هذا التحالف بالعديد من الخطوات في إطار التصعيد ضد "ممارسات"

الحكومة السودانية في دارفور، مثل حملة "مليون صوت من أجل دارفور"، والتي أطلقت في يناير عام 2006، بالتزامن مع مرور خمسة وخمسين عاماً على التصديق على ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالإبادة الجماعية، وأسفرت الحملة عن تسليم مليون بطاقة، مكتوبة أو إلكترونية، إلى الرئيس الأمريكي الاسبق جورج بوش، تطالب بدعم نشر قوة دولية قوية لحفظ السلام ، وحماية سكان دارفور. وتكريس صورة ذهنية للصراع على أنه نزاع بين العرب والأفارقة، حيث استطاعت المنظمات الأجنبية أن تروج لقضية دارفور، من منطلق أنه صراع بين العرب والأفارقة، وليس صراعاً بين القبائل على الموارد في الإقليم، مع أن ذلك لا يعكس التنوع العرقي في دارفور، والعلاقات الدقيقة بين هذه الجماعات. والقول الخاتم، أن التداعيات السلبية للأدوار المختلفة للمنظمات الأجنبية على الصراعات في السودان لعبت دون شك دوراً في صياغة معادلة الارتياب التي تكنها الحكومة لهؤلاء الفاعلين غير الرسميين، بيد أن إزالة مثل هذه النظرة يتطلب الاستقلالية، وعدم تسيس أداء تلك المنظمات، وهذا أمر مفقود. **(أزمة اللاجئين:2005م)**

التطورات الإقليمية والدولية التي أدت الى زيادة الوجود الأجنبي في السودان:

شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطورات هامة في النظام الدولي إذ شهد فرض الهيمنة الأمريكية الأحادية على العالم بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وبعد ذلك حدثت تطورات غير مسبوقة على الساحة الدولية كانت ابرز معالمها التدخل المباشر في شئون دول العالم وصارت الأمم المتحدة واحدة من أهم الآليات لتنفيذ وإيجاد الذرائع القانونية لذلك التدخل . على المستوى الإقليمي جرت احداث أفضت الى ازدياد الوجود الأجنبي في السودان فمنطقة الجوار الإقليمي تعج بالتوترات وعدم الاستقرار السياسي الى جانب الظروف الطبيعية إذ شهدت المنطقة موجة من الجفاف مما جعل السودان ملجأ لعدد كبير من مواطني دول الجوار (ارتريا – تشاد – يوغندا – الكنغو الديمقراطية – دولة جنوب السودان ... الخ) هذه التطورات الداخلية والإقليمية والدولية أفرزت ظروفاً عززت من الوجود الأجنبي في السودان . حيث شجع التوسع في التعليم العالي عددا كبيرا من الطلاب الأجانب على الدراسة في السودان وشكلوا نسبة مقدرة من الوجود الأجنبي القانوني في البلاد . كما ان العمالة الأجنبية ازدادت بتحسن الظرف الاقتصادي بعد اكتشاف البترول ويعمل غالبيتهم في قطاعات حيوية وهامة مثل البترول والكهرباء والطرق والجسور .

كما ان اللاجئين يمثلون أهم قطاعات الوجود الأجنبي الهامة والمؤثرة على الواقع الاجتماعي والسياسي السوداني إذ يتأثر السودان بما يحدث من صراعات قبلية وعرقية وسياسية أدت الى لجوء عدد كبير من مواطني تلك الدول ونزوحهم الى السودان فهناك لاجئون من تشاد ويوغندا واريتريا وأثيوبيا ومن دولة جنوب السودان الوليدة.**(أزمة اللاجئين:2005م)**

المحور الثاني: المهددات الأمنية للوجود الأجنبي في السودان

تنحصر المهددات الأمنية للوجود الأجنبي في السودان في الآتي:

- يساهم الوجود الأجنبي في عدم التجانس والاندماج الوطني بين الكيانات السياسية على الأقل في القضايا الإستراتيجية مما يشكل ويخلق بؤرة نزاع ليستعملها المكون الخارجي حيثما أراد
- القيام بأعمال إستخبارية لصالح جهات معادية.
- القيام بأنشطة تخريبية إرهابية

- بث ونشر الأفكار والثقافات الهدامة وظهور أنماط جديدة قد تؤثر في التماسك الاجتماعي .
- الظواهر السلبية التي يفرزها الوجود الأجنبي في البلاد، لاسيما غير الشرعي والمتمثل في تعدد أشكال الجريمة وظهور أشكال جديدة منها وغريبة على المجتمع السوداني، على رأسها جرائم التهريب والاتجار بالبشر.
- هناك أثار سياسية وأمنية سالبة جراء احتكاك المواطن بالأعداد المتزايدة للأجانب العاملين في المنظمات الأجنبية، وبالرغم من الأغراض الإنسانية والتنموية لهذه المنظمات اتضح أن لها أجندة خاصة تراعي في المقام الأول مصالحها وأهداف الدول الغربية الراعية لها .
- في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة فمن السهولة اختراق المواطن تحت دافع الحاجة وضعف مبدأ الولاء الوطني جراء التشرذم والتوجهات القبلية والجهوية ، كما أن للوجود الأجنبي تأثير ثقافي وأخلاقي وديني داخل الأحياء
- إن من ابرز الآثار السالبة للأجانب وهو الأثر الأمني حيث تفشت الجريمة بشتى أنواعها وأصبحت جرائم الأجانب في تطور ونمو وهنالك جرائم زادت بمعدلات اكبر مثل جرائم التزوير والاعتداء على النفس والجسم وجرائم الآداب وأكثر الجنسيات ارتكابا للجرائم هم الارتريون يليهم الإثيوبيون ثم المصريون يليهم الآسيويون. **(نظرية المعرفة والبحث العلمي 2010م)**
- إن الوجود الأجنبي غير الشرعي كبير و قدر عدد الأجانب بولاية الخرطوم بحوالي 500 ألف أجنبي وجل هؤلاء لا يملكون أوراقا ثبوتية لأنهم دخلوا بطرق غير شرعية

ويقيمون بطرق غير شرعية وان الآثار السلبية من الوجود الأجنبي خاصة الشغالات في المنازل اللاتي بهن الأسر من غير مكاتب الاستخدام إضافة إلى ظاهرة المجتمعات الموازية وانتشار الجريمة علما بان السودان يمر بأزمة اقتصادية عنيفة ولا توجد إيرادات من العملة الحرة وهذا ما تتطلب العمالة الأجنبية مع ذلك فإن هنالك تدفقات كبيرة من العمالة الأجنبية مختلفة الجنسيات ولهم دور كبير في تأثير الدائرة الاقتصادية فهم يحولون مرتباتهم بالدولار وهذا يؤثر على الاقتصاد مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة ومع ذلك مازالت العمالة في تدفق مستمر مع إن اللوائح التي تسير بها قوانين الهجرة لا تسمح بهذه الإعداد الكبيرة من العمالة لان أبناء السودان أنفسهم لا يجدون فرص عمل كافية ويجب إن تكون هنالك مراجعة كاملة لسياسات الأجور وتحفيز العمالة للإنتاج إضافة إلى سياسات الهجرة وتشغيل العمالة الأجنبية ، فإذا كان لابد من العمالة الأجنبية إن تكون هنالك ضوابط محكمة ويتم تنسيقها بين الإدارة الاقتصادية والإدارات القانونية والعدلية والشرطية وإذا لم يحدث هذا قريبا سنتوقع مشاكل حقيقية من الناحية الأمنية. والبعد الاجتماعي للوجود الاجنبي يتمثل في ان العمالة الوافدة لها عادات وتقاليد تختلف عن عادات البلاد التي يأتون إليها وفى ظل عدم الرقابة فإن هناك مردود سلبي على المجتمع وتداخل الثقافات يولد احتكاكا له خطورته في عدم الضبط الاجتماعي إضافة إلى انتشار الظواهر السالبة والأمراض الاجتماعية التي تنتج عنها العادات الضارة كما إن الأفراد يأتون بطرق غير مشروعة ولهم أساليب وعادات مخلة بالأدب والأخلاق مما يساعد على انتشار الرذيلة والفساد الأخلاقي و خطورة الشغالة بالمنزل باعتبارها عمالة أجنبية والتي تكمن في إن فترة تواجدها بالمنزل مع الأطفال أكثر من الوالدين خاصة إذا كانت الأم موظفة فالشغالة ذات صلة مباشرة مع الأطفال وهذا خطر كبير لم تدرك خطورته الأسر لذلك لابد من الرقابة ثم الرقابة الأسرية على الشغالة. **(الندوة القومية حول الهجرة: 1978م)**

التداعيات السلبية للوجود الأجنبي في السودان:

1. انخفاض أجور العمالة الوافدة يؤدي الى تقليص فرص توظيف العمالة الوطنية مما قد يرفع معدلات البطالة خاصة بين الشباب السودانيين أو يقلص فرص اكتساب المهارة
2. تكاليف إضافية لإدارة عمليات الهجرة تتمثل في متابعة المخالفين وإعادتهم لبلادهم
3. تراكم العمالة الأجنبية يؤدي الى نمو أنماط الجرائم الأخلاقية
4. الخطر الصحي على البيئة بوجود كثير من العمالة في بيئات غير صحية وعدم اكتراث كثيرين بنظافة البيئة ونظافتهم الشخصية
5. الضغط على الخدمات العامة التي صممت لاستيعاب عدد محدود من السكان مما قد يؤدي الى تدني مستوياتها او حرمان المواطن منها
6. التحويلات المالية الكبيرة لتلك العمالة وارتفاع تكاليف إقامتها وهو ما يعد استنزافا للموارد الاقتصادية
7. العمالة الوافدة تؤثر مباشرة على المجتمع السوداني فهذه العمالة جاءت بثقافات وعادات تنافي مع مجتمعنا
8. من التداعيات الأمنية المترتبة على وجود العمالة بأعداد كبيرة تفشي عمليات التجسس والاستخبارات وجرائم السرقة والاحتيال والأعمال التخريبية
9. زيادة الضغط على السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة النفقات العامة وهو الأمر الذي يساهم في ارتفاع العجز في الموازين العامة
10. إن الوجود الأجنبي بالسودان أصبح من اكبر المهددات الأمنية والاجتماعية حيث تدفقت العمالة الأجنبية نحو البلاد بأعداد غدت تشكل نسبة كبيرة في سوق العمل وتسببت في كثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية وازدياد في عدد الجرائم التي يقف خلفها الأجانب منها القتل - جرائم التزييف - جرائم التزوير- حالات الأذى الجسيم - جرائم الآداب.
11. تشكل العمالة الأجنبية استنزافا متواصلا لموارد النقد الأجنبي بتحويل الأجور التي يتقاضونها إضافة إلى التكلفة المالية غير المباشرة لهذه العمالة وما تتحمله الدولة من تكاليف للخدمات. التي يستفيد منها الاجانب سواء بسواء مع المواطنيين وبنفس التكلفة دون تميز مع عدم وجود إحصائية دقيقة لعدد الأجانب بولاية الخرطوم ويتصدر الإثيوبيون جنسيات الوافدين وان حملة الإقامة يمثلون نسبة ضئيلة من الإعداد الكلية مما يدل على عدم الاهتمام بتوفيق الأوضاع وعدم التشدد من قبل السلطات في مطالبة هؤلاء الأجانب باستخراج الوثائق الرسمية. **(مقدمة في نظرية المعرفة والبحث 2010م)**

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

هناك صعوبة في تطبيق المنهج العلمي في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية لإرتباطها بعلم نفس الإنسان وسلوكياته التي يصعب قياسها ودراستها بدقة ، وصعوبة الوصول إلى نتائج دقيقة وقاطعة ، وأدوات القياس ووسائل جمع المعلومات في العلوم الإجتماعية أقل تطوراً من تلك المستعملة في العلوم الطبيعية ، فالإستبيان والمقابلة لا يمكن أن تصل إلى دقة التجارب المعملية بأي حال من الأحوال. وقد قام الباحث بتحديد الهيكل العام لصحيفة الإستقصاء من خلال تقسيم المعلومات المطلوبة وتصنيفها وترتيبها بطريقة ملائمة بحيث تبدو الصورة النهائية لصحيفة الإستقصاء

وبعد الإطلاع على مجموعة من المصادر والمراجع والإستبانات التي سبق إعدادها في بحوث مماثلة ذات صلة بالبحث العلمي، والإستفادة من الملاحظات. وقد إعتمد الباحث أسلوب المعالجة الإحصائية وهي إستخدام الرسم البياني وذلك عن طريق الحاسب الآلي لمعالجة البيانات إحصائياً وبالتحديد نظام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف اختصاراً Spss)

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة. ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق. أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد، لا أوافق ، لا أوافق بشدة), فإذا كان حجم العينة 50 يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (10 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (10 لكل أجابه) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي.

إختيار العينة: قام الباحث بإختيار (80) مفردة يمثلون أفراد مجتمع البحث.

مقياس الصدق والثبات:

الصدق: يقصد بالصدق أو الصحة صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه أو بمعنى آخر هو صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة.

الثبات: للثبات يعني الثبات من الناحية النظرية ضرورة الوصول إلى اتفاق كامل في النتائج بين الباحثين الذين يستخدمون الأسس والأساليب نفسها على المادة الإعلامية ذاتها وتستلزم تحقيق الثبات الفهم الكامل لإجراءات عملية الترميز والتدريب المستمر على هذه العملية قبل إجرائها.

أولاً: تحليل عينة البحث:

جدول (4/1) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	52	65.0
انثى	28	35.0
المجموع	80	100.0

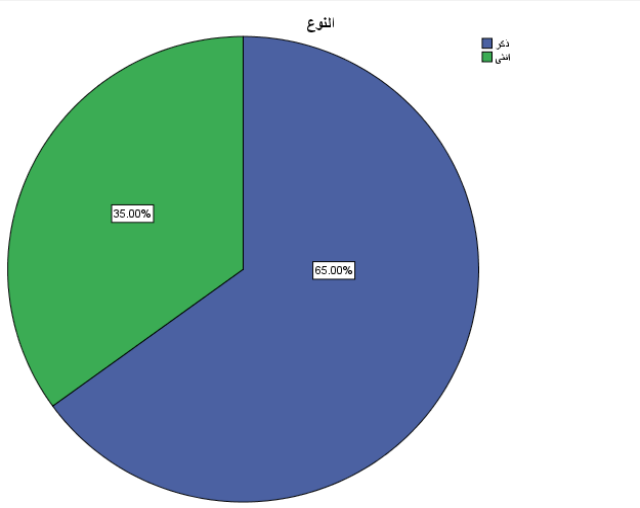

يوضح الجدول والشكل (4/1) أن أعلى تكرار لأفراد العينة الاستطلاعية في النوع (52) للذكور وبنسبة (65%) ، ثم الإناث بتكرار(28) وبنسبة (35%). وهذا يدل علي ان نسبة الذكور اكثر من الإناث في العينة المستهدفة ويوضح أن تأثير الوجود الاجنبي يجد اهتمام وسط الذكور اكثر منه وسط النساء.

جدول رقم (4/2)التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
40 عام	44	55.0
40-60 عام	34	42.5
أكثر من 60عام	1	1.3
المجموع	80	100.0

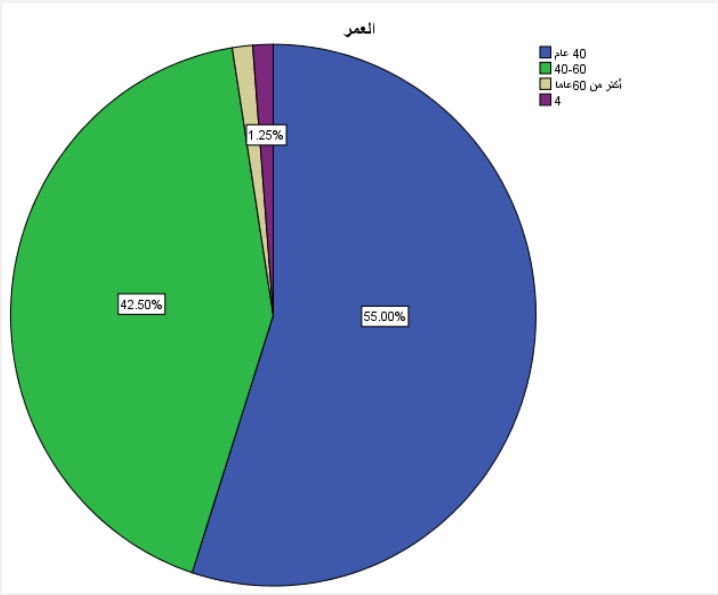

يوضح الجدول أعلاه أن أعلى تكرار لأفراد العينة الاستطلاعية في السنوات العمرية من (20 – 40) بتكرار (44) ونسبة (55 %) ، تليها الفئة العمرية (40 – 60) بتكرار (34) ونسبة (42.5%) ، ثم الفئة العمرية (اكثر من 60 %) بتكرار (1) ونسبة مئوية (1.3 %) . ويلاحظ من ذلك أن هناك اهتمام بموضوع الوجود الاجنبي في السودان بنسبة عالية لدى فئة الشباب وكذلك فئة متوسطي العمر ، أما الفئة اكثر من 60 عام غير مهتمة بالأمر . وذلك يدل على ان فئة الشباب اكثر الفئات اهتماماً بالأمر وهم الفئة التي تتأثر مباشرة بالوجود الاجنبي وسلبياته.

جدول رقم (4/3) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النوع	التكرار	النسبة المئوية
جامعي	51	%63.8
فوق الجامعي	16	%20
ثانوي	13	16.3
المجموع	80	%100

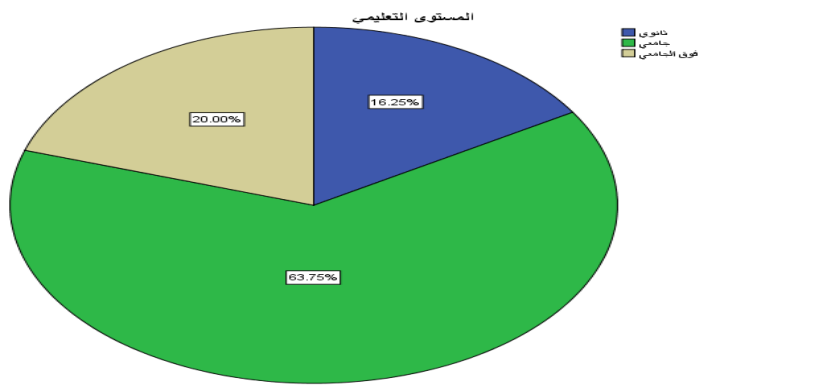

يوضح الجدول أعلاه أن أعلى تكرار لأفراد العينة الاستطلاعية للمستوي التعليمي (51) بنسبة (63.8%) وهم فئة الجامعيين ، ثم تليها فئة فوق الجامعي بتكرار (16) وبنسبة (20%) ،ثم نسبة الثانويين بتكرار (13) وبنسبة (16.3%) . وهذا يدل على أن العينة المستهدفة بالدراسة هم من المتعلمين والذين يحملون شهادات جامعية وفوق الجامعية مما يدل على ثقافتهم وإطلاعهم.

جدول رقم (4/4) التوزيع التكراري لأفراد العينة حسب الوظيفة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية
حكومي	52	65.0
قطاع خاص	13	(%16.3)
أخرى	15	16.3
المجموع	80	100.0

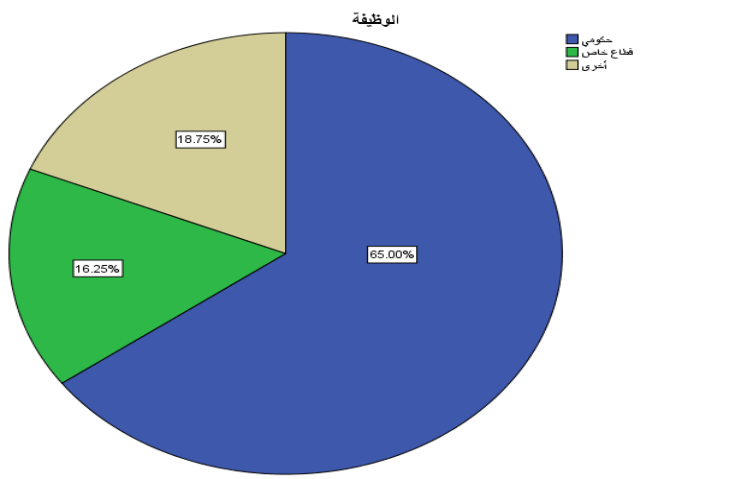

يوضح الجدول (4) أعلاه أن أعلى تكرار لأفراد العينة الاستطلاعية الوظيفة (52) وبنسبة (65%) وهم فئة الموظفين الحكوميين ، ثم تليها فئة اخرى بتكرار (15) وبنسبة (18.8%)، ثم نسبة موظف قطاع خاص بتكرار (13) وبنسبة (16.3%) . وهذا يدل على ان فئة الموظفين الحكوميين هم اكثر الفئات المهتمة بقضايا الوجود الاجنبي في السودان

ثانياً: تحليل البيانات.

التوزيع التكراري والنسبة المئوية لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات كل محور من محاور متغيرات الدراسة:

جدول رقم (7/1) هناك تطورات داخلية وإقليمية ودولية أفرزت ظروفاً عززت من الوجود الأجنبي في السودان:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	52	65.0
أوافق	25	31.3
لا أوافق	3	3.8
المجموع	80	100.0

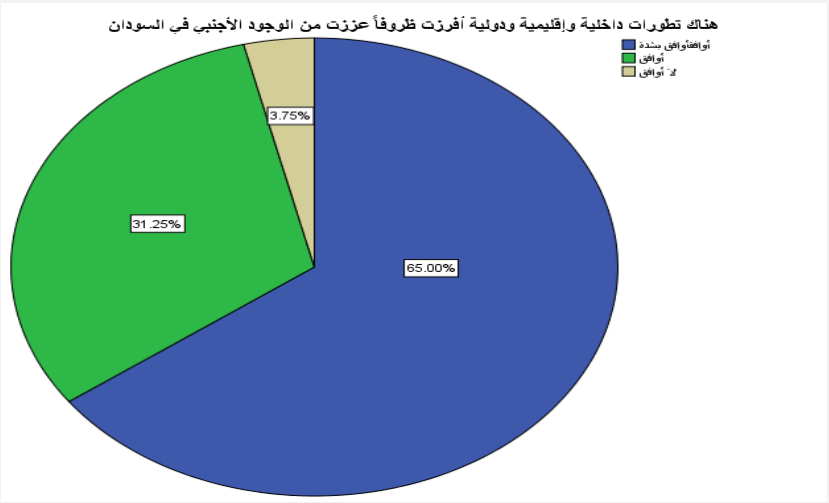

يوضح الجدول أعلاه أن أعلى تكرار يتمثل في اوافق بشدة (52) بنسبة (65 %) ، ثم تليها اوافق بتكرار (25) وبنسبة (31.3 %)، ثم لا اوافق بتكرار (3) وبنسبة (3.8) وهذا يدل على أن معظم افراد العينة يرون ان التطورات الداخلية والاقليمية والدولية عززت من الوجود الاجنبي في السودان.

جدول رقم (7/2) يمثل اللاجئون احد اكثر قطاعات الوجود الأجنبي المؤثرة على الواقع الاجتماعي والسياسي السوداني:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	40	50.0
أوافق	36	45.0
لا أوافق	2	2.5
لا أدري	2	2.5
المجموع	80	100

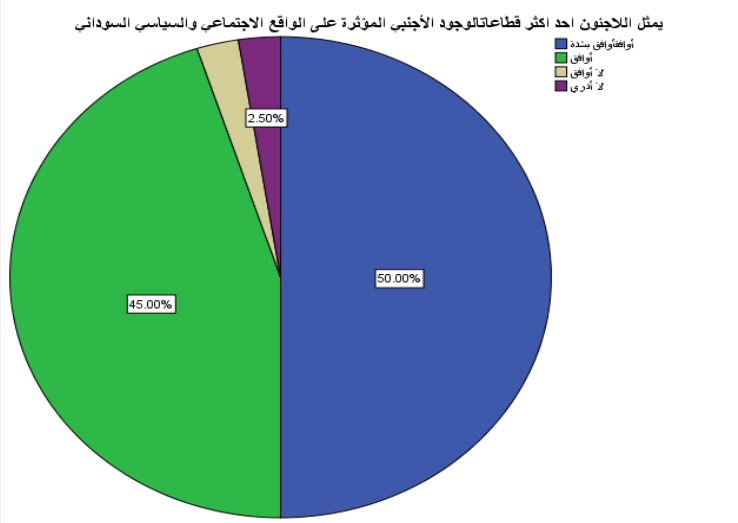

يوضح الجدول (2) أعلاه أن أعلى تكرار يتمثل في اوافق بشدة (40) بنسبة (50%) ، ثم تليها اوافق بتكرار (36) وبنسبة (45%)، ثم لا اوافق بتكرار (2) وبنسبة (2.5%)، ثم لا ادري بتكرار(2) وبنسبة (2.5 %) وهذا يدل على أن معظم افراد العينة يرون ان اللاجئين يمثلون اكثر قطاعات الوجود الاجنبي المؤثرة على الواقع الاجتماعي والسياسي السوداني.

الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول يمثل اللاجئون احد اكثر قطاعات الوجود الأجنبي المؤثرة على الواقع الاجتماعي والسياسي السوداني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
1. يمثل اللاجئون احد اكثر قطاعات الوجود الأجنبي المؤثرة على الواقع الاجتماعي والسياسي السوداني	1.92	0.92	89	4	0.00	دالة

يلاحظ من الجدول رقم (2-7) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (2) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (1.07 – 1.16) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين.

بالنظر إلى القيمة الإحتمالية لجميع العبارات مقبولة معنوية وذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (7/3) لابد من دراسة وتحليل الآثار المترتبة على الوجود الأجنبي لا سيما الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	33	41.3
أوافق	41	51.3
لا أوافق	4	5.0
لا أدري	2	2.5
المجموع	80	100.0

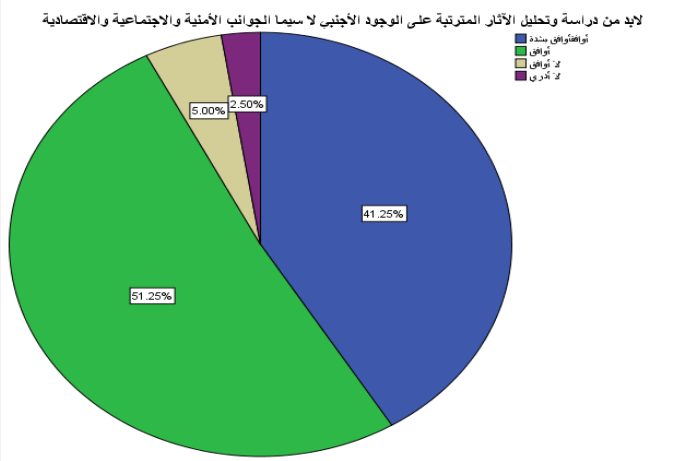

يوضح الجدول (3) و أعلاه أن أعلى تكرار يتمثل في اوافق (41) بنسبة (51.3%) ، ثم تليها اوافق بشدة بتكرار (33) وبنسبة (41.3%)، ثم لا اوافق بتكرار (4) وبنسبة (5%)، ثم لا ادري بتكرار(2) وبنسبة (2.5 %) وهذا يدل على أن معظم افراد العينة يرون انه لابد من دراسة وتحليل الاثار المترتبة على الوجود الاجنبي لا سيما الجوانب الامنية والاجتماعية والاقتصادية.

الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول لابد من دراسة وتحليل الآثار المترتبة على الوجود الأجنبي لا سيما الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية .

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
لابد من دراسة وتحليل الآثار المترتبة على الوجود الأجنبي لا سيما الجوانب الأمنية والاجتماعية والاقتصادية	1.92	0.92	89	4	0.00	دالة

يلاحظ من الجدول رقم (3-7) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (2) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (1.07 – 1.16) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الإحتمالية لجميع العبارات مقبولة معنوية وذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (7/4): الوجود الأجنبي الغير قانوني يؤثر في النسيج الاجتماعي ويغير أنماط السلوك في المجتمع السوداني

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	31	38.8
أوافق	37	46.3
لا أوافق	8	10
لا أدري	4	5
المجموع	80	100

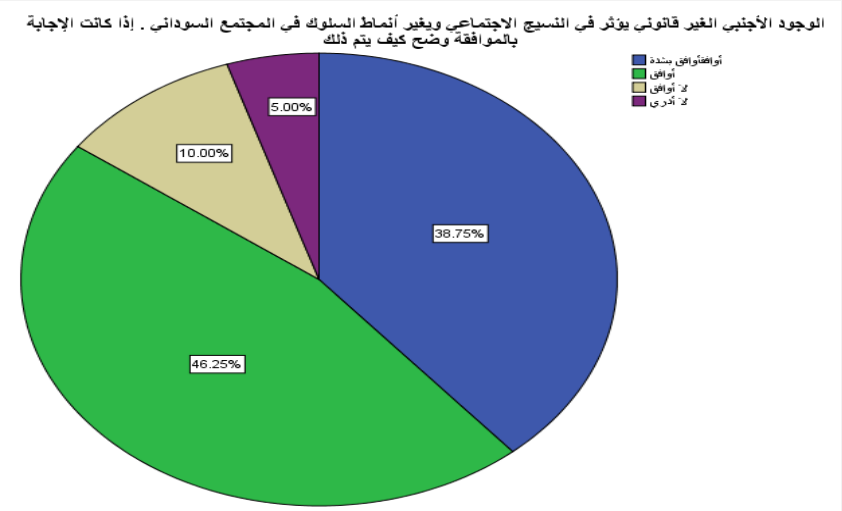

يوضح الجدول (4) أعلاه أن أعلى تكرار يتمثل في اوافق (37) بنسبة (46.3%) ، ثم تليها اوافق بشدة بتكرار (31) وبنسبة (38.8 %)، ثم لا اوافق بتكرار (8) وبنسبة (10 %)، ثم لا ادري بتكرار(4) وبنسبة (5 %) . وهذا يدل على أن معظم افراد العينة يرون ان الوجود الاجنبي الغير قانوني يؤثر في النسيج الاجتماعي ويغير انماط السلوك في المجتمع السوداني.

الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الوجود الأجنبي الغير قانوني يؤثر في النسيج الاجتماعي ويغير أنماط السلوك في المجتمع السوداني.

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
1. الوجود الأجنبي الغير قانوني يؤثر في النسيج الاجتماعي ويغير أنماط السلوك في المجتمع السوداني	1.92	0.92	89	4	0.00	دالة

يلاحظ من الجدول رقم (4-7) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (2) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها.أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (1.07 – 1.16) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الإحتمالية لجميع العبارات مقبولة معنوية وذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (7/5): من الآثار السالبة للوجود الأجنبي الضغط على الخدمات العامة مما يؤدي الى تدني مستوياتها أو حرمان المواطن منها:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	41	51.3
أوافق	34	42.5
لا أوافق	4	5.0
لا أدري	1	1.3
المجموع	80	100

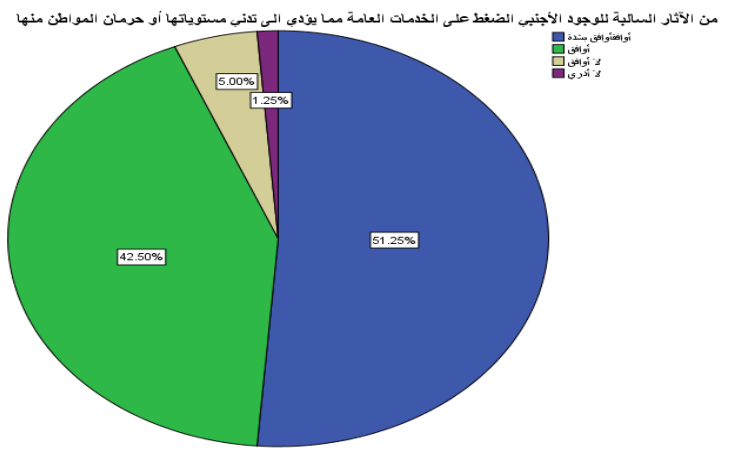

يوضح الجدول (5) أعلاه أن أعلى تكرار يتمثل في اوافق بشدة (41) بنسبة (51.3 %) ، ثم تليها اوافق بتكرار (34) وبنسبة (42.5 %)، ثم لا اوافق بتكرار (4) وبنسبة (5 %)، ثم لا ادري بتكرار(1) وبنسبة (1.3 %) وهذا يدل على أن معظم افراد العينة يرون ان من الاثار السالبة للوجود الاجنبي الضغط على الخدمات العامة مما يؤدي الى تدني مستوياتها او حرمان المواطن منها.

الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول من الآثار السالبة للوجود الأجنبي الضغط على الخدمات العامة مما يؤدي الى تدني مستوياتها أو حرمان المواطن منها

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
1_من الآثار السالبة للوجود الأجنبي الضغط على الخدمات العامة مما يؤدي الى تدني مستوياتها أو حرمان المواطن منها	1.92	0.92	89	4	0.00	دالة

يلاحظ من الجدول رقم (5-7) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (2) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (1.07 – 1.16) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الإحتمالية لجميع العبارات مقبولة معنوية وذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (7/6)التداعيات الأمنية للوجود الأجنبي تتمثل في تفشي عمليات التجسس والاستخبارات والسرقة والاحتيال والأعمال التخريبية:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	37	46.3
أوافق	36	45.0
لا أوافق	6	7.5
لا أدري	1	1.3
المجموع	80	100

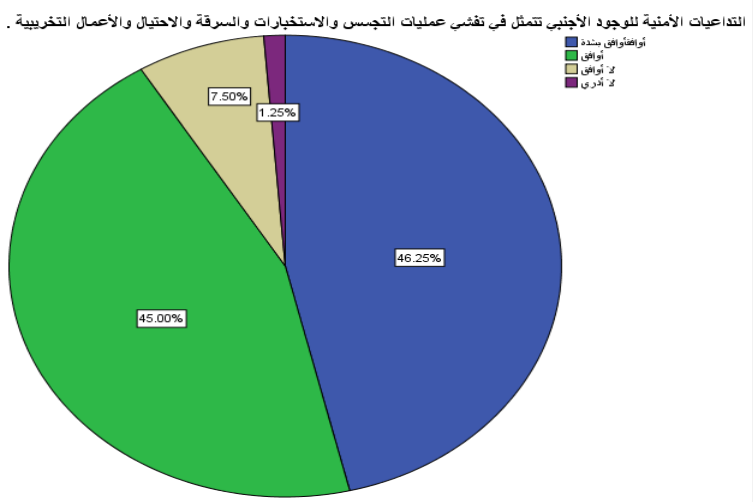

يوضح الجدول (6) أعلاه أن أعلى تكرار يتمثل في اوافق بشدة (37) بنسبة (46.3 %) ، ثم تليها اوافق بتكرار (36) وبنسبة (45 %)، ثم لا اوافق بتكرار (6) وبنسبة (7.5 %)، ثم لا ادري بتكرار(1) وبنسبة (1.3 %) . وهذا يدل على أن معظم افراد العينة يرون ان التداعيات الامنية للوجود الاجنبي تتمثل في تفشي عمليات التجسس والاستخبارات والسرقة والاحتيال والاعمال التخريبية.

الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ضرورة زيادة اهتمام الدولة بالحصر الشامل للأجانب والاهتمام بالمؤسسات التي تعمل في مجال رصد ومعالجة الوجود الأجنبي

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
1. ضرورة زيادة اهتمام الدولة بالحصر الشامل للأجانب والاهتمام بالمؤسسات التي تعمل في مجال رصد ومعالجة الوجود الأجنبي	1.92	0.92	89	4	0.00	دالة

يلاحظ من الجدول رقم (7-7) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (2) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (1.07 – 1.16) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الإحتمالية لجميع العبارات مقبولة معنوية وذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (7/7): ضرورة زيادة إهتمام الدولة بالحصر الشامل للأجانب والاهتمام بالمؤسسات التي تعمل في مجال رصد ومعالجة الوجود الأجنبي:

العبارة	التكرار	النسبة المئوية
أوافق بشدة	28	35.0
أوافق	39	48.8
لا أوافق	10	12.5
لا أدري	2	2.5
المجموع	80	100

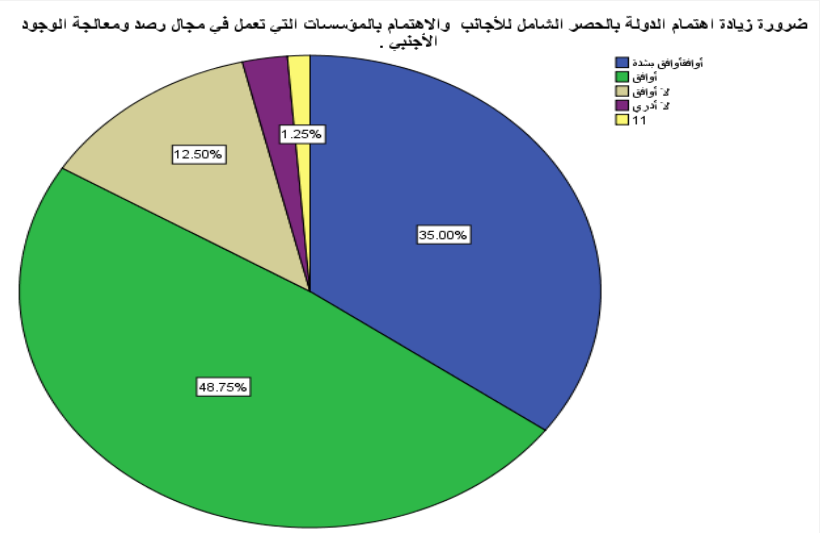

يوضح الجدول (7) والشكل أعلاه أن أعلى تكرار يتمثل في اوافق (39) بنسبة (48.8 %) ، ثم تليها اوافق بشدة بتكرار (28) وبنسبة (35 %) ، ثم لا اوافق بتكرار (10) وبنسبة (12.5 %)، ثم لا ادري بتكرار(2) وبنسبة (2.5 %) وهذا يدل على أن معظم افراد العينة يرون انه لابد من اهتمام الدولة بالحصر الشامل للأجانب والاهتمام بالمؤسسات التي تعمل في مجال رصد ومتابعة الوجود الاجنبي.

الوسط الحسابي و الإنحراف المعياري بالإضافة إلى درجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كآي لإجابات أفراد عينة الدراسة حول ضرورة زيادة اهتمام الدولة بالحصر الشامل للأجانب والاهتمام بالمؤسسات التي تعمل في مجال رصد ومعالجة الوجود الأجنبي:

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كآي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية	مستوى الدلالة
ضرورة زيادة اهتمام الدولة بالحصر الشامل للأجانب والاهتمام بالمؤسسات التي تعمل في مجال رصد ومعالجة الوجود الأجنبي	1.92	0.92	89	4	0.00	دالة

يلاحظ من الجدول رقم (7-7) أن الوسط الحسابي لجميع العبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (2) وهذا يشير إلى أن إجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (1.07 – 1.16) وهذا يشير إلى تجانس إجابات المبحوثين. بالنظر إلى القيمة الإحتمالية لجميع العبارات مقبولة معنوية وذات دلالة إحصائية.

النتائج:

1. عززت التطورات الداخلية والإقليمية والدولية من الوجود الأجنبي في السودان
2. اللاجئون يمثلون أكثر قطاعات الوجود الأجنبي المؤثرة على الواقع الإجتماعي والسياسي السوداني.
3. أسهم الوجود الأجنبي من التأثير في النسيج الإجتماعي وتغيير أنماط السلوك في المجتمع السوداني
4. من الاثار السالبة للوجود الأجنبي الضغط على الخدمات العامة مما يؤدي الى تدني مستوياتها او حرمان المواطن منها.

5. تداعيات الوجود الأجنبي الأمنية التجسس - الأستخبارات - السرقة - الإحتيال والاعمال التخريبية.
6. الشباب أكثر الفئات تضرراً بالوجود الأجنبي وهم الفئة لأنها تتأثر مباشرة.

التوصيات:

1. لأبد من سن تشريعات يتم بموجبها ضبط الوجود الأجنبي والحد من إخطاره على الأمن القومي للبلاد
2. ضرورة الإنتباة لظواهر الوجود الأجنبي السلبية ومعالجتها بالسرعة المطلوبة
3. إعداد استراتيجيه أمنية وإعلامية تقلل من مخاطر الوجود الأجنبي
4. يجب تأهيل الأجهزة الأمنية واستيعاب كفاءات تجيد اللغات الأجنبية لإدارة المؤسسات المختصة بالأجانب
5. وضع سياسة تنظم عملية إقامة الأجانب وحصر الوجود الأجنبي المشروع وغير المشروع ووضع تشريعات وضوابط تنظم عملية منح تراخيص العمل
6. وضع شروط وضوابط فيما يتعلق بإيجار المنازل ومختلف العقارات للأجانب
7. تفعيل سودنة العمل الطوعي وفق برنامج تنفيذي محدد تؤدي فيه الولايات دور أساسي من خلال المفوضيات الولائية.

المصادر والمراجع

1. حديد الطيب السراج، الإعلام الإذاعي ودورة في تحقيق الأمن القومي السوداني ، الخرطوم مطابع العملة , ب ط ، 2011م.
2. عبد الرحمن علي خير، حركة اللاجيئن – الثوابت والمتغيرات والسياسات – السمنار لسياسة الهجرة والقوى العاملة 22- 25 1992م , وزارة الداخلية معتمدية اللاجئين.
3. أبوالفضل جمال الدين محمد، لسان العرب، المجلد الخامس بيروت – دار صادر, د ت.
4. إبراهيم محمد أحمد البلولة ، الأطر المفاهيمية لقضايا الهجرة والحراك السكاني في السودان, وزارة الرعاية والضمان الإجتماعي نوفمبر 2013م.
5. عاصم فتح الرحمن محمد الحاج، الأمن الإنساني , معهد دراسات الكوارث واللاجئين – جامعة إفريقيا العالمية فبراير 2016م.
6. أزمة اللاجئين: الفجوة بين المقاربات الإنسانية وواقع السياسات , مجلة السياسات الدولية – العدد (205) يوليو 2016م.
7. شريف أحمد الدسوقي, مقدمة في نظرية المعرفة والبحث العلمي(الخرطوم , شركة مطابع السودان للعملة المحدودة 2010م.
8. الندوة القومية حول الهجرة : المجلس القومي للرعاية والتنمية الإجتماعية , ديسمبر 1978م- الإتحاد الإشتراكي.

التقارير:

1- التقرير الجنائي لشرطة ولاية الخرطوم 2015م
2- التقرير الجنائي لشرطة ولاية الخرطوم 2016م
3- التقرير الجنائي لشرطة ولاية الخرطوم 2017م
4- تقرير الهجرة غير الشرعية: إدارة شؤون الأجانب
5- تقرير الوجود الأجنبي في السودان: إدارة شؤون الأجانب
6- تقرير الهجرة والحراك السكاني في السودان , وزارة الرعاية وشؤون الطفل , المجلس القومي للسكان. يناير 2009م.

المراجع الأجنبية:

1- Carver,c.s,& Scheier,M.F(2004): Perspectives on Personality .Congress Cataloging-inpublicatio
2- Alken ,Lewis,R(1979): Psychological Testing and Assessment Allay ,and acon,inc, third

اتفاق ترسيم الحدود البحرية شرق المتوسط بين لبنان واسرائيل

Agreement on the Delimitation of the Maritime Boundaries in the Eastern Mediterranean between Lebanon and Israel

دكتور/ فتحي فتحي جادالله الحوشي . دكتوراه في القانون الدولي العام

كلية الحقوق جامعة المنصورة . المستشار السياسي لوكالة أنباء الامم المتحدة والباحث في النزاعات الدولية

drfathygad@gmail.com

ملخص

أدى اكتشاف الثروات الطبيعية في شرق المتوسط إلى مطالبة كثير من الدول بترسيم المناطق الاقتصادية لكل منها ونتج عن ذلك ظهور العديد من الخلافات. وكان الخلاف الأول بين إسرائيل ولبنان، بينما ينذر الخلاف الثاني باندلاع صراع واسع النطاق ويدور حول قبرص، إذ قامت تركيا بتوسيع نطاق منطقتها الاقتصادية على حساب الأخيرة، وذهبت أبعد من ذلك عندما رسمت حدوداً لمنطقة اقتصادية لقبرص التركية. ودخلت الولايات المتحدة على خط الوساطة بين لبنان وإسرائيل من أجل التوصل لحل النزاع على المنطقة الاقتصادية لكل منهما، دون تحقيق أي تقدم أول الأمر، وقد شكل اكتشاف إسرائيل حقل تمار ثم حقلي داليت وليفياثان، الذي تتقاسمه إسرائيل وقبرص ولبنان، بداية التوتر مع لبنان وطالبت كل من لبنان وإسرائيل في البداية الأمم المتحدة بترسيم الحدود البحرية لكل منهما، لكن البلدان لم يتفقا فيما بينهما إذ اشترطت إسرائيل ترسيم الحدود البرية مع ترسيم الحدود البحرية مع لبنان. إلا ان تطور الازمة الروسية الاوكرانية الى حرب ضروس ووجود أزمة طاقة شديدة بسبب انقطاع الغاز الروسي عن اوروبا جعل أمريكا تبحث عن بدائل آمنة ومضمونة فاتجهت بكل ثقلها لترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل بعد تهديد لبنان بضرب اماكن استخراج الغاز خاصة بحقل كاريش الذي شرعت اسرائيل باستخراج الغاز منه، ولذلك علينا أن نتعرف عن اسباب وماهية ذلك الاتفاق والاثار المترتبة علية.

كلمات مفتاحية : ترسيم . حدود بحرية. لبنان _غاز المتوسط . اسرائيل.

Summary

The discovery of natural resources in the eastern Mediterranean led many countries to demand the demarcation of the economic zones for each of them, and this resulted in the emergence of many disputes. The first dispute was between Israel and Lebanon, while the second one heralds the outbreak of a large-scale conflict revolving around Cyprus, as Turkey expanded the scope of its economic zone at the expense of the latter, and went further when it drew the borders of an economic zone for Turkish Cyprus. The United States entered the mediation line between Lebanon and Israel in order to reach a solution to the dispute over the economic zones of each of them, without achieving any progress at first. Lebanon and Israel initially agreed with the United Nations to demarcate the maritime borders of each of them, but the two countries did not agree with each other, as Israel stipulated the demarcation of the land border with the demarcation of the maritime border with Lebanon. However, the development of the Russian-Ukrainian crisis into a fierce war and the existence of a severe energy crisis due to the interruption of Russian gas from Europe made America search for safe and secure alternatives, so it turned with all its weight to demarcate the maritime borders between Lebanon and Israel after Lebanon threatened to strike gas extraction sites, especially the Karish field, which Israel began extracting gas Therefore, we have to know the reasons and the nature of that agreement and the implications for it.

Key words Demarcation - maritime borders - Lebanon - Mediterranean gas – Israel.

مقدمه

منذ ظهور الثروات بشرق المتوسط والتنافس الإقليمي مستعر، والذي قد يمثل شرارة" لنزاعات دولية وخاصة بعد الإعلان عن اكتشافات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي بهذه المنطقة. ووفقا لدراسات مسحية، تقدر احتياطات شرق المتوسط من الغاز الطبيعي بحوالي122تريليون قدم مكعب، بينما تقدر احتياطيات النفط فيها بحوالي1.7تريليون برميل، فيما تشير مصادر أخرى إلى أن الاحتياطيات من هذه الثروات تفوق كثيرا الأرقام المعلنة والمقدرة. وفي شرق المتوسط توجد العديد من الدول، ففي جنوبه هناك مصر وفي شرقه فلسطين وإسرائيل ولبنان وسوريا، وفي وسطه قبرص، وفي شمال شرقه تركيا، ولكل من هذه الدول منطقتها الاقتصادية الخاصة بها.

شكل اكتشاف إسرائيل حقل تمار ثم حقلي داليت وليفياثان، الذي تتقاسمه إسرائيل وقبرص ولبنان، بداية التوتر مع لبنان، وفي مسح زلزالي أجرته شركة سبكتروم البريطانية لمنطقة بحرية محدودة في العام 2012، تم تقدير احتياطات الغاز القابلة للاستخراج في لبنان بـ 25,4 تريليون قدم مكعب. وكانت السلطات اللبنانية قد أعلنت بدورها عن تقديرات أعلى، وقد وطالبت كل من لبنان وإسرائيل في البداية الأمم المتحدة بترسيم الحدود البحرية لكل منهما، لكن البلدان لم يتفقا فيما بينهما إذ اشترطت إسرائيل ترسيم الحدود البرية مع ترسيم الحدود البحرية مع لبنان. إلا ان تطور الازمة الروسية الاوكرانية الى حرب ضروس ووجود أزمة طاقة شديدة بسبب انقطاع الغاز الروسي عن اوروبا جعل أمريكا تبحث عن بدائل آمنة ومضمونة فاتجهت بكل ثقلها لترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل. وقد أثمرت المباحثات الأمريكية عن توقيع لبنان وإسرائيل يوم الخميس 27 اكتوبر على "الاتفاق التاريخي" النهائي لترسيم الحدود البحرية بينهما بعد مفاوضات مضنية استمرت لأشهر وتمت بوساطة أمريكية. ووقع كل من الرئيس اللبناني ميشال عون ورئيس الحكومة الإسرائيلي يائير لبيد رسالتين منفصلتين للموافقة على نص الاتفاق. وفي مقر الأمم المتحدة في جنوب لبنان، جرى تسليم الرسائل إلى الوسيط الأمريكي أموس هوكستين دون أن يرافق ذلك أي مراسم مشتركة.

اشكالية البحث: أدي اكتشاف هذه الثروات الطبيعية إلى مطالبة العديد من الدول بترسيم المناطق الاقتصادية لها، فظهرت العديد من الخلافات. وكان الخلاف الأول بين إسرائيل ولبنان، فقد شكل اكتشاف إسرائيل حقل تمار ثم حقلي داليت وليفياثان، الذي تتقاسمه إسرائيل وقبرص ولبنان بداية التوتر مع لبنان مع تقدير احتياطات الغاز القابلة للاستخراج في لبنان بـــ 25,4 تريليون قدم مكعب. لذا فقد طالبت كل من لبنان وإسرائيل الأمم المتحدة بترسيم الحدود البحرية لكل منهما، لكنهما لم يتفقا([1]). وقد ازداد التوتر بشدة عندما بدأت اسرائيل استخراج الغار من حقل كاريش حيث هدد حزب الله بضرب أي منشاة استخراج واعلن انه لن يستطيع أحد أن يستخرج غازا ونفطا ولن يستطيع أحد أن يبيع غازا ونفطا".

وقد تسارعت التطورات المرتبطة بملف ترسيم الحدود البحرية بعد توقف لأشهر جراء خلافات حول مساحة تلك المنطقة. وبعد لقاءات واتصالات مكوكية، قدم الوسيط الأمريكي آموس هوكستين الذي تقود بلاده وساطة منذ عام2020م، بداية اكتوبر2022م عرضه الأخير، وأعلن الطرفان موافقتهما عليه.

([1]) إنفو غرافيك . ثروات شرق المتوسط والتنافس الإقليمي المستعر https://0i.is/5qok

هدف البحث: يهدف البحث الى معرفة أسباب تسارع وتيرة المفاوضات بين لبنان واسرائيل وانجاحها بالرعاية الامريكية الكاملة، والذي اثمر عن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل، وما هو ماهيته، والاثار المترتبة على الاتفاق للطرفين .

منهج البحث:

سنتبع في هذا البحث المنهج الاستقرائي والذي يقوم على ملاحظة واقع أزمة النزاع على ثروات شرق المتوسط من خلال التعريف للمنطقة الاقتصادية الخالصة والمفاهيم المرتبطة بها، والتعرض لاتفاق ترسيم الحدود بين لبنان واسرائيل، أسبابه ، مضمونه، الاثار المترتبة عليه مستقبلاً وذلك من خلال خطة البحث التالية:_

خطة البحث :

المبحث الأول: التعريف بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ومفاهيم أخري.

المبحث الثاني: اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل أسبابه ومضمونه.

المبحث الثالث: الاثار المترتبة على الاتفاق بالنسبة للطرفين.

المبحث الأولالتعريف بالمنطقة الاقتصادية الخالصة ومفاهيم أُخرى

تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار([1]).

هي منطقة بحرية تمارس عليها الدولة حقوقاً خاصة في الاستغلال واستخدام مواردها البحرية وتمتد لمسافة200ميل بحري مقيسه من خطوط الأساس الذي يبدأ منها قياس البحر الإقليمي، وتعد من إحدى أوجه التطور الهامة التي استحدثتها اتفاقية البحار الجديدة من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المصالح.

_المياه الإقليمية مناطق مياه البحار والمحيطات التي تمتلك دولة ما حق السيادة عليها. وتتضمن هذه الحقوق: التحكم في الصيد، والملاحة، والشحن البحري، علاوة على استثمار المصادر البحرية واستغلال الثروات المائية الطبيعية الموجودة فيها. وقدد نصت المادة (3) من اتفاقية البحار على أن عرض البحر الاقليمي هو12ميل بحري مقيسه من خطوط الأساس المقررة وفقاً للاتفاقية([2]). وهو ما أخذت به معظم الدول المائة والعشرين التي لها حدود على البحار.

([1]) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتم إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (CNUDM) من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار3067(XXVIII)التي اعتمدتها الأمم المتحدة في16نوفمبر1973،المؤتمر الثالث للأمم المتحدة لقانون البحار جاء لأول مرة في نيويورك في ديسمبر كانون الأول عام1973واستكمل عمله عام1982بعد التوقيع في10ديسمبر1982التي وقعت في مونتيغو باي (جامايكا) لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (CNUDM). دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في16نوفمبر1994بعد أن صادقت عليها60 دولة. صادق الاتحاد الأوروبي على الاتفاقية في عام1998أما الولايات المتحدة فوقعت ولم تصادق على الاتفاقية. وتنص الاتفاقية على عدد من المفاهيم التي ظهرت في القانون العرفي مثل: المياه الإقليمية. المنطقة الاقتصادية الحصرية الجرف القاري. كما "يحدد المبادئ العامة لاستغلال الموارد البحرية(الموارد الحية، والتربة والموارد الموجودة تحت سطح الأرض) وأسس أيضا في الغرض محكمة دولية لقانون البحار المختصة في معرفة قانون النزاعات في البحر"، ولكن ليست مسؤولة بتسوية مثل هذه النزاعات. ويتبع تطبيق اتفاقية قانون البحار اجتماعات دورية للدول الأطراف في الاتفاقية. عقد الاجتماع السابع عشر في نيويورك في يونيو2007راجع/ أيضاً .Major Thomas E. Behuniak(Fall 1978)."The Seizure and Recovery of the S.S Mayaguez :Legal Analysis of United States Claims, Part 1"(PDF).Military Law Review. Department of the Army.82:114–121.ISSN 0026-4040. وأيضاً راجع/" United Nations Convention on the Law of the Sea". United Nations Treaty Series.

([2]) راجع/ المادة (3) من الاتفاقية ،ص https://cutt.us/JSExV.19

الجرف القاري: يشمل الجرف القاري قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء بحرها الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم تلك الدولة البري، أومسافة200 ميل بحري من خطوط الأساس التي يُقاس منها عرض البحر الاقليمي([1]).

ونظرا لتعلق موضوع البحث وهو ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل بالمناطق الاقتصادية لذا، سنتناولها بالتفصيل كما سيلي.

تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة: نصت المادة(55) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أنها" المنطقة الواقعة وراء البحر الإقليمي للدولة وملاصقة له ويحكمها النظام القانوني المميز والمقرر في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والذي تخضع بموجبه حقوق الدولة الساحلية وولايتها، وحقوق الدول الأخرى وحرياتها، للأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية([2]) ويعد هذا التعريف الذي أوردته المادة(55) بمثابة تحديد واضح وصريح لما للدولة الساحلية من حقوق على المنطقة الاقتصادية وفقاً للوضع القانوني الخاص الذي أضفته عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارلعام1982، وبالتالي فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة هي منطقة ذات طابع قانوني خاص فهي ليست مياهًا إقليمية، ولا هي مياه من أعالي البحار([3]) أوهي بمثابة منطقة انتقالية بين البحار الإقليمية التي تتمتع عليها الدول الساحلية بسيادة كاملة لا يحدها سوى "المرور البريء" وبين أعالي البحار التي لا ولاية لأحد عليها، حيث الحريات المطلقة لكافة الدول، وتُعتبر المنطقة الاقتصادية الخالصة على هذا النحو بمثابة نقطة التقاء بين اتجاه الدول الساحلية نحو بسط ولايتها الإقليمية على أجزاء كبيرة من أعالي البحار والانفراد بثرواتها وحماية بيئتها البحرية، والحفاظ على أمنها وبين اتجاه الدول البحرية الكبرى في مواجهة هذا الاتجاه ومحاولة قصره على أقل امتداد ممكن وأقل قدر من السلطات والاختصاصات في تلك المنطقة([4]).

وحددت المادة(56) من الاتفاقية حقوق وواجبات الدول في المنطقة الاقتصادية الخالصة من خلال النص على أنه "يكون للدولة الساحلية حقوق سيادية بغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية الحية منها وغير الحية للمياه التي تعلو قاع البحر، ولقاع البحر، وباطن أرضه، وحفظ هذه الموارد، وإدارتها، وكذلك فيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للاستكشاف والاستغلال الاقتصاديين للمنطقة كإنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح([5]). إن الغاية من إقامة المنطقة الاقتصادية الخالصة هي ضمان سيطرة الدولة الساحلية على كامل الثروات التي تحتويها البحار الملاصقة لشواطئها. وتعني الثروات الحية في المنطقة الموارد الطبيعية بكافة أنواعها، سواء أكانت نباتية أو حيوانية وسواء وجدت على سطح الماء، أو داخل عموده، أو على القاع، أو أسفل قاع المنطقة. ولقد منحت الاتفاقية للدولة الساحلية الحق في استكشاف واستغلال الثروات الحية، سواءً أكانت أسماكًا بكافة أنواعها، أو غيرها من الثروات الحيوانية والنباتية. فللدولة الساحلية حق مطلق وخالص في صيد وإدارة هذه الموارد، والحق في إقامة المزارع السمكية. كما أن

([1]) راجع/ المادة 76 من الاتفاقية ص53.

([2]) راجع / المادة 55 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1989، الجزء الخامس المنطقة الاقتصادية الخالصة ص40،على هذا الرابط / https://cutt.us/JSExV

([3]) د. صلاح الدين عامر: "القانون الدولي للبحار: دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982"، القاهرة ، دار النهضة العربية،2009، ص ص13– 25_258.

([4]) د. إبراهيم محمد الدغمة: أحكام القانون الدولي لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية، القاهرة ، دار النهضة العربية،1987، ص116– 119.

([5]) المادة 56 من الاتفاقية مرجع سابق.

لها الحق في المحافظة عليها من خلال تحديد كميات الصيد المسموح بها من جهة والتدابير اللازمة لحفظ وإدارة هذه الموارد؛ لتفادي تعريضها للاستغلال المفرط. أما فيما يتعلق بالموارد الطبيعية غير الحية فتباشر الدولة حقوقها في شأنها من خلال الاستكشاف والاستغلال، وإقامة المنشآت والتركيبات والجزر الصناعية اللازمة لذلك، وفقاً للمادة(56ب) وهوما ساعد عليه إلى حد بعيد التطور العلمي والتكنولوجي الكبير في هذا المجال([1]). وحقوق الولاية التي للدولة الساحلية في المنطقة هي حقوق إشراف ورقابة وتنظيم فحسب، أما حقوق السيادة فهي السلطة العليا لإدارة شئون الدولة دون سواها وإذا نظرنا إلى ولاية الدولة الساحلية على المنطقة، نجد أن لها هذه الحقوق، سواءً أقامت بالأنشطة المنصوص عليها في المادة(56ب) بنفسها، أو أوكلت لغيرها أمر القيام بذلك بعد الترخيص له من جانبها([2]). وتنص المادة (57)على عرض المنطقة الاقتصادية الخالصة" لا تمتد المنطقة الاقتصادية الخالصة إلى أكثر من200ميل بحري من خطوط الأساس التي يقاس منها عرض البحر الإقليمي([3])". تُحدد من النطاق الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة. ومن ثَمَّ فإنها تقاس من خطوط قياس البحر الإقليمي. أي أن امتداد المنطقة لا يزيد عن المائتي ميل بحري، وبالتالي فإن للدولة الساحلية أن تتوقف بمنطقتها الاقتصادية الخالصة في حدود دون ذلك الحد الأقصى ولا تتجاوزه . أما المادة (58) فتتحدث عن حقوق الدول الأخرى وواجباتها بالمنطقة الاقتصادية الخالصة([4]).

وفى حالة وجود نزاع بين الدولة الساحلية وأية دولة أخرى بشأن الحقوق والولاية، فقد نصت المادة (59)على أن يتم حل النزاعات التي تثور في هذا الصدد على أساس الإنصاف، وفي ضوء كافة الظروف ذات الصلة، مع مراعاة أهمية المصالح موضوع النزاع بالنسبة لكافة الأطراف وإلى المجتمع الدولي ككل([5]).

<u>التزامات وواجبات الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة وهي:</u>

أولًا: تنص المادة(60) فقرة(3) تلزم الدولة الساحلية بأن تقوم بالإجراءات التحذيرية اللازمة، وتقديم الإشعار اللازم عن إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والمباني، وكذلك الاحتفاظ بوسائل دائمة للتنبيه عن وجودها. كما تلتزم بتعيين مناطق سلامة مناسبة بما يكفل السلامة الكاملة لسفن الدول الأخرى، والتزامها بإزالة الجزر الاصطناعية والمنشآت والمباني التي أقامتها في حالة ما إذا تخلت عنها أو أوقفت استعمالها.

ونصت المادة(60) فقرة 7على أنه "لا يجوز إقامة الجزر الاصطناعية والمنشآت والتركيبات ومناطق السلامة حولها إذا ترتب على ذلك إعاقة استخدام الممرات البحرية المعترف بأنها جوهرية للملاحة الدولية".

ثانيًا: المحافظة على الثروات الطبيعية الحية وإدارتها إدارة رشيدة. حيث تلزم المادة(60) فقره(2) الدولة الساحلية باتخاذ أنسب الوسائل والتدابير لحفظ وإدارة الموارد الطبيعية الحية في المنطقة وذلك لحظر الاستغلال

([1]) د. رفعت محمد عبد المجيد: المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: كلية الحقوق،1982، ص 249–255؛ وأيضاً د. عبد المنعم محمد داود: القانون الدولي للبحار، الإسكندرية، منشأة المعارف،1999، ص ص81–85.

(10) Francisco Orregovicuna,"The Exclusive Economic Zone; Regime and Legal Nature Under International Law", (New York: Cambridge U. P.,1989), pp. 68-71.

([3]) المادة 57، م. س.

([4]) المادة 57 و58 من الاتفاقية ، م. س، ص41_42.

([5]) المادة 59 من الاتفاقية م. س، ص42.

المفرط. كما تلزمها بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة لتحقيق هذا الهدف.. لتحقيق أعلى نسبة استفادة منها، مما يعود بالنفع على جميع الدول.....

ثالثًا: حماية البيئة البحرية([1]) حيث تتحمل الدولة الساحلية مسئولية اصدار القوانين وإقرار الأنظمة اللازمة لمنع تلوث البيئة البحرية من البر بما في ذلك الأنهار ومصابها وخطوط الأنابيب ومخارج التصريف، وخفض ذلك التلوث والسيطرة عليه المادة(207) من الاتفاقية...

رابعًا: المساعدة في البحث العلمي، حيث جاءت المادة(123) فقره(1) لتعكس وجهة نظر الدول النامية، حين نصت على أن للدولة الساحلية أن تمنح الإذن بأنشطة البحث العلمي في المنطقة الاقتصادية الخالصة، والاشتراك في هذه الأنشطة والحصول على نتائجها...

تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في حالة التقابل أو التلاصق

تهدف الدول الساحلية إلى تعيين حدودها البحرية. وذلك لرغبتها في تحديد سيادتها على مناطقها وامتداداتها البحرية والتي قد تسبب صراعًا مع الدول المجاورة. فلقد زادت مساحة المياه التي تمتد إليها سيادة الدولة الساحلية، لاسيما بعد أن أقرت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982الحد الأقصى لمساحة المنطقة الاقتصادية الخالصة بمائتي ميل بحري من خط الأساس، فضلًا عن تنظيم الأحكام الخاصة بالجرف القاري والذي قد يمتد لثلاثمائة وخمسين ميلًا بحريًا من ذلك الخط، وتعارض الأنشطة التي اعتادت الدول القيام بها كالصيد وغيره، مما يولد النزاعات بين الدول ذات الحدود البحرية المتقابلة أو المتلاصقة هذا إضافة إلى رغبة الدولة الساحلية في وتحقيق أقصي استفادة منها، خاصة، وأن هذه المناطق تحوي الكثير من الموارد والثروات المتعددة بما يستدعي تحديد الحدود بينها حتى لا تتداخل ادعاءات الدول في شأنها وتجنب المنازعات حولها([2]).

وتقضي المادة(74) من الاتفاقية بأن يكون "تحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتلاصقة عن طريق الاتفاق على أساس القانون الدولي طبقًا للمادة(38) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، من أجل التوصل إلى حل منصف". وتنص الفقرة(2) من ذات المادة على ضرورة اللجوء إلى الجزء(15)([3]) الفرع الأول من الاتفاقية والخاص بالتوفيق بين الدول المتنازعة، والذي يشير إلى المادة (284) الخاصة بالتوفيق بين الدول وإجراءات التوصل إلى التوافق بروح من التفاهم والتعاون. ويتعين في هذا السياق أن يتم تحديد خطوط الحد الخارجي للمنطقة الاقتصادية الخالصة، وخطوط التحديد المرسومة وفقًا للمادة(74)على خرائط ذات مقاييس ملائمة للتثبت من موقعها. كذلك فإنه يتعين على الدولة الساحلية أن تعلن عن هذه الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية، وأن تودع لدى الأمين العام للأمم المتحدة نسخة من كل خريطة أو قائمة منها. وهكذا نخلص مما تقدم إلى أن ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة يعني تعيين النطاق الخارجي لها مقاسًا من خط الأساس، على ألا يتجاوز200ميل بحري في حده الأقصى، وسواءً أكان ذلك على خرائط، أو قوائم إحداثية، مع الأخذ بعين

([1]) د. جابر إبراهيم الراوي: الوضع القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة، في د. صلاح الدين عامر وآخرون، قانون البحار الجديد والمصالح العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1989،ص ص137–140.

([2]) أ. د. عبد المعز عبد الغفار نجم، م. س، ص8–11؛ وأيضاً، Alex G. Oude, The Law of the Maritime Tract, Int Journal of Marine and Costal Law, Vol. 9,1994, pp. 235 –246.

([3]) راجع/ المادة 74 فقرة 1و2 من الاتفاقية م. س ،ص52.

الاعتبار المحددات الجغرافية، والاعتبارات القانونية المتفق عليها على أساس قواعد القانون الدولي ذات الصلة([1]). وتناولت المادة 75 من اتفاقية1982الخرائط وقواعد الإحداثيات الجغرافية([2]) والتي تحدد الأسس التي يتم بناءً عليها تحديد خطوط الأساس التي تقاس منها كل المساحات البحرية، مميزة في هذا السياق بين كل من طريقة خطوط الأساس العادية، وطريقة خطوط الأساس المستقيمة([3]). فحددت المادة(3) منها ماهية خطوط الأساس العادية، حيث أوضحت أن خط الأساس العادي هو آخر نقطة على الشاطئ تنحسر عنها المياه وقت الجزر. وتعتبر نقاط الأساس بمثابة نقاط المراجعة والتحديد لخطوط الأساس العادية، وتحدد تلك النقاط تبعًا لتعرجات الساحل. وتتوقف أهمية نقاط الأساس وفقًا لموقعها ومدى التزام الدول بها، فمواقع نقاط الأساس هي المحدد الرئيسي لخطوط الأساس. ولعل من العوامل التي تساعد على نجاح عملية تعيين خطوط الأساس العادية التحديث المستمر والمتابعة للخرائط وفقًا لسمات الساحل المميزة له والمؤثرة فيه، مع مراجعة تلك المتغيرات مع الدول الأخرى. ولقد حددت المادة (5) من الاتفاقية نوعية الخرائط التي يتم تحديد نقاط الأساس عليها بجميع حالتها وهي الخرائط ذات المقياس الكبير والمعترف بها رسميًا من قبل الدول الساحلية"([4]). وتناولت المادة (6) قياس خط الاساس بمنطقة الجزر المُحاطة بالشعب المرجانية، وتجيز المادة(7) من الاتفاقية استخدام خطوط الأساس المستقيمة وفقًا للشروط الآتية:1-وجود انبعاج عميق وانقطاع سلسلة الجزر على امتداد الساحل وعلي مسافة قريبة منه مباشرة.

2- في حالة أن يكون الساحل شديد التقلب بسبب وجود دلتا وظروف طبيعية أخرى يجوز اختيار النقاط المناسبة على أبعد مدى باتجاه البحر من حد أدنى الجزر، وتظل خطوط الأساس المستقيمة سارية المفعول إلى أن تغيرها الدول الساحلية وفقًا لهذه الاتفاقية.

3- ألا ينحرف رسم خطوط الأساس المستقيمة أي انحراف ذي شأن عن الاتجاه العام للساحل.

4- أن تكون المساحات البحرية التي تقع داخل نطاق الخطوط مرتبطة بالإقليم البري ارتباطًا وثيقًا كافيًا لكي تخضع لنظام المياه الداخلية.

5- أن يؤخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية ذات الأهمية الخالصة للإقليم والتي تأكدت بالاستعمال الطويل.

7- لا يجوز لدولة أن تطبق خطوط الأساس المستقيمة على نحو يفصل البحر الاقليمي لدولة أخرى عن أعالي البحار أوعن المنطقة الاقتصادية الخالصة([5]). ولتعيين خطوط الأساس المستقيمة يتم اختيار عدد من النقاط الملائمة لأدني انحسار للجزر على طول الساحل والوصل بينها بخطوط مستقيمة([6]).

([1]) د. عبد المعز عبد الغفار نجم، تحديد الحدود البحرية وفقًا للاتفاقية الجديدة لقانون البحار، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة 2007 ص14.

([2]) م. س، ص53.

([3]) أ. د. صلاح الدين عامر: م. س، ص134وما بعدها؛ وكذلك د. أحمد نبيل حسن العسال: ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان وتركيا في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2013.ص94–103.

([4]) راجع المادة 5 من الاتفاقية ص20.

([5]) م. س. ص20_21.

([6]) مرجع سابق ص20 وأيضاً أ. د. عبد المعز نجم، م. س، ص15–16.

المبحث الثاني اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل أسبابه ومضمونه.

أولا: أسباب اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل.

استمرت المفاوضات بين لبنان وإسرائيل على ترسيم الحدود البحرية طوال 10 سنوات ماضية قبل الاتفاق دون الوصول إلى اتفاق نهائي، ولكن يبدو أن الحرب الروسية الأوكرانية كان لها تأثير على تسريع المفاوضات بسبب أزمة الطاقة التي اجتاحت أوروبا عقب العقوبات المفروضة على روسيا ووقف إمدادات الطاقة الروسية لأوروبا، ومعاناة الكثير من الدول الأوروبية كألمانيا وتذمر فرنسا من أزمة الطاقة واستغلال أمريكا لأزمة إمدادات الطاقة على لسان ماكرون رئيس فرنسا ومضاعفة أسعار الطاقة 4 مرات . ويبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت أخيرا في الوساطة بين الدولة اللبنانية والاحتلال الإسرائيلي في تقريب وجهات النظر وإذابة الخلافات بين الطرفين وتسعى الحكومة الإسرائيلية إلى التسريع في التصديق على الاتفاق قبل الانتخابات للاستفادة والدعاية لنفسها .

كما أن اسرائيل لا تستطيع استخراج الغاز من حقل كاريش بعد تهديد حزب الله بضربها، فقد حذر الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله الأربعاء (13 يوليو/ تموز 2022) من نشوب حرب في حال "مُنع لبنان من استخراج النفط والغاز من مياهه"، في وقت لم تصل فيه مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بوساطة أميركية إلى نتيجة. وأضاف أنه لن يتمكن "أحد" بالعمل في حقول النفط والغاز البحرية إذا مُنع لبنان من "حقوقه". وإسرائيل التي يعتقد أنها المستهدفة بالتهديد، لم تعلق على كلام نصرالله إلا انها تفهم انها المقصودة ([1]).

وقال نصر الله في خطاب تلفزيوني "ونقول إن لم تعطونا حقوقنا والسماح للشركات بالعمل، فنحن ذاهبين لقلب الطاولة في المنطقة".

وأضاف نصر الله في إشارة على ما يبدو لإسرائيل "إذا بدكم توصلوا لمعادلة أن هذه البلد (لبنان) ممنوع من استنقاذ نفسه لن يستطيع أحد أن يستخرج غازا ونفطا ولن يستطيع أحد أن يبيع غازا ونفطا". ويخوض لبنان مفاوضات بوساطة أمريكية مع إسرائيل لترسيم حدود بحرية مشتركة من شأنها أن تساعد في تحديد موارد النفط والغاز التي تنتمي إلى أي دولة.

وبدأت إسرائيل بالفعل العمل في حقل نفط كاريش من خلال سفينة تديرها شركة إنرجيان ومقرها لندن. وكان حزب الله أطلق في الثاني من يوليو/تموز ثلاث طائرات مسيرة غير مسلحة باتجاه السفينة قبل أن تعترضها إسرائيل.

وقال نصر الله إن هذه هي "المرة الأولى" التي يقع فيها مثل هذا الهجوم وأن الهدف منه تنبيه العاملين على متن السفينة بأنها "ليست منطقة آمنة". ولمح إلى مزيد من الهجمات، قائلا إن جماعته لديها قدرات عسكرية برية وجوية وبحرية، ويمكنها نشر "عدد كبير" من الطائرات المسيرة "في آن واحد وزمان واحد وعلى هدف واحد".

وهدد نصر الله قائلا "كاريش وما بعد كاريش وما بعد بعد كاريش.. سجلوا هذه المعادلة الجديدة"، مكررا تهديدا أطلقه قبل أسابيع قليلة من صراع دام شهرا مع إسرائيل في عام 2006 عندما هدد بضرب "حيفا وما بعد حيفا".

([1]) نصرالله يهدد: لن يستخرج "أحد" الغاز والنفط إذا مُنع لبنان ، موقع (DW) الاخباري بتاريخ 2022/7/13م على الرابط التالي/ https://n9.cl/ktu8q اطلع عليه فى 15 نوفمبر 2022م.

كما أصر نصر الله على أن لبنان لديه "فرصة ذهبية" في الشهرين المقبلين لتأمين حقوقه البحرية قبل أن تكمل إسرائيل العمل في كاريش.

وحث المسؤولين اللبنانيين على استخدام جماعته كوسيلة ضغط، قائلا إن حزب الله هو "القوة الوحيدة" في لبنان. وقال نصر الله "أريد أن أقول للمسؤولين اللبنانيين أن هذه (في إشارة إلى حزبه) القوة الوحيدة بأيدكم استفيدوا منا، استغلونا".

وكان الرئيس اللبناني ميشال عون قد أكد أن مسألة ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، مع إسرائيل ستنتهي قريبا، والحل سوف يرضي الجميع. وجاءت تصريحات عون في حديث أدلى به لمحطة (أو تي في) المحلية.

وقال الرئيس اللبناني إن الحلّ "لمصلحة الجميع، فإننا نرسم الحدود وفي مثل هذا الأمر، يجب على الطرفين أن يكونا راضيين على الحلّ، وإلا تتحول المسألة إلى وضع يد لطرف على الآخر".

وأضاف عون: "يمكنني القول إن المدة التي تفصلنا عن الحلّ باتت قصيرة، وأعتقد أننا أصبحنا على مشارف التفاهم مع الأمريكيين الذين يتولون الوساطة بين لبنان وإسرائيل، ولكن لا أعلم الوقت المحدد لهذا الحل. إنما أعتقد أننا سنصل إلى حلّ يرضي الجميع" مؤكّداً وجود أجواء إيجابية بهذا الخصوص، "وإلا كنا أوقفنا التفاوض".

يذكر أن الوسيط الأمريكي في ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل آموس هوكشتاين كان قد زار بيروت في 13 حزيران/ يونيو2022م والتقى كبار المسؤولين اللبنانيين، وسمع منهم ردا موحّداً في مسألة المفاوضات غير المباشرة للترسيم يتمثل بالتمسك بالخط 23 وبحقل قانا كاملاً([1]).

وترى إسرائيل أن الاتفاق سيجعل حدودها الشمالية هادئة ومستقرة وأن من شأن استقرار لبنان استقرار دولة الاحتلال، خصوصا مع تهديد الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله لإسرائيل باستهداف منصة الضخ في حقل كاريش إذا ما بدأت إسرائيل ضخ الغاز دون التسوية مع لبنان وبالرغم من التصعيد اللبناني البري الذي استمر طيلة عقدين إلا أن الخلاف البحري لم يشهد إلى الآن تصعيدا عسكريا([2]) .

وتسعى أيضا لبنان إلى التعجيل بتنفيذ الاتفاق خصوصا مع الأزمة الاقتصادية الخانقة التي جعلت العملة الوطنية تفقد أكثر من 95% من قيمتها، وتدهورت إثر ذلك القطاعات المختلفة في الدولة اللبنانية. كما أن تسارع المفاوضات حول ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان.. وإمكانيةُ التوصل لاتفاق بين الجانبين من شأنه أن يفتح الباب أمام التنقيب عن الغاز، مما يدعم اقتصاد لبنان ويزيد قدرة اسرائيل على التصدير([3]).

والواقع أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال التقليل من أهمية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التي حصلت بين لبنان والاحتلال الإسرائيلي ودوافعها، بعد حقبة طويلة من التفاوض وصلت إلى ذروتها في الأيام الأخيرة، بعد أن كانت تصاعدت بوتيرة أكثر سرعة وفاعلية منذ العام المنصرم خصوصاً أنها تأتي في لحظة سياسية دولية ملتهبة، على

([1]) مرجع سابق .

([2]) اسراء جمال : هل ينهي ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل أزمة الطاقة في أوروبا؟ المصري اليوم المصرية، لأحد 23-10-202م على الرابط التالي/ https://n9.cl/tqthhw اطلع عليه بتاريخ 15 نوفمبر 2022م.

([3]) من المستفيد من ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل؟ سكاي نيوز العربية ، 14 أكتوبر 2022م على الرابط التالي https://n9.cl/4xykm اطلع عليه بتاريخ 15 نوفمبر 2022م.

وقع التصعيد المتنامي في الحرب الروسية - الأوكرانية التي تأخذ أبعاداً أكثر تعقيداً في ظل انسداد الحلول السياسية لهذا النزاع الدامي.

إذا كان الانقسام الإسرائيلي الداخلي قد استعر في الأسابيع القليلة الماضية على خلفية المشهد الانتخابي الداخلي، وما تنطوي عليه في مرحلة كهذه الحملات الإعلامية والشعبية؛ فإن الموقف اللبناني الموحد كان لافتاً للنظر، لا سيما لناحية الانكفاء الشكلي لـ«حزب الله» و«ترك» التفاوض للدولة اللبنانية.

والحقيقة أيضاً ،أنه لا يمكن لعاقل أن يتوقع أن تسير الحكومة اللبنانية بهذا الاتفاق التاريخي من دون «موافقة» من «حزب الله»، الذي أصبحت سيطرته على القرار الوطني اللبناني شبه تامة للعديد من الأسباب؛ أولها، بطبيعة الحال، امتلاكه لترسانة عسكرية ضخمة تجعل من موازين القوى المحلية اللبنانية شديدة الاختلال. ويمكن القول إنه لولا حرية الرأي والتعبير التي لا تزال متاحة إلى حدود بعيدة في لبنان بحيث لا تزال ترتفع الأصوات المناوئة لمشروعه، لكان الإطباق كاملاً على مختلف مفاصل الحياة السياسية اللبنانية.

المهم الآن أن لبنان حقق اختراقاً مهماً هو بحاجة ماسة إليه، لا سيما على ضوء تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية ودخوله في حالة من الانهيار الكبير وتراجع قيمة عملته الوطنية وبلوغ معدلات التضخم مستويات غير مسبوقة، وهي التي تترك آثاراً مدمرة على مختلف الشرائح الاجتماعية اللبنانية التي لامست حدود الفقر بغالبيتها الساحقة([1]).

ثانياً مضمون اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل

توصلت لبنان وإسرائيل إلى اتفاق لترسيم حدودهما البحرية، بعد وساطة أمريكية دامت عامين. وقد وصف البلدان هذا الاتفاق بـ "التاريخي"، لأنه سيسمح للدولتين بالتنقيب عن الغاز والنفط في المنطقة المتنازع عنها التابعة لمياههما الإقليمية.. فما هي المعلومات المتوفرة حول هذا الاتفاق الذي صاغ نسخته النهائية الوسيط الأمريكي آموس هوكستين؟ وما هي بنوده وأبرز ما يحيط به من مخاوف؟

ما هي بنود الاتفاق؟

في العام 2020 بدأت مفاوضات غير مباشرة بين لبنان وإسرائيل ولم تكن بالهينة إطلاقا. إذ أنها تعثرت عديد المرات قبل أن تتسارع تطوّرات الملف مطلع حزيران/ يونيو2022م. وبعد لقاءات واتصالات مكوكية بين الطرفين، قدم الوسيط الأمريكي آموس هوكستين منصف اكتوبر 2022م عرضه الأخير للجانبين اللذين أعلنا تباعاً موافقتهما عليه.

ووفق الاتفاق الذي اطلعت وكالة الأنباء الفرنسية على نسخة منه، يجدر بالطرفين أن يلتزما بأن هذا "الاتفاق (...) يُرسى حلاً دائماً ومنصفاً للنزاع البحري القائم بينهما".

وسيدخل الاتفاق حيز التنفيذ عندما ترسل الولايات المتحدة "إشعاراً يتضمن تأكيداً على موافقة كل من الطرفين على الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق".

([1]) رامي الريس : قراءة في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل ،السبت ، 15 أكتوبر 2022 م رقم العدد [16027] على الرابط التالي/ https://n9.cl/ybcqy اطلع عليه في 15 نوفمبر 2022م .

كما ينبغي على كل طرف أن يقدم رسالة تتضمن قائمة بالإحداثيات الجغرافية المتعلقة بترسيم الخط البحري إلى الأمم المتحدة، لتحل مكان تلك التي أرسلتها الدولتان في العام 2011. وعليه، لا يحق لأي منهما مستقبلاً إرسال أي مذكرة، غير متفق عليها من الجهتين، تتضمن خرائط أو إحداثيات تتعارض مع الاتفاق.

وبموجب الاتفاق الجديد، يصبح حقل كاريش بالكامل في الجانب الإسرائيلي، فيما يضمن الاتفاق للبنان كامل حقل قانا الذي يتجاوز خط الترسيم الفاصل بين الطرفين.

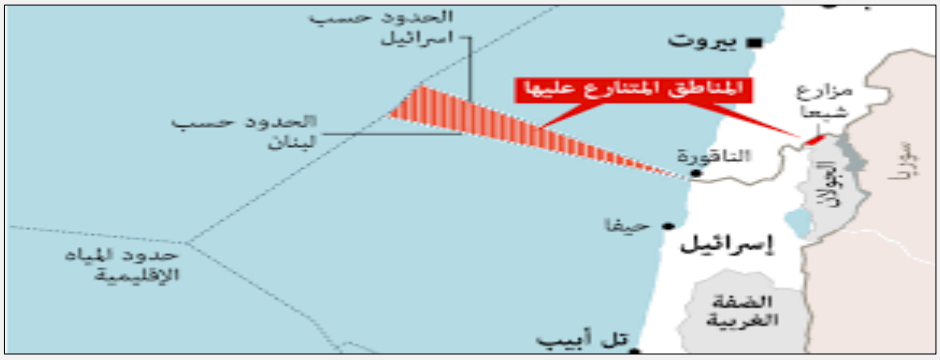

اطلع عليه بوم 30 نوفمبر 2022م https://n9.cl/jnvvf المصدر: على الرابط التالي /

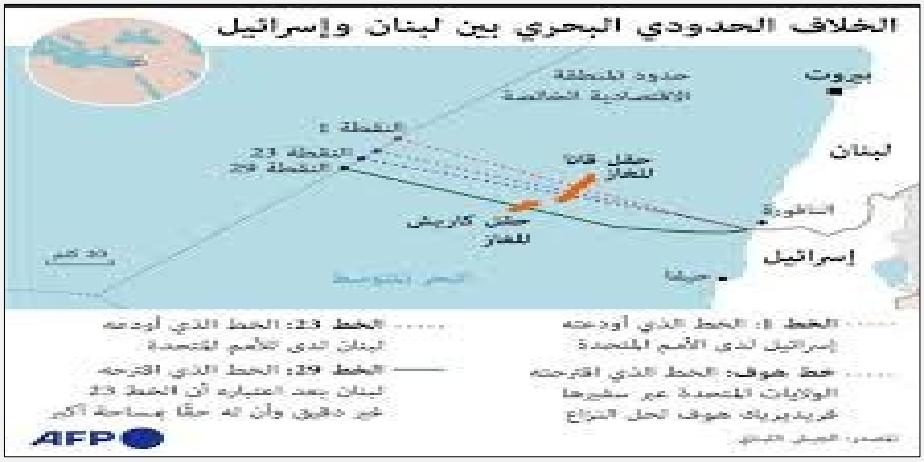

اطلع عليه بتاريخ 30نوفمبر 2022م https://n9.cl/0vtih المصدر: الرابط التالي /

من جهتها، ستشكل الرقعة رقم 9 حيث يقع حقل قانا منطقة رئيسية للتنقيب من قبل شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، اللتين حصلتا في العام 2018 مع شركة روسية على عقود للتنقيب عن النفط والغاز، قبل أن تنسحب الأخيرة خلال العام الجاري.

وستحصل إسرائيل على "تعويض من مشغل البلوك 9"، بما أن جزءا من حقل قانا يقع خارج المياه الإقليمية اللبنانية، في إشارة إلى شركتي توتال وإيني، "لقاء الحقوق العائدة لها من أي مخزونات محتملة في المكمن المحتمل"([1]).

([1]) ما هي أهم نقاط اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل؟ فرنسا 24، 2022/10/14 على الرابط التالي / https://n9.cl/dym45 اطلع عليه في 15 نوفمبر 2022م

المصدر: الموقع الإلكتروني لهذه الصورة ، جو بايدن يعتبر الاتفاق بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم الحدود ... www.bbc.com
على الرابط التالي/ https://n9.cl/2axts اطلع عليه بتاريخ 23نوفمبر2022م

وفيما يعارض البعض في إسرائيل الاتفاق، بينهم منتدى "كوهوليت" للسياسات الذي قدم شكوى أمام القضاء مطالباً بإجراء استفتاء عليه. ومع ذلك هناك العديد من القنابل الموقوتة بالاتفاق والتي أثرت العديد من المخاوف فما هي أبرز تلك المخاوف؟

ماهي أبرز المخاوف؟

سيتم تحديد حصة إسرائيل من خلال محادثات منفصلة تجريها مع الجهة المشغلة لحقل قانا. حيث جاء في الاتفاق "ستعقد إسرائيل ومشغّل البلوك رقم 9 اتفاقية مالية قبل (اتخاذ) مشغل البلوك رقم 9 قرار الاستثمار النهائي".

وأوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد إن "إسرائيل ستتلقى نحو 17 في المئة من عائدات حقل قانا حين يدخل مرحلة الإنتاج".

هذا، ويتعيّن على إسرائيل، وفق نصّ الاتفاق، "العمل بحسن نيّة" مع مشغّل البلوك رقم 9 لضمان تسوية الاتفاق "في الوقت المناسب".

ولا يحقّ لإسرائيل أن تعترض على أي أنشطة أو تتخذ أي إجراءات من شأنها، وفق نصّ الاتفاق "تأخير تنفيذ الأنشطة" في المكمن المحتمل.

وعلى الرغم من ذلك، يرى الخبير في مجال الطاقة سهيل شاتيلا، أنّ الاتفاق المالي الذي ستبرمه إسرائيل والشركة المشغلة يمثل شرطا مسبقا "خطيرا".

وأوضح شاتيلا لوكالة الأنباء الفرنسية "لإسرائيل الحق في وقف أي تطوير في قانا عبر طلبها إنهاء صياغة الاتفاق المالي مع شركة توتال أولاً". مضيفا "يعني ذلك أنهم في حال كانوا لا يريدون للبنان أن يستخرج أي غاز، فلديهم نافذة في الاتفاق الحدودي" لتحقيق ذلك.

وبحسب الخبير المالي مايك عازار، هذا الاتفاق لم يجد حلا للقضايا الاقتصادية الرئيسية المتعلقة بتقاسم أرباح الموارد المحتملة، لكنه أرجأ البتّ فيها إلى موعد لاحق. وننوه أيضاً الى أن هناك نقطة هامة تُشكل عامل خطورة تمثلت في ربط الاتفاق بالولايات المتحدة الأميركية، الجهة الضامنة للبنان وليس بالأمم المتحدة وقانون البحار وتكمن الخطورة لو تنصلت امريكا من تعهداتها خاصة مع الميل الدائم والواضح لإسرائيل.

وأضاف في تصريحه لوكالة الأنباء الفرنسية إنّ "قدرة لبنان على استكشاف آفاق حقل قانا وتطويره تعتمد في نهاية المطاف على موافقات إسرائيلية وعلى الترتيب المالي المستقبلي بين توتال وإسرائيل".

وعليه، فإن الصفقة وفق عازار، "مربحة أكثر لإسرائيل على المدى القريب، إذ يمكنها أن تبدأ إنتاج الغاز من حقل كاريش بشكل وشيك، من دون أي مشاكل من الجانب اللبناني". وفي الوقت الذى يطمه فيه لبنان لاستخراج الغاز خاصة بعد قيام شركة سبكتروم البريطانية بمسح زلزالي أجرته لمنطقة بحرية محدودة في العام 2012، تم تقدير احتياطات الغاز القابلة للاستخراج في لبنان بـ 25,4 تريليون قدم مكعب.

وكانت السلطات اللبنانية قد أعلنت بدورها عن تقديرات أعلى، لكن إلى غاية الساعة، ليس هناك أي دليل على وجود موارد في حقل قانا.

للعلم، يُعد الاتفاق بمثابة ضوء أخضر لشركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية لبدء الاستكشاف.

ووفق المبادرة اللبنانية للنفط والغاز غير الحكومية، فإن "السيناريو المتوقع في أفضل الحالات" هو اكتشاف كمية من 16 تريليون قدم مكعب.

من جانبها، أوضحت عضو الفريق الاستشاري في المبادرة ديانا قيسي، أن أرباح لبنان في هذا الحال "قد تصل إلى ست مليارات دولار موزعة على 15 عاماً".

وعلى الرغم من الأرباح التي قد يحققها لبنان، إلا أنّها لا تغطي سوى جزءاً بسيطاً من الديون المتراكمة عليه حيث يبقى غارقا في انهيار اقتصادي صنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم

من جهته أفاد مكتب الإعلام في الرئاسة اللبنانية، اليوم الثلاثاء، بأن الرئاسة تسلمت من نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب النسخة الرسمية النهائية المعدلة الذي تقدم به الوسيط الأمريكي آموس هوكشتاين للاتفاق بشأن الحدود البحرية الجنوبية.

وقال مكتب الإعلام، في بيان نشرته الرئاسة اللبنانية عبر حسابها على "تويتر"، إن "الصيغة النهائية للعرض مرضية للبنان وتلبي مطالبه وحافظت على حقوقه في ثروته الطبيعية". وأضاف: "نأمل أن يتم الإعلان عن الاتفاق حول الترسيم في أقرب وقت ممكن"، وأشار مكتب الإعلام إلى رئيس الجمهورية ميشال عون سيجري المشاورات اللازمة حول هذه المسألة الوطنية تمهيداً للإعلان رسمياً عن الموقف الوطني الموحد.

ما مصير اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل؟

ووفق الوكالة الوطنية للإعلام، اجتمع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي مع وزير الطاقة في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض ووفد من شركة توتال الفرنسية، ضم رئيس مجلس الإدارة المدير العام رومان لامارتينيار، مدير الشركة، ومدير التنقيب عن النفط والإنتاج لوران فيفييه، ومدير شمال أفريقيا جان جايلي.

وكان مصدران لبنانيان كبيران قد أكدا لرويترز إن جماعة حزب الله اللبنانية أعطت الضوء الأخضر لاتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل الذي توسطت فيه الولايات المتحدة.

وذكر مسؤول كبير بالحكومة اللبنانية وآخر مقرب من حزب الله أن الجماعة وافقت على بنود الاتفاق وتعتبر المفاوضات انتهت، وأعرب رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي عن أمله في أن "يصل ملف ترسيم الحدود البحرية اللبنانية إلى نهاياته في وقت قريب، بعدما نجحت الجهود التي قام بها الوسيط الأمريكي آموس هوكشتاين في التوصل إلى مسودة اتفاق تحفظ الحقوق اللبنانية".

ونقلت "الوكالة الوطنية للإعلام" عن ميقاتي قوله، خلال تسلمه من نائب رئيس مجلس النواب آلياس بو صعب نسخة عن المسودة النهائية للاتفاق، إن "الموقف اللبناني الموحد في هذا الملف وتشبث لبنان بحقوقه ومطالبه أفضى إلى هذه النتيجة الايجابية"، معربا عن أمله أن "تبلغ الأمور خواتيمها ومن ثم المباشرة بالخطوات العملانية للتنقيب عن الغاز في المياه اللبنانية"([1]).

المبحث الثالث: الاثار المترتبة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل

أولا: الاثار المترتبة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بالنسبة للبنان

تسلم الوسيط الأميركي آموس هوكستين من الرئاسة اللبنانية، يوم الخميس27 اكتوبر2022م رسالة بالموافقة على الاتفاق التاريخي الذي توسطت فيه الولايات المتحدة من أجل ترسيم الحدود البحرية بين لبنان مع إسرائيل، واعتبر الوسيط الأميركي آموس هوكستين، الذي زار القصر الرئاسي في بعبدا، فى27 اكتوبر2022م ضمن مؤتمر صحافي مع كبير المفاوضين اللبنانيين إلياس بوصعب "هذا اليوم بأنه تاريخي، وتمني أن يكون التوقيع على الاتفاق نقطة تحول للطرفين". والحقيقة ان الاتفاق قد رتب آثار اقتصادية وسياسية بالنسبة للطرفين:_

الاثار الاقتصادية

يري البعض أن "هذا الاتفاق سيوفر الاستقرار على جانبي الحدود، وسيشكل نقطة تحول في الاقتصاد اللبناني". وأضاف أنه "سيسمح أيضا ببدء العمل في حقل قانا"، مؤكدا أن حق الشعب اللبناني مضمون، وفقا للبنود. بدوره، اعتبر بوصعب "أن توقيع الرسالة يمثل عهدا جديدا"، لافتاً إلى أنها ستسلم إلى المسؤولين الأميركيين عند نقطة حدودية في أقصى جنوب لبنان في الناقورة في وقت لاحق ، كما رأى أن توقيع الاتفاق مع إسرائيل يمثل "إنجازا تاريخيا". لأن التوصل إلى هذا التوافق اليوم لم يكن بالأمر السهل، إذ إن المفاوضات التي بدأت عام 2020 تعثرت مرات عدة وأسفر الاتفاق عن ضمان حقل قانا الذي يتجاوز خط الترسيم الفاصل بين الطرفين، للبنان.

وستشكل الرقعة رقم 9 حيث يقع حقل قانا منطقة رئيسية للتنقيب من قبل شركتي توتال الفرنسية وإيني الإيطالية، اللتين حصلتا على عقود للتنقيب عن النفط والغاز. أما السلطات اللبنانية فأعلنت أنه تم الاتفاق مع شركة توتال الفرنسية على البدء بمراحل التنقيب فور الاتفاق النهائي.

ورغم الاتفاق، يرى العديد من الخبراء أن لبنان لا يزال بعيداً عن استخراج موارد النفط والغاز، وقد يحتاج من خمس إلى ست سنوات.

([1]) إسرائيل ولبنان يعرضان الصيغة النهائية لترسيم الحدود البحرية ، موقع دبو (DW) الاخباري بتاريخ 11 أكتوبر 2022م على الرابط التالي / https://n9.cl/qlr9y2 اطلع عليه في 15 نوفمبر 2022م

فيما تعوّل السلطات اللبنانية على وجود ثروات طبيعية من شأنها أن تساعد على تخطي التداعيات الكارثية للانهيار الاقتصادي الذي تشهده البلاد منذ ثلاث سنوات، وصنّفه البنك الدولي من بين الأسوأ في العالم ، لاسيما أن أكثر من 80% من اللبنانيين باتوا تحت خط الفقر، في حين خسرت الليرة اللبنانية أكثر من 90% أمام الدولار(1).

ويري البعض ان الاتفاق قد تأخر عشر سنوات، وأنه ربما يكون قد طُوي ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل مع توقيع البلدين على اعتماد الخط (23) خطاً حدودياً بحرياً استعاد لبنان بموجبه مساحة 860 كيلومتراً مربعاً جرى التنازع عليها، والاعتراف بحقل كاريش لإسرائيل في مقابل حصول لبنان على حقل قانا الذي نالت إسرائيل في مقابل حصة منه تعويضاً مالياً حدد بنسبة 17 في المئة من أرباح الجزء المتاخم لمنطقتها في قانا ستحصل عليه من شركة "توتال" الفرنسية.

وقد اعتبر الوسيط الأميركي آموس هوكشتاين الاتفاق بانه اتفاق تاريخي لأنه الذي نجح في إيصال الملف إلى بر الأمان في لحظة إقليمية دولية مناسبة على رغم تعقيدات حالت دون بته لسنوات طوال. كما وصفه عضو الوفد اللبناني السابق في مفاوضات الحدود البرية والمشارك في وضع الخط الأزرق العميد المتقاعد عبدالرحمن شحيتلي، بأنه اتفاق "رابح رابح" لأنه أنهى صراعاً تاريخياً وحقق الطرفان بنتيجته مكاسب اقتصادية وإن كانت متأخرة بالنسبة إلى لبنان خمس سنوات وما فوق عن إسرائيل التي بدأت عملياً استخراج غازها وتستعد لتصديره إلى أوروبا، فيما ينتظر لبنان سنوات طوال للتأكد من وجود الغاز قبل بلوغ مرحلة التنقيب(2).

الاثار السياسية

تقاطع مصالح ايران وحزب الله مع الدولة اللبنانية

اذا لم يكن هناك تقاطع بين مصلحة الدولة اللبنانية مع مصلحة ايران« حزب الله»؟ فإن هذا الاتفاق لم يكن ليأخذ مساره الحالي ، لأنه كان سيتعثر بفعل «فيتو» القوة السياسية والعسكرية الأولى في لبنان؟ واستطراداً، فماذا لو لم يوافق الراعي الإقليمي لطهران على هذه الاتفاقية في هذا التوقيت أيضاً أو أنه رغب في توظيفها لمصلحة ملف من الملفات التي يتفاوض عليها مع الغرب في فيينا أو أي ملف إقليمي آخر؟ عملياً، ما الذي كان يمنع حدوث ذلك؟ أو بشكل أكثر وضوحاً: أي إمكانيات سياسية كانت تتوفر للبنان لو جوبه بهذا الرفض من محور الممانعة، خصوصاً أن الرئيس اللبناني ميشال عون الذي تشارف ولايته على الانتهاء آخر شهر أكتوبر (تشرين الأول) 2022م أكد مراراً التلازم بين خطاب أركان ذاك المحور وبين الخطاب الرسمي اللبناني، وهو ما أوقع لبنان عملياً تحت عزلة عربية ودولية شبه تامة!

ثمّة معطى آخر لا يمكن إغفاله في أي قراءة لظروف هذا الاتفاق ومآلاته المستقبلية يتصل بما يمكن تسميته «القوة الناعمة» التي مثلتها الطائرات المسيرة التي حلقت فوق حقل «كاريش» في لحظة شديدة الحساسية والدقة. وطالما أن هذه الخطوة قد أسهمت في مكان معين في تقوية الموقف التفاوضي اللبناني، فإن الحاجة لاستيعاب السلاح من ضمن المنظومة الرسمية وفي كنفها تتأكد بفعل هذه الأحداث.

---

(1) لبنان يوقع ترسيم الحدود مع إسرائيل.. ولابيد "اعترفتم بنا" العربية نت بتاريخ 25 نوفمبر2022م على الرابط التالي/ https://n9.cl/8ielv اطلع عليه في 15 نوفمبر2022م .

(2)دنيز رحمة فخري صحافية @deniserf_123 الخميس 27 أكتوبر 2022 م، توقيع رسمي على الترسيم بين لبنان وإسرائيل و"حزب الله" يفك استنفاره ، "اندبندنت عربية" على الرابط التالي / https://n9.cl/fg93l تم الاطلاع عليه بتاريخ 23نوفمبر 2022م.

ليس مطروحاً نزع هذا السلاح بالقوة، لأنه سيكون بمثابة دعوة صريحة لحرب أهلية جديدة في لبنان، وأساساً ليس هناك إمكانية لذلك. المطلوب الاستفادة من عنصر القوة هذا ليصب في المصلحة الوطنية اللبنانية الصرفة من دون أن يتأثر بالعوامل الخارجية وأولويات المحاور الإقليمية ومشاريعها، التي لا تتقاطع حتماً في جوهرها وعقيدتها مع رسالة لبنان ودوره وتطلعاته.

ثمّة جانب آخر لا يقل أهمية بالنسبة للبنان واللبنانيين، وهو يتصل بطريقة وآلية إدارة هذا القطاع الحيوي الذي قد تنتج عنه ثروات تُقدّر بمليارات الدولارات، وهنا تبرز حتمية إنشاء شركة نفط وطنية، أسوة بالدول النفطية الأخرى بحيث لا تُلتهم العائدات المالية المنتظرة من قبل القطاع الخاص (مع ما قد تكون عليه هوية الشركات المستفيدة من حيث امتلاكها بشكل مباشر أم غير مباشر من قبل جهات سياسية نافذة).

كما أن الشفافية والحوكمة الرشيدة والقوانين والأنظمة التي تحفظ الحقوق اللبنانية وتنظم إدارة القطاع بشكل لا يتسلل إليه أي شكل من أشكال الشك بالسرقة أو الهدر أو الفساد، يفترض أن تحتل الأولوية في الحقبة المقبلة كي لا تُهدر ثروات الأجيال المقبلة من اللبنانيين، وتفوتهم الفرصة التاريخية للخروج من الأزمات التي تلاحقهم منذ عقود طويلة([1]).

ثانياً: الاثار المترتبة على اتفاق ترسيم الحدود البحرية بالنسبة لإسرائيل

الاثار السياسية

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لابيد، فوصف الاتفاق، في مستهل اجتماع مجلس الوزراء من أجل التصديق على الاتفاقية، بالإنجاز الدبلوماسي والاقتصادي.

كذلك اعتبر في أول تعليق رسمي بهذا الشأن، أن لبنان "بتوقيعه هذا الاتفاق خطياً أمام دول العالم أجمع اعترف بدولة إسرائيل"، وفق زعمه.

واستغل لابيد الاتفاق لمواجهة الانقسام الإسرائيلي الداخلي المستعر في الأسابيع القليلة الباقة على خلفية المشهد الانتخابي الداخلي، وما تنطوي عليه في مرحلة كهذه الحملات الإعلامية والشعبية؛

وقد سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي يائير لبيد إلى تحويل الاتفاق إلى مسار آخر غير مسبوق عندما اعتبر أن "لبنان اعترف بإسرائيل في الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية"، وإذا كان الاعتراف اللبناني بإسرائيل وجهة نظر إسرائيلية تنفيها السلطات اللبنانية التي تذكر بأن الاتفاق لم يوقع بالمباشر مع إسرائيل بل بوساطة أميركية وبرعاية الأمم المتحدة، يبقى الإنجاز الأهم بالنسبة إلى لإسرائيل، أنها تمكنت من الحصول على الضمانات الأمنية وتأمين الهدوء على الحدود مع لبنان وذلك بتعهد فرنسي حصلت عليه من "حزب الله" وإيران، وأبلغته إلى الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، وأعطيت بذلك ترسانة "حزب الله" العسكرية استراحة قد تكون طويلة من ضمنها الطائرات المسيرة والصواريخ الدقيقة التي لطالما تغنى الأمين العام للحزب حسن نصرالله بامتلاكها([2]).

إعلان نصرالله وقف الاستنفار

على رغم أن الاتفاق على الحدود البحرية لا ينسحب على الحدود البرية ومن ضمنها مساحة الخمسة كيلومترات التي تمتد من نقطة الناقورة إضافة إلى النقاط الـ 12 التي لا تزال إسرائيل موجودة فيها لاعتبارات أمنية

([1]) رامي الريس : قراءة في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل ، مرجع سابق.
([2]) دنيز رحمة فخري : توقيع رسمي على الترسيم بين لبنان وإسرائيل ، مرجع سابق .

استراتيجية كما تقول، إلا أن كلام الوسيط الأميركي من قصر بعبدا وقبله الرئيس الأميركي جو بايدن خلال استقباله الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في البيت الأبيض، جاءا ليؤكدا فرضية دخول المنطقة الحدودية مرحلة جديدة، فبايدن الذي اعتبر أن اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل يمثل اختراقاً تاريخياً، قال أيضاً إن الاتفاق "يمهد الطريق لمنطقة أكثر استقراراً وازدهاراً"، فيما أكد هوكشتاين من بيروت أن من شأن الاتفاق توفير الاستقرار على جانبي الحدود، مستبعداً أي خرق له.

وترافق الكلام الأميركي مع كلام لافت للأمين العام لـــ "حزب الله" وصف فيه اتفاق ترسيم الحدود بالانتصار الكبير للدولة اللبنانية والشعب والمقاومة، وقال "في ما يتعلق بالمقاومة تكون المهمة انتهت وبناء عليه كل التدابير والاستنفارات الاستثنائية التي اتخذتها المقاومة أعلن أنها قد انتهت" ووصف نصرالله من اعتبرهم بأنهم صدموا بعد انجاز اتفاق الترسيم بأن حقدهم يعميهم، ونفى أي كلام عن التطبيع واعتبر أنه تجن لا أساس له من الصحة([1]).

الاثار الاقتصادية

بعد أن كانت لبنان تهدد اسرائيل منذ بداية يونيو إثر وصول سفينة إنتاج وتخزين على مقربة من حقل كاريش، الذي كان لبنان يعتبر أنه يقع في منطقة متنازع عليها. لكن بموجب الاتفاق الجديد أصبح حقل كاريش بالكامل في الجانب الإسرائيلي.

وكانت شركة إنرجيان أعلنت، عن بدء إنتاج الغاز من كاريش، معربة عن أملها بأن تتمكن في المدى القريب من إنتاج 6,5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، على أن ترتفع الكمية لاحقاً إلى ثمانية مليارات متر مكعب في السنة. ويثور تساؤل هام ما هو تكييف الاتفاق المُبرم بين لبنان واسرائيل وما هو مصيره؟

هل ترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل اتفاق قانوني ام تقني وماهو مصيره؟

مع وصول الوسيط الأميركي إلى بيروت مساء الأربعاء الـــ 26 من أكتوبر (تشرين الأول)، لم يكن القصر الجمهوري قد حسم بعد أمر الوفد اللبناني الذي سيتوجه إلى الناقورة بسبب عدم الاتفاق على هوية وصفة مُوقع وثيقة الاتفاق الأميركية من الجانب اللبناني، وقد بررت مصادر في قصر بعبدا لـ "اندبندنت عربية" التأخير بأن الجانب اللبناني كان ينتظر الاطلاع على شكل الوفد الإسرائيلي قبل حسم قراره ، علماً أن لبنان كان تبلغ عبر نائب رئيس مجلس النواب الياس بوصعب كل التفاصيل المتعلقة بهذه المسألة.

وفي المقابل ذكرت مصادر سياسية لـ "اندبندنت عربية" أن تأخر تشكيل الوفد كان بسبب تردد كل من طرحت أسماؤهم من تحمل مسؤولية التوقيع على وثيقة اعتبر كثيرون أنها ستمهد عاجلاً أم آجلاً إلى التطبيع مع إسرائيل، ولأن الرسالة تم توقيعها من الجانب الإسرائيلي على مستوى رئيس الحكومة، فقد قضى الإخراج الذي اتفق عليه مساء الأربعاء بين الوسيط الأميركي وبوصعب في قصر بعبدا أن يوقع رئيس الجمهورية ميشال عون على الرسالة الأميركية التي تنص على الاتفاق وكامل بنوده، فيما تولى وزير الخارجية عبدالله بوحبيب التوقيع على النسخة التي تتضمن موافقة لبنان وسترسل إلى الأمم المتحدة، فيما فصلت الوثيقة المتعلقة بالإحداثيات الجديدة المتفق عليها بين الجانبين بناء لرغبة رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي أصر على العودة للناقورة بناء على اتفاق الإطار الذي كان توصل إليه مع سلف هوكشتاين والتوقيع هناك على الإحداثيات قبل تسليمها إلى الأمم المتحدة بالتزامن مع تسلم

([1]) مرجع سابق .

هوكشتاين الرسالة الموقعة من رئيس الجمهورية، وترك الإعلان عن الوفد اللبناني إلى صباح الخميس بالتزامن مع وصول الوسيط الأميركي إلى بعبدا لتسليمه نص الاتفاق. وترأس الوفد المدير العام لرئاسة الجمهورية أنطوان شقير وضم مفوض الحكومة لدى القوات الدولية العاملة في الجنوب العميد منير شحادة وعضو مجلس إدارة هيئة النفط وسام شباط ورئيس مركز الاستشارات القانونية في وزارة الخارجية والمغتربين السفير أحمد عرفة.

وشكر شقير هوكشتاين وفريقه على جهوده مع فريق التفاوض اللبناني والأمم المتحدة "لاستضافتها هذا الحدث"، كما شكر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون "للعبه دوراً مهماً في تسهيل الوصول إلى خلاصة هذا الاتفاق".

وقال "تم تكليفنا بتسليم الرسالة الموقعة من الرئيس ميشال عون إلى هوكشتاين، ولاحقاً سنسلم الرسالة الموقعة من وزير الخارجية اللبناني إلى المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان "جوانا فرونيكا" كي يتم وضعها في نشرة قانون نشرة البحار وفي الموقع الإلكتروني لشؤون المحيط وقانون البحر".

<u>هل توقيع رئيس الجمهورية يعني عقد اتفاق؟</u>

تعددت التوصيفات القانونية التي أعطيت لما تم التوصل إليه بين لبنان وإسرائيل من خلال الوساطة الأميركية وإن كانت النتيجة واحدة، فبين اعتماد كلمة "رسالة" من قبل الجانب اللبناني واعتماد إسرائيل عبارة "اتفاق" وإشارة الراعي الأميركي إلى أن ما حصل هو "اتفاق"، برز أكثر وأكثر الحرج اللبناني والتخبط في الإخراج الذي ترك أكثر من تساؤلات.

وفي المقابل، اعتبر خبراء قانونيون أن توقيع رئيس الجمهورية يعني أن ما حصل هو "اتفاق"، إذ إن الدستور يحدد لرأس الدولة مهمة إجراء المعاهدات الدولية وتوقيع الاتفاقات، والالتباس الذي خلفه توقيع رئيس الجمهورية يبرره العميد شحيتلي بالقول إن الورقة التي وقع عيها رئيس الجمهورية غير محددة في القانون هل هي ترتيبات أم اتفاق؟ ويعتبر شحيتلي أنه بمجرد تضمن النص عبارة تفيد بأن "النقاط الواردة فيه نهائية ولا رجوع عنها" خصوصاً تلك المتعلقة بالإحداثيات يعني أنه تم الاتفاق على النقاط الحدودية، وهي كانت تستوجب وضع اتفاق لكن لم يحصل ذلك([1]).

ويضيف شحيتلي أن ما تم التوصل إليه اتخذ شكل اتفاق خاص أبدى خلاله الطرفان مرونة أسهمت في حصول إسرائيل على حدودها في مقابل رفض لبنان منحها ذلك، مسجلاً تحفظه على نقطة وحيدة تمثلت في ربط الاتفاق بالولايات المتحدة الأميركية، الجهة الضامنة للبنان وليس بالأمم المتحدة وقانون البحار.

وبحسب شحيتلي قرر رئيس الجمهورية تحمل مسؤولية التوقيع وهذا قراره، خصوصاً أن أي تفويض لأي مسؤول للتوقيع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من مجلس الوزراء، ولأن الحكومة هي حكومة تصريف أعمال ولا يمكن أن تجتمع كان القرار بأن يتبنى رئيس الجمهورية التوقيع، لأنه لا يحتاج إلى تفويض إلا من الدستور، والدستور قد كفل له ذلك، لكن السؤال هو هل توقيع رئيس الجمهورية يعني أن ما حصل هو اتفاق، وبالتالي على مجلس النواب أن يناقشها؟

([1]) دنيز رحمة فخري : توقيع رسمي على الترسيم بين لبنان وإسرائيل ، مرجع سابق .

الرد الرسمي أتى على لسان رئيس الجمهورية الذي سارع إلى توضيح توقيعه على الوثيقة الأميركية وبنود الاتفاق فيها مخففاً من وطأتها السياسية، إذ حصر إنجاز ملف ترسيم الحدود البحرية بالعمل التقني، وأكد "ألا أبعاد سياسية له أو مفاعيل تتناقض مع السياسة الخارجية للبنان في علاقاته مع الدول".

لم تكن محطة الناقورة كمعبر الزامي لاختتام مسار ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل سوى ترجمة عملية لإرادة رئيس مجلس النواب في حصر الاتفاق على الإحداثيات ضمن اتفاق الإطار الذي كان هو من توصل إليه في بدايات المفاوضات، وقد كان بري موضع إشادة من قبل الوسيط الأميركي الذي اعتبر أن بري لعب دوراً رائداً خلال السنوات الـ 10 الماضية، مقدراً له قيادته وجهوده لهذا المسار ودفعه قدماً من أجل الوصول إلى هذا التفاهم.

لكن مراسم الناقورة الشكلية لم تخل من بعض الاعتراضات الإسرائيلية التي كادت أن تودي بالترتيبات، عندما عمدت زوارق إسرائيلية بخطوة استعراضية إلى خرق المياه اللبنانية الإقليمية رفض على أثرها الوفد اللبناني المكلف من قبل رئيس الجمهورية، الذهاب إلى المكان أعد في مقر الأمم المتحدة في الناقورة لاستضافة الحدث، ولم يقبل الوفد الانتقال إلى الموقع قبل مغادرة الزوارق الإسرائيلية المياه الإقليمية اللبنانية.

وبعيداً من الإعلام والصحافيين، وقّع الفريقان اللبناني والإسرائيلي كل في غرفة خاصة، نسخة عن الوثيقة الخاصة بإحداثيات الحدود البحرية التي تم التوافق عليها، وسلم كل وفد نسخته إلى الوسيط الأميركي الذي تسلم أيضاً من الوفدين نص الاتفاق أو الرسالة الأميركية الموقعة من رئيس جمهورية لبنان والنسخة الموقعة من رئيس حكومة إسرائيل([1]).

وحضرت مراسم التوقيع أو تبادل النسخ المنسقة الخاصة للأمم المتحدة في لبنان يوانا فرونتسكا فكانت الشاهدة على تغيير الإحداثيات الموجودة لدى الأمم المتحدة منذ العام 2011. هذا وعُلم أن الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ فور إرسال الولايات المتحدة الأميركية الإشعار الموقع من قبل الدولتين والذي يتضمن تأكيد موافقة كل من الطرفين على الأحكام المنصوص عليها في الاتفاق. ومع ذلك كان هناك دعاوي قضائية لإلغاء الاتفاق.

دعوى قضائية لإسقاط الاتفاق

وإذا كانت نهاية عهد الرئيس عون بعد أقل من أربعة أيام، صاحب التوقيع على الاتفاق مع إسرائيل ليست مصدر قلق لدى الوسيط الأميركي، فهل يجب أن يرتاب الوسيط الأميركي من مسار قضائي وشعبي قرر اتخاذه منتقدو الاتفاق في الداخل وصولاً إلى إلغائها. فهوكشتاين الذي تنقّل بين القصر الجمهوري والسراي الحكومي ومقر رئاسة مجلس النواب في عين التينة اختار منبر الرئيس نبيه بري للقول "بغض النظر عن نتائج الانتخابات وعمن سيكون الرئيس المقبل للبنان، أنا متأكد أن هذا التفاهم آمن ومحمي". لكن بالتزامن كانت جمعية الدفاع عن حقوق لبنان البرية والبحرية وجهة الدفاع عن الخط (29) تقدم دعوى قضائية لدى النيابة العامة التمييزية في قصر العدل في بيروت ضد كل من يظهره التحقيق مشاركاً في جريمة التخلي عن ثروتنا البحرية، كما جاء في الدعوى التي حملت رقم (4097/ 2022).

وكشف أحد أبرز مؤسسي هذه الجمعية وأشرس المعارضين لاتفاق ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل الدكتور عصام خليفة ومرشح نواب التغيير لرئاسة الجمهورية لـ "اندبندنت عربية"، أن المعركة مفتوحة إلى ما شاء

([1]) دنيز رحمة فخري : توقيع رسمي على الترسيم بين لبنان وإسرائيل ، مرجع سابق .

الله وأنهم سيتحركون شعبياً ومن خلال القانون الدستوري والقوانين الدولية. وقال خليفة "لن نقف مكتوفي الأيدي، وبالنسبة إلينا فهذا الاتفاق حبر على ورق، وكما تم الغاء اتفاق "17 أيار" وقبله "اتفاق القاهرة"، سيتم إلغاء هذا الاتفاق، والأيام بيننا". ونص البيان الصادر عن جمعية الدفاع عن حقوق لبنان البرية والبحرية على أن "الشعب اللبناني سيلاحق وسيحاسب كل من سيوقع على اتفاق الخيانة من المدنيين أو العسكريين أو السياسيين"([1]).

الخاتمة

في مسح زلزالي أجرته شركة سبكتروم البريطانية لمنطقة بحرية محدودة في العام 2012، تم تقدير احتياطات الغاز القابلة للاستخراج في لبنان بـــ 25,4 تريليون قدم مكعب. وكانت السلطات اللبنانية قد أعلنت بدورها عن تقديرات أعلى، وقد وطالبت كل من لبنان وإسرائيل في البداية الأمم المتحدة بترسيم الحدود البحرية لكل منهما، لكن البلدان لم يتفقا فيما بينهما إذ اشترطت إسرائيل ترسيم الحدود البرية مع ترسيم الحدود البحرية مع لبنان. إلا ان تطور الازمة الروسية الاوكرانية الى حرب ضروس ووجود أزمة طاقة شديدة بسبب انقطاع الغاز الروسي عن اوروبا جعل أمريكا تبحث عن بدائل آمنة ومضمونة فاتجهت بكل ثقلها لترسيم الحدود البحرية بين لبنان واسرائيل. وقد أثمرت المباحثات الأمريكية عن توقيع لبنان وإسرائيل في27 اكتوبر على اتفاق نهائي لترسيم الحدود البحرية بينهما بعد مفاوضات مضنية استمرت لأشهر وتمت بوساطة أمريكية. وقد بينا ماهية الاتفاق وأسبابه ومضمونه. والاثار المترتبة على الاتفاق بالنسبة للطرفين.

وتبين لنا من دراسة الاتفاق انه يبرز العديد من المخاوف لعل ابرزها:

- سيتم تحديد حصة إسرائيل من خلال محادثات منفصلة تجريها مع الجهة المشغلة لحقل قانا. حيث جاء في الاتفاق "ستعقد إسرائيل ومشغّل البلوك رقم 9 اتفاقية مالية قبل (اتخاذ) مشغل البلوك رقم 9 قرار الاستثمار النهائي". كما إن "إسرائيل ستتلقى نحو 17 في المئة من عائدات حقل قانا حين يدخل مرحلة الإنتاج". هذا، ويتعيّن على إسرائيل، وفق نصّ الاتفاق، "العمل بحسن نيّة" مع مشغّل البلوك رقم 9 لضمان تسوية الاتفاق "في الوقت المناسب". فماذا – وهو الغالب- ان لم تتعامل اسرائيل بحسن نية؟.
- إنّ الاتفاق المالي الذي ستبرمه إسرائيل والشركة المشغلة يمثل شرطا مسبقا "خطيرا"، اذ يتيح "لإسرائيل الحق في وقف أي تطوير في قانا عبر طلبها إنهاء صياغة الاتفاق المالي مع شركة توتال. وهذا "يعني أنهم في حال كانوا لا يريدون للبنان أن يستخرج أي غاز فلديهم نافذة في الاتفاق الحدودي" لتحقيق ذلك.
- كما أن هذا الاتفاق لم يجد حلا للقضايا الاقتصادية الرئيسية المتعلقة بتقاسم أرباح الموارد المحتملة، لكنه أرجأ البتّ فيها إلى موعد لاحق.
- وننوه أيضاً الى أن هناك نقطة هامة تُشكل عامل خطورة تمثلت في ربط الاتفاق بالولايات المتحدة الأميركية، الجهة الضامنة للبنان وليس بالأمم المتحدة وقانون البحار وتكمن الخطورة في حال لو تنصلت امريكا من تعهداتها خاصة مع الميل الدائم والواضح لإسرائيل.
- إنّ "قدرة لبنان على استكشاف آفاق حقل قانا وتطويره تعتمد في نهاية المطاف على موافقات إسرائيلية وعلى الترتيب المالي المستقبلي بين توتال وإسرائيل".

([1]) دنيز رحمة فخري : توقيع رسمي على الترسيم بين لبنان وإسرائيل ، مرجع سابق .

- وعليه، فإن الصفقة تُعد، "مربحة أكثر لإسرائيل على المدى القريب، إذ يمكنها أن تبدأ إنتاج الغاز من حقل كاريش بشكل وشيك، من دون أي مشاكل من الجانب اللبناني". في الوقت الذي قد يستغرق استخراج الغاز بلبنان عدة سنوات من هنا جاءت دعوات لبنانية لإسقاط الاتفاق.

-التوصيات-

- ـ نوصي دول شرق المتوسط بالسعي للتوصل لاتفاق لترسيم الحدود البحرية بينهم، واعتبار القانون الدولي للبحار، ركيزة أساسية للتوصل الى اتفاق عادل للترسيم. حتي يتسنى لهم استغلال تلك الثروات بعيداً عن القلاقل والنزاعات.
- ـ نأمل من لبنان التروي وعدم التسرع لترسيم حدودها البحرية مع اسرائيل بالرعاية الامريكية والتي هي دائما وابدا لصالح اسرائيل، تجنبا لنقض أي اتفاق مستقبلاً، خاصة، في ضوء المستجدات والاكتشافات الهائلة للثروات بالمنطقة والتي ستتأثر بأي قرار ايجاباً وسلباً.
- نطالب الدول العربية والاسلامية الوقوف بجانب لبنان ودعمه في مواقفه، خاصة وان امريكا تقف وتدعم اسرائيل وتدافع عن مصالحها دائما.
- نطالب حزب الله والمسؤولين بلبنان غض الطرف عن الخلافات والمصالح السياسية والتركيز على مصلحة لبنان وشعبها فقط .
- ـ نطالب المسؤولين عن لبنان البحث عن مصالح لبنان وشعبها وجعلها فوق أي اعتبار لأن حقوق لبنان وشعبها تمس أمنها القومي، وتتعلق بمستقبل الأجيال الحالية والقادمة ان شاء الله.

مراجع البحث

أولاً باللغة العربية:

- ـ د. إبراهيم محمد الدغمة: أحكام القانون الدولي لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية، القاهرة، دار النهضة العربية،1987.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1989، الجزء الخامس المنطقة الاقتصادية الخالصة.
- إسرائيل ولبنان يعرضان الصيغة النهائية لترسيم الحدود البحرية، موقع ديو (DW) الاخباري بتاريخ 11 أكتوبر 2022م.
- ـ د. أحمد نبيل حسن العسال: ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين مصر واليونان وتركيا في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2013.
- اسراء جمال : هل ينهي ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل أزمة الطاقة في أوروبا؟ المصري اليوم المصرية، لأحد 23-10-2022م.
- ـ إنفوغرافيك ثروات شرق المتوسط والتنافس الإقليمي المستعر.
- ـ جابر إبراهيم الراوي :الوضع القانوني للمنطقة الاقتصادية الخالصة، في د. صلاح الدين عامر وآخرون، قانون البحار الجديد والمصالح العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،1989.
- جو بايدن يعتبر الاتفاق بين إسرائيل ولبنان بشأن ترسيم الحدود ... www.bbc.com

- حسن نصرالله يهدد: لن يستخرج "أحد" الغاز والنفط إذا مُنع لبنان ، موقع (DW) الاخباري بتاريخ 2022/7/13م.
- دنيز رحمة فخري صحافية @deniserf_123 الخميس 27 أكتوبر 2022 م، توقيع رسمي على الترسيم بين لبنان وإسرائيل و"حزب الله" يفك استنفاره ، "اندبندنت عربية".
- رامي الريس : قراءة في اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل ،السبت ، 15 أكتوبر 2022 م رقم العدد [16027].
- رفعت عبد المجيد: المنطقة الاقتصادية الخالصة في البحار، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة القاهرة، كلية الحقوق،1982.
- سكاي نيوز العربية ، 4l أكتوبر 2022م من المستفيد من ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل.
- . صلاح الدين عامر: القانون الدولي للبحار : دراسة لأهم أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام1982،القاهرة، دار النهضة العربية،2009.
- . عبد المنعم محمد داود: القانون الدولي للبحار، الإسكندرية، منشأة المعارف،1999.
- . عبد المعز عبد الغفار نجم، تحديد الحدود البحرية وفقًا للاتفاقية الجديدة لقانون البحار، ط2 القاهرة، دار النهضة العربية،2007.
- ما هي أهم نقاط اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل؟ فرنسا 24، 2022/10/14.
- لبنان يوقع ترسيم الحدود مع إسرائيل.. ولابيد "اعترفتم بنا" العربية نت بتاريخ 25 نوفمبر2022م.

ثانيا:المراجع الأجنبية :

- -Alex G.Oude,The Law of the MaritimeTract, Int.Journal of Marine and Costal Law,Vol.9,1994,pp.235–246.
- Francisco Orregovicuna,"The Exclusive Economic Zone; Regime-
- and Legal Nature Under International Law",New York:Cambridge U.P., 1989),pp.68-71.
- Legal Analysis of United States Claims,Part1"(PDF).Military-
- Law Review. Department of the Army.82:114–121.ISSN0026-4040.
- Major Thomas E.Behuniak(Fall 1978)."The Seizure and Recovery-
- of the S.S. Mayaguez. .:
- "United Nations Convention on the Law of the Sea". United Nations -
- Treaty Series.

مواقع الانترنت

- https://0i.is/5qok-
- https://cutt.us/JSExV
- https://n9.cl/ktu8q-
- https://n9.cl/tqthhw-
- https://n9.cl/4xykm-

- https://n9.cl/ybcqy -
- https://n9.cl/jnvvf-
- https://n9.cl/0vtih -
- -https://n9.cl/dym45
- www.bbc.com-
- https://n9.cl/2axts-
- https://n9.cl/qlr9y2-
- https://n9.cl/8ielv-
- https://n9.cl/fg93l-
- https://n9.cl/tqthhw-

تدبير الموارد الغابوية ورهانات التنمية الترابية: بجماعتي ودكة وسيدي المخفي (إقليم تاونات)

عبد المجيد دريزي: مختبر الدراسات والأبحاث في التنمية الترابية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة. majiddrissi7@gmail.com

الملخص

يتناول هذا المقال إشكالية تدبير الموارد الغابوية في علاقتها بالتنمية الترابية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي. وتنتمي هذه المنطقة إلى المناطق الجبلية الهشة بإقليم تاونات التي تعاني من تدهور أوساطها الطبيعية خاصة الغابوية، وتدني مؤشرات التنمية البشرية.

تتوخى هذه الورقة تشخيص الحالة الراهنة للمجال الغابوي بالجماعتين، وكيفية تدبيره من طرف الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني، وانعكاساتها على مستويات التنمية المحلية للمنطقة. وقد اعتمدنا في ذلك على منهج وصفي تحليلي ينطلق من دراسة مخطط التهيئة الغابوية لجبل ودكة لسنة 2006، وتقييم المشاريع المنجزة ومدى استجابتها لحاجيات السكان الاقتصادية والاجتماعية، كما يستهدف إبراز دور مختلف الفاعلين إشراك السكان المحليين في تدبير الموارد الغابوية والمحافظة عليها في إطار المقاربة التشاركية بغية تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الموارد الغابوية، جماعتي ودكة وسيدي المخفي، التنمية المحلية، المجالات الهشة

Management of forest resources and the stakes of territorial development in 'Oudka' and 'Sidi Elmoukhfi'- Taounate district

Abstract:

This article addresses the problem of managing forest resources in relation to the territorial development of the 'Oudka' and 'Sidi Elmoukhfi' communities. This region belongs to the fragile mountainous Taounate region, which suffers from the deterioration of its natural habitats, especially the forests, and the low indicators of human development.

This paper aims to diagnose the current situation of the forests in the two communities, how it is managed by institutional actors and civil society, and its repercussions on the levels of local development of the region. In this regard, we have adopted a descriptive analytical approach stemming from the study of the forest development plan for 'Oudka' mountain for the year 2006, and the evaluation of the completed projects and the extent to which they respond to the economic and social needs of the population. The aim of the various actors is to involve local people in the management and conservation of forest resources within a participatory approach to achieving sustainable development.

Key words : forest resurces ;'Oudka' and 'Sidi Elmakhfi' communities ;local development ; fragile areas

I.مقدمة:

نظرا لموقعه الجغرافي المتميز ضمن سلسلة جبال الريف الأوسط الغربي، يزخر إقليم تاونات بتنوع طبيعي خاصة الغابوي الذي ينتشر على مساحة 40543 هكتار أي ما يمثل 7 % من مساحة الإقليم. غير أن الغطاء الغابوي يعرف في السنوات الأخيرة تراجعا كبير، نتيجة تظافر العوامل الطبيعية والبشرية، مما يؤثر على التنمية المحلية بالجماعات القروية المتواجدة بالإقليم.

وتعتبر جماعتي ودكة وسيدي المخفي اللتان تغطيان مساحة مهمة من غابة جبل ودكة نموذجا للمناطق الجبلية الهشة بالريف الأوسط، التي تعاني من تدهور الأوساط الطبيعية عموما والغابوية خصوصا، بسبب توالي سنوات الجفاف، وضعف نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة، والنمو السكاني السريع، ومحدودية نتائج البرامج التنموية بالمنطقة. وقد أدت هذه العوامل إلى ظهور اختلالات اقتصادية واجتماعية ومجالية، تمثلت في إدخال زراعة القنب الهندي إلى المنطقة وتوسعها على حساب المجال الغابوي .

نظرا لتعدد الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لغابة ودكة، وانعكاساتها على التنمية المحلية بالجماعات الترابية، اعتمدت إدارة المياه والغابات، منذ الاستقلال، في تدبيرها للمجال الغابوي، على إنجاز مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية التي تهدف المحافظة على الموارد الغابوية وتنميتها، لكن نتائجها ظلت متواضعة، نظرا لاعتمادها على التخطيط القطاعي والتدبير المركزي والمقاربة التقنية، مما دفع الإدارة المعنية لتبني مخططات ترتكز على المقاربة التشاركية لتحقيق التنمية المستدامة.

1. تقديم مجال الدراسة

تقع جماعتي ودكة وسيدي المخفي جغرافيا بالجبال المنخفضة للريف الأوسط الغربي في المنطقة الوسطى لحوض ورغة. وتمتد الجماعتان على مساحة 183 كلم^2، تشغل جماعة ودكة 102 كلم^2، بينما تمتد جماعة سيدي المخفي على 81 كلم^2. تنتميان إداريا لدائرة غفساي بالمنطقة الشمالية الغربية لإقليم تاونات التابعة لجهة فاس - مكناس(خريطة رقم1). يحدهما شمالا جماعتي الرتبة وسيدي الحاج امحمد، وجنوبا جماعة مزراوة، وشرقا جماعتي تمزكانة وعبد الغاية السواحل (إقليم الحسيمة)، وغربا جماعات سيدي يحيى بني زروال و غفساي وكلاز والبيبان. كما تنتميان الجماعتين غابويا إلى غابة جبل ودكة التي تتميز بتنوع بيولوجي جد متفرد، وبسيادة تشكيلات السنديان الفليني والطوزي والزاني والأخضر، وأصناف غابوية وشبه غابوية ثانوية متنوعة، تنمو في مناخ متوسطي رطب وشبه رطب ملائم لانتشار الغطاء الغابوي وكثافته، إذ يتميز بتدرج بيوميناخي مهم خاصة بالنطاقين المتوسطيين الأوسط والأعلى.

خريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة

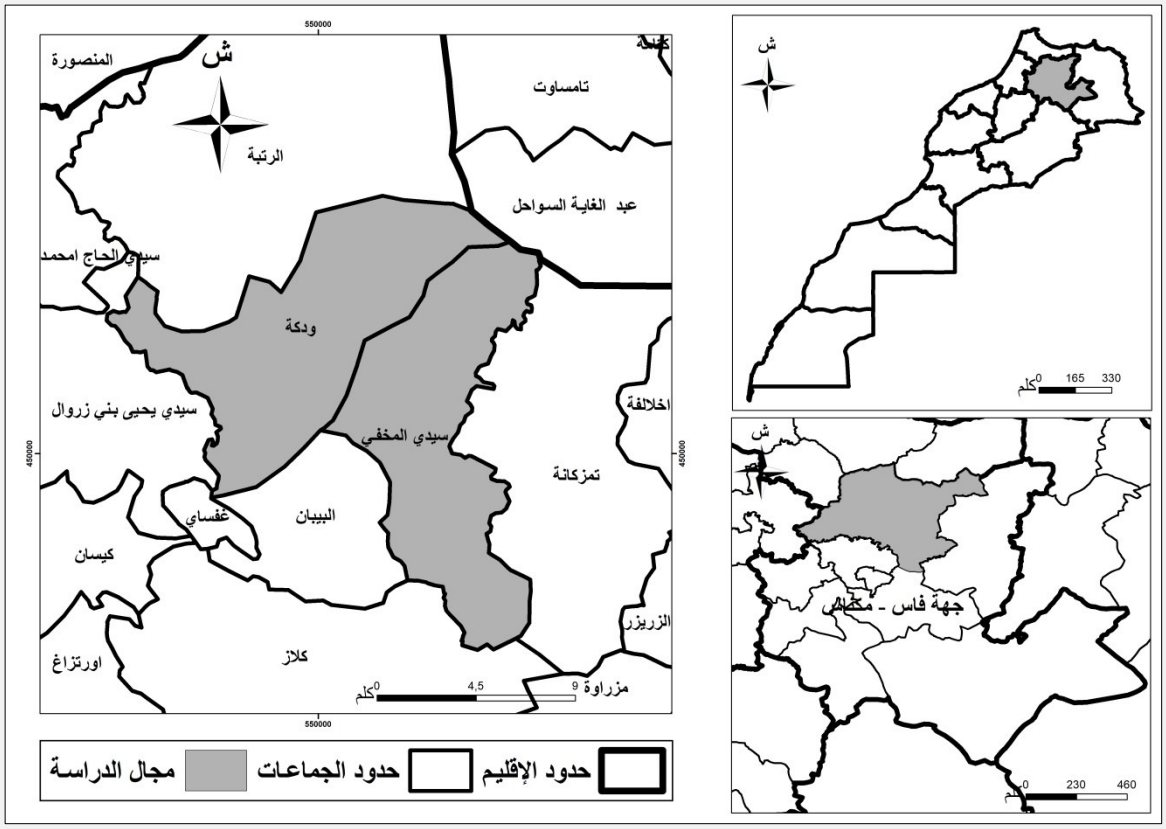

المصدر: التقسيم الجهوي لسنة 2015

2. إشكالية البحث

تزخر جماعتي ودكة وسيدي المخفي بغنى وتنوع التشكيلات الغابوية، المتكونة من السنديان الفيلين والقطني والزاني والماطورال. غير أن هذه التشكيلات تعاني من تدهور سريع ومستمر خاصة بعد إدخال زراعة القنب الهندي إلى المنطقة في منتصف تسعينات القرن الماضي، مما أدى إلى اختلالات كبيرة أثرت سلبا على وظائفها السوسيو-اقتصادية والبيئية، وطرحت تحديات على مختلف الفاعلين في تدبير الموروث الطبيعي بغية تحقيق التنمية المستدامة. لهذا، سنسعى من خلال هذا المقال معالجة الإشكالية التالية:

- ماهي وضعية الموارد الغابوية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي؟
- ماهي استراتيجيات مختلف الفاعلين لتدبير المجال الغابوي بالجماعتين؟
- كيف يمكن تقييم البرامج والمشاريع المنجزة من طرف الفاعلين؟

3. أهداف الدراسة

سنحاول في هذا المقال، تشخيص الوضعية الراهنة للموارد الغابوية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي، وطرق تدبيرها من طرف مختلف الفاعلين المتدخلين في المجال الغابوي بالمنطقة، وتقييم تدخلاتهم لرصد الإكراهات التي تعيق التنمية الغابوية ودورها في تراجع المجال الغابوي.

4. منهجية الدراسة

لمعالجة هذا الموضوع، اعتمدنا على مجموعة من المناهج والمقاربات التي ساعدتنا على الإجابة على التساؤلات والقضايا المطروحة، كالمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستنباطي. كما قمنا بدراسة بيبليوغرافية من أجل الاضطلاع على الوثائق الإدارية والبحوث الأكاديمية التي تناولت الموضوع عموما، ومجال الدراسة خصوصا. وقمنا كذلك ببحث ميداني استهدف تشخيص الحالة الراهنة للموارد الغابوية، ودور تدبير المجال الغابوي في الحفاظ على هذه الموارد لتحقيق التنمية المحلية بالمنطقة. وأخيرا، العمل الكارطوغرافي والبياني لتمثيل الظواهر الجغرافية.

II. نتائج وخلاصات

1. أهمية الموارد الغابوية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي

1.1. توزيع الجغرافي للتشكيلات الغابوية بمجال الدراسة

تمتد غابة ودكة على أربع جماعات قروية، وهي جماعات ودكة والرتبة وسيدي المخفي التي تنتمي إلى إقليم تاونات، وجماعة عبد الغاية السواحل التابعة لإقليم الحسيمة. ويغطي مجال الدراسة القطاعين الغابوي ودكة 1 و2 اللذان يمثلان 5248.6 هكتار، أي 56 % من المساحة الإجمالية لغابة ودكة المقدرة ب 9289.4 هكتار[1].

مبيان رقم 1 : توزيع الأصناف الغابوية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي

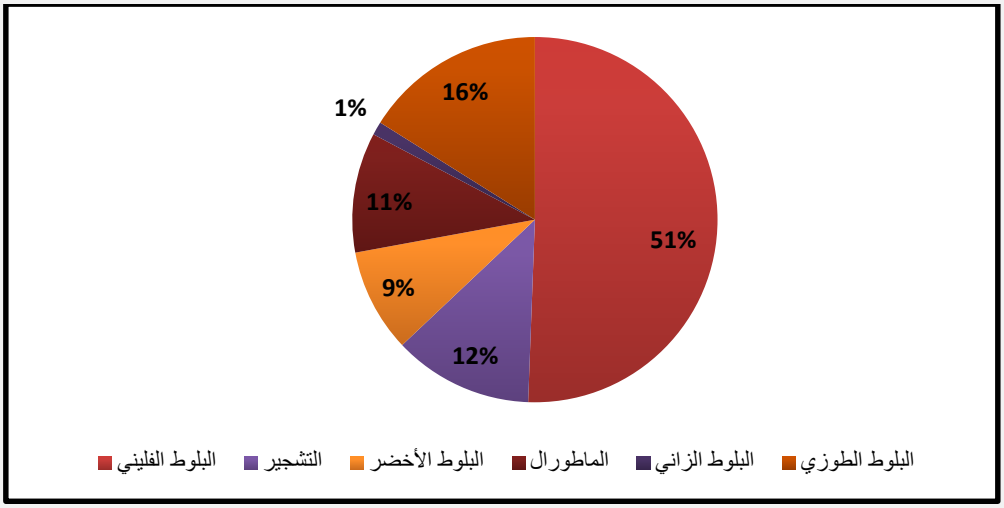

المصدر: المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتاونات، 2016

يهيمن البلوط الفليني على 51 % من المساحة الغابوية بالجماعتين، يليه البلوط الطوزي بنسبة 16 %، ويحتل التشجير المرتبة الثالثة ب 12 % والماطورال الذي يشكل 11 % من مساحة الغابة، وتتوزع النسب المتبقية على السنديان الزاني والبلوط الأخضر.

[1] العبادي محمد (2014): دينامية الغطاء الغابوي للريف الأوسط الجنوبي وعلاقته بالضغط البشري: حالة غابة جبل ودكة، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، ص.101، 2014.

2.1. أهمية غابة ودكة بالجماعتين

- **الأهمية البيئية:** تساهم النظم الغابوية في مكافحة التصحر والمحافظة على التنوع البيولوجي وهيكلة المجال الطبيعي. إضافة إلى أدوار أخرى تتجلى في محاربة التصحر وتدهور الأراضي (المحافظة على الأراضي الرعوية والفلاحية) ومكافحة انجراف التربة بحوض ورغة، والمحافظة على خصوبة التربة وإنتاجية الأراضي الزراعية. وتتجلى أهميتها كذلك في حماية السدود وتحسين النظام المائي (تطعيم الفرشة المائية والينابيع وتحسين جودتها، والحد من توحل السدود (30 طن/ هكتار/سنة)[1]. ومكافحة التعرية المائية المتمثلة في انجراف التربة، والتي يمكن أن تصل إلى 2400 طن/كلم^2/سنة في دائرتي تاونات وغفساي، مما يساهم في حماية حقينات السدود من التوحل. ويؤدي انجراف التربة إلى تقليص قدرة تخزين سد الوحدة ب 18 مليون م^3 في السنة أي ما يعادل القدرة على سقي مساحة زراعية لا تقل عن 10000 هكتار.

- **الأهمية الاجتماعية:** تمثل الغابات للسكان القرويين مجالا حيويا لتوفير حاجيات ذوي حقوق الانتفاع من حطب التدفئة والرعي وجمع النباتات عطرية وطبية.

وعلاوة على ذلك، فإن المجالات الغابوية تُهيكل المجال الطبيعي وتساهم في تحسين إطار عيش الساكنة عبر توفير فرص مباشرة للشغل لفائدة الساكنة القروية: 80.000 يوم عمل في السنة[2]، وخلق فضاءات للنزهة والترفيه وتحسين جودة الهواء.

- **الأهمية الاقتصادية:** يوفر قطاع الغابات بإقليم تاونات 22.000.000 درهم/ سنة من المواد المستخرجة مباشرة من طرف الساكنة، و25000 طن من حطب التدفئة بقيمة 12.000.000درهم سنويا، كما تساهم المراعي الغابوية ب 5 ملايين وحدة علفية (ما يعادل 50.000 قنطار من الشعير) بقيمة 10.000.000 درهم سنويا، إضافة إلى مداخيل النباتات الطبية والعطرية.

وتقدر القيمة المالية التي تساهم بها المجالات الغابوية في ميزانية المجالس المنتخبة ب 463692 درهم، تستفيد الجماعات ب379.077 درهم سنويا، والمجلس الإقليمي ب 84.615 درهم سنويا[3].

2. وضعية الموارد الغابوية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي

- **المجال الغابوي المتوازن:** يغطي هذا المجال الموقع ذو الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية لالة ودكة بالقطاع الغابوي ودكة 1، الذي يعرف توازنا في ديناميته. وتبلغ مساحته 3629 هكتار، أي 39 % من مجموع المساحة الغابوية لودكة، ويتشكل من الأصناف الغابوية للسنديان الطوزي والزاني الكثيف ومتوسط الكثافة.

[1] المجلس الإقليمي للغابة، تحديات تنمية المجال الغابوي بإقليم تاونات، تقرير المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، الدورة العادية الثانية، عمالة إقليم تاونات، ص. 7، 2014.

[2] المجلس الإقليمي للغابة، المرجع نفسه، ص. 9، 2014.

[3] المجلس الإقليمي للغابة (2014): المرجع نفسه ص. 11، 2014.

- **مجال يعرف دينامية إيجابية:** يتركز أساسا بالماطورال في قطاع ودكة 2 الذي يوافق مساحات اجتثاث قديم، نمت فيه تشكيلات شجيرية وعشبية كثيفة. إلا أنه يعرف في السنوات الأخيرة ضغطا بشريا كبيرا بسبب زراعة القنب الهندي.

- **مجال غابوي متدهور:** تمثل في تدهور المجال الغابوي بسبب الضغط البشري الكثيف وتوالي سنوات الجفاف وتحوله إلى ماطورال، حيث تراجع الغطاء الشجري المتكون من البلوط الفليني والطوزي ليعوضه الغطاء الشجيري والنباتات العشبية كالقريضة والسرخس. وقد أدى ذلك إلى ظهور مساحات فارغة بالمجال الغابوي يتم استغلالها لتوسيع زراعة القنب الهندي[1].

3. تدبير الموارد الغابوية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي

1.3. تدخلات إدارة المياه والغابات ومحاربة التصحر

تعتبر المديرية الإقليمية للمياه والغابات بتاونات من أهم الفاعلين في تدبير المجال الغابوي بالإقليم والمحافظة عليه وتنميته، حيث تعمل تنزيل برامج المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. وتستهدف تدخلات الإدارة المعنية تهيئة المجال الغابوي ودعم التنسيق بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمنتخبين والمجتمع المدني، من خلال مقاربة تشاركية تهدف تحقيق التنمية المستدامة للموارد الغابوية. ومن أهم هذه التدخلات:

أ- التشجير

تنفيدا للمخطط الوطني للتشجير، قامت الإدارة الغابوية لإقليم تاونات بعملية تشجير المناطق المجثة بالمجال الغابوي لودكة أو التي عرفت تدهورا كبيرا، وذلك من أجل حماية الأملاك الغابوية من السيطرة عليها من طرف السكان المحليين والمحافظة على المساحة الغابوية.

يغطي التشجير 661.14 هكتار أي ما يعادل 7 % من مساحة غابة ودكة[2]، واعتمدت سلطات إدارة المياه والغابات على ثلاث تدابير وهي:

- تشجير المناطق الغابوية المجتثة بالصنوبريات كالصنوبر البحري والصنوبر الحلبي إضافة إلى الأوكاليبتوس، وقد ساهمت هذه العملية نمو الغطاء النباتي الطبيعي.

- تخليف بعض المناطق بشتلات البلوط الفليني، إلا أن هذه العملية فشلت بسبب عدم حراستها وعدم احترام الرعاة للمناطق المشجرة المحرمة للرعي.

[1] El Motaki H., El fengour A. et El bouzid A., The global change impacts on forest natural resources in Central Rif Mountains in northern Morocco: extensive exploration and planning perspective, Centro de Estudos de Geografia e Ordenamento do Território, GOT, n. 17,,p.p. 83-84, 2019.

[2] D. R. E. F Nord-Est, Révision de l'Etude d'Aménagement de la forêt de Jbel Outka, Plan de gestion, Bilan économique et financier : Etude d'impact, p.28, 2006.

- تشجير محيط الدواوير المجاورة للغابة بالصنوبريات والخروب في الماطورال وغابة البلوط الفلبني ضعيف الكثافة، لما لها من أهمية بالغة لدى السكان الأرياف.

وهكذا تم تشجير 501 هكتار بجماعة ودكة، و172 هكتار بجماعة سيدي المخفي[1]، تتشكل أساسا من الصنوبريات والأوكاليبتوس. إلا أن نسبة نجاح التشجير تظل ضعيفة لا تتعدى أحيانا 5 %. ويعزى ذلك إلى معارضة السكان المجاورين للغابة لهذه العملية، حيث يعمدون إلى توسيع زراعة القنب الهندي على حساب المجال الغابوي الذي يعتبرونه وعاء عقاريا احتياطيا يقومون باجتثاثه وتعشيبه وحرقه[2]، كما يلجؤون إلى اقتلاع شتلات الأشجار الصنوبرية والبلوط الفليني ليلا، كما وقع في قطاع تالنسيفت سنة 2011-2012، لأن هذه العملية في نظرهم تؤدي إلى تقليص مجالهم الرعوي وحقهم في الانتفاع[3]. كما ساهم عدم حراسة المناطق المشجرة وضعف تتبع نموها خاصة في فصل الصيف وسنوات الجفاف إلى فشل هذه السياسة.

ب - المسالك الغابوية

تتوفر غابة جبل ودكة على شبكة مهمة من المسالك الغابوية، والتي يمتد مسارها الرئيسي من غفساي إلى دوار أرباع تازوغارت ، ويمر عبر المركزين الغابويين وكة 1 و 2. ويعبر الغابة في اتجاه الجنوب الغربي والشمال الشرقي.

يبلغ طول شبكة المسالك الغابوية 64.6 كلم، ويتراوح متوسط عرضها بين 3 و 4 أمتار. إلا أن هذه المسالك تتطلب صيانة دورية بعد هطول الأمطار لضمان استمراريتها، ويظل الولوج إليها متوسطا بشكل عام، وتصبح المسالك رديئة في بعض المناطق خاصة بين العزيب - المطموس والمطموس- أفرط علو[4]. بسبب طبيعة الصخور الشستية - الصلصالية والأمطار السنوية الغزيرة (هطول الأمطار أكثر من 1500 ملم في جبل ودكة).

جدول رقم 1: المسالك الغابوية في غابة ودكة بمجال الدراسة

قطاع غابوي	مسلك غابوي	طول	عرض	خصائص	ولوجية	مدة الصلاحية	ملاحظات
ودكة 1	العزيب-المطموس	10	4	منعطفات كثيرة	رديئة	الصيف	تحتاج للصيانة
ودكة 1- تالنسيفت	ودكة-تالنسيفت	9	4	متوسطة	لابأس بها	الخريف والصيف	تحتاج للصيانة
ودكة 1- تالنسيفت	تالنسيفت- لالة ودكة	10	3	متعرجة	متوسطة	الصيف	تحتاج للصيانة

[1] D. R. E. F Nord-Est, Révision de l'Etude d'Aménagement de la forêt de Jbel Outka, renseignements généraux et gestion antérieure, p. 48, 2006.

[2] El Mazi M., Houari A. et El Fengour M., Apport de la télédétection et du SIG au suivi de la dynamique spatiotemporelle des forêts dans le massif numidien de Jbel Outka (Rif central, Maroc), Centro de Estudos de Geografia e Ordenamento do Território GOT, n.º 11, p. 184, 2017.

[3] العبادي محمد، المرجع نفسه، ص.232، 2014.

[4] D. R. E. F Nord-Est, Op.cit. p. 50, 2006.

ودكة 1	تورطة-جبل الحرايش	12.2	4	عادية	جيدة	صيانة دائمة	تحتاج للصيانة
ودكة 2	المشاع	5	3	عادية	جيدة	صيانة دائمة	صيانة ضرورية
ودكة 1	مطموس-افرط علو	5.4	4	منعطفات خطيرة	رديئة	صيانة دائمة	صيانة ضرورية
تالنسيفت	تامسنيت-لمراج	5	4	عادية	متوسطة	صيانة دائمة	صيانة دورية
تالنسيفت	واد إينزة-الزغارين	8	4	عادية	متوسطة	صيانة دائمة	صيانة دورية

المصدر: D. R. E. F Nord-Est (2006) : Révision de l'Etude d'Aménagement de la forêt de Jbel Outka, renseignements généraux et gestion antérieure, p. 50.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أهمية المسالك الغابوية بمجال الدراسة الممتد بالقطاع الغابوي لودكة 1 و2 والذي يضم 51.6 كلم أي ما يمثل 79.8 % من مجموع المسالك الموجودة بالمجال الغابوي لودكة. ويتم ولوج هذه المسالك بسيارات رباعية الدفع، نظرا لوعورة التضاريس وسيادة الصخور الرخوة والانحدارات الشديدة والأمطار الغزيرة التي ينتج عنها التعرية وانجراف التربة، مما يصبح معها المسالك غير صالحة للاستعمال خاصة في فصل الشتاء.

ج - إنجاز نقط الماء و مركز لمراقبة الحرائق وتهيئة مصدات للحماية منها

في إطار الاستراتيجية المتبعة من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر 2015 - 2024 ، تم اعتبار محاربة المخاطر المناخية بما فيها حرائق الغابات دعامة أساسية للتنمية. وترتكز هذه المقاربة على مواصلة تعزيز الجهود والتدخلات الوقائية من مخاطر الحرائق، عبر وضع خرائط دقيقة للمجالات الأكثر عرضة ونشر وسائل الإنذار والتدخل المبكرين، وتوحيد جهود كافة المتدخلين، وتحسين الاستراتيجية الوطنية لحماية الغابات من الحرائق.

ففي مجال الوقاية، خصصت المديرية الإقليمية سنة 2004 غلافا ماليا يقدر ب 199.705 درهم لبناء برج المراقبة[1]، وتجهيزه بوسائل الإنذار المبكر للحد من اندلاع الحرائق التي تعتبر من أهم عوامل تراجع الغطاء الغابوي بسبب انتشار الأصناف الغابوية السريعة الاشتعال في فصل الصيف. ويقع على قمة جبل ودكة بالقرب من رادار القوات المسلحة الملكية. كما تم تهيئة نقط للماء وإنجاز مصدات للحماية من الحرائق بجبل ودكة على طول 1400 متر وعرض 30 متر، بهدف الحد من انتقال النار من نقطة الاندلاع إلى باقي المجال الغابوي.

ت - إزالة النباتات العشبية والأشجار الميتة

يعرف مجال الدراسة نمو مهم للنباتات العشبية نظرا لأهمية التساقطات المطرية التي تتعدى 1400 ملم، مما يتسبب في اندلاع الحرائق الغابوية خلال فصل الصيف. لمواجهة هذا المشكل تقوم الإدارة الوصية على القطاع سنويا

[1] D. R. E. F Nord-Est, Op.cit., p. 51, 2006.

بإزالة النباتات العشبية والأشجار الميتة. وقد تم تنقية 4002 هكتار بين سنة 1997 و 2013، بمعدل 333.5 هكتار سنويا[1].

ث - الحد من نشاط التعرية

تساعد العوامل الطبوغرافية وشدة انحدارات السفوح وطبيعة الصخور الرخوة وأهمية التساقطات بالمنطقة على تزايد نشاط التعرية. وقد عملت الإدارة الوصية لمواجهة هذه الظاهرة، على بناء 3000م^3 من شبكات الدعم الميكانيكي بهدف التي التقليل من سرعة المياه الجارية بالأخاديد ومحاصرة الرواسب. رغم المجهودات المبذولة، تؤدي التساقطات المطرية المركزة إلى ملئ شبكات الدعم بالرواسب، ونشأة أخاديد بالمناطق الغابوية التي عرفت اجتثاثا كبيرا، لذلك يبقى التشجير من أحسن الوسائل لحماية السفوح من خطر التعرية.

2.3. دور الجماعات الترابية في تدبير المجال الغابوي

تعتبر الجماعات الترابية أداة سياسية لإرساء الديموقراطية المحلية القائمة على التمثيل المكثف للسكان، ومشاركتهم في التسيير المحلي، وحلقة وصل في التنسيق بين السكان ومختلف الفاعلين.

وقد أعطى ظهير 20 شتنبر 1976 للجماعات المحلية سلطات في ميدان تسيير تنمية الغابات التي تتواجد في مناطق نفوذها، وتم التأكيد عل ذلك في المادة 92 من القانون التنظيمي رقم 113.14 حول اختصاصات المجالس الجماعية على أنها تقوم بتحديد شروط المحافظة على الملك الغابوي في حدود الاختصاصات المخولة لها بموجب القانون، والتي نص عليها الظهير السابق في الجزء الرابع من الفصول 10 و11 و12 و13 وتتعلق بالطلبات المتعلقة بالاحتلال المؤقت للملك الغابوي، والطلبات المتعلقة بإيجار حق الصيد البري والمائي، والطلبات المتعلقة بما تنتجه الغابة من مواد مختلفة والمقدمة من طرف المستعملين، وتنظيم استغلال المراعي الغابوية، وتحديد البرامج الخاصة بقطع الأخشاب وتفويت محصولها وفقا للمقتضيات التي يقررها وزير الفلاحة، كما يلزم هذا الظهير الجماعات بنفقات إجبارية اتجاه صيانة الغابة تقتطع من الموارد التي تحصل تقتطع من الموارد التي تحصل عليها الجماعة المعنية من استغلال المنتوج الغابوي، وقد أجبر المشرع الجماعة على إنفاق 20 % على الأقل مما تذره عليها الغابة، وحددت النفقات الإجبارية في الفصل 15 من الظهير السالف الذكر في ستة مجالات وهي تشجير الأراضي وتحسين الغابات والمراعي والتهيئة وغراسة الأشجار المثمرة والتنقيب على العيون أو تهييئ نقط الماء وإحداث المخابئ الجماعية او المسالك وإحداث الساحات الخضراء وحماية المناظر الطبيعية[2]. وقد مكن المشرع الجماعات القروية التي توجد بنفوذ ترابها الغابات من الاستفادة من 80 % من الموارد المالية، وهي موارد تعتبر جد مهمة لميزانياتها. لكن بالرغم من هذه الصلاحيات التي منحها المشرع للجماعات فهي تبقى محدودة بالنظر لممارسة سلطة الوصاية (المندوبية السامية

[1] المازي محمد، تدهور الأوساط الغابوية بالريف الأوسط وآفاق التدبير المستديم للموارد الطبيعية: حالة غابة جبل ودكة، بحث ماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، ص.89، 2014.

[2] بورحيلة محمد (2021): تنمية الملك الغابوي بالمغرب مابين النظام القانوني والمخططات الاستراتيجية، https://www.droitetentreprise.com/، اطلعت عليه في 2121/12/12.

للمياه والغابات) عليها، إذ تبقى مقررات المجالس الجماعية غير قابلة للتنفيذ إلا بعد التأشير عليها، وهو ما جاء في الفصل 12 من الظهير السالف الذكر[1].

تتشكل المداخيل الغابوية بالجماعتين من حطب التدفئة والكلأ والفلين، إذ وصلت قيمتها بجماعة ودكة إلى 6119864 درهم بين سنتي 1994 و2013، بينما لم تتعد 1939 درهم بجماعة سيدي المخفي[2]. وتستخلص المداخيل السنوية من صفقات بيع الفلين الصناعي أساسا، إذ بلغت أعلاها بجماعة ودكة سنة 1999 ب 2111886 درهم. غير أن مداخيل الفلين تراجعت منذ هذه السنة، ولم تسجل الجماعة بين سنتي 2005 و2010 أية عائدات غابوية. ويرتبط هذا التراجع بتوسع زراعة القنب الهندي على حساب المجال الغابوي، مما أدى إلى تزايد ظاهرة اجتثاث غابة البلوط الفليني وارتفاع عدد الحرائق الغابوية[3]. أما بجماعة سيدي المخفي، فقد سجلت عائدات غابوية ضعيفة جدا، نظرا لقلة مساحتها الغابوية وحالتها المتدهورة جدا، حيث توقفت مداخيلها منذ 1997.

مبيان رقم 2: توزيع مداخيل الموارد الغابوية بجماعتي ودكة وسيدي المخفي بين 1994 و2013

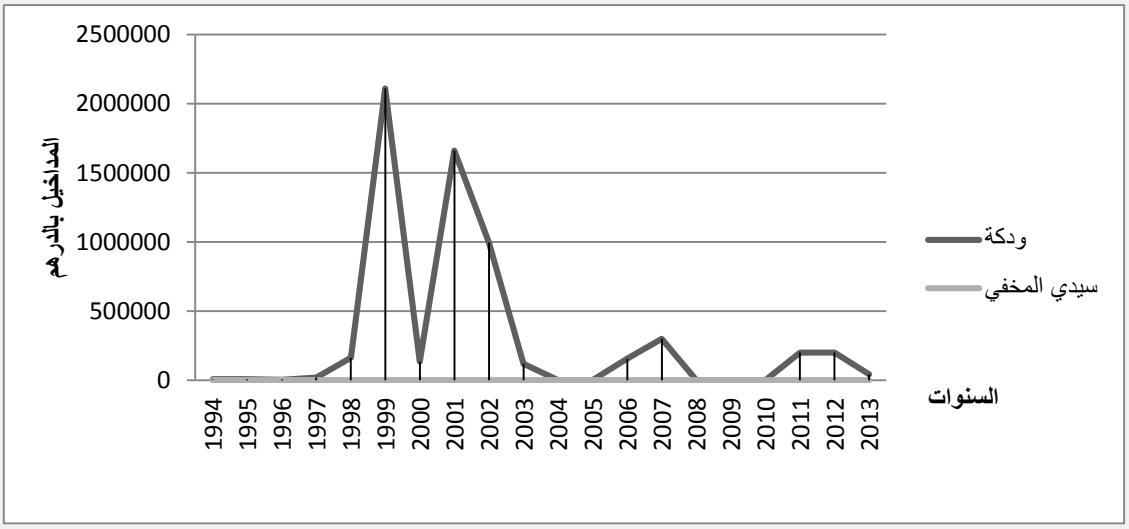

المصدر: العبادي محمد (2014) وتقرير تهيئة غابة جبل ودكة (2006)

3.3. تدخلات المجتمع المدني

1.3.3. تدخلات الجمعيات

أ- أهمية الجمعيات في إشراك السكان

يتميز النسيج الجمعوي بالجماعتين بضعف انخراط الساكنة، ويعزى ذلك إلى النظرة السلبية للسكان اتجاه الجمعيات، والاعتماد الكلي على المصالح العمومية لقضاء مصالحهم وتحقيق التنمية لمنطقتهم، وغياب الإرادة لدى الشباب في العمل التطوعي والتضامني.

---

[1] بورحيلة محمد (2021): المرجع نفسه

[2] D. R. E. F Nord-Est, Op.cit., p. 42, 2006.

[3] El Mazi M., Saber E. et Houari A., Evolution spatio-temporelle des écosystèmes forestiers dans les massifs numidiens de la chaîne rfaine (Maroc) : cas de Jbel Outka, Geo-Eco-Trop, n° 42, p.143, 2018.

يتضح ذلك من خلال البحث الميداني ضعف انخراط ساكنة الدواوير المجاورة للغابة في العمل الجمعوي، إذ لا يتعدى 5.94 % من مجموع الدواوير المدروسة، وتختلف هذه النسبة من دوار لآخر وبين الجماعتين، وهكذا ترتفع نسبة المنخرطين بجماعة ودكة إلى 7.04 %، في حين تنخفض بجماعة سيدي المخفي إلى 4.84 %، ويرجع ذلك إلى عدم اقتناع الساكنة الغابوية بأهمية الجمعيات، وضعف الوعي بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدواويرهم (جدول رقم 2).

جدول رقم 2: انخراط أرباب الأسر بالجمعيات في الدواوير المدروسة بالجماعتين

الجماعة	الدوار	عدد الأسر	الانخراط بالجمعيات	
			العدد	النسبة المئوية
ودكة	المشاع	73	7	9.58
	تيسوفة	21	2	9.52
	بوزمام	11	1	9.09
	العزايب	16	0	0
المجموع الجزئي		121	59	7.04
سيدي المخفي	العزيب	11	1	9.09
	تورطة	31	2	6.45
	تزيارت العزابة	17	0	0
	بني وناي	26	1	3.84
المجموع الجزئي		85	8	4.84
المجموع الكلي		206	67	5.94

المصدر: البحث الميداني 2020-2021

ب- دور الجمعيات بجماعتي ودكة وسيدي المخفي

تضم جماعتي ودكة وسيدي المخفي 16 جمعية، 10 بجماعة ودكة و6 بجماعة سيدي المخفي، تشتغل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويغلب على هذه الجمعيات الطابع المناسباتي ويبقى مجال تدخلها ضعيف بسبب عدم توفرها على برامج تنموية واضحة، مما ينعكس بشكل سلبي على الساكنة المحلية.

جدول رقم 3: توزيع الجمعيات حسب القطاعات بجماعتي ودكة وسيدي المخفي

الجماعة	اقتصادي		اجتماعي		بيئي		قطاعات أخرى		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ودكة	1	10	5	50	2	20	2	20	10	100
سيدي المخفي	1	16.7	3	50	0	0	2	33.3	6	100
المجموع	2	12.5	8	50	2	12.5	4	25	16	100

المصدر: قيادة ودكة وسيدي المخفي، 2020

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن 50 % من مجموع الجمعيات بالجماعتين تهتم بالمجال الاجتماعي بسبب الخصاص المهول الذي تعرفه في قطاعات الصحة والتعليم والبنيات التحتية، مما يجعل من الجمعيات إطارا مؤسساتيا قادرا على تشخيص الحاجيات والبحث عن تمويل مشاريعها بمساعدة من المنظمات الوطنية والدولية. مقابل ذلك، يمثل المجال البيئي 12.5 % فقط من مجموع الجمعيات التي تأسست بمجال الدراسة، تتركز بجماعة ودكة وتنعدم بجماعة سيدي المخفي، ويرجع ذلك إلى الاهتمام المتزايد من طرف الدولة بالبيئة والتنمية المستدامة، بسبب احتضانها للمؤتمر 22 للأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (كوب 22) بمراكش سنة 2016، والتزام المغرب بالاتفاقيات المبرمة في هذا الإطار.

ومن أهم الجمعيات المهتمة بالبيئة عموما والغابة خصوصا نذكر جمعية المغرب الأخضر، التي عقدت شراكة مع الإدارة الوصية من أجل الحفاض على 700 هكتار من المناطق الممنوعة من الرعي مقابل دعم سنوي يصل إلى 175000 درهم، أي ما يقابل 250 درهم عن كل هكتار من الملك الغابوي على ألا تقل المساحة التي تحرسها وتتكفل بها الجمعية عن 300 هكتار[1]. كما نظمت الجمعية ندوات ثقافية احتفاء باليوم الدولي للجبال واليوم الدولي للمتطوعين، مثل ملتقى جبل ودكة الأول سنة 2018 الذي عقد تحت شعار "الثقافات الجبلية: احتفال بالتنوع وترسيخ للهوية والعمل التطوعي من أجل حياة افضل بالجبل"، ونظمت كذلك دورات تكوينية لفائدة بعض الجمعيات بالمنطقة في إطار "منبت منصة مشاريع المهن الخضراء المستدامة للشباب والفاعلين المدنيين" جبل ودكة سنة 2019، وذلك من أجل التعريف بالموروث الطبيعي لمنطقة جبل ودكة، إضافة إلى تنقية ضاية أفرط النجوم من النفايات والتعريف بالأهمية البيئية والسياحية والاقتصادية لغابة ودكة، وإنجاز مشروع غرس أشجار البلوط والخروب.

3.3.2. تدخلات التعاونيات

لازال العمل التعاوني ضعيفا بجماعتي ودكة وسيدي المخفي، ويتجلى ذلك في ضعف عدد المنخرطين بالتعاونيات، وتنشط خاصة في المجال الفلاحي كالتين والزيتون والأعشاب الطبية والعطرية والعسل. ويبلغ عددها بالجماعتين ثمانية تعاونيات، خمس منها تتواجد بجماعة ودكة، وثلاث بجماعة سيدي المخفي.

يتضح من خلال الجدول الآتي أن مشاركة السكان في العمل التعاوني ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 6.31 % من مجموع المستجوبين بالجماعتين، وتبلغ نسبة المنخرطين بدواوير جماعة ودكة بنسبة 10.74 % وتنعدم بدواوير جماعة سيدي المخفي، ويرجع هذا التباين الكبير إلى اعتمادنا في البحث الميداني على الدواوير المجاورة للغابة.

[1] ضايض حسن، عريوة حميد، عاشق يحيى، الدحموني محمد، واقع الموارد الغابية جنوب الريف الأوسط ورهان التنمية المستدامة، مؤلف: الموارد الطبيعية بالمغرب: سياسات التدبير ورانات التنمية، مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمدجة، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان-بني ملال، ص. 284، 2021.

جدول رقم 4: انخراط أرباب الأسر بالتعاونيات بالدواوير المدروسة

الجماعة	الدوار	عدد الأسر	الانخراط بالتعاونيات	
			العدد	النسبة المئوية
ودكة	المشاع	73	10	13.69
	تيسوفة	21	3	14.28
	بوزمام	11	0	0
	العزايب	16	0	0
المجموع الجزئي		121	13	10.74
سيدي المخفي	العزيب	11	0	0
	تورطة	31	0	0
	تزيارت العزابة	17	0	0
	بني وناي	26	0	0
المجموع الجزئي		85	0	0
المجموع الكلي		206	13	6.31

المصدر: البحث الميداني 2020-2021

تهيمن التعاونيات الفلاحية على أنشطة التعاونيات، إذ نجد أربع تعاونيات لتجفيف التين وإنتاج زيت الزيتون، من بينها تعاونية التيسير النسائية لتجفيف التين، وثلاث تعاونيات لتربية النحل، و تعاونية واحدة لجمع وتقطير الأعشاب الطبية والعطرية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض التعاونيات توقفت عن نشاطها بسبب عدة مشاكل مرتبطة بالتسيير الإداري والمالي للتعاونيات.

4. تقييم تدخلات الفاعلين في تدبير الموارد الغابوية

نظرا لصعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بالمشاريع المنجزة من طرف مختلف الفاعلين بمجال الدراسة، اقتصرنا على بعض التدخلات التي قامت بها الإدارة الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بتاونات بناء على التوجهات والمخططات التي سطرتها المندوبية السامية للمياه والغابات ومخطط التهيئة الغابوية لجبل ودكة.

لتقييم هذه التدخلات ومدى نجاحها، اعتمدنا على نسبة إنجاز المشاريع المنجزة، التي أولت الإدارة الإقليمية اهتماما كبيرا بها، خاصة فيما يتعلق بعملية التشجير الذي وصلت مساحتها حسب مخطط التهيئة 661.14 هكتار موزعة على 12 قطاعا غابويا، والذي يشكل 61 % من مجموع المساحة المشجرة و7 % من مساحة غابة جبل ودكة.

وقد اقترح مخطط التهيئة تشجير أربعة قطاعات غابوية، التي تغطي مساحة 422.97 هكتار، أي ما يمثل 39 % من المساحة المشجرة، و5 % من مساحة غابة ودكة[1]. وبذلك ستصل المساحة المشجرة بودكة إلى 1084.11 هكتار. لكن نسبة نجاح مشاريع التشجير ظلت ضعيفة جدا بسبب المعايير المحددة التي يتم بموجبها تسليم المشروع للمقاولة المعنية بالتشجير التي تقوم بغرس الشتلات لكنها لا تتبع نموها، ويترتب عن ذلك تيبسها بسبب ارتفاع درجة الحرارة في الصيف.

يعتبر التشـجير من أهم التدخلات التي عملت الإدارة الإقليمية للمياه والغابات على إنجازها وتتبعها. إلا أن تقييم نجاحها يرتبط بمجموعة من العوامل يمكن تلخيصـها في عدم احترام المقاولات دفتر التحملات، والتركيز على التشجير بالأصناف الصنوبرية والأوكاليبتوس ذات القيمة السوسيواقتصادية الضعيفة، وطول فترة الجفاف التي تؤثر على نمو الشتلات ونوع التربة وقوة الانحدار، ومعارضة السكان لأي تهيئة قائمة على التشجير بالصنوبريات.

تتباين نسبة التشجير بين القطاعات الغابوية لودكة، إذ تتركز القطاعات ذات نسب نجاح ضعيفة التشجير في المناطق القريبة من الدواوير التي تعرف اجتثاثا كبيرا، نظرا لطول مدة برامج تأهيل غابة البلوط الفليني التي تصل إلى عشـر سـنوات، الأمر الذي يؤدي إلى معارضـة السـكان المجاورين للغابة لأي مشـروع تشـجير أو تخليف نتيجة ارتفاع حاجيات السكان من الأراضي الزراعية وخصوصا بعد انتشار زرعة القنب الهندي بالمنطقة في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتزايد الطلب على خشب التدفئة وتراجع مجال الرعي.

وتنعكس هذه العوامل على نسـبة النجاح التي لا تتعدى 5 % عندما يتم التشـجير بالصـنوبر البحري والحلبي، و33 % فيما يخص التخليف بالبلوط الفليني بقطاع ودكة. أما المناطق التي شـهدت نسـب نجاح مرتفعة فنجدها في القطاعات الغابوية البعيدة عن الدواوير والتي تعرف حماية ومراقبة كبيرة، إما لقربها من منازل الغابويين، أو لوقوعها بالموقع ذو الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية لالة ودكة.

5. تأثير ضعيف للتشجير على التنمية المحلية

على غرار باقي المجالات الغابوية بالمغرب، ارتكزت سـياسـة التشـجير التي اعتمدتها الإدارة الإقليمية للمياه والغابات بمجال الدراسة إلى غاية البرنامج العشري 2005-2015 على مقاربة تقنية، تستهدف تشجير المناطق المجتثة بالصنوبريات والأوكاليبتوس دون استشارة السكان أو إشراكهم في العملية. وأفرزت هذه السياسة نتائج ضعيفة جدا، بسبب رفض السكان لأنواع الأشجار المخصصة للتشجير، والتي تؤدي إلى منعهم من الرعي وجمع الحطب بالمجالات الغابوية المعنية بالتشجير في إطار التعويض عن المنع لمدة طويلة.

فإذا كانت اسـتراتيجية التشـجير قد حققت نتائج إيجابية على المسـتوى البيئي، فإنها لم تحقق أهدافها على المسـتوى السـوسـيو-اقتصـادي، ويتجلى ذلك من خلال ضـعف اسـتفادة السـاكنة المحلية من مشـاريع التشـجير التي قامت بها في الجماعتين.

[1] D. R. E. F Nord-Est (2006) : Op.cit., (p. 29)

جدول رقم 5: استفادة أرباب الأسر من مشاريع التشجير بجماعتي ودكة وسيدي المخفي

الجماعة	المستفيدون		غير المستفيدين		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
ودكة	12	9.9	109	90.1	121	100
سيدي المخفي	6	7.1	79	92.9	85	100
المجموع	18	8.7	188	91.3	206	100

المصدر: البحث الميداني 2020-2021

يتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية ضعف استفادة السكان المجاورين للغابة من عمليات التشجير التي تقوم بها إدارة المياه والغابات بمجال الدراسة، حيث وصلت نسبة الاستفادة بجماعة ودكة 9.9 %، وإلى 7.1 % بجماعة سيدي المخفي. ويرجع ضعف الاستفادة إلى عدم اعتماد الشركة المسؤولة عن المشروع على يد العاملة المحلية رغم أن القانون ينص على ذلك، مما يحرم السكان المجاورين للغابة من فرص عمل مهمة تساهم في الرفع من مداخيلهم. كما يؤدي التشجير إلى حرمان الساكنة من الولوج إلى المناطق المشجرة وتقليص المجال الرعوي، وتوسيع المساحة الزراعية، والتزود بحطب التدفئة والاستعمال المنزلي. لكل هذه العوامل، رفض السكان التعاون مع الغابويين وأصبحت العلاقة بينهم متوترة، وظهر ذلك بشكل واضح من خلال محاضر مخالفات الرعي في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي.

وفي بداية الألفية الثالثة، اعتمدت الدولة على المقاربة التشاركية في إطار العشرية 2005-2015 التي حققت نتائج حسنة على مستوى مساحة التشجير والأنواع المخصصة لهذه العملية، حيث لجأت إدارة المياه والغابات، بشراكة مع وكالة إنعاش عمالات وأقاليم الشمال، وبرنامج تنمية الأشجار المثمرة في إطار صندوق التنمية الفلاحية ومشروع ميدا للتنمية القروية المندمجة، بتشجير المناطق المجثة بالأشجار المثمرة كالخروب والزيتون واللوز للرفع من مداخيل الفلاحين. وتندرج هذه السياسة في إطار أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرامية إلى تنويع المنتوج الفلاحي بالإقليم وتنمية دخل الفلاحين وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية وخلق زراعات بديلة عن القنب الهندي وحماية التربية من الانجراف، نظرا لقيمتها الإيكولوجية ووقعها السوسيواقتصادي على الساكنة القروية. إلا أن مساحة الأشجار المثمرة تظل محدودة جدا بمجال الدراسة مقارنة بالجماعات المجاورة مثل جماعة كيسان وبوعادل، إذ مازالت التدخلات في عملية التشجير تعتمد على الصنوبريات، مما ينعكس سلبيا على أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وضيق الأراضي الزراعية، لجأ الفلاحون إلى توسيع أراضيهم على حساب المجال الغابوي والمناطق المشجرة خصوصا بعد انتشار زراعة الكيف بالدواوير المجاورة للغابة في منتصف التسعينيات1، إذ عجز الغابويون على إيقاف عمليات الاجتثاث والحرائق والترامي على الملك الغابوي.

ويتجلى ضعف التنمية المحلية أكثر في تراجع المداخيل التي توفرها المناطق المشجرة للجماعتين الترابيتين، المتكونة أساسا من الأخشاب المخصصة للبناء وأخشاب التدفئة. وفي ظل غياب أرقام رسمية توضح ذلك، أرجع أحد موظفي جماعة سيدي المخفي ضعف المداخيل إلى فشل سياسة التشجير وتوالي سنوات الجفاف ورفض السكان لهذه العملية لأنها لا تتم في إطار مقاربة تشاركية، بل تعتمد على فرض أنواع من الأشجار ذات وحدات علفية ضعيفة كالصنوبر، التي أدت إلى إفقار الغطاء العشبي وزيادة الضغط الرعوي على باقي المجالات الغابوية الطبيعية.

III. خاتمة

إن تدخلات الفاعلين المحليين والمؤسساتيين لا تعدو أن تكون سوى أدوارا مرحلية لتجاوز بعض الإكراهات التي يعاني منها المجال الغابوي. فرغم تعدد المشاريع المنجزة من طرف إدارة المياه والغابات مازالت الموارد الغابوية تعاني من سوء التدبير وضعف التنسيق مع باقي الفاعلين وعلى رأسهم الجماعتين الترابيتين لودكة وسيدي المخفي، وباقي فعاليات المجتمع المدني من جمعيات وتعاونيات. إن معظم المشاريع التي تم إنجازها كالتشجير تبنت المقاربة التقنية، ولم تشرك الساكنة المحلية والفاعلين المحليين المعنيين بالأمر، وحققت بالتالي نتائج متواضعة لم يكن لها أي وقع تنموي على مجال الدراسة. وقد اتضح ذلك من خلال فشل سياسة التشجير التي رصد لها اعتمادات مالية مهمة، رغم أن الإدارة الوصية حاولت تدارك الأمر في السنوات الأخيرة بإدخال الأشجار المثمرة في عملية التشجير في إطار المقاربة التشاركية، إلا أن مجهوداتها لا تزال محدودة في هذا السياق. إن الرهان الحالي والمستقبلي للفاعلين المحليين هو تأطير برامج تنموية للغابة تستجيب لتطلعات الساكنة والمحافظة على البيئة وحمايتها، وذلك عبر تدبير محكم للموارد الغابوية يراعي الرهانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

لذلك يتعين على مخلف الفاعلين التوفيق بين المحافظة على التنوع البيولوجي لغابة ودكة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المجاورين للغابة، وإشراكهم في البرامج الغابوية المستقبلية، خصوصا تقنين زراعة القنب الهندي الذي يعتبر أهم عامل في تراجع المجال الغابوي، وإدماجه في المنظومة الاقتصادية المحلية، والبحث عن موارد أخرى مدرة للدخل من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

[1] ضايض حسن ، المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، ص. 76، 2005.

IV. قائمة المراجع

- العبادي محمد، *دينامية الغطاء الغابوي للريف الأوسط الجنوبي وعلاقته بالضغط البشري: حالة غابة جبل ودكة*، بحث لنيل الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس، 335 ص.، 2014.
- المازي محمد ، *تدهور الأوساط الغابوية بالريف الأوسط وآفاق التدبير المستديم للموارد الطبيعية: حالة غابة جبل ودكة* ، بحث لنيل الماستر في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس،110 ص.، 2014.
- بورحيلة محمد ، تنمية الملك الغابوي بالمغرب ما بين النظام القانوني والمخططات الاستراتيجية، https://www.droitetentreprise.com/، 2021.
- ضايض حسن، *المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط*، بحث لنيل دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد ابن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس-فاس،533 ص.، 2005.
- ضايض حسن، عريوة حميد، عاشق يحيى، الدحموني محمد، واقع الموارد الغابية جنوب الريف الأوسط ورهان التنمية المستدامة، مؤلف جماعي: الموارد الطبيعية بالمغرب: سياسات التدبير ورهانات التنمية، مختبر البحث في التدبير الترابي والتواصل والنمدجة، الكلية المتعددة التخصصات خريبكة، جامعة السلطان مولاي سليمان-بني ملال، 2021.
- المجلس الإقليمي للغابة، تحديات تنمية المجال الغابوي بإقليم تاونات، تقرير المديرية الإقليمية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، الدورة العادية الثانية، عمالة إقليم تاونات، 30 ص.، 2014.

- D. R. E. F Nord-Est, Révision de l'Etude d'Aménagement de la forêt de Jbel Outka, renseignements généraux et gestion antérieure, 130 p., 2006.
- El Mazi M., Houari A. et El Fengour M., Apport de la télédétection et du SIG au suivi de la dynamique spatiotemporelle des forêts dans le massif numidien de Jbel Outka (Rif central, Maroc), Centro de Estudos de Geografia e Ordenamento do Território GOT, n.º 11, p. 171-187., 2017.
- El Mazi M., Saber E. et Houari A., Évolution spatio-temporelle des écosystèmes forestiers dans les massifs numidiens de la chaîne rifaine (Maroc) : cas de Jbel Outka. Geo-Eco-Trop, 42-1, pp: 133-146., 2018.
- El Motaki H., El fengour A. et El bouzid A., The global change impacts on forest natural resources in Central Rif Mountains in northern Morocco: extensive exploration and planning perspective, Centro de Estudos de Geografia e Ordenamento do Território, GOT, n. 17, p. 75-92, 2019

Sommaire

Article	Page
BENAICHA Benyouness, SBAI Abdelkader, BENRBIA Khadija **La politique migratoire européenne un défi de la migration internationale marocaine.**	185
Mighri Mounir **Lumière sur le rôle des officiers de l'armée française dans les négociations de la démarcation de la frontière tuniso-Tripolitaine.**	199
Kaoutar Rougani Marzouki **Famille et Criminalité, des liens intimes**	215

La politique migratoire européenne un défi de la migration internationale marocaine

BENAICHA Benyouness
Docteur en Géographie. Faculté des Lettres et Sciences Humaines, Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc.
b.benyouness@live.fr

SBAI Abdelkader
Professeur Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

BENRBIA Khadija
Professeur Université Mohamed Ier, Oujda, Maroc

Résumé

Il est évident que la migration est actuellement un sujet d'ampleur internationale, vu que ses effets dépassent les frontières nationales. La situation globale économique, politique, sociale et culturelle dans les pays d'accueil, influence de façons directe ou indirecte la migration dans les pays d'origine, en termes de nombre, d'itinéraires, et de modalités d'émigration.

La politique migratoire dans les pays d'accueil reste parmi les défis majeurs qui influencent la migration dans les pays d'origine. En effet, la migration marocaine vers les pays européens revient historiquement à plusieurs décennies. La politique migratoire des pays d'accueil est une politique non stable et changeable de façon permanente. Cette instabilité affecte la migration marocaine surtout dans les pays traditionnels de la migration: la France, la Belgique, les Pays-Bas, l'Allemagne, l'Espagne et l'Italie.

Cette politique s'appuie sur des approches et des modes de gestion et de gouvernance, qui ont pour but, de diminuer le nombre de nouveaux immigrants et permettre aux immigrés installés sur le territoire européen de bénéficier d'une bonne intégration.

Mots clés : Défis, migration internationale marocaine, politique migratoire, intégration, discrimination

ملخص

أصبحت الهجرة موضوعًا دوليًا في الوقت الراهن تتجاوز تحدياتها الحدود الوطنية. كما يؤثر الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي العام في بلدان الاستقبال، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الهجرة في بلدان المنشأ، وذلك من حيث عدد المهاجرين وطرق وأساليب واتجاهات الهجرة.

تظل سياسة الهجرة في البلدان الأوربية أحد التحديات الكبرى التي تؤثر على الهجرة في بلدان المنشأ. بالنسبة الهجرة المغربية إلى هذه البلدان تعود في الواقع تاريخيا إلى عدة عقود، لذا فسياسة الهجرة في البلدان المستقبلة، هي سياسة غير مستقرة وتتعرض للتغيير بشكل دائم. من هنا، يؤثر عدم الاستقرار هذا على الهجرة المغربية، خاصة في البلدان التقليدية للهجرة، مثل فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا.

تتبنى هذه السياسة مناهج وأساليب تدبير وحكامة هجروية، تهدف إلى تقليل من عدد المهاجرين الوافدين الجدد والسماح للمهاجرين المقيمين في أوروبا بالاستفادة من اندماج جيد.

الكلمات المفتاحية: تحديات، الهجرة المغربية الدولية، سياسة الهجرة، اندماج، تمييز.

1- Introduction

La politique migratoire européenne est une politique instable ; elle est en changement et en mutation permanente. Ses changements et ses mutations influencent directement les modes et les itinéraires de la migration marocaine. Elle se base sur une approche sécuritaire et une migration choisie, dont l'objectif est d'augmenter l'imperméabilité des frontières extérieures et de réaliser une immigration zéro. En effet, nous allons essayer de traiter, dans cet article, l'influence de la politique migratoire européenne sur la migration internationale marocaine surtout la migration économique.

Afin de répondre à la problématique, nous allons nous appuyer sur les résultats obtenus durant la préparation d'une thèse sur les défis de la migration marocaine. La méthode de travail utilisée combine le qualitatif et le quantitatif. Nous avons élaboré une recherche documentaire, un questionnaire destiné aux MRE de la Région de l'Oriental résidant en Europe, des entretiens avec les présidents des associations de deux mosquées en Espagne et en France, et l'élaboration d'un focus groupe.

I. L'Europe, une politique migratoire instable

I.1. D'une politique migratoire d'Etats à une politique migratoire de l'Union

La politique migratoire dans les pays européens, était avant la construction de l'Union Européenne (UE) une politique singulière. Chaque pays élabore sa propre politique en se basant sur ses propres objectifs. Actuellement, la politique migratoire des pays de l'Union se conforme avec les législations de l'Union.

L'article 2 du traité sur le fonctionnement de l'Union Européenne délimite, dans son premier paragraphe, les compétences en matière de l'élaboration des politiques entre l'UE et les pays membres de l'Union en affirmant que «Lorsque les traités attribuent à l'Union une compétence exclusive dans un domaine déterminé, seule l'Union peut légiférer et adopter des actes juridiquement contraignants, les États membres ne pouvant le faire par eux-mêmes que s'ils sont habilités par l'Union, ou pour mettre en œuvre les actes de l'Union »[1].

L'article 79, du même traité détermine les compétences de l'UE et des pays constituant l'Union en matière de l'immigration. Il affirme dans le cinquième paragraphe que « Le présent article n'affecte pas le droit des États membres de fixer les volumes d'entrée des ressortissants de pays tiers, en provenance de pays tiers, sur leur territoire dans le but d'y rechercher un emploi salarié ou non salarié »[2]. Cela montre bien que les Etats membres de l'Union ont le droit de fixer le nombre des étrangers sur leurs territoires, car, souvent, les intérêts et les objectifs de chaque Etat membre diffèrent profondément[3].

[1] - Journal Officiel De l'Union Européenne, C326, 26 Octobre 2012. Le Traité Sur Le Fonctionnement De l'Union Européenne. P :50.
[2] - Idem. P :77-78.
[3] - CALLOVI Giuseppe, Ex-Chef d'Unité« Libre Circulation Des Personnes, Politique Des Visas, Frontières Extérieures, Schengen » Auprès De La Commission Européenne. Pdf, Academos.Ro/Sites/Default/Files/Biblio-Docs/269/6.Pdf : P : 2.

L'ouverture des frontières entre les pays de l'Union Européenne rend certains problèmes, tels que la migration une affaire de la communauté européenne, car « L'Union européenne va connaître dans son ensemble, au cours des années à venir, une forte pression migratoire, qui appelle de toute évidence une coordination accrue des politiques des Etats membres »[1]. La coordination entre les pays de l'Union en matière de la migration, est une obligation, vu que, les migrants ont le droit de se déplacer entre les pays de l'Union, même s'ils ont moins de droits concernant l'installation et l'emploi. Dans ce cas, il est évident, qu'il sera de plus en plus difficile à la France, comme à tous les autres pays de l'Union européenne, de mener une politique nationale d'immigration[2].

Les défis démographiques qui se manifestent essentiellement dans le vieillissement de la population, la baisse de la fécondité et la diminution du nombre des jeunes restent parmi les facteurs qui orientent la politique migratoire européenne,…« Le vieillissement des populations et l'accroissement du nombre des inactifs devront par voie de conséquence inciter les décideurs occidentaux à changer leur politique migratoire et de coopération avec les pays du Sud ». L'Europe aurait besoin, selon le rapport des Nations Unis, d'une « migration de remplacement de 150 millions d'immigrants jusqu'à la fin de 2025 ». La migration reste l'une des issues de l'Union pour combler le manque de la population (figure 1).

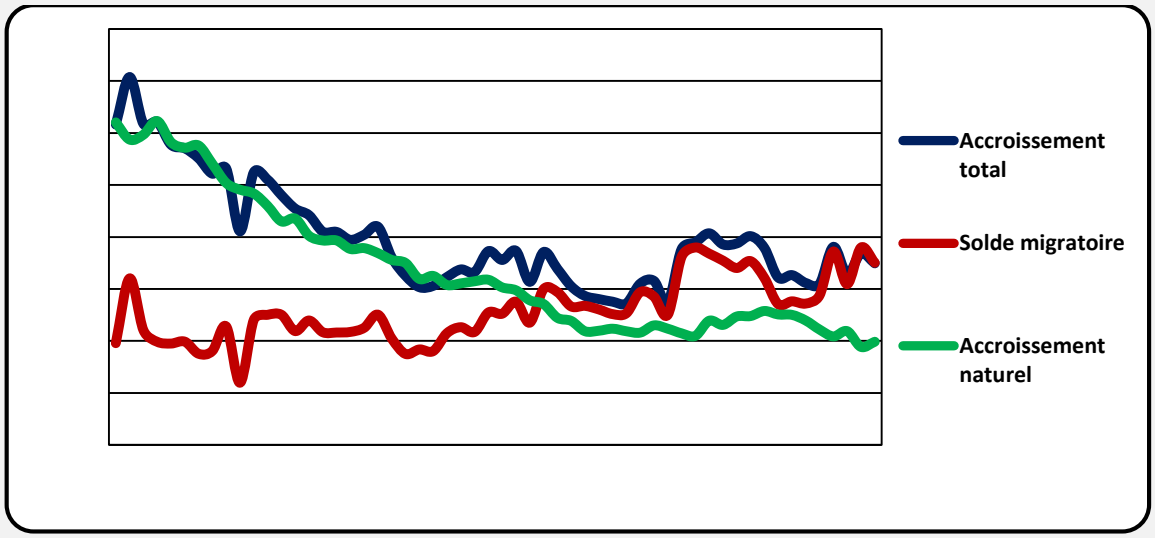

Source: Statistiques sur la population et l'évolution de la population, https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics/fr&oldid=417567

Figure 1: Accroissement total, naturel et solde migratoire en Europe 28 entre 1961 et 2015

En 2016, le solde migratoire corrigé représentait une augmentation de 1,5 millions de personnes, soit moins qu'en 2015 (1,8 million); depuis 1992, le solde migratoire corrigé a été l'élément principal de la croissance démographique dans l'UE-28[3]. En général, cela reflète parfaitement bien la position de la migration dans la politique européenne (Tabl.1).

[1] - VAN Eeckhout Laetitia : «L'immigration», Edition Odile Jacob, La Documentation Française, Janvier 2007. P: 54
[2] - VAN Eeckhout Laetitia, Idem.
[3] - Http://Ec.Europa.Eu/Eurostat/Statistics-Explained/Index.Php/Population_And_Population_Change_Statistics/Fr

Tableau 1: la situation démographique de l'UE et quelques pays européens en mille personnes, en 2016[1]

Pays	Population au premier janvier 2016	Naissances vivantes	Décès	Croissance naturelle	Solde migratoire corrigé
UE-28	510 276,7	5 114,1	5 130,0	-15,9	1 539,4
Allemagne	82 175,7	770	920	-150	773,3
France	66 760	785,7	587,1	198,6	65,9
Espagne	46 440,10	406,6	317,5	89,1	88,9
Belgique	11 311,1	121,9	108,1	13,8	40,9
Italie	60 665,6	473,4	615,3	-141,8	65,7
Pays Bas	16 979,1	172,5	149	23,5	78,9

Source: Eurostat (Le 20-12-2017)

Le tableau 1, montre que les six pays européens ont enregistré un solde migratoire positif, tandis que la croissance naturelle de certains pays enregistre un taux négatif très élevé. Selon les statistiques démographiques d'Eurostat en 2016, la croissance de la population en Allemagne, Espagne, Pologne et Finlande, était due uniquement au solde migratoire positif.

Concernant l'immigration en Europe, le pays qui a accueilli le plus grand nombre d'immigrants en 2015 est l'Allemagne avec 1 543800, suivi par le Royaume-Uni avec 631500, la France avec 363 900, l'Espagne avec 342100 et l'Italie avec 280100. C'est l'Allemagne aussi qui va enregistrer le plus grand nombre d'émigrants en 2015 avec 347200, suivi de l'Espagne avec 343 900, le Royaume-Uni avec 299 200, la France avec 298000 et la Pologne 258 800.[2]

L'Europe actuelle, affronte d'une part le défi du vieillissement de la population à cause «…du départ en retraite de la génération du baby-boom, la population active de l'UE commencera à diminuer à partir de 2013/2014. Le nombre de personnes âgées de plus de 60 ans augmente actuellement deux fois plus vite qu'avant 2007, près de deux millions chaque année au lieu d'un million précédemment.»[3]. Ce qui explique, le recours de ces pays à la migration de peuplement, sous prétexte de la crise des réfugiés. D'autre part, selon des projections d'Eurostat, « l'UE pourrait en effet perdre 41 millions d'habitants à l'horizon 2050, la tranche des 20-45 ans se contractant de plus de 30 millions entre 2015 et 2030, ce qui pourrait se traduire par des pénuries de main d'œuvre dans certains secteurs.»[4]. Par conséquent, l'Europe subira dans les prochaines années des défis démographiques majeurs, qui imposent sur ce continent de trouver des solutions efficaces, parmi lesquelles, la migration et l'encouragement de la reproduction.

[1]- Http://Ec.Europa.Eu/Eurostat/Statistics Explained/Index.Php/File:Demographic_Balance,_2016_(Thousands)_YB17-Fr.Png

[2]-Http://Ec.Europa.Eu/Eurostat/Statistics-Explained/Index.Php/Migration_And_Migrant_Population_Statistics/Fr Le 20- 12-2017

[3] - COMMISSION EUROPÉENNE: «COMMUNICATION DE LA COMMISSION EUROPE 2020 Une Stratégie Pour Une Croissance Intelligente, Durable Et Inclusive», Bruxelles, Le 3.3.2010.
Http://Eur-Lex.Europa.Eu/Lexuriserv/Lexuriserv.Do?Uri=COM:2010:2020:FIN:FR:PDF, Vu Le 24 Juin 2015 A 17h 36.P :08

[4] - LEGENDRE Jacques Et GORCE Gaëtan, (2016): «Rapport D´Information ». Rapport 795, Fait Au Nom De La Commission Des Affaires Etrangères, De La Défense Et Des Forces Armées Sur Les Migrants, Enregistré A La Présidence Du Sénat Le 13 Juillet 2016. P : 100

I.2. Les appuis de la politique migratoire européenne

La politique migratoire européenne s'appuie sur quelques aspects récurrents, parmi lesquels nous pouvons citer :

I.2.1. L'approche sécuritaire

L'approche sécuritaire adoptée par les pays européens, a fait de chaque déplacement vers ces pays en provenance des pays du Sud une immigration potentielle.

Même des pays moins développés de l'UE, ont pris des démarches sécuritaires afin de lutter contre l'immigration et la demande d'asile. De ce fait, l'approche sécuritaire demeure parmi les démarches les plus fréquentes dans la lutte contre l'immigration. Pour cette fin « à la mi-juin, la Hongrie a annoncé qu'elle allait construire une double clôture de sécurité, haute de 4 mètres et longue de 175 km, pour empêcher les demandeurs d'asile venus du Moyen-Orient, d'Asie ou d'Afrique, de pénétrer sur son territoire.»[1]. Les pays de l'Europe orientale sont devenus des pays de transit pour les migrants clandestins et les réfugiés. C'est dans le cadre de cette approche que l'Agence Frontex a été créée.

I.2.2. L'espace Schengen

Cet espace représente une incarnation de la politique migratoire au niveau de l'UE, « signé le 14 Juin 1985, les accords de Schengen constituent la première étape d'une politique communautaire d'immigration »[2]. Il s'inscrit lui aussi dans le cadre de l'approche sécuritaire en visant la maîtrise et le contrôle des frontières extérieures de l'UE surtout celles ouvertes sur le Sud. En effet, « Les accords de Schengen confirment sans aucun doute le verrouillage des frontières à la transhumance humaine venant des pays du Sud. »[3]. Les avantages de l'espace Schengen sur la circulation des personnes et des capitaux au sein du territoire des membres de l'Union sont très grands. Il a permis l'ouverture des frontières internes, en même temps, il a accentué et renforcé le contrôle des frontières externes.

I.2.3. Le favoritisme et la sélection des immigrés

La politique migratoire européenne actuelle facilite l'entrée des migrants hautement qualifiés, et fait restreindre la migration non qualifiée. À titre d'exemple, les immigrés qualifiés ne passent pas le test de la langue et de culture générale pour obtenir un visa de longue durée aux Pays-Bas. Pour les pays d'accueil, en principe de bénéfice ; les migrants qualifiés constituent, un atout recherché et une valeur ajoutée dans la société et l'économie de ces pays. Par contre, les non qualifiés constituent un fardeau sur les caisses des aides sociales. Dans les pays d'origine, l'émigration des personnes qualifiées constitue une perte coûteuse, et l'émigration des personnes non qualifiées constitue un bénéfice économique et social (les

[1]-Stolz Joëlle: « Hongrie, Tu Dois Respecter Nos Lois». Le Monde, 02.07.2015 A 13h50, Http://Www.Lemonde.Fr/Europe/Article/2015/07/02/Crise-Migratoire-Si-Tu-Viens-En-Hongrie-Tu-Dois-Respecter-Nos-Lois_4667716_3214.Html. Le 24 Juillet 2015 A 08h19.

[2] - Van Eeckhout Laetitia, Idem,P :60

[3] - Hamad Berkouchi Mohammed, (2003): «La Diaspora Marocaine: Une Chance Ou Un Handicap?», Edition EDDIF, Casablanca. P :30

transferts, atténuation de la pression sur le marché de l'emploi). À cet égard, la politique migratoire européenne a pour but d' :

- améliorer la gestion des flux migratoires et lutter contre l'immigration clandestine et économique de masse «La politique migratoire vise à mettre en place une approche équilibrée de la migration légale et de la migration clandestine»[1] ;
- analyser les politiques d'intégration notamment les programmes destinés aux nouveaux arrivants.

I.2.4. L'immigration choisie

La politique migratoire européenne est gouvernée par le besoin du marché du travail à la main d'œuvre. A cet égard, les compétences étrangères sont retenues dans des domaines et des secteurs d'activités marquant un manque de main d'œuvre interne. Dans ce sens, « le concept de l'immigration choisie consiste à laisser entrer les seuls migrants considérés comme nécessaires à l'économie du pays d'accueil à un moment donné »[2].

La migration choisie date des années 60, où des recruteurs ont été installés au Maroc afin de choisir des migrants qui répondent à des critères bien précis. A cet égard, « Des équipes d'embauche étaient envoyées par le patronat européen dans le Sud et le Nord du pays pour sélectionner la plus apte et la plus docile main-d'œuvre rurale. On privilégiait la fraîcheur de l'âge et le biceps plus que le savoir-faire et l'intelligence »[3]. Les critères adoptés à cette époque se basent sur la force corporelle plus que le niveau d'instruction. Pourtant, la migration choisie actuelle décline de la tendance des pays européens à contrôler et à restreindre l'immigration subie.

I.3. La politique migratoire d'un pays de l'UE : Cas de l'Espagne

L'Espagne représente un pays de l'émigration marocaine contemporaine. Elle a connu une émigration clandestine et légale massive durant les années 90 et le début des années 2000. Dans ce pays, « Les droits et les opportunités de la population migrante sont liés à la situation de l'emploi et ils sont toujours plus ou moins définis par des mesures de contrôle »[4]. Pour la population immigrante, l'emploi est crucial. Leurs droits et leurs opportunités de réussir sont conditionnés par l'emploi. On trouve ici, que la situation économique du pays, dirige fortement le sort de cette population immigrante, ainsi qu'elle borne la politique migratoire du pays. Tant que la situation économique impose le besoin à une main d'œuvre étrangère, l'Etat applique une politique souple envers l'immigrant, dans le cas contraire la politique change. En effet, les affaires de la migration en Espagne sont dirigées par un organisme sous la tutelle du Ministre du travail.

[1] -Politique D'immigration, Http://Www.Europarl.Europa.Eu Le 21-10-2017
[2] - VAN Eeckhout Laetitia, Idemp: 32.
[3] - HAMADI BERKOUCHI Mohammed, Idem P:59
[4]-Colectivo Ioé : « Impactos De La Crisis Sobre La Población Inmigrante », Etude Fait Pour L'oim Http://Www.Colectivoioe.Org/Uploads/0bae582aa3b0842a9eaf50cde16f4f97d9527bcb.Pdf . P:184.

II. De la politique d'assimilation à la politique de l'intégration des migrants

Afin de faciliter la présence des immigrés sur leurs territoires, certains pays européens ont adopté au début (années 60) des politiques migratoires basées sur l'assimilation puis sur l'intégration.

II.1. L'Assimilation : une politique non réussie

La première théorie formulée autour de l'immigration, préconise l'assimilation des migrants à la culture majoritaire via leur socialisation. Autrement dit, les migrants vont abandonner leur culture et leurs propres coutumes et adopter celles du pays d'accueil, c'est-à-dire que l'assimilation est « comme la fusion des peuples très diversifiés dans un seul modèle culturel de référence »[1]. Elle se définit aussi comme, « la pleine adhésion par les immigrés aux normes de la société d'accueil, l'expression de leur identité et de leurs spécificités socioculturelles d'origine étant cantonnée à la seule sphère privée »[2]. Les années cinquante ont été connues par une socialisation totale des migrants, qui vise la destruction et la disparition de la culture d'origine. Ce phénomène est connu sous le nom de « l'invisibilité sociale des migrants »[3]. Durant les années soixante, et avec l'apparition de la globalisation -un phénomène mondial dû au mouvement des capitaux (humains et matériels)-, cette dernière a mis fin à la migration temporaire qui a caractérisé les années cinquante et fait apparaître la stabilité des migrants dans les pays récepteurs.

La stabilité était à l'origine de certains comportements sociaux tels que la solidarité et la création des associations. Ces mouvements ont conduit cette catégorie sociale invisible à lutter contre la pauvreté et l'inégalité, ce qui a donné le temps à l'apparition du concept de l'intégration

II.2. L'intégration

Ce concept « exprime davantage une dynamique d'échange, dans laquelle chacun accepte de constituer partie d'un tout où l'adhésion aux règles de fonctionnement et aux valeurs de la société d'accueil, et le respect de ce qui fait l'unité et l'intégrité de la communauté n'interdisent pas le maintien des différences »[4]. On constate alors, que l'intégration se base d'abord sur le maintien de la différence ; différence de la couleur, du sexe, de la religion, de l'origine, de la culture... En effet, l'intégration révèle que les valeurs du pays d'accueil doivent être respectées par le migrant, sans la moindre discussion et sans qu'il soit véritablement conscient de leur sens. A l'opposé, il est indispensable que les valeurs du migrant doivent être aussi respectées par le pays d'accueil.

Le modèle français de l'intégration par exemple, est un modèle « qui repose en fait sur l'idée de l'assimilation »[5]. La loi du 24 Juillet 2006 impose aux nouveaux arrivés sur le territoire

[1] - PROVANSAL Daniel, (1999): « De Qué Migracion Hablamos? Desde Los Conceptos A Las Practicas Sociales » Art, « Inmigrantes Entre Nosotros Trabajo, Cultura Y Educacion Inetrecltural », Fransisco CHECA Y Encarna SORIANO (Eds) Icaria Editorial. Barcelone. P : 20
[2] - VAN Eeckhout Laetitia Idem P :101
[3] - PROVANSAL Daniel Idem P : 22
[4] - VAN Eeckhout Laetitia, Idem P :101
[5] - VAN Eeckhout Laetitia, Idem P :102

français de signer le Contrat d'Accueil et d'Intégration (CAI), le recours à la signature du CAI est justifié par le fait que « En exigeant le respect des valeurs et symboles de la République française, il ne s'agit pas de demander au migrant de transformer son identité culturelle, mais de connaître et comprendre ce qui fait le patrimoine français, puisqu'il a choisi de vivre en France »[1].

Aux Pays-Bas, afin d'obtenir un visa de langue durée, un test de langue et de culture générale a été imposé dans tous les consulats du pays dès le 15 mars 2006, par lequel chaque candidat au regroupement familial va payer 350 euros.

Les tests d'intégration sont praticables presque dans tous les pays d'Europe, à différentes échelles bien sûr, ils sont devenus un instrument central et crucial de la sélection et de l'exclusion des immigrants. Aux Pays-Bas, sous prétexte de l'intégration, les immigrés affrontent quatre tests différents: Test d'intégration dans le pays d'origine en cas de regroupement familial, Test d'intégration pour les immigrants étrangers après leur arrivée, Test d'intégration pour les immigrants effectuant un séjour de longue durée « étrangers et citoyens néerlandais », Test d'intégration lors de la naturalisation.

II.3. L'intégration, une grande question qui se pose

Le discours officiel dans les pays à grand nombre d'immigrants aborde jusqu'à présent, la question de l'intégration des immigrés dans la société. Dans ce cas, même avec les démarches administratives adoptées telles que l'exemple français et hollandais, l'intégration pose encore un problème qu'il faut résoudre. À notre avis, à qui revient le défit qu'affronte l'intégration des immigrés dans ces pays ? Est ce qu'il revient à la culture des immigrés qui n'est pas compatible avec le modèle d'intégration, ou c'est le modèle adopté qui n'est pas encore capable de cerner ces cultures,

L'intégration n'est pas uniquement une démarche administrative, elle est une réalité sociale et une vie quotidienne, par exemple, le mariage mixte, en 2007 « un français sur trois se marierait avec une personne étrangère »[2].

La figure 2, montre une des facettes de l'intégration des MRE dans leurs pays d'accueil, il concerne le pays de naissance des conjoints des MRE enquêtés.

[1] - Haut Conseil A l'Intégration «Etudes Et Intégration : Faire Connaître Les Valeurs De La République, Les Elus Issues De L'immigration Dans Les Conseils Municipaux (2001-2008)», Rapport Au Premier Ministre Remis Septembre 2009. Rapport Officiel. La Documentation Française. P: 06..
[2] - VAN Eeckhout Laetitia, Idem P :49.

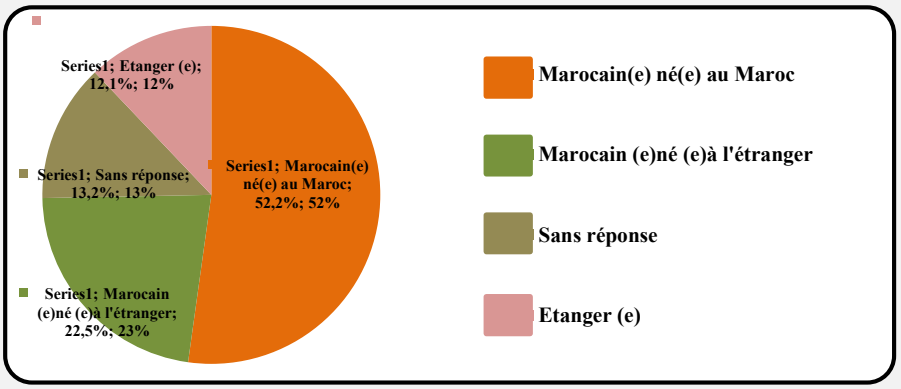

Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017)

Figure 2 : Pays de naissance des conjoints des MRE enquêtés

On constate, que 52,2% des enquêtés, leurs conjoints sont des marocains ou marocaines nés au Maroc, 22,5% sont mariés avec des marocains ou marocaines nés à l'étranger, et 12,1% sont mariés avec un étranger ou une étrangère. Le degré d'intégration est plus élevé lorsque le conjoint ou la conjointe est un MRE de deuxième ou troisième génération, ou un autochtone.

A cet égard, si la question de l'intégration est posée fortement et concrètement avec les premières générations, à cause de leur ignorance à la langue française et aux normes de la société, est ce que la situation n'a-t-elle pas changé avec leurs descendants, surtout avec les enfants de la deuxième et la troisième génération qui sont nés et ont grandi sur le territoire du pays d'accueil et qui ont suivi leurs études dans les écoles de pays ? Si l'intégration est indispensable pour les premières générations, est elle ainsi pour leurs successeurs ?

On sait parfaitement bien que le migrant reste un migrant, soit de la première ou la deuxième génération. D'ailleurs, ils affrontent tous, les mêmes défis. Ce qui nous pousse à nous interroger ici à titre d'exemple, sur la crise d'intégration sur le territoire français revient-elle au modèle d'intégration, ou à l'incapacité des communautés immigrantes d'accepter et de s'adapter à ce modèle ?

On trouve que, le vrai défi de l'intégration est sa persistance, puisqu'elle est un processus qui ne s'arrête jamais. Il faut juste se mobiliser pour éradiquer la stigmatisation de la notion du « migrant ». Il faut changer les comportements, de l'isolement et de la négligence, par l'implication. Car, les immigrés qui ne parlent pas par exemple le français, sont minimes et avec le temps ils apprendront la langue. Ainsi que, la majorité de ces immigrés viennent des pays, dont la deuxième langue est le français, ils sont fortement habitués et familiarisés avec cette langue. Même dans les autres pays tels que l'Espagne, l'Italie, l'Allemagne, les Pays-Bas, les migrants ont montré une aptitude assez forte dans l'utilisation de la langue du pays d'accueil. Des gens des fois non instruits, apprennent la langue après un certain temps sur le territoire du pays d'accueil. Ce qui reflète, que le migrant est apte à se familiariser avec l'environnement de sa migration (Fig.3).

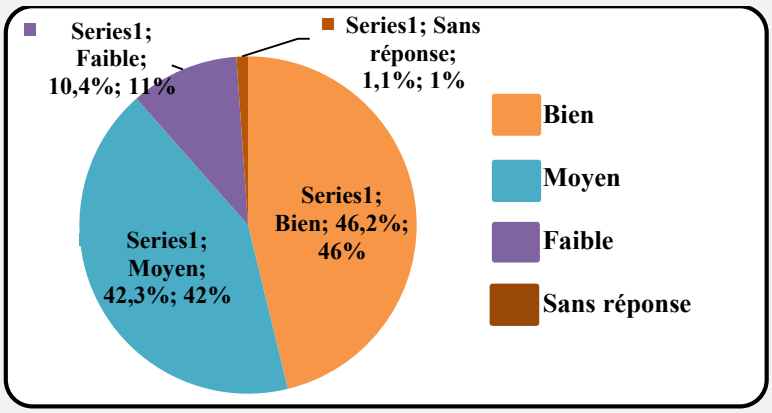

Source : Source : travail personnel (Questionnaire destiné aux MRE, 2016-2017)

Figure 3: Niveau de langues parlées dans les foyers des MRE enquêtés

La figure 3, révèle que 46,2 des MRE enquêtés parlent bien la langue de leur pays d'accueil. 42,3% ont affirmé que leur niveau est moyen. Cette catégorie des MRE avec le temps peut parler bien la langue du pays d'accueil. On trouve que juste 10 ,4% qui ont affirmé que leur niveau est faible, ils affrontent le défi d'intégration dans la société d'accueil.

II.4. La visibilité dans la société d'accueil: un défi de l'intégration

En Europe, l'immigration pose problème au niveau de l'intégration notamment, lorsque les immigrés sont désormais visibles; c'est-à-dire que leurs allures reflètent une origine donnée, tels que les maghrébins (arabes et musulmans en général) ou subsahariens (à cause de leur couleur). Les défis de l'intégration, plutôt de l'assimilation, sont davantage forts et compliqués.

L'intégration est un processus très long du point de vue administratif du pays d'accueil. Il est pénible et lourd du point de vue de l'immigrant. Théoriquement, ce concept se base sur l´idée que la diversité est considérée comme une source d´enrichissement. Pourtant, l'Europe, et même avec sa longue expérience dans le domaine de la migration, affronte jusqu'à présent l'émergence des questions de la présence et de l'intégration des immigrés dans le débat public. Par ailleurs, la présence de l'autre, de l'étranger, de celui qui vient du loin, revient en Europe à plusieurs siècles, la population locale est familiarisée avec la présence de l'étranger, de nouvelles cultures et de différentes origines.

On entend souvent, que parler la langue du pays d'accueil facilite l'intégration du migrant, pourtant à notre avis parler la langue du pays est loin de la vraie intégration. Car l'allure et le visage du migrant reflètent préalablement et rapidement son origine et son appartenance culturelle et ethnique. À cause de cette allure, les immigrés deviennent plus visibles dans la société d'accueil. Ils sont reconnus physiquement, ici l´immigré ou l´étranger a une image figée, c´est celle d´un arabe ou d´un africain.

Autrement dit, la réalité des choses, nous pousse à affirmer que la communication avec le migrant dans ces pays, passe avant tout par le visage. Maîtriser ou pas la langue du pays d'accueil, des fois n'a aucun effet sur le regard de la population. À cet égard, on peut donner l'exemple des migrants qui ont la nationalité de leurs pays d'accueil, soit par le droit du sol ou par la naturalisation, et qui ont administrativement plus d'avantages que le migrant avec une simple carte de résidence. Les visages, de ces immigrés reflètent directement leurs origines, et cela va, les catégoriser préalablement. Les arrestations et les contrôles ordinaires de la police,

se basent fréquemment sur le visage, puisqu´il reflète clairement l´origine de la personne. Pour bien expliquer le cas, les migrants de la même origine sont mis dans le même panier, et traités de la même manière. Les immigrés possédant la nationalité et les immigrés avec carte de résidence avant de présenter leurs papiers à la police ou se présenter pour un emploi, sont considérés pareils. Leur degré d´intégration et leur maîtrise de la langue ne vont pas les exclure du contrôle régulier, car, ils sont toujours des immigrés ou des étrangers, leurs traits de visage se ressemblent.

Parmi les facettes de l'intégration incomplète des immigrés dans la société d'accueil européenne, on trouve le discours médiatique. On entend souvent dans les infos, des expressions qui marquent une distinction entre les citoyens originaux et non originaux, par exemple: un français d'origine (maghrébin), c'est une expression très fréquente dans les médias français. Dans ce sens, les gens désignés ainsi, ont réussi avant tout à réaliser un degré avancé d'insertion dans la société française. Quand même, selon ce discours, ils sont qualifiés par la notion «citoyen». Pourtant à notre avis, il s'agit d'un citoyen du deuxième degré. Dans ce cas, nous pouvons nous interroger, quel est le seuil de la disparition de la notion «migrant d'origine»?

Pour conclure, la nationalité est avant tout, juste un papier et l'intégration est un mot, elles ne changent pas les traits du visage et par conséquent, elles ne vont pas changer efficacement le comportement et le regard de la population envers l'autre. Les mesures de l'intégration, sont toujours imposées ou décidées par le pays d'accueil.

III. La xénophobie et la discrimination un produit de la politique migratoire

III.1. La xénophobie chez les partis politiques en Europe

Parmi les sujets chauds abordés durant les périodes des élections et les campagnes électorales, vient la question de l'immigration. Elle est bien présente dans les programmes électoraux. Ces derniers reflètent les orientations et les attitudes envisagées de ces partis politiques à propos de l'immigration. On trouve ceux qui présentent des orientations pacifiques, et ceux qui reflètent des orientations radicales et hostiles envers l'immigration.

Certains partis politiques européens, bâtissent leurs politiques sur l'hostilité aux migrants et des fois contre une communauté bien précise, en termes d'exemple, la communauté marocaine aux Pays-Bas subit un comportement hostile de façon directe de la part du parti de la Liberté présidé par GEERT WILDERS. Il y a aussi, le parti politique «Podemos» en Espagne et «Rassemblement national» en France connu auparavant par «Le Front National», qui expriment franchement leurs refus à la présence des émigrés sur le territoire espagnol et français. Ces attitudes, ne sont pas cachées, plutôt elles sont bien vulgarisées dans les discours de ses dirigeants et dans les affiches utilisées par ses adhérents.

Source : www.jeunesavecmarine.fr

Photo 1 : des affiches utilisées par le Front National

La première affiche, a été utilisée par les jeunes du Front National (FN) durant les élections de 2012, celle-ci incite les électeurs à choisir la France qu'ils veulent. L'affiche montre une France divisée en deux: une partie illustre le désespoir, les banlieues, les HLM, les émeutes, la violence, l'insécurité… elle représente la France dégueulasse, la France combattue par le Front National. L'autre partie de l'affiche, illustre la France tranquille, moderne, la France des français de souche, la France garantie par les militants frontistes.

La deuxième affiche, montre explicitement la volonté du FN à stopper l'immigration, en faisant une comparaison avec d'autres partis. Cette affiche, montre aussi clairement la différence des positions des partis politiques concernant la question migratoire. Elle révèle que les partis qui laissent les migrants arriver sont moins français que ceux qui cherchent à stopper la migration.

III.2. Les marocains, victimes de discrimination

Etre migrant d'origine maghrébine ou africaine, pose probablement dans la sphère de discrimination. À ce titre, nous allons présenter ici deux événements majeurs qui représentent l'exemple d'une atteinte directe aux droits des migrants marocains dans deux pays différents. Il s'agit de l'affaire des cheminots marocains en France et les déclarations de Geert WILDERS contre les marocains aux Pays-Bas.

En France, la société nationale de chemins de fer applique une loi de retraite discriminatoire vis-à-vis des marocains recrutés dans cette société dès 1970. L'affaire a poussé quelques 850 marocains à poser une plainte contre la CNSF au tribunal des Prud'hommes de Paris. Selon l'avocat des cheminots marocains Me Léopold Mendès, «Ces travailleurs n'ont pas connu de progression de carrière et de salaire équivalente à leurs collègues français. Ils n'ont pas pu partir à la retraite aussi tôt et ne bénéficient pas des mêmes pensions»[1].

[1]- « France : Le Procès Opposant Les Cheminots Marocains A La SNCF Se Poursuit », Http://Diasporaenligne.Net/?P=7931. 22 Septembre 2015. 9h 40

Les cheminots marocains, ont subi un traitement différent par rapport à leur homologues français, en vu de leur statut d'étranger «Contrairement aux cheminots marocains, leurs collègues français ont, en effet, aujourd'hui le droit, entre autres, à une retraite à taux plein à 55 ans et à une caisse de prévoyance. La plupart sont sur les voies jusqu'à plus de 60 ans à faire les trois huit, déplore leur avocat»[1]. Cette discrimination, reflète la non crédibilité du principe - un travail égal, salaire égal- un principe qui n'est pas respecté, en vu de la particularité des cheminots marocains, puisqu'ils étaient recrutés dans le régime général et non le régime particulier «plus avantageux mais réservé aux ressortissants européens»[2]. Cette affaire représente l'ampleur de la non qualification sur l'avenir des émigrés marocains, même si le travail est égal avec les autochtones, le salaire, les indemnités et la retraite ne sont pas égaux.

Après plus de 12 ans de processus judiciaire, le mercredi 31 Janvier 2018 «la Cour d'appel de Paris venait de condamner la SNCF pour discrimination»[3]. Le journal "Le Parisien" a mentionné que la justice a condamné la SNCF à verser 170 millions d'euros d'indemnités à 848 anciens cheminots marocains. Ce journal a réalisé une interview avec l'un de ces Chibanis nommé Bouchaïb (65 ans) qui a évoqué que «Je suis parti avec 1100 € par mois de pension, deux fois moins que les cheminots français», pour ce préjudice, Bouchaïb va toucher 258000€.

Le deuxième cas de discrimination envers les marocains, concerne le député du parti politique " la liberté" néerlandais, Geert WILDERS qui a annoncé durant une soirée à la Haye, après les élections municipales de mars 2014, des propos touchant directement la communauté marocaine au Pays-Bas, en demandant à ses partisans «Voulez-vous moins de marocains aux Pays-Bas?». Une déclaration non dissimulée entre les lignes de la part d'un politicien de l'extrême droite, qui nécessite une interprétation politique, pourtant elle était claire, destinée directement à une des composantes de la société immigrante aux Pays-Bas, c'est la communauté marocaine. Ces propos, ont engendré des réactions intenses au sein de la société hollandaise. Un nombre important de plaintes ont été déposées contre le député accusé de discrimination et du racisme «Plus de 500 plaintes pour discrimination ont été déposées par des Marocains ou des Hollandais d'origine marocaine dans les postes de police du pays en 48 heures.»[4].

Wilders, a dévoilé devant le tribunal de Schiphol le 23 Novembre 2016, les motifs de sa déclaration en affirmant que «la nationalité marocaine est sur-représentée aux Pays-Bas en matière de criminalité, de dépendance à l'égard des prestations sociales et de terreur»[5]. Il affirme aussi que «43% des Néerlandais veulent moins de Marocains»[6]. La présence des marocains aux Pays-Bas, revient à l'accord sur la main-d'œuvre de 1969. Selon le député d'origine marocaine Ahmed Marcouch «Lorsque tu sors dans la rue, tu vois des marocains commerçants, médecins, professeurs, politiciens. La présidente du parlement est marocaine. Le maire de la capitale

[1] -Idem.
[2]- « Procès Des Cheminots Marocains Contre La Société Nationale Des Chemins De Fer Français: Décision Le 21 Septembre».Http://Www.Romandie.Com/News/Proces-Des-Cheminots-Marocains-Contre-La-Societe-Nationale-Des-Chemins-De-Fer-/577442.Rom. Le 22 Septembre 2015, A 10h00.
[3]- VERIER Vincent : «Ces Chibanis Qui Ont Mis KO La SNCF». Http://Www.Leparisien.Fr. Le 02 Février 2018
[4] - AMIAR Jamal « Geert Wilders : "Voulez-Vous Moins De Marocains Aux Pays-Bas ? " Devinez La Réponse», Le 24 Mars 2014, Https://Www.Medias24.Com/SOCIETE/10238-Geert-Wilders-Voulez-Vous-Moins-De-Marocains-Aux-Pays-Bas-Devinez-La-Reponse-%E2%80%A6.Html.
[5]- «Propos Racistes Envers Les Marocains: Geert Wilders Persiste Et Signe», Https://Www.Huffpostmaghreb.Com/2016/11/24/Propos-Racistes-Envers-Marocains-Geert-Wilders-Persiste-Signe_N_13206622.Html.
[6]- Idem

économique de la Hollande est également marocain.»[1]. Ce qui signifie, que le problème revient à la mauvaise gouvernance d'une société multiculturelle et non au nombre et la criminalité d'une communauté donnée.

2- Conclusion

Parmi les défis externes actuels qui entravent la migration internationale marocaine en général, on trouve la politique migratoire. Dans ce sens, on a vu que la politique migratoire dans les pays d'émigration internationale marocaine se caractérise par la défense des intérêts de l'UE, en préservant le droit de chaque pays à établir des conventions qui s'inscrivent dans l'intérêt global de l'Union. On a remarqué que cette politique, s'appuie sur l'approche sécuritaire, ce qui a produit par la suite, le durcissement des frontières externes de l'UE, la création de l'espace Schengen, et l'épanouissement de l'immigration sélective. Ce durcissement au niveau des frontières externes de l'UE s'est accompagné par différentes politiques d'intégration, ce qui a produit certaines intégrations qui se basent sur l'assimilation. Cette politique n'a pas pu changer réellement, l'image figée sur l'émigré, même si certains émigrés sont nés et ont grandi sur le territoire de leurs pays d'accueil.

Bibliographie

- CALLOVI Giuseppe, ex-chef d'Unité «Libre Circulation des personnes, politique des visas, frontières extérieures, Schengen» auprès de la Commission Européenne. Pdf, academos.ro/sites/default/files/biblio-docs/269/6.
- HAMAD BERKOUCHI Mohammed, (2003): «La diaspora marocaine: une chance ou un handicap?», édition EDDIF, Casablanca.
- PROVANSAL Daniel, (1999): «de qué migración hablamos? desde los conceptos a las practicas sociales» art, «inmigrantes entre nosotros trabajo, cultura y educación intercultural», Franisco CHECA y Encarna SORIANO (eds) Icaria editorial. Barcelone.
- VAN EeCKHOUT Laetitia : «L'immigration», Edition Odile Jacob, la documentation Française, Janvier 2007.
- Journal officiel de l'Union européenne, C326, 26 octobre 2012. Le traité sur le fonctionnement de l'Union européenne.
- Haut Conseil à l'Intégration «Etudes et intégration : faire connaître les valeurs de la république, les élus issues de l'immigration dans les conseils municipaux (2001-2008)», Rapport au Premier Ministre remis Septembre 2009. Rapport officiel. La documentation française.
- LEGENDRE Jacques et GORCE Gaëtan, (2016): «Rapport d´information ». Rapport 795, fait au nom de la commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées sur les migrants, Enregistré à la Présidence du Sénat le 13 juillet 2016
- Colectivo Ioé: «Impactos de la crisis sobre la población inmigrante», étude fait pour l'OIM http://www.colectivoioe.org/uploads/0bae582aa3b0842a9eaf50cde16f4f97d9527bcb.pdf.
- «France : le procès opposant les cheminots marocains à la SNCF se poursuit»,

[1]- Pays-Bas:"«Le Problème Ce Ne Sont Pas Les Marocains, Mais Geert Wilders», Affirme Le Député Marcouch D'origine Marocaine", Https://Www.Barlamane.Com/Fr/Pays-Bas-Probleme-Ne-Marocains-Geert-Wilders-Affirme-Depute-Marcouch-Dorigine-Marocaine/. 8 Mars 2017.

- http://diasporaenligne.net/?p=7931. 22 Septembre 2015
- « Procès des cheminots marocains contre la société nationale des chemins de fer français : décision le 21 septembre ».http://www.romandie.com/news/Proces-des-cheminots-marocains-contre-la-societe-nationale-des-chemins-de-fer-/577442.rom. le 22 Septembre 2015
- STOLZ Joëlle: « Hongrie, tu dois respecter nos lois », LE MONDE, 02.07.2015 à 13h50,
- http://www.lemonde.fr/europe/article/2015/07/02/crise-migratoire-si-tu-viens-en-hongrie-tu-dois-respecter-nos-lois_4667716_3214.html. Le 24 juillet 2015.
- COMMISSION EUROPÉENNE : « COMMUNICATION DE LA COMMISSION EUROPE 2020 Une stratégie pour une croissance intelligente, durable et inclusive », Bruxelles, le 3.3.2010.
- http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2010:2020:FIN:FR:PDF
- AMIAR Jamal « Geert Wilders : "Voulez-vous moins de marocains aux Pays-Bas ? " Devinez la réponse», le 24 mars 2014, https://www.medias24.com/SOCIETE/10238-Geert-Wilders-Voulez-vous-moins-de-Marocains-aux-Pays-Bas-Devinez-la-reponse-%E2%80%A6.html
- -«Propos racistes envers les Marocains : Geert Wilders persiste et signe»,
- https://www.huffpostmaghreb.com/2016/11/24/propos-racistes-envers-marocains-geert-wilders-persiste-signe_n_13206622.html
- Pays-Bas :"«le problème ce ne sont pas les Marocains, mais Geert Wilders», affirme le député Marcouch d'origine marocaine", https://www.barlamane.com/fr/pays-bas-probleme-ne-marocains-geert-wilders-affirme-depute-marcouch-dorigine-marocaine/
- VERIER Vincent : «Ces chibanis qui ont mis KO la SNCF». http://www.leparisien.fr
- Statistiques sur la population et l'évolution de la population, https://ec.europa.eu/eurostat /statisticsexplained/index.php?title=Population_and_population_change_statistics/fr&oldid=417567
- http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Population_and_population_change_statistics/fr
- -http://ec.europa.eu/eurostat/statistics explained/index.php/File:Demographic_balance,_2016_(thousands)_YB17-fr.png
- -http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/Migration_and_migrant_population_statistics/fr
- -http://www.europarl.europa.eu
- www.jeunesavecmarine.fr

Lumière sur le rôle des officiers de l'armée française dans les négociations de la démarcation de la frontière tuniso- Tripolitaine.

Mighri Mounir

Docteur chercheur en Histoire Contemporaine à la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Sousse. Membre du Laboratoire Centre de la Méditerranéen Moderne et Contemporaine. Université de Nice Sophia-Antipolis. Membre du Laboratoire d'Histoire des économies et des Sociétés Méditerranéennes.

mounir.mighri@yahoo.fr

Résumé :

Dans le présent article, nous visons à identifier les étapes les plus importantes du processus de négociation de la démarcation des frontières tuniso-tripolitain de 1910 à la lumière des changements locaux et internationaux. Immédiatement après son occupation du sud de la Tunisie, la France a préféré de ne pas dépasser les points frontières (zone tampon) pour éviter tout ce qui pourrait provoquer des réactions internationales, en particulier de la Turquie et derrière elle, l'Italie, intéressée par l'occupation de la Libye. Cependant, avec l'évolution de la situation sécuritaire à la frontière, notamment face aux nombreux raids et pillages entre tribus voisines, la France a demandé aux ottomans de délimiter la frontière. Le processus a passé par des étapes de négociation où la conférence de zouara s'est tenue en 1893, mais n'a pas abouti. La France a également exploité l'échec des négociations pour glisser ses troupes dans la zone tampon et occuper de nombreux points frontaliers. Avec le développement des conditions sécuritaire à la frontière et la politique de nouvelles alliances, notamment après le rapprochement franco-italien, la France a demandé à la Turquie de démarquer la frontière entre les deux parties, ce qui a été fait après la signature de la convention de Tripoli en mai 1910.Après la signature de cet accord, la France a dû régler de nombreux autres dossiers pertinents, comme la propriété des tribus de Tripoli qui en vertu des accords de Tripoli, sont devenues une partie du terrain tunisien. Ainsi que le règlement de la question de la frontière tuniso-algérienne dans sa partie sud-ouest et de la frontière algéro -libyenne.

Mots clés : Officiers de l'armée Française, négociations, Frontières, Démarcation, tuniso-tripolitaine.

Light on the role of French army officers in the negotiations for the demarcation of the Tunisian-Tripolitan border.

Abstract:

In this manuscrit, we aim to identify the most important stages of the process of negotiating the demarcation of the Tunisian-Tripolitan borders of 1910 in the light of local and international changes. Immediately after its occupation of southern Tunisia, France preferred not to go beyond the border points (buffer zone) to avoid anything that could provoke international reactions, in particular from Turkey and behind it, Italy, interested by the occupation of Libya. However, with the evolution of the security situation on the border, especially in the face of numerous raids and looting between neighboring tribes, France asked the Ottomans to delimit the border. The process went through stages of negotiation where the zouara conference was held in 1893, but did not come to fruition. France also exploited the failure of negotiations to slip its troops into the buffer zone and occupy numerous border points. With the development of security conditions at the border and the policy of new alliances, particularly after the Franco-Italian rapprochement, France asked Turkey to demarcate the border between the two parties, which was done after the signing of the Tripoli Convention in May 1910. After the signing of this

agreement, France had to settle many other relevant issues, such as the property of the Tripoli tribes which, under the Tripoli agreements, became part of the Tunisian land. As well as the settlement of the issue of the Tunisian-Algerian border in its southwestern part and the Algerian-Libyan border.

Key words : Officers of the French army, negotiations, Borders, Demarcation, Tunisian-Tripolitan.

أضواء حول دور ضباط الجيش الفرنسي في مفاوضات ترسيم الحدود التونسية الليبية.

هذا العمل هو محاولة لتسليط الضوء على الدور الذي قام به ضباط الجيش الفرنسي في مفاوضات ترسيم الحدود بين تونس وليبيا.وقد مرت عمليات التفاوض بمراحل عدة في ظل متغيرات الظرف الدولي والإقليمي والمحلي. فمباشرة بعد احتلالها للجنوب التونسي فضلت فرنسا عدم تجاوز النقاط الحدودية (المنطقة العازلة) تجنبا لكل ما من شأنه أن يثير ردود أفعال دولية، خاصة من طرف تركيا ومن ورائها إيطاليا المهتمة باحتلال ليبيا.ولكن مع تطور الوضع الأمني على الحدود، خاصة مع تزايد عمليات الإغارة والنهب بين القبائل الحدودية الأمر الذي أدى إلى حدوث مواجهات بين الطرفين، طلبت فرنسا من العثمانيين ترسيم الحدود. وقد دخل الطرفان في مفاوضات حيث عقد مؤتمر زوارة سنة1893 ،لكنه لم يؤدي إلى نتائج ملموسة. وقد استغلت فرنسا فشل المفاوضات لإدخال قواتها إلى المنطقة العازلة واحتلال العديد من النقاط الحدودية. ومع تطور الأوضاع الأمنية على الحدود وسياسة التحالفات الجديدة خاصة بعد التقارب الفرنسي الإيطالي ، طلبت فرنسا من تركيا ترسيم الحدود بين الطرفين ، وتم في الغرض توقيع اتفاقية طرابلس في ماي 1910.و بعد توقيع هذه الاتفاقية ، كان على فرنسا تسوية العديد من القضايا الأخرى ذات الصلة ، مثل أملاك قبائل طرابلس التي أصبحت ، بموجب اتفاقيات طرابلس ، جزءًا من الأراضي التونسية. وكذلك تسوية قضية الحدود التونسية الجزائرية في جزئها الجنوبي الغربي والحدود الجزائرية الليبية.

الكلمات المفاتيح: ضباط الجيش الفرنسي ، مفاوضات ، حدود تونسية ليبية، الجنوب التونسي، القبائل التونسية الليبية.

Introduction :

La démarcation de la frontière entre les pays voisins pose souvent de nombreux problèmes diplomatiques et sécuritaires, il est donc naturel que chaque pays cherche à imposer ses conditions pour obtenir le plus grand nombre de gains territoriaux. Le principe et l'art de la négociation, bien que généralement limités à ce question, sont nécessairement soumis aux conditions internationales, régionales et locales dans lesquelles des négociations sont conduites et où chaque partie cherche à tirer parti de ces variables en sa faveur.

Dans ce cadre, nous tenterons dans le présent papier de suivre le cours historique des négociations sur la démarcation de la frontière tuniso-tripolitaine dans un contexte internationale, régionale et métropolitaine mutant.

L'Europe occidentale, en particulier, a vu la naissance de nouveaux empires coloniaux, avec la révolution industrielle et l'intensification de la concurrence entre eux sur la division du monde non européen. La croissance des idées et des mouvements nationaux dans ces pays leur a fait adopter l'idée de gloire nationale et de s'efforcer d'imposer leur présence dans la communauté internationale par le biais d'une expansion militaire. D'autre part, l'Empire ottoman était sous la pression de crises et incapable de réagir, ce qui a soumis le pays tunisien au colonialisme français sans résistance ottomane. Mais l'occupation française de la Tunisie n'est pas passée sans provoquer des réactions internationales, notamment de la part de l'Italie qui cherchait à étendre sa sphère d'influence en Afrique du Nord, où elle exerçait une pression diplomatique et entretenait des alliances pour l'occupation de la Libye. Par conséquent, la démarcation de la frontière entre la Tunisie et la Libye est passée par ces variables. Reste à savoir, quelles sont les variables internes et externes qui ont conduit à la démarcation ? Comment s'est déroulé le processus de négociation? Et quels sont les résultats des négociations et leurs implications ?

I- Les conditions historiques propices à la démarcation :

1- **Les cupidités internationales**:

À partir du 19ème siècle, le continent africain devient la proie des nations impérialistes européennes qui cherchaient à élargir sa sphère d'influence dans de nombreuses régions du monde pour plusieurs et différentes raisons: économiques, politiques, militaires, symboliques. À l'instar de l'Empire ottoman, la France contrôle depuis longtemps le territoire qui s'étend au sud de la Tunisie, à Tripoli et en Algérie, pour dominer et étendre son influence sur les routes commerciales avec l'Afrique subsaharienne. Mais les ambitions française et turque se sont heurtées à l'opposition d'autres pays impérialistes, tels que l'Angleterre, l'Allemagne et l'Italie, qui cherchaient de leur côté à assurer leur présence dans cette région.

Après l'occupation française de l'Algérie en 1830, les Turco-ottomans tentèrent en 1835 d'établir une influence directe en Tripolitaine, en essayant d'étendre leur influence à la frontière tuniso-algérienne, en contrôlant les tribus Merzak, Ghât et Ghadames.[1]. Leur présence dans ces

[1] -Martel(A), "*Le Sud Tunisien En, 1881-1956 Essai De Problématique Générale*, In Colloque International Sur Le Sud Tunisien De L'occupation A L'indépendance 1881-1956., Tunis, I.S.HM.N.2005. P.20

régions leur a permis de contrôler les routes du désert en direction du Niger et du Tchad[1], en profitant du conflit acharné entre la France, l'Italie et l'Angleterre, qui visent à contrôler les marchés du Soudan et le commerce du désert.

Ce conflit s'intensifie progressivement entre ces pays : après la conquête de l'Égypte en 1882 et après que l'Allemagne ait imposé sa présence sur les côtes camerounaise et togolaise depuis 1884, la France s'efforce d'imposer sa présence au Niger en 1890 et au Tchad en 1901.

En 1890, la convention franco-britannique a reconnu le droit de la France d'entendre son influence depuis le sud algérien jusqu'à la ligne Say-Barraua sur le Niger moyen. En revanche, l'Angleterre a obtenu la possibilité d'occuper le nord de Nigéria. Cet accord reconnaissait également la présence des Français dans toute la région désertique et son attachement à la propriété française en Tunisie et en Algérie, ainsi que la préservation des droits de la Turquie dans les pays du sud de Tripoli[2]. Mais cette convention a été diplomatiquement soutenue par l'Italie bien qu'elle ait suscitée la protestation du sublime porte[3].

Au lendemain de la crise de Fachoda[4] en 1898, les diplomates anglais et français, conscients du péril Allemand, ont mis fin à la querelle colonial entre ces deux pays. D'ailleurs, la crise de Fachoda amorce paradoxalement un rapprochement entre la France et l'Angleterre, l'Entente Cordiale de 1904, une modification dans l'équilibre et le jeu des alliances européens. Le deuxième accord entre la France et l'Angleterre en 1898 compléta le premier accord qui regroupait les colonies françaises d'une part et les colonies anglaises d'autre part. Le point le plus important toutefois est la liberté de naviguer, de commercer et de maintenir les colonies. La Tunisie et l'Algérie ont le droit de diriger les convois du désert vers les marchés de kouka, Kano (Tchad) et Sokoto (Nigeria)[5].

De sa part, l'Empire ottoman a cherché des alliances et des accords pour répondre aux cupidités françaises et a obtenu le soutien de l'Italie qui prévoyait à son tour occuper la Tripolitaine qui l'a considérée comme une terre promise. L'Italie a bénéficié de l'alliance triplice (l'Allemagne, l'Autriche -Hongrie et l'Angleterre) qui, depuis 1887, affirme dans le texte de l'accord entre ses membres que l'Allemagne soutiendra militairement l'Italie lorsqu'elle attaquera la France en réponse à l'intervention militaire française à Tripoli.Mais après la défaite de l'Italie d'Adoua en 1896, les relations franco-italiennes se rapprochent. L'Italie reconnaît le Protectorat français en Tunisie et, par l'accord du 1er novembre 1902, la France se déclarait désintéressée de la tripolitaine. En compensation, l'Italie laissait à la France les mains libres au Maroc[6]. Par conséquent, on peut dire que le jeu des alliances entre les pays de l'occident serait

---

[1] Op.Cit

[2] Rebillet(L), *Les Relations Commerciales De La Tunisie Avec Le Sahara Et Le Soudan* .Rapport A René Millet Résident Général, Nancy, Imprimerie Berger -Levault Et C 1er ,1896.P39-40.

[3] Martel (A), *"Tripoli Du Couchant Note Sur Le Commerce Extérieur D'une Ville Ottomane Dans La Deuxième Moitié Du Xixe Siècle*, In Revue D'histoire Maghrébine, N ° 71, 72;Tunis 1993.Pp 425-431 P 427

[4] -La Crise De Fachoda, Qui A Eté Eclatée A L'automne 1898 Et Qui Restera Dès Son Début Jusqu'à Sa Fin Une Crise Plus Diplomatique Que Militaire, Se Résume Comme Etant Une Querelle Entre Les Deux Principales Coloniales, Qui Sont La France Et L'Angleterre, Pour Savoir Qui A La Légitimité De Rester Au Soudan.
À Propos De Cette Crise, Voir Notamment:
- Hugodot (M**),** *L'opinion Publique Anglaise Et L'affaire De Fachoda (L'opinion Politique Et La Mission Marchand (27septembre -3 Novembre 1898**),** In, Revue D'histoire Des Colonies. Tome 44.N°155.Deuxième Trimestre 1957.PP.113-137.*
-Barré (Paul), *Fachoda Et Le Bahr-El-Ghazal*.1898

[5] Martel (A), *Les Confins Saharo- Tripolitains De La Tunisie (1881-1911)* .Tomei. P.UF.1965 .P.9

[6]*Salun (Vice Amiral), La Marine Française .Edition De France, Paris, 1934 .P.56.*

un facteur clé dans la démarcation de la frontière et, bien sûr, des facteurs internes dans lesquels la France et la Turquie ont y trouvé une occasion de démarquer la frontière.

2- La frontière tuniso-tripolitaine : une zone de troubles :

Nous rappelons tout d'abord que les problèmes frontaliers entre les tribus tunisiennes, libyennes et algériennes n'ont pas été suscités à l'époque de la colonisation française, mais ils précédent cette époque: ces tribus avaient des relations et des échanges commerciaux entre eux, mais ces échanges ont été entachés de nombreux excès, liés à la nature de la société tribale caractérisée par la mobilité conformément à la spécificité de la vie pastorale. Ainsi, ces escarmouches n'étaient pas un événement isolé paru en 1881, mais la colonisation française s'efforçait de provoquer des contradictions entre ces tribus afin de servir leur projet colonial. La zone environnante, située entre le sud de la Tunisie, la Tripoli et l'Algérie, représente une zone d'influence entre les Français et les Turcs pour contrôler les routes commerciales avec l'Afrique subsaharienne.

Les Français sont conscients que les véritables dangers pour son domination africaine sont en tripolitaine[1].C'est pour cela que dans leur occupation de la région méridionale, plus particulièrement d'ouerghema, ont convenu que leurs unités ne devraient pas dépasser la vallée de l'oued Fessi pour éviter tous les problèmes pouvant survenir avec la Tripoli, d'autant plus que la Porte Haute continue de renforcer ses forces régulières à Tripoli. Ce nombre a atteint 16 000 en janvier 1882[2], les autorités françaises cherchaient à éviter tous les pièges pouvant conduire à un affrontement entre l'armée française et le régime ottoman, estimant que tout affrontement entre les deux armées aurait des conséquences internationales[3].C'est pour cette raison que l'incursion des troupes françaises dans ces régions a été dominée par le caractère de prudence.

En revanche, les Français ne peuvent pas imposer un contrôle total sur les régions méridionales de la régence. La campagne du général La Roque-Varlaud en 1883 ne permet pas de soumettre toutes les tribus du sud tunisien, où les oulad Hamed et les oulad Khalifa restent hors du contrôle de l'autorité militaire après leur installation sur le territoire de Tripoli. Ils n'ont pas pu retourner sur leurs terres[4] pour s'y installer qu'après l'accord signé entre les autorités françaises et turques afin de maintenir une "zone tampon" ("environ 40 km de large"entre le Moktaa et l'oued Fessi) dans laquelle les rebelles touazines jouissaient d'une indépendance effective[5], et aussi après que les autorités tunisiennes ne leur opposent pas un refus absolu d'aman[6].

---

[1] Charmes (Gabriel), *La Tunisie Et La Tripolitaine*. Paris. Binilothéque Contemporaine. 1884. P.258.

[2] Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères (A.M.A.E) (Les Documents D'archives Sont Conservés A L'institut Supérieur d'Histoire De La Tunisie Contemporaine). Bobine 324.Carton 66 .Dossier 2. Folio(F) 314.

[3]- Philibert (Général), *La Conquête Pacifique De L'intérieur Africain,* Paris, 1889, P.39

[4] -Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine 344 .Carton 90.Dossier 1.F 78. Lettre Du Résident Général A Gouverneur d'Arad -Zarzis .12 Avril 1886.

[5] -Lessir (Fathi), *Les Tribus De L'extrême Sud Tunisien Sous L'administration Militaire Française .Cas De La Confédération Ourghema (1881-1939)*, (En Arabe), Publication Fondation Tememmi Pour La Recherche Scientifique Et L'information .Zaghouan.1998.P 93.

[6] -Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine 344 .Carton 90.Dossier 1.F 78. Lettre Du Résident Général A Gouverneur d'Arad -Zarzis .12 Avril 1886.

Pour cette raison, les Français sont restés longtemps après l'occupation de la Tunisie, ils craignaient la confrontation militaire avec les Turcs, mais cette crainte est progressivement disperser, en particulier après l'acceptation du Sultan Abdel Hamid II la présence française en Tunisie. Cette acceptation a été rejetée par l'Italie qui a protesté à plusieurs reprises contre les mouvements français sur les confins Tuniso - Tripolitains, et qui a exigé le wali de Tripoli à protéger la souveraineté de leurs domaines respectifs.

En fait, la France ne souhaitait pas une confrontation militaire avec la Turquie autant qu'elle envisageait de contrôler la frontière orientale, ainsi que ses colonies en Afrique du Nord, centrale et de l'Ouest. Elle suivait donc le principe de nourrir les contradictions et les conflits entre les tribus tunisiennes et libyennes limitrophes en soutenant les premières contre les seconds et en pressant sur la Turquie pour freiner les tribus Cianes,Nouails et Haouamed de limiter leurs incursions en territoire tunisien. Les autorités françaises ont enregistré en ce sens nombreux rébellions dans lesquels les attaques ont été suivies par les tripolitains à la suite d'une vague d'agitation. Les français ont dû trouver des solutions radicales pour ce problème après avoir échoué auparavant à contenir toutes les tribus et branches de ces régions. À ce moment, la solution ne dépend pas uniquement de la puissance de la machine militaire française, mais aussi de la force des chevaliers d'oudarnas et Touazines, experts de la région, en les transformant en tribus Makhzen pour maintenir la sécurité à la frontière tuniso-tripolitaine. Cependant, cette expérience - indépendamment de son succès ou de son échec - n'a pas duré longtemps là où l'agitation est revenue et la situation sécuritaire s'est aggravée, là où il y avait nombreuses opérations de raids entre les tribus, en particulier entre les Tunisiens et les Tripolitains[1]. La situation est alarmante, sans oublier que ces événements ont de graves répercussions matérielles et humaines pendant un an, entre 1884 et 1885, les tripolitains ont tués 500 personnes du peuple des ouerghemmas[2]. En raison de ce climat de violence et d'instabilité, les Français se trouvent face à un véritable dilemme: d'une part, ils sont tenus d'imposer et maintenir la sécurité des habitants de la régence, et d'autre part ils évitaient tout ce qui les placerait dans un dilemme politique ou militaire avec les Turcs. C'est pourquoi ils ont adopté la proposition du gouverneur de l'Arad dans laquelle il a appelé à abandonner cette expérience[3] et à envoyer une colonne militaire dans la région pour soumettre les tribus des ouled Khalifa et ouled Hamed[4]. Bien que la résidence générale ait été considérée dès le départ, l'idée d'annuler les tribus Makhzen était une procédure peu pratique et prématurée, mais devrait être appliquée sans envoyer une colonne militaire dans la zone neutre[5]. Cette observation attentive de la situation est justifiée par la nécessité d'une intervention militaire dans cette zone, elle n'est plus opposée à l'envoi d'une colonne uniquement à cette région, mais elle a proposé de concentrer une administration militaire complète chargée de gérer et de coordonner les affaires dans la région[6].

[1] -Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine P25.Carton N.S 45 .Dossier 1.Folio2.Lettre Du Ministre De La Guerre A Monsieur Le Ministre Des Affaires Etrangères .Le 30 Janvier 1886.
[2] -Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine P25.Carton N.S 46 .Dossier 1 .Folio.63-67.Rapport Du Résident Général De France A Tunis A Monsieur Le Ministre Des Affaires Etrangères .Le 28 Juin 1886.
[3] -Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine 344.Carton 90 .Dossier 2 .FF 194-196. Lettre De Gouverneur De L'arad A S.A.Le Premier Ministre De S.A.Le Bey
[4] -Ibid. Dossier 1.F67.Lettre De Gouverneur De L'arad A Ministre Résident .Le 31 Mars 1886.
[5]- Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine 344.Carton 90 .Dossier 2. F 68. Télégramme De Résident Général A Gouverneur Arad.Le 31 Mars 1886.
[6] -Ibid.FF 69-80.Rapport Du Résident Général A Monsieur Le Ministre Des Affaires Etrangères. Le 28 Juin 1886.

Parallèlement à ces mesures, il fut décidé le 30 avril 1888 de mettre fin à l'expérience des tribus Makhzen et d'annoncer la création d'un makhzen régulier soumis directement à l'autorité militaire. Mais bien que l'armée ait concentré un nombre important de ses forces dans l'extrême sud tunisien, cela n'a pas empêché la poursuite des raids et des attaques menées par les Tripolitains contre les tribus tunisiennes voisines, surtout à la fin de l'année 1892, ce qui incita la France à exercer une pression politique contre les Turcs pour délimiter la frontière.

II- L'échec des négociations de la conférence de Zouara en 1893 : un heureux résultat pour les Français :

1- Facteurs de l'échec :

Les premières négociations ont débuté le 6 mars à zouara, "village côtier tripolitain proche de la Tunisie et assez loin de tripoli pour que les consuls européens puissent être tenus à l'écart des conversations, dont le début est prévu, sur demande ottomane, pour le 1er mars 1893"[1]. La délégation ottomane était présidée par le lieutenant-colonel Zheni bey mutessaref d'Yeffren, assisté par le lieutenant-colonel Osmen Riffat Bey, chef d'état Major de la division turque en tripolitaine. Mustpaha Kamel Effendi, gendre de rassim pacha et membre du conseil supérieur du gouvernement de tripoli, assure le secrétariat. El Hadj Ahmed ben zekri, frustre montagnard de Nalout et si Mohamed Ben Mustapha, muphti de tripoli sont adjoints[2]. La délégation tunisienne est présidée par le caïd de Béja, Ali Djouini. Deux notables ont lui été adjoints : Mohamed Sghir, cadhi de Djebel Abiodh, et Rehouma ben Hiba, kalifa de l'Aradh, le commandant du cercle de Médenine Rebillet prend la direction de la délégation. Un interprète-militaire Miguéres lui sert de secrétaire[3].

Dans cette séance, les délégués turcs ayant indiqué d'une manière ferme que d'après les ordres de leur gouvernement, ils devaient réclamer un tracé de frontière, passant par Bibans, Gasseur ben Guerden ,Khaoui Lagoud ,ogla Morra et Remada[4]. Par contre, les délégués tunisiens considèrent que le tracé de la turque n'a aucune instruction pour cela, et que la carte présentée est falsifiée. D'parès Rebillet, l'officier des Affaires indigènes, l'arabisant, cette carte n'était qu'une concession de Hamouda bacha aux Beni Mariem, et a été découpée, recoulée, grattée et transformée par substitution de lettre en décret de délimitation. Ali Djouini considère de sa part que "ce document, qui n'a pas été présenté comme venant des archives de wilayet, mais comme une pièce fournie par un Nalouti au wali, n'engage pas la bonne foi des délégués ottomans[5]. S'opposant à ce tracé, les tunisiens évoquent un tracé passant par Ras adjr, oglet el Ihmeur, Khaoui Smeida et Dehiba[6].

---

[1] -Martel (A), *Les Confins* …T1 .Op.Cit. P 540.
[2] - Ibid.
[3]- Ibid
[4]- Archives Du Service Historique De L'armée De Terre (S.H.A.T) (Les Documents D'archives Sont Conservés A L'institut Supérieur d'Histoire De La Tunisie Contemporaine) .Bobine S 288 BIS .Carton 2H49.Dossier 3.F F.172-174.Rapport Du Commandant Rebillet A Monsieur Le Résident Général De France A Tunis .Le 11 Mars 1893.
[5] -Martel(A), *Les Confins* ….T1 .Op .Cit . P 550.
[6] - Archives Du Service Historique De L'armée De Terre. B 288BIS Carton 2H49.Dossier 3.F F.172-174.Rapport Du Commandant Rebillet A Monsieur Le Résident Général De France A Tunis .Le 11 Mars 1893

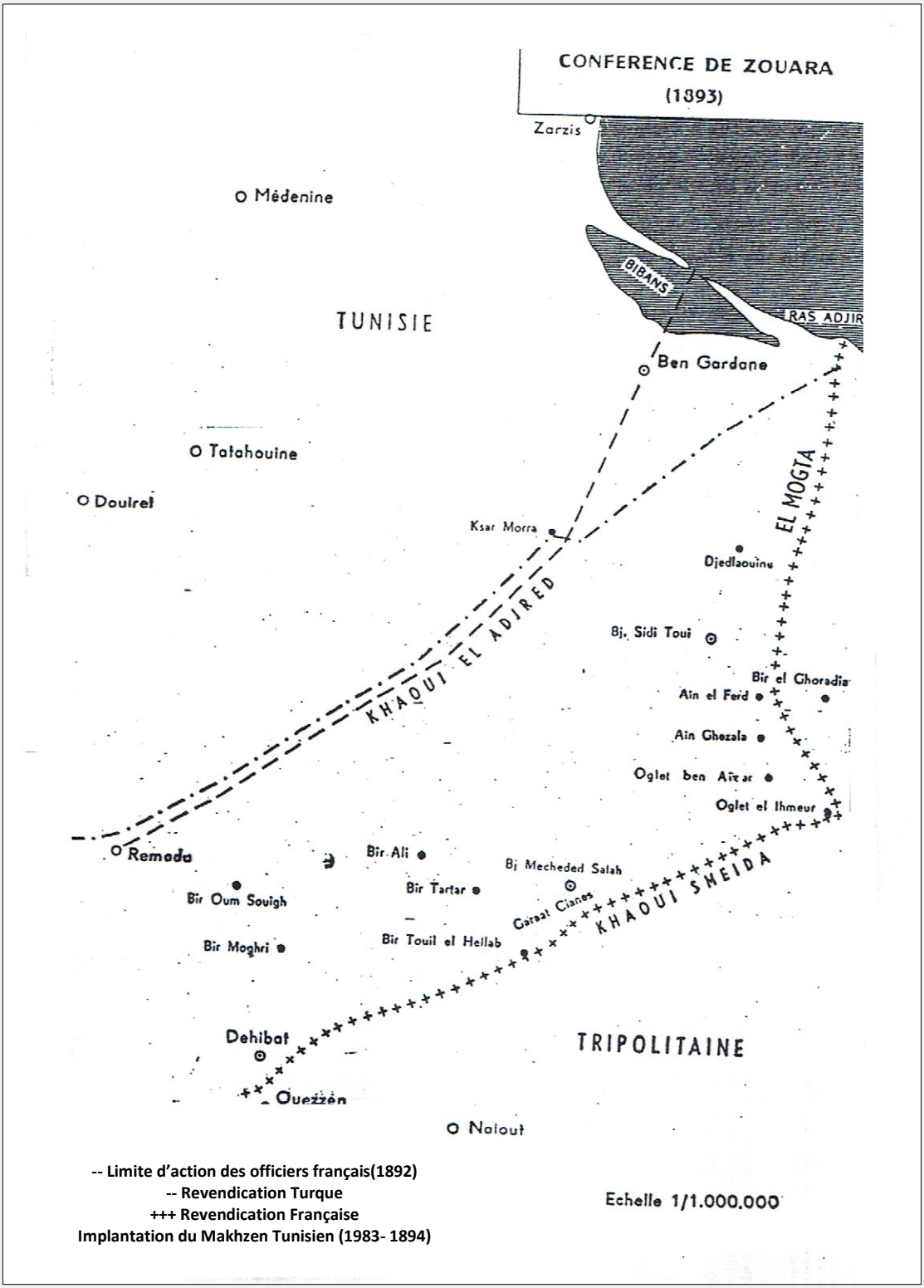

Reference : Martel (A), *Les confins saharo- tripolitain de la Tunisie (1881-1911)* .P.U .F .1965. T1p.548

Après diverses conversations entre les deux délégués, les turcs reconnaissent qu'il s'agit d'un faux et riffaat bacha s'estime atteint dans son honneur par cette supercherie. Mais ça

n'empêche pas qu'après deux mois et demi de travaux et de négociations entre les deux délégués, les pourparlers furent interrompus le 23 mai sans avoir abouti[1].

Les divergences d'opinions et l'échec de la conférence de zouara montrent que les pourparlers ont été soumis aux pressions internationales exercées en particulier sur la délégation turque. L'Italie a exercé des pressions internationales sur la Turquie par l'intermédiaire de son ambassadeur à Constantine, appuyé par les ambassadeurs de la triplice, pour qu'elle ne reprenne pas les négociations sur de telles bases[2]. Pour la France, en dépit de "l'alliance " russe, elle est encore isolée dans une Europe que domine la triplice. Au même temps, l'accord colonial de 1890 n'a pas mis fin à la rivalité franco-britannique en Egypte. Mais cet accord reconnaît à la France une influence exclusive sur Madagascar et les régions qui s'étendent au sud de l'Algérie jusqu'à une ligne say -Barrua et donne aux officiers de Tunisie le prétexte d'une progression vers Ghadamès par Djenein afin de ne pas laisser à leurs camardes d'Algérie le monopole de la pénétration saharienne[3].C'est pour cela que les français ont bien exploité ces conditions pour pousser les postes militaires vers le sud.

2- **Le glissement de forces françaises vers la zone neutre**:

L'échec de la conférence de zouara représente un heureux résultat pour le gouvernement du protectorat qui a bien profité des changements nationaux et internationaux afin de contrôler la frontière tuniso-tripolitaine. Elle estima que dans ces nouvelles circonstances, il devient inutile de continuer à considérer la région entre la Mogta et l'oued Fessi comme une zone neutre et il décida d'assurer la zone frontalière par des unités Françaises et d'occuper progressivement la zone de conflit située sur la ligne Ras djedir, Mogta, Khaoui Smeïda, Dhibat[4]. En 1893, cinq postes cavaliers du Makhzen se reliant par des patrouilles furent créés à Allouet el Gounna, Ben -Gardane, sidi toui, Mechehed salah et Déhibat[5], où, dans la suite, fut construit un bordj défensif en 1897. La construction de ce bordj montre la fin de la phase d'attente et impose la souveraineté tunisienne sur l'oued Morteba pour permettre des communications faciles entre Dhibat et Djenein, point de passage obligé pour les sahariens[6].

Malgré la campagne lancée par les journaux italiens en 1894 contre le risque de mettre la Tripoli sous l'influence française, la France a continué en 1898 d'occuper le point d'eau de djenein, un bordj fut édifié en ce point et occupé. L'occupation de djenein a marqué la fin de la deuxième phase d'influence française sur la frontière méridionale 1893-1898 qui a suivi la période de l'infiltration dans la zone dite neutre en 1889 qui s'est terminée par l'imposition de la ligne frontière Mogta -kaoui smida [7] .L'avancée des Français vers les zones frontalières et l'occupation des zones là-bas vont irriter les Turcs et intensifier le conflit entre les deux parties sur les points les plus stratégiques.

---

[1] -Chavanne (Capitaine), *Bureau Des Affaires Indigènes De Tunisie (1881-1930).*Bourg .Imprimerie Victor Berthod.1931. P 63.
[2] -Martel (A), *Les Confins* ….Op .Cit. T1. P. 554
[3] -Martel (A), *La Libye 1835-1990.Essai De Géopolitique Historique* .P.U.F.1991.P .68
[4] -Lessir (Fathi), *Les Tribus De L'extrême Sud Tunisien*….Op.Cit. P 122.
[5] -Chavanne (Le Capitaine), *Historique Du Bureau Des Affaires Indigènes De Tunisie* (1881-1930), Bourg, Imprimerie Victor Berthold.1931.P 64.
[6] -Martel (A), *Les Confins* ….Op .Cit. T1. P.730.
[7] -Lessir (Fathi), *Les Tribus De L'extrême Sud Tunisien*….Op.Cit .P.122.

Ces événements ont suscité la suspicion des Français qui s'inquiètent de la possibilité que des mouvements de désobéissance menacent leur présence en Afrique du Nord. De leur part, les Turcs ont protesté contre ce progrès français, considérant que les zones occupées par les Français relèvent de la souveraineté ottomane. Les craintes des Ottomans ont augmenté, en particulier avec l'émergence d'un important mouvement de glissement français vers le Sahara en Algérie et l'instauration d'un commandement militaire en 1902 à Ain Saleh dans le désert du sud de l'Algérie[1].Ces événements qui ont survenu dans la zone frontalière ne se sont pas passés sans provoquer une série d'incidents entre les tribus tunisiennes et tripolitaines qui se sont soldées par nombreuses victimes entre les deux camps, en particulier entre 1900 et 1904.

En réponse aux progrès des Français vers les zones frontalières, la réponse ottomane a parfois conduit à une escalade des problèmes et a exhorté les tribus tripolitaines à se concentrer sur certains points, et à s'affronter aux tribus tunisiennes. À d'autres moments, elle ordonne leur retrait afin d'éviter de causer de graves problèmes.

Dans ces conditions et à partir de 1909, la chambre des députés ottomane a suscité l'idée d'une démarcation de la frontière tunisienne, d'autant plus que les événements devenaient de plus en plus graves. Certains journaux français ont rapporté que certains d'entre eux suscitaient une vive émotion dans l'opinion publique française.

III-Conférence de tripoli et le tracé de la frontière:

1- Actes de la conférence :

Pour éviter de nouveaux incidents, les deux gouvernements décident de hâter l'ouverture des négociations de délimitation. Une commission composée de deux délégations de 4 membres chacune se réunit dans ce but à tripoli le 11 Avril 1910 ; la délégation tunisienne ayant à sa tête M. Des Portes de la Fosse, délégué à la résidence générale à Tunis, comprend le commandant le bœuf, des affaires indigènes, le capitaine Meullé-Desjardins, du service géographique de l'armée et le cheikh si Mohamed Es seghir ben El Hadj Mansour, cadhi du Djbel Abiod. La délégation turque est présidée par Réchid Bey[2] .

Les travaux de cette commission ont duré 5 semaines et ont été terminés par l'acte international qui porte le nom de convention de tripoli du 10 mai 1910. Cette convention a conduit à un certain nombre de résolutions et de recommandations. Le premier article stipule que la frontière entre la Régence de Tunis et le vilayet de Tripoli partira du point de Ras Adjedir, sur la Méditerranée, dans la direction générale nord-sud, elle remontera les thalwegs successifs de la Mogta et du Khaoui Smeïda, en laissant à la Tunisie tous les points d'eau à l'ouest de la frontière, mais en accordant aux Tripolitains les droits d'usage sur les puits d'Aïn el Ferth, d'Aïn Nekhla, de Cheggat Meztoura et d'Oglet el Ihmeur ; la frontière suivra ensuite la ligne de partage des eaux entre l'oued Tlets et l'oued Beni Guedal, jusqu'au massif du Touil Déhibat qu'elle atteindra au signal géodésique qui reste à la Tunisie, puis elle gagnera la Garat er Rohi, en laissant la vallée du Chabet Taïda à la Tripolitaine pour aller rejoindre Dahret en Nousf et la Mosquée de Sid Abdallah qui est tripolitaine. À partir du col d'Afina, qui est à la Tunisie, la

[1] -Ibid. P.125.
[2]- Chavanne (Le Capitaine), *Historique*…Op .Cit.P.66.

Frontière laissera à la Régence de Tunis les vallées des deux oueds Morteba et suivra d'une manière générale les crêtes rocheuses dominant immédiatement à l'Est la vallée de l'oued Morteba Dahri, jusqu'à l'oued Lorzot, mais en laissant à la Tripolitaine les vallées supérieures des affluents orientaux des oueds Morteba et Mensla et à la Tunisie la route militaire de Déhibat à Djeneien[1].

Le deuxième article indique qu'en quittant l'oued Morteba, la frontière suivra la rive gauche de l'oued Lorzot en laissant au nord la route militaire de Déhibat à Djeneien ; arrivée à vingt kilomètres environ du poste makhzen de Djeneien, elle tournera au sud pour atteindre Touil Ali Ben Amar puis Zar. Passant entre les deux puits ouverts de Zar situés dans le Siah el Mathel, elle se dirigera vers Mechiguig dont le puits actuel reste tripolitain, mais en partageant le terrain aquifère de façon à répartir équitablement entre les deux pays les ressources de cette région. La frontière se dirigera enfin sur Ghadamès suivant une ligne équidistante des chemins de Djeneien à Ghadamès et de Nalout à Ghadamès. À la jonction de ces deux routes elle se dirigera vers Ghadamès en laissant à deux kilomètres en Tripolitaine la portion de la route Sinaoun-Mezezzem Ghadamès. Après, elle suivra le déversoir qui réunit la Sebkhat El Malah à la Sebkha Mezezzoum, dont elle suivra la rive septentrionale ; elle se dirigera ensuite vers l'ouest, puis vers le sud, en suivant à un kilomètre le bord de la Salino et en laissant à la ville Ghadamès la Sebkha El Melah. Le dernier élément de la frontière se dirigera enfin vers le sud jusqu'à un point situé à quinze kilomètres au sud du parallèle de Ghadamès[2].

Le troisième article de cette convention entérine qu'une sous-commission sera chargée de déterminer sur les lieux la position définitive des lignes de démarcation prévues par les articles I et II de la présente convention. Les sous-commissaires seront nommés dans un délai de deux mois. Ils se réuniront à Ouezzen le 1er novembre 1910, et ils délimiteront la partie des frontières de la Tunisie et de la Tripolitaine s'étendant depuis l'oued Lorzot jusqu'à Ras Adjedir. La sous commission se réunira de nouveau le 15 janvier 1911 à Ouezzen pour délimiter le tronçon des frontières de la Tunisie et de la Tripolitaine s'étendant de l'Oued Lorzot jusque dans les passages de Ghadamès. En cas de désaccord, lesdits sous-commissaires se réfèreront à leurs gouvernements respectifs.

Le cinquième article de cette convention indique que les sous-commissaires des deux pays auront pleins pouvoirs pour effectuer un commun accord des changements ou des corrections en conformité à la présente Convention.

un article additionnel insiste sur un délai de trois mois après la signature de la Convention, pour qu'une commission composée de trois délégués de la Tripolitaine et de trois délégués de la Tunisie soit instituée à l'effet de statuer en dernier ressort sur la validité de titres de propriétés privées dont l'utilisation est réelle telles que : verger, champs, habitation, citernes, etc., détenus par les indigènes tripolitains concernant des terrains situés dans les régions Mogta, Sneïda et Déhibat à l'ouest de la frontière. De même, en cas où des Tunisiens possèderaient des propriétés

[1]- Ian Brownlie [Sous La Dir. De], *African Boundaries: A Legal And Diplomatic Encyclopaedia*, Éd. C Hurst & Co Publishers Ltd, Londres, 1979, Pp. 143-145.
[2]- Ibid.

privées à l'est de la frontière, cette sous-commission statuerait également et dans les mêmes conditions sur leurs revendications[1].

On peut dire que la démarcation de la frontière a été effectuée par deux forces étrangères des deux pays et que la France en a profité pour réaliser des gains importants aux niveaux militaires, et économiques en exploitant la faiblesse de l'empire ottoman. Mais cette convention soulèvera et suscitera d'autres questions non moins importantes que ses prédécesseurs, notamment le règlement des biens tripolitains à Déhibat, la démarcation de la frontière entre la Tunisie et l'Algérie au niveau sud -ouest, la démarcation de la frontière Algéro -tripolitaine, et les réactions de l'Italie envers ces changements.Donc, comment l'Algérie a réagi à cette démarcation d'autant plus qu'elle était écartée de l'accord de 1910? Comment la France a réussi à régler les différends concernant la propriété des indigènes tripolitains à Déhibat ? Et comment l'Italie a géré ces développements?

2- **Les rebondissements de la conférence** :

La France a dû régler ces dossiers immédiatement après la signature de l'accord. La résidence générale de France à Tunis a porté à la connaissance du ministère des Affaires étrangères l'achèvement des opérations de bornage poursuivies à la frontière tripolitaine depuis le 7 novembre 1910 et la construction le 26 février 1911 de la 23ème et dernière borne jalonnant la frontière et se trouvant à environ 13 kilomètres au sud-ouest de Ghadamès, sur une hauteur isolée qui domine la plaine rocheuse ou hamada qui s'étend vers le sud. Elle évoque encore que ce tracé servirait vraisemblablement de point de départ à la délimitation des territoires sahariens dépendant de l'Algérie et de la tripolitaine si elle devait être poursuivie vers Ghât[2].

Concernant la propriété des indigènes tripolitains à Déhibat, la résidence générale précise qu'aux termes de l'article additionnel de la convention de tripoli du 19 mai1910, une commission tuniso-tripolitaine s'est réunie le 17 août 1910 à Ben gardane. Elle a successivement siégé à Ben gardane , à Machehed salah et à Dehibat pour traiter la validité des titres des propriétés privées que pouvaient posséder les indigènes tripolitains ou tunisiens sur des terrains situés de part et d'autre de la frontière dans la région de la Mogta smeida et de Dehibat[3]. Aussi le point de conflit centré autour du territoire de Dehibat annonce que dans cette région les indigènes de Nalout et d'ouazzen, les serfs des ouderna avaient pu cultiver paisiblement l'ancien domaine de cette tribu qui s'étendait de Dehibat à Remada depuis l'abandon de leur pays par les Dehibat refugiés aux Matmata, aux Haouia, et dans la Djebel Tripolitain.[4] De plus, les Dehibat ont pu présenter aux autorités tunisiennes 13 copies d'actes de propriété concernant des terrains avoisinant leur ksar et l'oasis de Remada. Ils purent cependant rentrer en possession de leurs jardins et de leurs terrains de labours.

[1] -Ibid.
[2] Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine P 38.Carton 73 .Dossier 1.Folio 29.Lettre Du Délégué A La Résidence Générale De La République Française A Tunis A Monsieur Jean Gruppi Ministre Des Affaires Etrangères .Le 13 Mars 1911.
[3]- Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine P 38.Carton 73 .Dossier 1.Folio 50. Rapport Du Capitaine Delom, Chef Du Bureau Des Affaires Indigènes De Médenine, Président De La Délégation Tunisienne De La Sous-Commission D'examen Des Titres Au Sujet Des Opérations De Cette Commission Du 19Aout Ou 19 Février 1911.
[4]- Ibid.Folio 52

D'autre côté, le capitaine Delom souligne que les délégués tunisiens et tripolitains s'accordèrent à admettre que pour faire preuve du droit de propriété, le titre devait être appuyé de la possession. Les délégués tunisiens ont décidé de ne pas admettre de revendications présentées par des collectivités chaque fois qu'il ne serait pas possible de déterminer au moyen de documents authentiques. C'est pour cela qu'ils ont décidé de ne pas admettre une réclamation collective des Cianes et des Nalout sur des terres de Rhoden et de sfria et de souaregue, et une revendication collective de la fraction des ouled thaleb des Cianes sur les terrains de la Garrat-Jaouacha[1].

En ce qui concerne les revendications sur lesquelles il n'y a pas de consensus entre les deux délégations tripolitaine et tunisienne, les commissaires tunisiens ont pensé qu'il ne leur était pas possible de reconnaître la validité de titres basés sur des actes rudimentaires que par leur imprécision[2].

On peut constater que le colonialisme français a bien défendu les propriétés des Dehibat et qu'il a refusé toutes les recommandations de Tripoli concernant leurs biens dans cette région. Dehibat représente le point la plus stratégique pour les français dans le sud tunisien pour bien contrôler tout l'espace saharien, c'est dans cette perspective que le colonel Rebillet a essayé, juste après l'occupation de cette région par l'armée française, de travailler sur la reconstruction de la région, là où la population a augmenté, et l'infrastructure s'est améliorée. C'est ainsi que les français ont mis fin aux ambitions ottomanes dans cette région.

Quant à la frontière tunsio-algérienne dans sa zone sud-ouest, cette question a posé un conflit entre les deux administrations militaires des deux pays et entre le ministère des affaires étrangères et le ministère de la guerre.

Le Ministre des Affaires étrangères à informé le gouverneur général de l'Algérie du contenu de la convention indiquant que le règlement de cette affaire va permettre d'examiner la répartition éventuelle qu'il convient entre l'Algérie et la Tunisie, des territoires de la même zone de l'Erg, soit au pont de vue de la souveraineté, soit simplement de point de vue de l'exercice des droits de police. Répondant au gouverneur général de l'Algérie, il insiste qu'il possède de documents qui tendent à faire ressortir les droits de propriété des tribus algériennes de l'annexe d'El oued sur les terrains situés au sud et à l'ouest de la ligne de points d'eau Bir Romane, Bir Aouin, Djenein. Le Ministre précise qu'il ne serait être question de discuter les droits de possession que les tribus algériennes où tunisiennes peuvent revendiquer sur les territoires de L'Erg. Ce qui est le plus indispensable, c'est de déterminer la zone d'actions des makhzens tunisiens et algériens dans cette région, sans que la délimitation adoptée entrave la liberté des pâturages ou fasse obstacle à la libre circulation des troupeaux ou des campements des tribus intéressées[3].

Dans le même ordre d'idées, le gouverneur de l'Algérie déclare sa possession de documents montrant que la ligne Bir Romane, Bir Aouin, Djenein et la frontière tripolitaine de

[1] -Ibid.Folio. 59.
[2] -Ibid.Folio.72.
[3] -Archives Du Service Historique De L'armée De Terre. Bobine S 265.Carton 2H29.Dossier 9.Folio 425-427.Lettre De Ministre Des Affaires Etrangères A Monsieur Jonnart, Gouverneur Général De l'Algérie Le 24 Mai 1910.

Djneien à Ghadames se présente comme limite des territoires soumis à l'autorité Algérienne. Mais la résidence générale à Tunis considère que tout comme les populations de l'annexe d'El oued, les nomades de territoires militaires du sud de la régence pouvaient en effet revendiquer la possession des terrains de parcours de l'Erg au sud et à l'ouest de la ligne Bir Romane - Djenein[1]. Pour mettre fin à ce conflit, le Quai d'Orsay porte rapidement la question devant le conseil des ministres qui a décidé que "la délimitation projetée ne doit entraver en rien la liberté des pâturages, ni faire obstacle à la libre circulation des troupeaux ou des campements des tribus intéressées, mais qu'il s'agit avant tout de déterminer quelle doit être l'autorité de la Tunisie ou de l'Algérie qui serait chargée de représenter la France dans la zone contestée"[2].

L'autre problème que la France devait résoudre également était la délimitation de la frontière algéro-tripolitaine au sud de Ghadamès avant l'intervention de l'Italie en tripolitaine. Le ministère des affaires étrangères considère que cette délimitation serait le seul moyen efficace de mettre un terme aux incidents qui se renouvellent depuis quelques années par la suite de l'incertitude de la limite des possessions des deux pays[3]. Mais bien que la porte accepte le principe de cette opération[4], les négociations frontalières africaines sont abandonnées après le refus du gouvernement français de garantir un emprunt ottoman[5].

Mais comment les italiens ont réagit devant la convention ?

On peut dire que les positions des Italiens dans cet accord sont exprimées par la presse locale. Le courrier DELLA SERRA publiait le 19 Avril 1911 un article sous le titre de "nouvelle concession à la France en tripolitaine". Ce courrier considère que la France a obtenu près de Ghadamès une zone importante où se trouvent des puits et que la politique française vient de remporter un nouveau succès est que la France a réussi à se faire donner par la Turquie une étendue de territoire à 300 kilomètres de la mer, qui est très riche en gisements de nitrate qui s'étendent jusqu'en pleine tripolitaine[6].

Ce que la presse italienne a rapporté montre que la France a grandement profité de cet accord en remportant de nombreux gains, c'est un désir de créer une opinion publique italienne qui inciterait son gouvernement à imposer sa présence à Tripoli.

Conclusion

À la lumière de ce qui précède, il importe de dire que les officiers de l'armée française ont joué un rôle clé dans les négociations de la démarcation de la frontière tunisio-tripolitaine. Ces négociations ont été soumises à deux facteurs ou deux plans distincts, le premier est local et se résume essentiellement dans la nature de la vie des tribus frontalières ; le second est international et se caractérise par le jeu des alliances entre les pays européens notamment au

[1]- Ibid.Folio 428. Lettre De Résident Général De La République Française A Tunis A Monsieur Jonnart, Gouverneur Général De l'Algérie. Le 26 Mai 1910.
[2] -Martel(A), *Les Confins* ….Op.Cit .Tome II. P 331.
[3] -Archives Du Service Historique De L'armée De Terre Bobine S290.Carton 2H51.Dossier2. Folio. 372. Lettre De Ministre Des Affaires Etrangères A Naoum Pacha, Ambassadeur De Turquie A Paris .LE 27 Mai 1910.
[4]- Archives Du Service Historique De L'armée De Terre Bobine S 265.Carton 2H29.Dossier 9.Folio 431.Rapport De Gouverneur Général De l'Algérie A Monsieur Le Ministre De La Guerre. Le 20 Septembre 1910.
[5] - Martel(A), *Les Confins* ….Op.Cit .Tome II .P 335.
[6] Archives Du Ministère Des Affaires Etrangères. Bobine P38.Carton 73.Dossier 1.Folio.98.

niveau des ambitions italiennes qui cherchaient à mettre la main sur la tripolitaine. Au début de son occupation du sud tunisien, la France a essayé de ne pas provoquer l'opinion internationale en franchissant la frontière tuniso-tripolitaine. Par contre, elle a provoqué des conflits entre les tribus frontalières en préparation de la démarcation de la frontière. Malgré la conclusion de l'accord frontalier, la zone frontalière sera le théâtre d'une nouvelle ère de tensions juste après l'invasion de la Libye par l'Italie.

Bibliographie

- Barré (Paul), *Fachoda et le Bahr-el-Ghazal*.1898

- Charmes (Gabriel), *La Tunisie et la tripolitaine*. Paris. Bibliothèque contemporaine. 1884

- Chavanne (Le Capitaine), *Historique du Bureau des affaires indigènes de Tunisie* (1881-1930), Bourg, Imprimerie Victor Berthold.1931

- Hugodot (M**),** *L'opinion Publique anglaise et l'affaire de Fachoda (L'opinion Politique et la mission Marchand (27septembre -3 Novembre 1898**),** in, revue d'histoire des colonies. Tome 44.N°155.deuxième trimestre 195*

-Lessir (Fathi), *Les tribus de l'extrême sud Tunisien sous l'administration militaire française .cas de la confédération ourghema (1881-1939)*, (en arabe), publication Fondation Tememmi pour la recherche scientifique et l'information .Zaghouan.1998

- Martel (A), *La Libye 1835-1990.Essai de géopolitique historique* .P.U.F.1991

- Martel(A), "*Le sud Tunisien en, 1881-1956 essai de problématique générale*, in colloque international sur le sud tunisien de l'occupation à l'indépendance 1881-1956., Tunis, I.S.HM.N.2005.

- Martel (A), *"Tripoli du couchant note sur le commerce extérieur d'une ville ottomane dans la deuxième moitié du XIXe siècle*, in revue d'histoire Maghrébine, n ° 71, 72;Tunis 1993.pp 425-431

- Martel (A), *Les confins saharo- tripolitains de la Tunisie (1881-1911)* .TomeI. P.UF.1965.

- Philibert (Général), *La conquête pacifique de l'intérieur africain,* paris, 1889

-Rebillet(L), *Les relations commerciales de la Tunisie avec le Sahara et le soudan* .Rapport a René Millet résident général, Nancy, imprimerie Berger -Levault et C 1er ,1896..

- *Salun (Vice Amiral), La Marine Française .Edition de France, Paris, 1934.*

- Martel (A), *La Libye 1835-1990.Essai de géopolitique historique* .P.U.F.1991

Fonds Archivistiques

- Archives du Ministère des Affaires étrangères (A.M.A.E) (Les documents d'archives sont conservés à l'institut supérieur d'Histoire de la Tunisie Contemporaine). Bobine 324.Carton 66 .Dossier 2. Folio(F) 314.
Bobine 344 .Carton 90.Dossier 1.F 78
Bobine P25.carton N.S 45 .Dossier 1.folio2
Bobine P25.carton N.S 46 .Dossier 1 .folio.63-67.
- Archives du service historique de l'armée de terre (S.H.A.T) (Les documents d'archives sont conservés à l'institut supérieur d'Histoire de la Tunisie Contemporaine) .Bobine S 288 BIS .Carton 2H49.Dossier 3.F F.172-174.
Bobine 288BIS Carton 2H49.Dossier 3.F F.172-174.

Famille et Criminalité, des liens intimes

Kaoutar ROUGANI MARZOUKI
Doctorante chercheur en Sciences juridique. Spécialité : Droit privé
Faculté des sciences juridiques et Politiques, Université Ibn Tofail, Kenitra
(Maroc)
Marzouki.kaoutar@gmail.com

Résumé

L'étude du phénomène criminel ne peut être dissociée de l'examen de sa relation avec la famille. Constituant le milieu inéluctable de tout individu, l'environnement familial constitue l'un des principaux facteurs criminogènes que les sociologues ont pris le soin d'analyser, mais qui intéresse aussi le juriste qui est fondé à l'appréhender, puisqu'il s'agit de l'un des principaux champs d'application des politiques criminelles ayant pour mission d'assurer la paix sociale.

Mots clés Famille, criminalité, délinquance, Droit.

السلوك الإجرامي وعلاقته بالأسرة

ملخص

يعتمد علم الجريمة بشكل كبير على دراسة علاقة السلوك الإجرامي بالأسرة. فقد تناولت الدراسات الاجتماعية العلاقة السببية بين البيئة الأسرية وظهور الجريمة ، كما اهتمت الدراسات القانونية بهذا الموضوع لاعتباره أرضية تمكن من فهم السلوك الاجرامي، و تحديد سياسات جنائية ملائمة

الكلمات المفتاحية: الاسرة ، الجريمة ، القانون

La criminalité, le crime[1] ou la délinquance regroupe l'ensemble des comportements répréhensibles commises en un lieu et en un temps donné. Il ne s'agit point d'une caractéristique d'une société de telle ou telle espèce, c'est un phénomène qui concerne toutes les sociétés, indépendamment des dissemblances que puisse connaitre les qualifications attribuées aux différents comportements dans chaque ordre juridique.[2]

Le crime est ainsi considéré « … ***normal****, parce qu'une société qui en serait exempte est tout à fait impossible.*[3] *»*. Ce qualificatif n'écarte pas toutefois le fait que la criminalité soit regrettable, mais implique qu'elle est inévitable au sein de toute société.

Les questions sur l'origine de la criminalité a fait l'objet de nombreuses études criminologiques notamment celles ayant trait à l'existence du gène criminel. Toutefois la piste

[1] Le Crime Est Entendu Ici Au Sens Large Du Terme, Synonyme De Délinquance.
[2] La Délinquance Comprend Plusieurs Séries De Concepts Tels Que La Délinquance Juvénile, La Délinquance En Col Blanc, Ainsi Que D'autres Catégories De Violences Ou De Vol A L'encontre Des Personnes Ou Des Biens, Ou Encore De La Criminalité Contre La Sécurité Publique.
[3] E. DURKHEIM, « *Le Crime, Phénomène Normale* » (1894), Déviance Et Criminalité, Textes Réunis Par Denis SZABO Avec La Collaboration d'André NORMANDEAU, Pp. 76-82. Paris: Librairie Armand Colin, 1970, 378 Pp. Collection U2.
[Source: *Les Règles De La Méthode Sociologique* (1894), Paris, P.U.F., 14e Edition, 1960.
Http://Classiques.Uqac.Ca/Classiques/Durkheim_Emile/Crime_Phenomene_Normal/Crime_Phenomene_Normal_Texte.Html Consulté Le 26/11/2022.

génétique à elle seule ne peut constituer un facteur unique de criminalité, comme les chercheurs s'accordent sur le fait que, **l'ambiance familiale, les valeurs transmises, les conditions socio-économiques** ont un impact sur le comportement et la psychologie d'un criminel en devenir.

Etant donné que la famille constitue le premier lieu d'apprentissage de tout individu, l'environnement familial n'est pas uniquement le lieu de transfert des valeurs, mais elle peut aussi être à la source de certains comportements déviants.

Sans pour autant se détacher de la qualité et du statut juridique des membres de la famille, l'approche fonctionnaliste de la famille a pour finalité de constater l'aptitude ou non d'une famille à s'acquitter de ses fonctions d'ordre affectif, éducatif et matériel.

Selon la théorie avancée par certains sociologues, l'étude des fonctions de la famille ne peut avoir lieu séparément à celle ayant trait à sa structure[1]. Si l'on est amené à confirmer cette théorie, nous ne comptons pas s'y attarder, au risque de s'éloigner de l'objectif de ce travail[2], qui consiste à porter l'éclairage sur les rapports que peut entretenir l'institution de la famille avec la criminalité. Les missions essentielles de la famille qui, indépendamment de sa structure et des changements qu'elle a pu subir, demeurent relativement les mêmes, et qui permettent d'évaluer sa santé.

En effet, le dysfonctionnement de la famille constitue un fait justifiant l'intervention du droit dans cette sphère privée. Il s'agit d'une condition pratique qui coïncide inévitablement avec la loi morale[3] qui s'intéresse à l'aspect du groupe que le système répressif tend à protéger. Il est ainsi considéré que : « *La vision des fonctions familiales est univoque : elle s'exprime dans des dispositions qui condamnent la famille déviante et prônent la fonction protection de la famille qui doit permettre l'épanouissement de l'individu* [4] ».

Dans le cadre de ce travail, nous avons choisi de porter l'éclairage la genèse de la criminalité (I), tout en mettant tentant de mettre en exergue la relation de cette dernière avec les fonctions intrinsèques à la famille (II)

---

[1] Voir A Cet Effet : Andrée *Michel, « Fonctions Et Structure De La Famille » :* Cahiers Internationaux De Sociologie, Juillet-Décembre 1960, NOUVELLE SÉRIE, Vol. 29 (Juillet-Décembre 1960), Pp. 113-135. Https://Www.Jstor.Org/Stable/40689103?Casa_Token=VX5p00l2nRoAAAAA%3AIX655ZPXQw1ZpwqJCQ4pLXTbJxGsSWPkDR3NGmaoCubHbbok7tOL1EGpoITthxy0PY2Q4Z4eGc1IqmjINIdOIiANapuyxuxHXDHBUDPkGiuK-71Zxulk&Seq=10 Consulté Le 14/06/2022.

[2] La Théorie Structuro-Fonctionnelle De La Famille Relève Du Domaine Des Sciences Sociales. La Famille Fut L'un Des Premiers Sujets Auxquels Les Sociologues Se Sont Intéressés. Par Exemple, C'est Autour De La Famille Que DURKHEIM A Donné Son Premier Cours A L'université En 1888. Auguste COMPTE Quant A Lui Estime Que La Famille Représente « Le Véritable Elément Sociologique » Permettant L'étude Des Rapports Unissant Les Individus, Et Qu'elle Est « La Base Evidente De La Société », En L'absence De Laquelle, On Ne Peut Parler D'ordre Social. Il Est A Noter Que La Discipline De La Sociologie (Associée A La Philosophie De l'Histoire) Fut Créée Par Auguste COMPTE En 1838, Mais C'est Aux Travaux d'Emile DURKHEIM Que Revient Son Statut Scientifique Par L'assortir De Principes Méthodologiques, Grâce A La Publication Des « *Fameuses Règles De La Méthode Sociologique »* En 1894. Voir A Cet Effet : Https://Www.Universalis.Fr/Encyclopedie/Les-Regles-De-La-Methode-Sociologique/ Consulté Le 14/06/2022.

[3] Le Droit Et La Morales Sont Deux Notions Bien Que Distinctes Sont Complémentaires, D'abord, La Morale A Influencé Le Droit. Ce Derniers Fait Recours Aux Règles De La Morale Lorsqu'il Evoque Les Bonnes Mœurs Ou Encore La Bonne Foi, Ici La Règle Morale Bien Qu'elle Poursuit Une Finalité Individuelle, Elle Se Ensuite Trouve Reconnue Est Admise Par Le Groupe Social A Travers Son Appréhension Par Le Droit Dans Sa Mission De Réguler La Vie Sociale.
Pour Plus De Détail Sur Ce Sujet, Voir : S.MANON, « *Droit Et Morale, Comment Concevoir Les Rapports Du Droit Et De La Morale ? »* Https://Www.Philolog.Fr/Droit-Et-Morale/ Consulté Le 28/11/2022.

[4] C. ESCOFFIER GIALDINI, « *La Vision Pénale De La Famille »*, Thèse De Doctorat, Université Aix Marseille 3, 1994, P.11

I- La famille et la genèse de la criminalité

Tout homme est un criminel qui s'ignore[1]

Naît-en criminel ou le devient-on ?

S'agissant d'un acte individuel, le crime est d'abord lié à la nature humaine, il ne provient que du fait du seul Homme, car contrairement aux animaux qui sont dépourvus de discernement, l'être humain a la faculté d'appréhender les notions du mal et du bien, et en conséquence, le seul auteur possible d'actes ou d'omissions constituant le phénomène criminel.

Néanmoins, Si l'on admet que le crime est l'apanage du seul être humain, il serait à se demander pourquoi certaines personnes s'adonnent à la criminalité et d'autres non ? Et qu'est ce qui fait que la criminalité change de forme et de gravité d'une personne à une autre ?

Plusieurs théories ont été développées autour des facteurs ayant une influence sur les comportements criminels. Certaines d'entre elles ont chamboulé les esprits, citons à titre d'exemple la théorie de César LOMBROSO[2], ayant expliqué que le comportement criminel serait le résultat de dispositions innées. Cette thèse avant-gardiste a trouvé du soutien, à partir des années 60, par les recherches faites sur ce qu'on appelle « *le chromosome du crime* ». C'est ainsi qu'il a été expliqué que des comportements violents ont été associés au patrimoine génétique des délinquants ayant fait l'objet de ces recherches biologiques[3].

Les études psychologiques ont aussi contribué à enrichir l'histoire de la criminologie. En effet les recherches empiriques sur les profils psychologiques des criminels, comme la psychopathologie et la psychanalyse, **ont été développées autour de *« la personnalité criminelle* », qu'on affirme présenter des traits de caractère récurrents comme** l'égocentrisme, l'insensibilité aux souffrances d'autrui, l'absence de sens moral, l'incapacité de se contrôler ou encore l'irresponsabilité[4].

Cependant, qu'il s'agisse du gène criminel ou des traits de « la personnalité criminelle », ils ne peuvent avoir l'exclusivité de déterminer un comportement aussi complexe que la criminalité. Plusieurs autres études ont démontré par la suite que, les gènes en question sont des gènes courants, et tous les porteurs ne sont pas prédestinés à devenir des criminels, et que certains traits de caractères de la « personnalité criminelle » se trouvent aussi chez des non-délinquants.[5]

---

[1] A. CAMUS, « *l'Homme Révolté* », Edition Folio, 2 Mai 1995, P. 13.

[2] Il S'agit De La Célèbre Etude Anthropologique De LOMBROSO Contenue Dans Son Ouvrage Publié En 1887 Et Intitulé « L'homme Criminel ».

[3] Une Récente Etude Finlandaise A Relancé Le Débat Autour Des Facteurs Génétiques De La Criminalité, Publiée En Octobre 2014 Dans La Revue Spécialisée *Molecular Psychiatry*. L'étude A Porté Sur Environs 800 Finlandais, Emprisonnés Pour Des Crimes Violents Et Délits Sans Violence, Comparés A La Population Générale. Selon Cette Etude, Deux Gènes Mutés, Appelés MAOA Et CDH13, Seraient Liés A Des Comportements Extrêmement Violents. Https://Www.Lapresse.Ca/Sciences/Genetique/201410/28/01-4813427-Criminalite-Et-Facteurs-Genetiques-Deux-Genes-Mutes-Relancent-Le-Debat.Php Consulté Le 27/11/2022.

[4] Pour Plus De Détails, Voir : J. PINATEL, « *Traité De Droit Pénal Et Criminologie* » (1963). Il S'agit D'un Criminologue Et Professeur Français, Qui A Proposé Une Définition De « La Personnalité Criminelle », Et Qui S'illustre Selon Lui, Par L'égocentrisme, La Labilité, L'agressivité Et L'indifférence Affective.

[5] Bien Que Les Chercheurs S'accordent Sur Le Fait Que La Responsabilité Pénale Doit Etre Appréciée En Dehors Des Considérations Biologiques Et Psychologiques, Dans Une Décision Rendue En 2009 , La Cour D'assise De Trieste En Italie A

Il serait alors à affirmer que, si le crime est avant tout un fait humain, il se trouve qu'il n'est pas exclusivement inhérent à la nature humaine, à une prédisposition biologique, et encore moins à un trait de caractère. En effet, à travers de longues études et analyses criminologiques, d'autres facteurs exogènes sont à l'origine de la criminalité, des facteurs ayant trait au contact de l'individu avec un milieu donné.

Ni le délit ni le crime ne peuvent se concevoir hors de leur référence sociologique et sociale[1]

L'environnement familial, un facteur criminogène !

Constituant le premier milieu auquel tout individu est confronté, la famille est la première structure au sein de laquelle il reçoit son éducation, et dans le cadre de laquelle il forge sa personnalité. Il en résulte que tout désagrément la touchant aura certainement un impact sur son comportement futur, un comportement qui peut bien virer vers la délinquance.

L'influence d'un milieu familial criminogène sur le comportement des individus n'est plus à démontrer de nos jours. Ce constat se trouve bien incontestable après le grand nombre d'études criminologiques menés à travers l'Histoire, et qui ont démontré qu'une bonne partie des criminels ont grandi dans un milieu familial défavorable. Des auteurs préconisent qu' « *Il est fréquent d'entendre dire que la délinquance s'introduit essentiellement dans certaines familles »,* et que ces dernières, constituent un milieu de transfert de violence lorsqu'elles sont «*…identifiées comme étant à problèmes multiples à cause de variations importantes dans leur configuration, mais aussi dans la dynamique familiale, il n'est pas aisé d'isoler certains éléments pouvant constituer un facteur spécifique à l'origine de la délinquance »*[2] .

On relève également qu' « *il est fort probable que la personne qui s'est familiarisé avec la violence dans la famille, comme moyen éprouvé de résoudre les conflits, l'utilisera plus tard* »[3] . La personne en question serait dans ce cas, une victime de ce qu'on appelle « la *compulsion de répétition* »[4].

D'autres facteurs extérieurs peuvent aussi compromettre la stabilité de la structure familiale. Ainsi, à cause d'une crise économique, d'un divorce ou bien d'une immigration, la famille peut se trouver incapable d'accomplir sa mission d'éducation et de transfert des valeurs. Un dysfonctionnement qui n'est pas sans impact sur les enfants, chez qui, on pourrait éventuellement voir un comportement criminel.

Accordé Une Circonstance Atténuante A Une Personne Condamné Pour Meurtre En Se Basant Sur Son ADN On Considérant Que C'est Ce Dernier Qui L'aurait Disposé A Faire Preuve D'agressivité. Https://Www.Caminteresse.Fr/Societe/Y-A-T-Il-Un-Gene-De-La-Criminalite-11103880/ Consulté Le 27/11/2022.

[1] J. LACAN Et M. CENAC. *« Introduction Théorique Aux Fonctions De La Psychanalyse En Criminologie. Extrait De La « Revue Française De Psychanalyse » »*, (Paris), Tome XV, N°1, Janvier-Février 1951, Pp. 7-29.

[2] C. GIMENEZ, C. BLATIER Catherine, *« Famille Et Délinquance Juvénile : Etat De La Question* », *Bulletin De Psychologie*, 2007/3 (Numéro 489), P. 257-265. DOI : 10.3917/Bupsy.489.0257. URL : Https://Www.Cairn.Info/Revue-Bulletin-De-Psychologie-2007-3-Page-257.Htm Consulté Le 27/11/2022.

[3] H.-D. Schwind – J. Baumann, Causes, Prévention Et Contrôle De La Violence, Rev. Intern. Crim. 1990. 411.

[4]« La Compulsion De Répétition » Est Un Concept Clé De La Théorie Freudienne, Elle Consiste Selon Le Dictionnaire De La Psychiatrie A Une *« Tendance Contraignante A La Répétition De Situations Antérieures Pénibles Pour Le Sujet. Celui-Ci, Bien Que L'origine De La Contrainte Soit Inconsciente, Trouve A La Justifier Dans Son Eprouvé Actuel ».* Dictionnaire De La Psychiatrie, Conseil International De La Langue Française. CILF - Conseil International De La Langue Française Consulté Le 27/11/2022.

L'environnement familial et la délinquance juvénile

La famille, étant l'espace organisateur de la vie de l'enfant, il ne serait pas étrange de la convoquer pour la question de la délinquance des mineurs. Ces derniers étant les adultes de demain, on ne saurait l'écarter puisqu'elle représente le centre de la construction des identités.[1]

Le statut du mineur délinquant relève d'une définition légale. La criminalité juvénile ou la délinquance juvénile[2] renvoie à « *l'ensemble des transgressions déterminées par le droit pénal et commises en une période et un milieu donné par des jeunes considérés comme des mineurs pénaux*[3] ».

On attribue au mineur délinquant plusieurs appellations : enfant en conflit avec la loi[4], enfant en condition d'illégalité, et enfant ayant affaire avec la justice. Selon l'***UNICEF***[5], l'expression « enfant ayant affaire avec la justice » fait référence à toute personne âgée de moins de 18 ans, et confronté au système judiciaire après avoir été soupçonné ou accusé d'avoir transgressé la loi. Il est à noter que, comme le souligne l´article 1er de la Convention Internationale des Droits de l´enfant : « *L´enfant est un être humain âgé de moins de dix-huit ans, sauf si la majorité pénale est atteinte plus tôt, en vertu de la législation qui lui est applicable».* Il en résulte que « la minorité » connait des nuances d'un régime juridique à un autre.

Une croissance inachevée impactée par l'environnement familial

La délinquance des mineurs a toujours fait l'objet d'une considération particulière, qui prend en compte l'âge de l'auteur de l'infraction, en raison du fait que ce dernier méconnait les règles qui découlent du pacte social[6] auquel il se trouve impliqué depuis sa venue au monde. Etant en principe la première autorité qui a la responsabilité de guider le développement cognitif, affectif et comportemental de l'enfant[7]. Les tentatives d'appréhension de ce phénomène a conduit les recherches faites depuis les années 60, vers des réflexions relatives à

[1] Pour Plus De Détails, Voir : S. ROCHE, « La Famille Explique-Elle La Délinquance Des Jeunes ? », PACTE (CRNS-IEP Grenoble, Référence 05-26. Http://Www.Gip-Recherche-Justice.Fr/Publication/Socialisation-Familiale-Dlinquance-Et-Justice-Pnale/

[2] L'expression « Délinquance » Est Entendue Ici Au Sens Large Pour Désigner Une Situation De Conflit Avec La Loi. Au Sens Strict, Elle Concerne Uniquement Les Délits (Du Mot Latin Delinquere = Commettre Une Faute), Qu'on Distingue Du Terme « Crime », Qui A Son Tour (Et Aussi Dans Son Sens Stricte) Désigne Un Comportement Plus Grave Et Passible De Sanctions Plus Sévères.

[3] L. MUCCHIELLI, *« L'évolution De La Délinquance Des Mineurs. Données Statistiques Et Interprétation Générale* », *Agora Débats/Jeunesses*, 2010/3 (N° 56), P. 87-101. DOI : 10.3917/Agora.056.0087. URL : Https://Www.Cairn.Info/Revue-Agora-Debats-Jeunesses-2010-3-Page-87.Htm . Consulté Le 06/06/2022.

[4]Selon La Définition Etablie Par L'article 40.1 De La Convention Internationale Des Droits De l'Enfant (*CIDE)*, L'enfant Délinquant Ou En Conflit Avec La Loi Est « *Tout Enfant Suspecté, Accusé Ou Convaincu D'infraction A La Loi Pénale* ».

[5] Le Fonds Des Nations Unies Pour l'Enfance *(UNICEF)*, United Nations Of International Children's Emergency Fund En Anglais, Est Une Agence De L'onu Qui Se Fixe Pour Mission L'amélioration De La Situation Des Enfants. L'organisme A Contribué A La Rédaction Et A La Promotion De La *CIDE,* Adoptée A L'occasion Du Sommet De New York En 1989.

[6] Comme A Précisé Francis FARRUGIA, Le « *Pacte Social* » Est Plus Qu'une Idée, Plus Qu'un Idéal, Autre Chose Qu'un « Idéal-Type », Ou Un Stéréotype. Il Est, Comme L'a Bien Vu Claude LEVI-STRAUSS, Le Socle De La Vie Sociale. *« Rousseau Et Ses Contemporains Ont Fait Preuve D'une Intuition Sociologique Profonde Quand Ils Ont Compris Que Des Attitudes Et Des Eléments Culturels Tels Que Le "Contrat" Et Le "Consentement" Ne Sont Pas Des Formations Secondaires, Comme Le Prétendaient Leurs Adversaires Et Particulièrement Hume: Ce Sont Les Matières Premières De La Vie Sociale*. » .F. FARRUGIA, « *Le Pacte Social : « Vrai Contrat » Ou Pacte De Soumission ? »*, *Humanisme*, 2011/4 (N° 294), P. 53-60. DOI : 10.3917/Huma.294.0053. URL : Https://Www.Cairn.Info/Revue-Humanisme-2011-4-Page-53.Htm Consulté Le 07/06/2022

[7] C. GIMENEZ, C. BLATIER, « *Famille Et Délinquance Juvénile : Etat De La Question* », *Bulletin De Psychologie*, 2007/3 (Numéro 489), P. 257-265. DOI : 10.3917/Bupsy.489.0257. URL : Https://Www.Cairn.Info/Revue-Bulletin-De-Psychologie-2007-3-Page-257.Htm Consulté Le 03/06/2022

aux caractéristiques inhérentes à l'individu, mais surtout celles intrinsèques aux variables familiales[1].

En effet, d'après ces recherches, il a été avancé que les variables familiales constituent l'un des principaux facteurs susceptibles de conduire l'individu au comportement délinquant et à la criminalité. En effet, il a été constaté qu'un divorce, une mésentente entre les parents, des violences conjugales ainsi qu'un milieu socio-économique modeste, peuvent influencer le comportement du mineur qui peut virer vers la criminalité.

L'impact du niveau socio-économique de la famille

Il est à constater qu'au Maroc par exemple, les crimes liés à la violence et aux atteintes aux biens sont les plus répandus dans les milieux défavorisés[2]. Les inégalités et disparités sociales, l'absence d'une justice sociale et la propagation de la pauvreté sont des facteurs capables de générer des crimes d'un type particulier, où les mineurs ont une place non négligeable. Il en résulte que c'est les personnes qui manquent de nécessités de base, qui ont le plus tendance à commettre des crimes pour subvenir à leurs besoins. Ce n'est de ce fait pas étonnant que les crimes soient plus répondus par exemple dans les quartiers pauvres.

En effet, étant plus sensible à ce qui les entoure, les mineurs issus des familles économiquement défavorisées se trouvent, dans beaucoup de cas et dès leur plus jeune âge, diriger leur colère vers la voie publique. Il s'agirait de l'expression d'un mécontentement social et d'une révolte, face au sentiment de marginalisation sociale dont ils sont victimes. Les violences et les débordements, où beaucoup de mineurs sont impliqués à l'occasion des manifestations sportives, n'en est à notre sens qu'une sorte de protestation indirecte.

La lutte contre la délinquance des mineurs ne peut alors avoir des résultats efficaces en se basant uniquement sur une approche juridique et des mesures sécuritaires, il faudrait peut-être penser à appréhender le phénomène, le comprendre et l'analyser, en se référant aux travaux de recherche scientifique en psychologie sociale, au lieu de les laisser s'éroder dans les archives des universités. Une approche psychologique et sociale s'avère aujourd'hui nécessaire afin de cantonner le phénomène, par la prise en charge des facteurs déclenchant de ce fléau qui menace la paix sociale.

Il est à noter que la délinquance juvénile diffère selon les pays. Dans les pays en voie de développement, comme par exemple le Maroc[3] , ce type de criminalité pourrait prendre des

---

[1] Voir A Cet Effet C. BLATIER, « La Délinquance Des Mineurs. L'enfant, Le Psychologue, Le Droit », Grenoble, Presses Universitaires De Grenoble, 1999.

Voir Aussi : P. SEGOND « La Dimension Familiale Chez Les Adolescents Délinquants », Dans : Travail Social Et Soin Psychologique. Des Educs, Des Psys, Des Juges, Des Sauvageons Et Leurs Familles, Sous La Direction De SEGOND Pierre. Toulouse, Érès, « Relations », 2008, P. 43-55. URL : Https://Www.Cairn.Info/--9782749209821-Page-43.Htm

[2] Dans Son Exposé Succinct De Quelques Résultats De l'Enquête Nationale Sur La Perception Par Les Ménages De Quelques Cibles Des Principaux Objectifs De Développement Durable, Mr. Ahmed LAHLIMI ALAMI, Haut-Commissaire Au Plan, Indique Que : Sur La Plan De La Paix Sociale, Pour Les 2/3 Des Ménages, La Criminalité Dans Leur Environnement, Concerne En Premier Lieu Les Vols Ou Les Actes De Violence Physique. Il Précise Dans Le Même Exposé Que Le Chômage Et La Drogue En Sont Perçus Comme Les Principales Causes. Https://Www.Hcp.Ma/Expose-Succinct-Par-M-Ahmed-LAHLIMI-ALAMI-De-Quelques-Resultats-De-L-Enquete-Nationale-Sur-La-Perception-Par-Les-Menages_A1835.Html Consulté Le 09/06/2022.

[3] Pour Le Maroc, La Présidence Du Ministère Public A Indiqué Dans Son Rapport Annuel De 2019 Que 27 231 Délinquants Mineurs Ont Eté Poursuivis Dans Le Cadre De 24 204 Affaires. Comparé Au Bilan De L'année 2018, Le Nombre Des Affaires De Délinquance Juvénile A Connu Une Augmentation De 2,5%. Le Même Rapport Précise Que 8717 Mineurs Ont Eté Poursuivis Pour Des Crimes Contre Des Personnes (Dont 4845 Pour Coups Et Blessures, 1057 Pour Injures Publiques, 41

dimensions difficilement contrôlables, contrairement aux pays développés, où le crime en général est plutôt assez contrôlé compte tenu de l'expérience accumulée depuis des décennies, et qui est marquée par une politique préventive ayant trait à apporter l'aide aux familles grâce aux services sociaux mis en place à cet effet[1].

La prise en considération de l'impact de l'environnement familial sur la criminalité juvénile devrait être, sans nul doute, la base de toute stratégie d'action ayant pour ambition de mettre en place un traitement préventif, qui saurait réduire le recours à la justice des mineurs[2]. Il s'agit d'assurer l'éducation afin d'éviter de devoir appliquer la répression.

En effet, la délinquance juvénile qui représente l'un des phénomènes qui perturbent l'harmonie de la société et menace sa sécurité, traduit l'incapacité des plus jeunes à observer et à se conformer aux valeurs communs constituant le fondement de toute société.

Etant donné que la transmission de ces valeurs est essentiellement l'apanage de son milieu proche et inéluctable à savoir la famille, nous avons jugé judicieux de porter l'éclairage, dans le cadre d'un second titre, sur les fonctions inhérentes à cette institution, et dont tout manquement attise particulièrement l'intérêt du législateur notamment pénal, en raison de son impact sur la stabilité sociale dont ce dernier se fixe pour tâche.

Pour Des Affaires De Kidnapping Et De Séquestration, 42 Pour Des Affaires D'homicide Volontaire, 46 Pour Des Affaires De Viol, Et 417 Pour Des Affaires D'attentat A La Pudeur), Et Plus De 7000 Mineurs Condamnés Pour Des Crimes Financiers. Quant Aux Crimes Relatifs A La Sécurité Publique, Les Statistiques Indiquent Que 4000 Mineurs Ont Eté Poursuivis Pour Ces Transgressions A La Loi Pénale Dans La Même Année.

Il Est A Noter Que La Présidence Du Ministère Public A Souligné Dans Son Bilan La Nécessité De Procéder A Une Analyse Objective Des Phénomènes De Vol, D'ivresse Et D'abus De Confiance Compte Tenu De La Moyenne Augmentation Qu'a Connu Le Nombre Des Mineurs Impliqués Dans Ce Type D'affaires Pénales. Https://Afrique.Medias24.Com/2021/01/14/Tout-Savoir-Sur-La-Delinquance-Juvenile-Au-Maroc/ Consulté Le 09/06/2022.

[1] Citons A Titre D'exemple Les Actions De Soutien A La Parentalité En France Qui Ont Pour Mission D'accompagner Les Parents A Chaque Age De La Vie De Leurs Enfants, , De Contribuer A L'amélioration Des Rapports Entre Les Familles Et L'école, D'intervenir Dans Les Conflits Afin De Préserver Des Liens Familiaux Et Aussi Faciliter Aux Familles L'accès A L'information Concernant Les Ressources Et Services Mis A Leur Disposition. Ces Stratégies Qui S'inscrivent Dans Le Cadre Des Politiques Familiales Françaises Concerne Plusieurs Domaines Comme La Santé, La Réussite Scolaire Et Conséquences Des Ruptures Familiales.

Malgré Qu'il Ait Encore Du Chemin A Faire, Les Nouveaux Services D'accompagnement Désormais Mis En Place Par Le Ministère De La Solidarité Et De L'insertion Sociale De La Famille Traduit La Prise De Conscience Par Les Autorités Publique De La Sensibilité Du Rôle Socio-Educatif Que Joue La Famille Dans La Formation D'individus Imprégnés Des Valeurs Civiques Universelles Et Nationales. Il S'agit D'un Modèle D'assistance Aux Familles Prometteur, Et Serait De Nature A Donner Les Effets Escomptés S'il Serait Combiné Avec Une Politique Solide Mettant Les Familles Défavorisé A L'abri De La Pauvreté, Facteur Déclencheur De La Criminalité Juvénile.

Pour Plus De Détails, Voir : Https://Solidarites-Sante.Gouv.Fr/Archives/Archives-Famille-Enfance/Dispositifs-D-Aides-Aux-Familles/Article/Soutien-A-La-Parentalite Consulté Le 09/06/2022.

Voir Aussi : Services Destinées A La Famille Https://Social.Gov.Ma/Services-Destines-A-La-Famille/ Consulté Le 09/06/2022.

[2] Au Maroc, Les Autorités Judiciaires Chargées Des Affaires Des Mineurs Sont : Le Juge Des Mineurs Et La Chambre Des Mineurs Pour Le Tribunal De Première Instance. Au Niveau De La Cour D´Appel Se Sont Le Conseiller Chargé Des Affaires Des Mineurs, La Chambre Correctionnelle Pour Mineurs Ainsi Que La Chambre Criminelle Des Mineurs. Les Grands Principes De La Justice Pénale Des Mineurs Sont : La Primauté De L'éducatif Sur Le Répressif, Le Caractère Accessoire De La Peine, L'adaptation De La Responsabilité Pénale En Fonction De L'âge, Et Le Caractère Exceptionnel Des Peines Privatives De Liberté.

II- La famille au cœur d'une approche fonctionnaliste[1]

Garantir une sécurité économique, un équilibre émotionnel et social

Une famille saine est une famille qui est à même de remplir les fonctions qui lui sont imparties. Il s'agit de fonctions d'ordre matériel et symbolique indispensables au bon fonctionnement de toute société. Les garantir et les préserver est donc vital.

Les fonctions d'ordre matériel traduit la capacité de la famille à générer des revenus, afin de pouvoir subvenir aux besoins des personnes qui la composent. Cette fonction économique consiste à produire et à consommer.

Subvenir aux besoins des membres de la famille

Dans les sociétés traditionnelles où on parlait plutôt de ménage[2], la famille était une unité de production basée sur un patrimoine dont elle a la propriété, et dont l'exploitation permet de créer des emplois à ses membres, de subvenir aux besoins de ces derniers, et de vendre l'excèdent. Cette forme de production a pris fin avec l'évolution des sociétés modernes, pour laisser la place à la force de travail en contrepartie de laquelle les individus perçoivent un salaire.

C'est ainsi que les parents sont supposés se consacrer à travailler, pour assurer un pouvoir d'achat leur permettant de couvrir les dépenses fondamentales du foyer. Ce dernier doit présenter un lieu où règne la solidarité, permettant ainsi aux plus vulnérables (enfants, femmes au foyer, grands-parents) d'être financièrement épanouis. Il n'en demeure pas moins que l'équilibre économique de la famille soit le résultat des efforts déployés par toutes les personnes qui la composent.

Quoi qu'on parle aujourd'hui plus de « consommation des ménages », et moins de « production des ménages », la famille continue à poursuivre sa mission sur le plan micro-économique. C'est ce qu'on peut vérifier notamment à travers les exploitations agricoles et artisanales, qui sont dans la quasi-totalité des unités de production familiales. Cette idée est

---

[1] Le Fonctionnalisme Est Une Doctrine Sociologique Selon Laquelle La Société Est Perçue Comme Un Système Dont L'équilibre Dépend De L'intégration De Ses Diverses Composantes. (Le Fonctionnalisme Privilégie L'étude Des Mécanismes D'adaptation Et D'intégration.), Définition Larousse. Https://Www.Larousse.Fr/Dictionnaires/Francais/Fonctionnalisme/34457 Consulté Le 28/11/2022.
Il Est Considéré Que : « … *C'est La Fonction Qui Définit Exhaustivement Tout Organe, Tout Elément D'un Tout, Que C'est La Fonction Religieuse Du Pardon Qui Définit l'Église, C'est La Fonction D'enseignement Qui Définit L'école,* ***C'est La Fonction D'éducation Qui Définit La Famille*** *Et C'est La Fonction Du… Service Public Qui Définit l'État* ». L. ALTHUSSER, « *12. Les Appareils Idéologiques d'État* », Dans, *Initiation A La Philosophie Pour Les Non-Philosophes.* Sous La Direction D'ALTHUSSER Louis. Paris Cedex 14, Presses Universitaires De France, « *Perspectives Critiques* », 2014, P. 233-262. URL : Https://Www.Cairn.Info/--9782130608493-Page-233.Htm Consulté Le 09/06/2022.

[2] Ce Terme A Plusieurs Définitions. Dans Notre Contexte, 2 Définitions Peuvent Etre Retenues : La Première Fait Référence A Un « Ensemble Formé Par Les Parents, Les Enfants Et Les Serviteurs D'une Maisonnée », Et La Deuxième S'apparente A « Toutes Les Personnes Qui Vivent Sous La Protection D'un Chef ». Étant Désuètes, Compte Tenu De L'évolution Des Structures Familiales, Ces Définitions Ont Laissé La Place A Une Perception Plus Moderne Ayant Trait A La Considération Des Occupants D'un Même Logement. Au Maroc, Un Ménage Suppose L'existence De Lien De Parenté Entre Les Cohabitant, Le Mot Ménage Peut Alors Faire Synonyme Avec La Famille. En France Un Ménage Concerne Les Personnes Habitant Sous Le Même Toit Qu'ils Soient Liées Ou Non Par Un Lien De Famille Puisque Plusieurs Formes De Cohabitations Sont Permises Comme C'est Le Cas Pour Le Concubinage. Le Terme Ménage Est Aujourd'hui Souvent Utilisé Dans Les Etudes Statistiques Pour Désigner La Famille, C'est Ce Qu'on Peut Voir Dans Les Bilans De Recensement Du Haut-Commissariat Au Plan (HCP).

confirmée aussi grâce à la possibilité de transfert du patrimoine entre générations à travers les droits successoraux.

Assurer la mission de socialisation initiale

Quant au volet symbolique que revêtent les fonctions dont est dotée la famille, il y a lieu de parler de la mission de socialisation initiale des enfants, qui tend à assurer « … *la stabilisation et le développement des personnalités adultes*[1] ».

En effet, étant l'environnement initial de tout individu, la famille a vocation à transmettre les principes de base et les règles sociales, permettant de forger la personnalité de l'adulte de demain, le préparant ainsi à s'intégrer dans la société et d'appréhender les normes qui la régissent.

La mission de socialisation dont a l'apanage la famille, fait de celle-ci un lieu de reproduction sociale[2], qui « *...consiste à maintenir une position sociale d'une génération à l'autre par la transmission d'un patrimoine, qu'il soit matériel ou immatériel*.[3]».

Il incombe ainsi à la famille de remplir sa mission éducative, permettant à l'enfant de forger sa propre personnalité, de consolider son estime de soi, tout en lui dressant les limites à ne pas transgresser. Il s'agit de jongler entre récompense et punition tout en ayant à l'esprit la nécessité de lui assurer un équilibre lui permettant de faire face à sa vie d'adulte.

De surcroit, étant donné que la vie en famille renvoie systématiquement à l'intimité de la vie privée des personnes, on ne saurait écarter la fonction protectrice de la famille face aux ingérences dont peut faire l'objet les membres qui la composent. La famille constitue alors un rempart qui protège ses membres, contre les ingérences arbitraires des autorités publiques et toute atteinte à l'intimité que suppose la vie familiale.[4]

En considération de l'importance du volet affectif et relationnel dans les rapports familiaux, notamment en ce qui concerne son impact sur l'équilibre émotionnel des individus. La famille est aujourd'hui sollicitée à garantir à ses membres un climat, où la compréhension, la compassion, et la communication, auront un rôle essentiel à jouer. C'est ce qui découle des

310 C. ESCOFFIER GIALDINI, *Op. Cit*. P. 253.

[2] La Reproduction Sociale Qui Se Base Sur Des Mécanismes Economiques Et Culturels Fut Théorisée Pour La Première Fois Par Karl Max. Elle Fut L'objet De Plusieurs Etudes. Parmi Elle, Figure Celle Intitulée « Les *Héritiers. Les Etudiants De La Culture »* Publiée En 1964 Par Les Grands Sociologues Pierre BOURDIEU Et Jean-Claude PASSERON. Cette Etude Avait Pour Mission De Montrer Que La Position Sociale Des Parents Constitue Un Héritage Pour Les Enfants.

[3] A La Différence De La Mobilité Sociale, La Reproduction Sociale Consiste A La **Transmission Des Positions Sociales**, Des Façons D'agir Ou De Penser, **D'une Génération A Une Autre**, Dans Une Certaine Proportion. L'enfant D'un Artisan Par Exemple A Plus De Chance De Devenir Artisan Que De Déroger A Sa Classe Sociale Https://Www.Toupie.Org/Dictionnaire/Reproduction_Sociale.Htm Consulté Le 29/11/2022.

[4] La Fonction Protectrice De La Famille Est Vérifiée Grâce A La Garantie Du Respect De La Vie Privée Par La Loi Internationale, Notamment Par La Déclaration Universelle Des Droits De L'homme Des Nations Unies En 1948. Sur Le Plan National, La Constitution Marocaine De 2011 Stipule Dans Son Article 24, Que « Toute Personne A Droit A La Protection De Sa Vie Privée », Il S'agit De L'inviolabilité Du Domicile Ainsi Que Du Secret Des Communications Privé ». Cependant Il Est A Noter Que, Le Droit A La Vie Privé Que Suppose Le Vivre En Famille, N'est Pas Intangible Dans La Mesure Où Les Autorités Publiques Se Réservent Le Droit De L'écarter Par Souci D'intérêt Public.
Sur Le Plan Pénal L'article 441 Du Code Pénal Marocain Stipule Que : « *Quiconque Par Fraude Ou A L'aide De Menaces Ou De Violences Contre Les Personnes Ou Les Choses S'introduit Ou Tente De S'introduire Dans Le Domicile D'autrui Est Puni De L'emprisonnement D'un A Six Mois Et D'une Amende De 200177 A 250 Dirhams*».

théories qui mettent l'accent sur l'impact de l'épanouissement personnel et relationnel sur le développement de l'individu.[1]

Tant que la famille arrive à s'acquitter de ses fonctions, assurant un cadre respectueux et rassurant aux membres qui la composent, cette sphère reste à l'abri du domaine d'application du régime répressif. Cependant, l'intervention de ce dernier serait nécessaire à la survenance de troubles de nature à compromettre sa cohésion.

En effet, à partir du moment où il est considéré que la famille se trouve dans l'incapacité de s'acquitter de ses fonctions naturelles, à travers un comportement préjudiciable à sa stabilité. Les autorités publiques se trouvent dans l'obligation d'assujettir la famille à la mise en œuvre de leurs politiques criminelles. Il s'agit d'intervenir afin de protéger l'institution familiale, à travers la sanction de l'auteur de l'acte positif ou d'omission, considéré comme comportement criminel par la législation répressive.

La famille au cœur des préoccupations du législateur

La famille ne suscite pas uniquement l'intérêt des sociologues, dans la mesure où elle ne peut faire uniquement objet d'observation, d'appréhension et d'analyse.

En sa qualité de cellule de base de toute société, elle revêt une importance majeure au regard des systèmes normatifs, qui pour chacun, est conçue une politique familiale en conformité avec les valeurs que la société tend à promouvoir. Il s'agit de l'ensemble des dispositions légales mis en place afin de régir la genèse de la famille, le vivre ensemble en famille, et la dissolution du lien familiale. Ainsi que celles relatives à la gestion des conflits intrafamiliales, en ce qui concerne notamment les droits et obligations de chaque membre la composant.

Si le Droit Civil est affecté à la réglementation du cadre juridique de la famille, l'intervention du Droit Pénal quant à lui, n'est suscitée qu'en présence d'obstacles de nature à compromettre le bien vivre ensemble. Etant donné que le manquement à l'une ou à plusieurs des fonctions assignées à la famille entrave, ou au moins rend difficile, toute possibilité de vivre agréablement en son sein. Il est dès lors commode d'avancer, que c'est à partir de l'examen de l'aptitude de la famille à s'acquitter de ses fonctions qu'on peut évaluer sa santé et légitimer l'immixtion du pénal dans une institution aussi intime. Une immixtion qui puise sa justification

[1] Citons A Ce Sujet La Fameuse Théorie De L'attachement Qui Aborde Le Besoin Emotionnel Des Enfants. Développée Par John BOWLBY En 1970, Cette Théorie Et Mise En Avant Par Les Experts En Matière De Sociologie Et De Pédopsychiatrie. Lors D'une Conférence Donnée Par Nicole GUEDENEY, Pédopsychiatre Et Spécialiste De La Théorie De L'attachement, Cette Dernière Précise Qu'en Cas D'insécurité Ressenti Par L'enfant, La Recherche De Compréhension, De Sécurité, Et De Proximité Se Déclenche. Et C'est Essentiellement Les Parents Qui Constituent Ce Réfèrent D'attachement Capable De Lui Fournir Le Réconfort Dont Il A Besoin. Résumé De La Conférence Disponible A Https://Www.Youtube.Com/Redirect?Event=Video_Description&Redir_Token=Quffluhqbe8tsupnng5zb2pbzgjqcwrlvzlkrwvns1jqd3xbq3jtc0tttfrpntrhau9zuvrkukhoqwhidjvxdmwxcut5vjcyytreow4yz3boz1brmm9xql9tsfljbxfobxb4rjdqzflvz1fxekdweu9wuuxrtmrywurkv0ltagjszmpzmdnwvldtuxrmdhqtqlbzaxhwwxh2yw&Q=Http%3A%2F%2Fwww.Yapaka.Be%2Fsites%2Fyapaka.Be%2Ffiles%2Fpublication%2FTA_Lattachement_Un_Lien_Vital_WEB.Pdf&V=8rfvjdy2dfo Consulté Le 15/06/2022.

dans l'importance que revêt cette institution, étant donné que sa stabilité ne peut être dissociée à celle de l'ordre social.[1]

In fine, il y a lieu d'avancer qu'on se basant sur l'approche fonctionnaliste de la famille qu'on peut détecter les troubles l'affectant et la déroute dont elle peut faire l'objet. Il s'agit des abus constatés au niveau de l'exercice des fonctions qu'elle exerce ou de carence concernant une ou plusieurs de celles-ci.

La criminalité qui serait le résultat d'un mal-être familial n'est pas exclusivement constatable en dehors de cette sphère, mais est également perpétrée en son sein. N'étant pas toujours un lieu de passibilité et de joyeusetés, on considère qu' : « *Au sein de la famille, nul n'est particulièrement protégé car le mal n'est pas à l'extérieur mais tout autant à l'intérieur. Les plus opprimés, les plus menacés le sont aussi au sein de la famille et plus facilement même au sein de celle-ci.*[2] ». Il s'agit pour le législateur de veillez à ce que la famille ne soit pas une source de la criminalité mais aussi, à ce qu'elle n'en soit pas la scène.

Ne pouvant se désintéresser de la famille, le Droit constitue le moyen destinés à assurer sa stabilité, L'Etat a intérêt à ce que la famille perdure, et continue à fonctionner autant que possible, comme il ne peut se substituer à cette institution.

Liste bibliographique

Œuvres du corpus

C. ESCOFFIER GIALDINI, « *La vision pénale de la famille* », Thèse de doctorat, Université Aix Marseille 3, 1994, p.11

A. CAMUS, « *l'Homme révolté* », édition Folio, 2 mai 1995.

J. LACAN et M. CENAC. « *Introduction théorique aux fonctions de la psychanalyse en criminologie. Extrait de la « Revue Française de Psychanalyse »* », (Paris), tome XV, n°1, janvier-février 1951.

C. GIMENEZ, C. BLATIER Catherine, *« Famille et délinquance juvénile : état de la question* », *Bulletin de psychologie*, 2007/3 (Numéro 489).

H.-D. Schwind – J. Baumann, Causes, prévention et contrôle de la violence, Rev. Intern. Crim. 1990.

S. ROCHE, « La famille explique-elle la délinquance des jeunes ? », PACTE (CRNS-IEP Grenoble, référence 05-26.

L. MUCCHIELLI, *« L'évolution de la délinquance des mineurs. Données statistiques et interprétation générale* », *Agora débats/jeunesses*, 2010/3 (N° 56).

F. FARRUGIA, « *Le pacte social : « vrai contrat » ou pacte de soumission ? »*, *Humanisme*, 2011/4 (N° 294).

C. GIMENEZ, C. BLATIER, « *Famille et délinquance juvénile : état de la question* », *Bulletin de psychologie*, 2007/3 (Numéro 489).

[1] DURKHEIM Précisait Que : *« Pour Qu'il Y Ait Famille, Il N'est Pas Nécessaire Qu'il Y Ait Cohabitation, Et Il N'est Pas Suffisant Qu'il Y Ait Consanguinité. Mais Il Faut De Plus Qu'il Y Ait Des Droits Et Des Devoirs, Sanctionnés Par La Société, Et Qui Unissent Les Membres Dont La Famille Est Composée. En D'autres Termes, La Famille N'existe Qu'autant Qu'elle Est Une Institution Sociale, A La Fois Juridique Et Morale, Placée Sous La Sauvegarde De La Collectivité Ambiante* ». (Durkheim, 1896-1897, P. 59-60). Claude Martin, *« Les Fonctions De La Famille*. », Les Cahiers Français : Documents D'actualité, La Documentation Française, 2004, Familles Et Politiques Familiales, 322, Pp. 29-33. Ffhalshs-01763199 Https://Halshs.Archives-Ouvertes.Fr/Halshs-01763199 Consulté Le 15/06/2022.

[2] R. PARIS, *« Le Cocon Familial, Doux, Protecteur, Rassurant, Sécurisant Et Valorisant…* », *Matière Et Evolution*, 13 Janvier 2015. Https://Www.Matierevolution.Fr/Spip.Php?Article3512 Consulté Le 30/11/2022.

L. ALTHUSSER, « *12. Les Appareils idéologiques d'État* », dans, *Initiation à la philosophie pour les non-philosophes*. Sous la direction de : ALTHUSSER Louis. Paris cedex 14, Presses Universitaires de France, « *Perspectives critiques* », 2014.
Claude Martin*, « Les fonctions de la famille*. », les Cahiers français : documents d'actualité, La Documentation Française, 2004, Familles et politiques familiales, 322.
R. PARIS, *« Le cocon familial, doux, protecteur, rassurant, sécurisant et valorisant…* », *Matière et Evolution*, 13 janvier 2015.

D'autres œuvres consultés

E. DURKHEIM, « *Le Crime, Phénomène Normale* » (1894), Déviance et Criminalité, Textes réunis par Denis SZABO avec la collaboration d'André NORMANDEAU, pp. 76-82. Paris : Librairie Armand Colin, 1970, 378 pp. Collection U2. [Source : *Les règles de la méthode sociologique* (1894), Paris, P.U.F., 14e édition, 1960.
Andrée *Michel, « Fonctions et Structure de la Famille »* : Cahiers Internationaux de Sociologie, Juillet-Décembre 1960, NOUVELLE SÉRIE, Vol. 29 (Juillet-Décembre 1960).
S.MANON, « *Droit et Morale, Comment concevoir les rapports du Droit et de la Morale ? ».*
J. PINATEL, « *Traité de droit pénal et criminologie »* (1963).
C. BLATIER, « La délinquance des mineurs. L'enfant, le psychologue, le droit », Grenoble, Presses universitaires de Grenoble, 1999.
LOMBROSO, « L'homme criminel », 1887.
P. SEGOND « La dimension familiale chez les adolescents délinquants », dans : Travail social et soin psychologique. Des éducs, des psys, des juges, des sauvageons et leurs familles, sous la direction de SEGOND Pierre. Toulouse, Érès, « Relations », 2008.

Sites web

http://classiques.uqac.ca/classiques/Durkheim_emile/crime_phenomene_normal/crime_phenomene_normal_texte.html
https://www.jstor.org/stable/40689103?casa_token=VX5p00l2nRoAAAAA%3AIX655ZPXQw1ZpwqJCQ4pLXTbJxGsSWPkDR3NGmaoCubHbbok7tOL1EGpoITthxy0PY2Q4Z4eGc1IqmjINIdOIiANapuyxuxHXDHBUDPkGiuK-71Zxulk&seq=10
https://www.universalis.fr/encyclopedie/les-regles-de-la-methode-sociologique/
https://www.philolog.fr/droit-et-morale/
https://www.lapresse.ca/sciences/genetique/201410/28/01-4813427-criminalite-et-facteurs-genetiques-deux-genes-mutes-relancent-le-debat.php
https://www.caminteresse.fr/societe/y-a-t-il-un-gene-de-la-criminalite-11103880/
https://www.cairn.info/revue-bulletin-de-psychologie-2007-3-page-257.htm
CILF - Conseil international de la langue française
http://www.gip-recherche-justice.fr/publication/socialisation-familiale-dlinquance-et-justice-pnale/
https://www.cairn.info/revue-humanisme-2011-4-page-53.htm
: https://www.cairn.info/--9782749209821-page-43.htm
https://www.hcp.ma/Expose-succinct-par-M-Ahmed-LAHLIMI-ALAMI-de-quelques-resultats-de-l-Enquete-Nationale-sur-la-Perception-par-les-menages_a1835.html
https://afrique.medias24.com/2021/01/14/tout-savoir-sur-la-delinquance-juvenile-au-maroc/
https://solidarites-sante.gouv.fr/archives/archives-famille-enfance/dispositifs-d-aides-aux-familles/article/soutien-a-la-parentalite
https://social.gov.ma/services-destines-a-la-famille/
https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/fonctionnalisme/34457
https://www.cairn.info/--9782130608493-page-233.htm
https://www.toupie.org/Dictionnaire/Reproduction_sociale.htm

https://www.youtube.com/redirect?event=video_description&redir_token=QUFFLUhqbE8tSUpNNG5Zb2pBZGJqcWRlVzlkRWVNS1Jqd3xBQ3Jtc0ttTFRpNTRhaU9zUVRkUkhoQWhIdjVxdmwxcUt5VjcyYTREOW4yZ3BOZ1BrMm9XQl9TSFljbXFObXB4RjdqZFlVZ1FxekdweU9wUUxRTmRyWURKV0lTaGJSZmpZMDNwVldTUXRMdHQtQlBzaXhWWXh2Yw&q=http%3A%2F%2Fwww.yapaka.be%2Fsites%2Fyapaka.be%2Ffiles%2Fpublication%2FTA_Lattachement_un_lien_vital_WEB.pdf&v=8RfVJdY2DFo
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-01763199

قواعد النشر بالمجلة

- أن يكون البحث أصيلا معدّ خصيصا للمجلة، وألا يكون جزءا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
- تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
- **مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية** الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
- ألا يكون البحث قد نشر جزئيا أو كليّا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية.
- تخضع الأبحاث والترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية واستشارية دولية، والأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر وعلى الباحثين إجراء تعديلات عليها، تسلم للباحثين قرار المحكّم مع مرفق خاص بالملاحظات، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: **ISSN 2626-093X**

- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الانجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،
إلى البريد الإلكتروني: strategy@democraticac.de

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها.
- الملخص التنفيدي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.
- كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن نتشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla

- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.

- نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جيمع الجهات.

وتعتمد "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. المصطفى طايل

تنسيق العدد: د. يوسف بليط

ديسمبر/كانون الأول 2022 م

البريد الالكتروني للمجلة:
strategy@democraticac.de
International Standard Serial Number
ISSN (ONLINE) 2626-093X